

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات  
الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية  
- دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علوم التسيير

تخصص: مالية وبنوك

إشراف

أ.د محمود جمام

إعداد الطالبة

أميرة دباش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. نور الدين زعبيط	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د محمود جمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا
أ.د نور الدين أحمد قايد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
د. الجودي ساطوري	أستاذ محاضر -أ-	جامعة تبسة	عضوا
د. نور الدين عياشي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قسنطينة 2	عضوا
د. مراد كواشي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

\*سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ\*

الحمد والشكر والمنة لله تعالى أولاً وأخيراً على نعمة التوفيق وسداد الخطى في الطريق، والصلاة والسلام على النبي المعلم الذي أوصانا بالشكر، وعلمنا البر وزين بالإسلام أخلاقنا فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ثم أسجل شكري وتقديري بمداد من ذهب لأستاذي الفاضل  
"أ.د. جمام محمود"

الذي أشرف على إخراج هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الى خطيبي " فريد " الذي مد يد العون في انجاز هذا العمل  
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مؤسسة أن.سي. أ روية على تعاونهم معي  
فلهم مني جزاء الشكر وثناء العطاء وجميل العرفان.  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أميرة دباش

# الأهداء

أهدي ثمار هذا العمل

إلى الوالدين الكرمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى خطيبي وعائلته

إلى كل عائلتي

إلى الأصدقاء والزملاء

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالمؤسسة الاقتصادية، وذلك في ضوء التحولات والتغيرات الاقتصادية العالمية الكبيرة التي ترتبط بظروف عدم التأكد والمخاطرة، مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ومالية تتميز بالجودة والمصدقية وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات الاستثمارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع البيانات حيث وزعت هذه الاستمارة على عينة من المستثمرين وتمت معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتم تحليلها واختبار فرضيات الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية عند مستوى معنوية 0.05.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات دقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، بالإضافة إلى إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** القوائم المالية، التقارير المالية، جودة المعلومات المحاسبية، عدالة الإفصاح المحاسبي، مؤسسة أن. سي. أروبية.

### **Résumé :**

La présente étude a pour objet d'identifier le rôle des sorties du système comptable et financier dans la rationalisation des décisions relatives à l'investissement au sein de l'entreprise économique, à la lumière des mutations et changements profonds dans l'économie mondiale liés à une conjoncture d'incertitude et de risque. Cette situation a nécessité la disponibilité d'informations comptables et financières qui se caractérisent par la qualité et la fiabilité de manière à rationaliser les décisions relatives à l'investissement.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons utilisé le questionnaire comme outil de collecte de données. Le questionnaire a été distribué sur un échantillon d'investisseurs et traité en utilisant le logiciel statistique SPSS, puis analysé en testant les hypothèses de l'étude. Les résultats de l'étude ont montré l'existence d'un rôle positif statistiquement significatif des sorties du système comptable et financier dans la rationalisation des décisions relatives à l'investissement d'un niveau de signification de 0.05.

L'étude a recommandé de fournir des informations exactes quant aux alternatives disponibles pour la décision relative à l'investissement et de revoir les réformes du marché financier en Algérie.

**Mots clés :** états financiers ; rapports financiers ; qualité des informations comptables ; justesse de la révélation d'informations comptables, Société NCA Rouiba.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XVI	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
3	المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي المالي
3	1- نقائص المخطط المحاسبي الوطني
4	2- ماهية النظام المحاسبي المالي
8	3- الإطار التصوري (المفاهيمي) للمحاسبة
12	المطلب الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
12	1- ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
15	2- العوامل التي أدت إلى ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
15	3- أثر غياب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاقتصاد الوطني
16	المطلب الثالث: الحاجة إلى التوافق المحاسبي
16	1- التمييز بين التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي
18	2- مزايا التوافق المحاسبي
19	3- معوقات التوافق المحاسبي
20	المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

20	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
20	1- مفهوم القوائم المالية
22	2- أهداف القوائم المالية
23	3- مستخدمي القوائم المالية
25	4- أسس عامة لعرض المعلومات في القوائم المالية
25	5- الفروض المحاسبية
27	6- مفاهيم عناصر القوائم المالية
28	7- التمييز بين القوائم المالية ذات الاستخدام العام والاستخدام الخاص
29	المطلب الثاني: الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية
29	1- التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS
29	2- المقاصة
29	3- الاستمرارية
30	4- الاتساق في العرض
30	5- الأهمية النسبية
30	6- الأساس المحاسبي للاستحقاق
30	7- السياسات المحاسبية
31	المطلب الثالث: حدود القوائم المالية
33	المبحث الثالث: مكونات القوائم المالية
33	المطلب الأول: القوائم المالية
33	1- قائمة الميزانية
36	2- جدول حسابات النتائج
39	3- جدول سيولة الخزينة
45	4- جدول تغير الأموال الخاصة
46	5- الملحق
51	المطلب الثاني: التقارير المالية
51	1- تقرير مجلس الإدارة
52	2- تقرير محافظ الحسابات
57	3- القوائم المالية المقارنة

58	4- القوائم المالية الموحدة
58	5- التقارير المالية القطاعية
59	6- القوائم المالية المؤقتة
61	المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية
61	1- تعريف القياس
61	2- أسس قياس عناصر القوائم المالية
68	3- بدائل القياس وفق النظام المحاسبي المالي
69	خلاصة الفصل
70	الفصل الثاني: اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد
71	تمهيد
72	المبحث الأول: عملية اتخاذ القرار
72	المطلب الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار
72	1- تعريف عملية اتخاذ القرار
73	2- مراحل اتخاذ القرار
75	3- أشكال اتخاذ القرار
77	4- خصائص عملية اتخاذ القرار
78	5- أنواع القرارات
79	المطلب الثاني: العوائق والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
79	1- معوقات اتخاذ القرار
80	2- العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
82	3- تأثير ظروف اتخاذ القرار
82	4- محددات اتخاذ القرار
83	المطلب الثالث: نظريات اتخاذ القرار والأساليب المساعدة لها
83	1- نظريات اتخاذ القرار
83	2- الأساليب المساعدة في اتخاذ القرار
87	المبحث الثاني: الاستثمار في الأوراق المالية
87	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
87	1- تعريف الاستثمار

88	2- أهمية الاستثمار
88	3- مكونات عملية الاستثمار
89	4- أنواع الاستثمار
89	5- مراحل عملية الاستثمار
90	6- أسس الاستثمار بالأوراق المالية
96	<b>المطلب الثاني: أدوات الاستثمار في سوق الأوراق المالية</b>
96	1- الأسهم
100	2- السندات
102	3- المشتقات
102	4- شهادات الإيداع الدولية
103	5- الأوراق المالية التي تصدرها الخزانة العامة للدولة
103	6- صناديق الاستثمار
107	<b>المطلب الثالث: أسواق الأوراق المالية</b>
107	1- مفهوم أسواق الأوراق المالية
111	2- بنية أسواق الأوراق المالية
112	<b>المبحث الثالث: القرارات الاستثمارية</b>
112	<b>المطلب الأول: ماهية القرارات الاستثمارية</b>
112	1- مفهوم القرارات الاستثمارية
116	2- أنواع القرارات الاستثمارية
117	3- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري
118	4- خصائص القرار الاستثماري
118	5- المقومات الأساسية للقرار الاستثماري
119	<b>المطلب الثاني: المراحل والعوامل الواجب أخذها عند اتخاذ القرار الاستثماري</b>
119	1- مراحل اتخاذ القرار الاستثماري
120	2- العوامل الواجب أخذها عند اتخاذ قرار الاستثمار
120	<b>المطلب الثالث: الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية</b>
120	1- المشروع الاستثماري
126	2- المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية

132	خلاصة الفصل
135	الفصل الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية
134	تمهيد
135	المبحث الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
135	المطلب الأول: ماهية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
135	1- المعلومة المحاسبية وجودتها
138	2- تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
138	3- معوقات تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
141	المطلب الثاني: أنواع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
141	1- الخصائص النوعية الأساسية
144	2- الخصائص النوعية الثانوية
146	3- الخصائص النوعية المرتبطة بالمستخدمين أو متخذي القرار
148	المطلب الثالث: الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
148	1- القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة
149	2- خاصية الثبات في إتباع النسق
149	3- خاصية التماثل وقابلية المقارنة
150	4- الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي
151	المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري
151	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
151	1- تعريف الإفصاح المحاسبي
152	2- متطلبات الإفصاح ومشتقاته
153	3- أنواع الإفصاح المحاسبي
156	4- قواعد الإفصاح عن المعلومات
157	5- أهمية الإفصاح المحاسبي
158	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية
158	1- المتطلبات العامة والمقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
159	2- الإفصاح المرتبط بعناصر القوائم المالية
163	3- الإفصاح المرتبط بعناصر التقارير المالية

169	المطلب الثالث: مدى توفير الإفصاح المحاسبي لمتطلبات ترشيد القرار الاستثماري
169	1- دور الإفصاح المحاسبي في تشجيع الاستثمار
170	2- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات
173	المبحث الثالث: المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري
173	المطلب الأول: ماهية المؤشرات المالية
173	1- تعريف المؤشرات المالية
174	2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام المؤشرات المالية
175	3- استخدامات المؤشرات المالية
175	4- حدود استخدامات النسب المالية
177	5- المؤشرات المالية التي تتعلق بقرار الاستثمار في المؤسسات
177	المطلب الثاني: المؤشرات المالية التي تهم المستثمر
177	1- عائد السهم
180	2- نسبة العائد على حقوق المساهمين
182	3- المقسوم النقدي للسهم
182	4- نسبة القيمة السوقية للسهم
183	5- العائد على رأس المال
183	6- درجة الرفع المالي
184	7- نسبة سعر السهم إلى ربحيته
185	8- تكلفة الأرباح المحتجزة
185	9- عائد التوزيعات
185	10- القيمة الدفترية للسهم العادي
186	11- سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية
186	المطلب الثالث: دور تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري
186	1- ماهية التحليل المالي
190	2- أدوات التحليل المالي
193	خلاصة الفصل
194	الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة أن. سي. أ روية

195	تمهيد
196	المبحث الأول: تقديم مؤسسة أن. سي. أ روية المسعرة ببورصة الجزائر
196	المطلب الأول: بورصة الجزائر والمؤسسات المسعرة بها
196	1- التعريف ببورصة القيم المنقولة بالجزائر
196	2- شروط القبول ببورصة القيم المنقولة
197	3- المتدخلون في بورصة القيم المنقولة
201	4- التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة
203	المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة أن. سي. أ روية
204	1- لمحة تاريخية عن مؤسسة أن. سي. أ روية
205	2- أهداف مؤسسة أن. سي. أ روية
206	3- تطور رقم أعمال وحجم العمالة بالمؤسسة
207	4- الهيكل التنظيمي للمؤسسة
209	المطلب الثالث: دخول مؤسسة أن. سي. أ روية ببورصة الجزائر
210	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة أن سي أ روية
210	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
210	1- التحليل الأفقي للقوائم المالية
219	2- التحليل الرأسي للقوائم المالية
222	3- حساب النسب المالية للمؤسسة
236	المبحث الثالث: دراسة إحصائية لعينة من المستثمرين
236	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
236	1- تقديم أداة الدراسة
237	2- مكونات أداة الدراسة
237	3- عينة الدراسة
238	4- أدوات البحث الميداني
238	5- صدق أداة الدراسة
240	6- ثبات أداة الدراسة
242	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
242	1- تحليل خصائص عينة الدراسة

246	2- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة
260	3- تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية
270	المطلب الثالث: اختبار فرضيات دراسة الحالة وتحليل نتائج المقابلة
271	1- اختبار فرضيات دراسة الحالة
276	2- تحليل نتائج المقابلة
284	خلاصة الفصل
286	الخاتمة
293	قائمة المراجع
308	الملاحق

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	مستخدمي المعلومات المحاسبية	(1-1)
42	إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة	(2-1)
44	إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة	(3-1)
66	أساس قياس عناصر الأصول	(4-1)
67	مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث خاصية الملائمة والموثوقية	(5-1)
76	معايير التفرقة بين ظروف اتخاذ القرار	(1-2)
89	أنواع الاستثمار	(2-2)
106	الأوراق المالية في أسواق المال من حيث السيولة العائد المتوقع والمخاطر	(3-2)
147	عناصر الجودة في مراحل إعداد القوائم المالية	(1-3)
172	دور التقارير المالية في اتخاذ القرارات	(2-3)
202	سندات الدين وسندات رأس المال ببورصة القيم المنقولة بالجزائر	(1-4)
203	المؤسسات المسعرة ببورصة القيم المنقولة بالجزائر	(2-4)
206	تطور رقم أعمال المؤسسة خلال فترة (2010 - 2014)	(3-4)
206	تطور حجم عمال المؤسسة خلال فترة (2010 - 2013)	(4-4)
209	الأعباء المتعلقة بعملية الإصدار ببورصة الجزائر	(5-4)
210	التحليل الأفقي لأصول المؤسسة خلال سنة 2012 - 2013	(6-4)
212	التحليل الأفقي لأصول المؤسسة خلال سنة 2013 - 2014	(7-4)
214	التحليل الأفقي لخصوم المؤسسة خلال سنة 2012 - 2013	(8-4)
215	التحليل الأفقي لخصوم المؤسسة خلال سنة 2013 - 2014	(9-4)
216	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج خلال سنتي (2012 - 2013)	(10-4)
218	التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج خلال سنتي (2013 - 2014)	(11-4)

220	التحليل الرأسي لأصول المؤسسة خلال (سنوات 2012-2013-2014)	(12-4)
221	التحليل الرأسي لخصوم المؤسسة خلال (سنوات 2012-2013-2014)	(13-4)
222	رأس المال العامل لسنوات (2012-2013-2014)	(14-4)
223	نسب السيولة لسنوات (2012-2013-2014)	(15-4)
224	نسب النشاط لسنوات (2012-2013-2014)	(16-4)
225	نسب التمويل لسنوات (2012-2013-2014)	(17-4)
227	نسب الربحية لسنوات (2012-2013-2014)	(18-4)
228	ربحية السهم لسنوات (2013-2014-2015)	(19-4)
229	معدل الربح الموزع للسهم لسنوات (2013-2014-2015)	(20-4)
230	القيمة الدفترية للسهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)	(21-4)
231	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لسنوات (2013-2014-2015)	(22-4)
232	مضاعف سعر السهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)	(23-4)
233	نسبة توزيع الأرباح لسنوات (2013-2014-2015)	(24-4)
234	نسبة الأرباح المحتجزة لسنوات (2013-2014-2015)	(25-4)
235	معدل دوران الأسهم لسنوات (2013-2014-2015)	(26-4)
237	مقياس ليكارت الخماسي	(27-4)
239	الاتساق الداخلي بين مجالات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول	(28-4)
239	الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الأول والمحور الأول	(29-4)
239	الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثاني والمحور الأول	(30-4)
240	الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثالث والمحور الأول	(31-4)
240	الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الرابع والمحور الأول	(32-4)
240	الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الأول والمحور الثاني	(33-4)
241	مدى ثبات محاور الدراسة	(34-4)
241	نتائج اختبار التجزئة النصفية	(35-4)
242	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	(36-4)
243	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(37-4)

244	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	(38-4)
245	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	(39-4)
246	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوائم المالية	(40-4)
249	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير المالية	(41-4)
252	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال جودة المعلومات المحاسبية	(42-4)
254	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عدالة الإفصاح المحاسبي	(43-4)
257	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية	(44-4)
259	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والمحور الثاني	(45-4)
260	نتائج اختبار levene لمحاور الدراسة مع متغير الجنس	(46-4)
261	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير الجنس	(47-4)
262	نتائج اختبار levene لمحاور الدراسة مع متغير العمر	(48-4)
262	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير العمر	(49-4)
263	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير السن لكل مجال على حدى	(50-4)
264	نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني والثالث من المحور الأول مع متغير العمر	(51-4)
265	نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني والثالث من المحور الأول مع متغير العمر	(52-4)
266	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير حسب المستوى الدراسي	(53-4)
266	نتائج اختبار levene لمحاور الدراسة مع متغير الخبرة	(54-4)
267	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	(55-4)
268	تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة لكل مجال على حدى	(56-4)
269	نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني والثالث من المحور الأول مع متغير الخبرة	(57-4)
271	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	(58-4)
272	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	(59-4)
273	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	(60-4)

274	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	(61-4)
275	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	(62-4)
276	تردد المصطلحات الأساسية للدراسة	(63-4)
277	معاملات قياس التشابه النصي	(64-4)

# قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	محتوى جدول سيولة الخزينة	41
(2-1)	المكونات الإلزامية بالقوائم المالية	50
(1-2)	علاقة العائد والمخاطرة	95
(2-2)	مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية	125
(1-3)	العوامل المؤثرة في العائد على حقوق أصحاب الملكية	181
(1-4)	الهيكل التنظيمي لشركة تسيير بورصة القيم الجزائر	197
(2-4)	الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها	199
(3-4)	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة بالجزائر	201
(4-4)	تطور رقم أعمال المؤسسة خلال السنوات (2010-2014)	206
(5-4)	تطور حجم عمال المؤسسة خلال السنوات (2010-2013)	207
(6-4)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	208
(7-4)	رأس المال العامل لسنوات (2012-2013-2014)	222
(8-4)	نسب السيولة لسنوات (2012-2013-2014)	223
(9-4)	نسب النشاط لسنوات (2012-2013-2014)	224
(10-4)	نسب التمويل لسنوات (2012-2013-2014)	226
(11-4)	نسب الربحية لسنوات (2012-2013-2014)	227
(12-4)	ربحية السهم لسنوات (2012-2013-2014)	229
(13-4)	معدل الربح الموزع للسهم لسنوات (2012-2013-2014)	230
(14-4)	القيمة الدفترية للسهم العادي لسنوات (2012-2013-2014)	231
(15-4)	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لسنوات (2013-2014-2015)	232
(16-4)	مضاعف سعر السهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)	233
(17-4)	نسبة توزيع الأرباح لسنوات (2013-2014-2015)	234
(18-4)	نسبة الأرباح المحتجزة لسنوات (2013-2014-2015)	235
(19-4)	معدل دوران الاسهم لسنوات (2013-2014-2015)	236

242	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(20-4)
243	توزيع أفراد العينة حسب السن	(21-4)
244	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي	(22-4)
245	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	(23-4)
247	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوائم المالية	(24-4)
250	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير المالية	(25-4)
253	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال جودة المعلومات المحاسبية	(26-4)
255	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عدالة الإفصاح المحاسبي	(27-4)
258	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية	(28-4)
260	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والمحور الثاني	(29-4)
278	الخرائط المعرفية لمصطلح النظام المحاسبي المالي	(30-4)
279	الخرائط المعرفية لمصطلح ترشيد القرارات الاستثمارية	(31-4)
280	الخرائط المعرفية لمصطلح جودة المعلومات المحاسبية	(32-4)
281	الخرائط المعرفية لمصطلح عدالة الإفصاح المحاسبي	(33-4)
282	الخرائط المعرفية لمصطلح القوائم المالية	(34-4)
283	الخرائط المعرفية لمصطلح التقارير المالية	(35-4)

## قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
308	أهم التعديلات على القانون الأساسي للمؤسسة	1
310	علامات وبراءة الاختراع للمؤسسة	2
312	استبيان الدراسة باللغة العربية	3
319	استبيان الدراسة باللغة الفرنسية	4
327	قائمة المحكمين لاستبيان الدراسة	5
328	دليل المقابلة	6

الاصحاح

نظرا لما يشهده العالم من تطورات معاصرة في بيئة الأعمال التي مست جميع الميادين، لعل أبرزها تنشيط أسواق المال وتعاضم المنافسة بين المؤسسات والتطورات التكنولوجية الهائلة وامتداد نشاط كثير من المؤسسات خارج حدود دولها من خلال الشركات متعددة الجنسيات، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات أمام المؤسسات، ومنها المشكلات المحاسبية والتي ترجع أساسا إلى اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول، والتي تعني بكافة القضايا المحاسبية من اعتراف وقياس ومعالجة وعرض وافصاح، الأمر الذي أدى إلى حتمية تزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تعتبر نتاج النظام المحاسبي، خاصة أنها تعد حجر الأساس لأي عملية اتخاذ قرار والمبني على مقارنة هذه المعلومات بين مؤسسات عدة أو بين سنوات عديدة، فاستلزم الأمر ضرورة تطوير الوظيفة المحاسبية في أساليبها للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إذ كانت أولى الجهود المبذولة هو إصدار معايير دولية محاسبية غايتها التوحيد المحاسبي لأجل الحد من الفروقات في الطرق والقواعد المحاسبية وإيجاد أسس موحدة للقياس حيث لها أهمية محليا وإقليميا ودوليا، حتى يتم إنتاج معلومات قابلة للمقارنة تقضي على الاختلافات القائمة بين الدول في الممارسات المحاسبية وبين المؤسسات وأخرى أي إمكانية المقارنة بينها بما يرشد قرارات أصحاب العلاقة.

وباعتبار أن الجزائر شهدت هي الأخرى العديد من التغيرات الاقتصادية خاصة بعد توجيهها نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى إلى وجوب إعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يلي مختلف احتياجات مستخدميه، من خلال تبني نظام محاسبي مالي مستمد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، غايته هو توفير معلومات محاسبية ومالية تتميز بمجموعة من الخصائص النوعية، كالشفافية والمصدقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق وغير ذلك من الصفات.

إذ نجد أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تتكون من قوائم وتقارير مالية، تهدف إلى توفير معلومات تتعلق بالوضع المالي ونتائج نشاط المؤسسة، وتمكن كذلك من الوقوف على حقيقة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، وتضاف إلى هذه القوائم المالية معلومات أخرى إضافية تكون مكملة للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية من خلال الإفصاح عن مختلف الطرق والمبادئ المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة في إعداد قوائمها، كما يوجد أيضا تقارير مالية تكون عادة منفصلة على القوائم المالية بسبب كون هذه الأخيرة تحتوي على معلومات وصفية تبين فيها مختلف الخطط المستقبلية والتشغيلية للمؤسسة والتي تتعلق بمستقبل الوضع المالي للمؤسسة ومستويات النمو الذي تحققه، حيث يمكن استخدام هذه التقارير المالية في تقييم

## المقدمة

وضعية المؤسسة المالية من خلال تحديد أسعار الأسهم، وتحليل تلك المعلومات لأجل اتخاذ قرار بيع أو شراء تلك الأوراق المالية للمؤسسة والذي تعد من أهم القرارات التي تتخذ .

ويعد قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي يتخذها الفرد صعوبة وخطورة وذلك لضعف إمكانية تعديله أو الرجوع فيه لأن المستثمر يتعرض فيه لمخاطر عديدة، إذ يستلزم عليه الحصول على أكبر عائد وبأقل مخاطرة، ويهدف المستثمر دائما إلى ترشيد قراره الاستثماري من خلال اختياره المناسب لأفضل المقترحات الاستثمارية المتاحة من أجل زيادة أرباحه فتجده يختار البديل الذي يحقق له أكبر الأرباح والذي يتماشى مع إمكانياته وحاجاته، ولأجل ذلك فإن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة ليستخدمها في التنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار ومن ثم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

### مشكلة الدراسة

إن عملية اتخاذ أي قرار استثماري يجب أن تكون مبنية على أسس عملية مدروسة، إذ يستوجب ذلك دراسة وتحليل الوضع المالي ونتيجة الأعمال، فالمستثمر يهتم بقدرة المؤسسة على تحقيق وضع مالي قوي، وكذلك توليد إيرادات تمكن من تحقيق نتيجة أعمال ايجابية، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا المحافظة على مستوى معين من التدفقات النقدية لتجنب العسر المالي وأهمية هذه التدفقات في تحديد أسعار الأسهم، كما أن إدارة المؤسسة تعمل على تحديد التدفقات النقدية، للتعرف على مدى الحاجة لتخطيط وإدارة الموارد النقدية المتاحة لها بكفاءة، وأيضا للتعرف على مدى الحاجة إلى التمويل الخارجي، وبذلك فإن أي تضليل في هذه المعلومات من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير سلبا على قرار الاستثمار، ولذلك يجب أن تتضمن القوائم والتقارير المالية الأخرى كافة المعلومات الهامة التي تظهر المؤسسة في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل المتغيرات التي تؤثر فيها وتتأثر بها، حيث يعاني المستثمرون نتيجة لعدم توفر الإدراك والدراية ببعض المعلومات المحاسبية التي تفصح عن طريق القوائم المالية، أو قد تكون المعاناة بسبب عدم كفاية تلك المعلومات، ويمكن أن يقود ذلك إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة استنادا لهذه المعلومات.

وتأسيسا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة التالية :

1. ما هي الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية

لتلبية مختلف احتياجات المستثمرين؟

## المقدمة

2. ما مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية لترشيد القرارات الاستثمارية؟

3. هل يكتفي المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالمعلومات المفصّل عنها في مخرجات النظام المحاسبي المالي، أم يلزم توفر معلومات وإفصاحات أخرى؟

4. هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي. أ روية عند مستوى معنوية 0.05؟

فرضيات الدراسة: بناء على سؤال الدراسة الرئيسي والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص في المعلومات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية لتلبية مختلف احتياجات المستثمرين؛

الفرضية الثانية: يكفي مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية لترشيد القرارات الاستثمارية؛

الفرضية الثالثة: لا يكتفي المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالمعلومات المفصّل عنها في مخرجات النظام المحاسبي المالي، بل يلزم توفر معلومات وإفصاحات أخرى.

الفرضية الرابعة: يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي. أ روية عند مستوى معنوية 0.05 ويتفرع عن الفرضية الرابعة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للقوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي. أ روية عند مستوى معنوية 0.05 .

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي. أ روية عند مستوى معنوية 0.05 .

## المقدمة

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي.أ روية عند مستوى معنوية 0.05 ؛

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية بمؤسسة أن.سي.أ روية عند مستوى معنوية 0.05 .  
أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال:

● **الأهمية العلمية:** تتجسد أهمية هذه الدراسة من أهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي في أنها أساسا جوهريا وهاما يعتمد عليها متخذ القرار في ترشيد القرارات الاستثمارية السليمة، حيث أن زيادة فعالية وكفاءة الإفصاح المحاسبي يؤثر على مستخدمي هذه المخرجات، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتكون إضافة علمية تبحث في بيان الدور الذي تؤديه مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

● **الأهمية العملية:** إن لهذه الدراسة أهمية عملية إذ أنها تحتوي على دراسة حالة في مؤسسة اقتصادية جزائرية وهي مؤسسة أن.سي.أ روية، ومن ثم معرفة مدى تقييد هذه المؤسسة والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة بالنظام المحاسبي المالي ومدى الاعتماد على معلوماتها المحاسبية المفصح عنها في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، كما تقدم مجموعة من النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.  
**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- دراسة الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأغراض مستخدميها؛
- معرفة كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة عليها؛
- التعرف على طبيعة الدور الذي تتركه مخرجات النظام المحاسبي على اتخاذ القرار الاستثماري؛
- توضيح علاقة الإفصاح الذي تتضمنه القوائم والتقارير المالية بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمؤسسة محل الدراسة.

### المنهج المستخدم

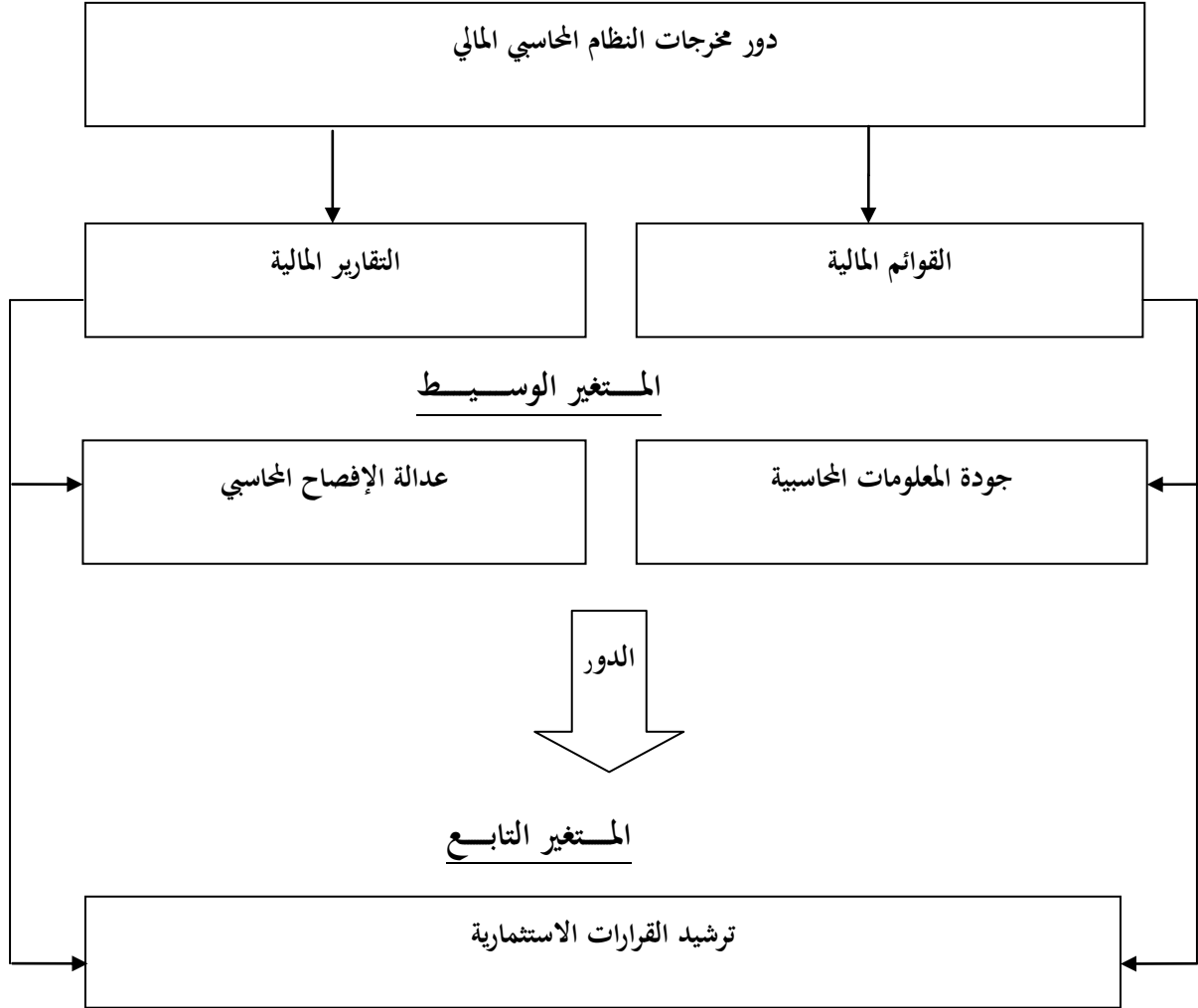
للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تمت معالجة الدراسة بإتباع المنهج الوصفي وذلك بالتطرق إلى الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية والتقارير المالية، والمنهج التحليلي عند التطرق إلى دور القوائم المالية والتقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية من خلال تحليل نتائج دراسة الحالة واختبار الفرضيات، كما سيتم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات في دراسة الحالة، وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

## المقدمة

نموذج الدراسة: من أجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تصميم النموذج الآتي:

شكل رقم 1: نموذج الدراسة

### المتغير المستقل



المصدر: إعداد الباحثة

حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- الحدود الموضوعية: تمت دراسة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القوائم المالية والتقارير المالية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، وباعتبار إن النظام المحاسبي المالي ألزم المؤسسات بأن تقدم في قوائمها وتقاريرها المالية معلومات محاسبية ذات جودة وأن تلتزم بعدالة الإفصاح المحاسبي، فإن هذه الدراسة ستبين أيضا دور جودة المعلومات المحاسبية وعدالة الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنه لا يمكن التحدث عن القوائم والتقارير المالية دون التكلم عن جودة المعلومات المحاسبية وعدالة الإفصاح المحاسبي.

## المقدمة

وسوف يتم الاعتماد في الأدب النظري للدراسة على النظام المحاسبي المالي، وفي حالة عدم تطرقه إلى بعض مواضيع الدراسة فسيتم اقتباس الأدب النظري من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

**الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة في مؤسسة أن.سي. أ روية، وتم اختيار مؤسسة واحدة بسبب قلة المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، واختلاف القطاعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات.

**الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال السنوات التالية 2012، 2013، 2014، 2015

وذلك لمعرفة كافة التغيرات التي طرأت على المؤسسة قبل دخولها بورصة الجزائر وبعد دخولها وما دور ذلك على قرارات المستثمرين.

**الدراسات السابقة:** هناك مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وتتقاطع معه في بعض النقاط، ومن أهم هذه الدراسات:

### • الدراسات باللغة العربية

1/ أوس صباح غني، تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 16، 2014:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات والميكانيكيات التي يعتمد عليها المستخدمون والمحاسبين في توجيه اهتمامهم نحو هدف مقابلة حاجة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية الملائمة والعوامل التي تتحكم فيها، بالإضافة إلى أنها ركزت على الجوانب النفسية والسلوكية التي تؤدي إلى عقلانية القرارات الاستثمارية التي تعتمد على المعلومات المحاسبية.

أما نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى أن ليست المنفعة الاقتصادية هي التي تخضع لطريقة تفكير المستخدم بل هناك العديد من المتغيرات النفسية والعاطفية التي تؤثر على صناعة القرار المالي وأن هناك 90% من المستثمرين ينظرون إلى أن الربح ونسبة التوزيعات هم الأساس الوحيد لصناعة القرار الاستثماري، وأن ضعف عامل المهارة التحليلية بين المستثمرين العراقيين أدى إلى نوع من الروتين في القرارات الاستثمارية، حيث تعد عامل من عوامل الضعف في التداول بالأسواق العراقية.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة توعية المستثمرين العراقيين إلى أمثل الطرائق في صناعة القرار الاستثماري والذي يعتمد على بعدي العائد والمخاطرة، بالإضافة إلى توجيه وتوعية المستخدمين العراقيين لاستراتيجيات صناعة القرار لكي يتسنى لهم اختيار الاستراتيجية التي تلائمهم عن دراية وعلم كاملين من خلال النشرات التي تقدم في سوق العراق للأوراق المالية.

## المقدمة

2/ سعاد سعيد غزال، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2012:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية. أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية، وأن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر محور النشاط المالي للمؤسسات الاستثمارية.

وما أوصت به الدراسة ضرورة الالتزام الكامل بالقواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق من حيث العرض الكامل للقوائم المالية المنصوص عليها، وتشجيع القائمين على إدارة المؤسسات بزيادة معارفهم وأدائهم المحاسبي وتوعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية.

3/ سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010/2009:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي، والإصلاحات الضرورية لكي تتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة، ومعرفة العوائق التي تواجه الجزائر ومختلف المستلزمات الضرورية لتطبيقها.

أما نتائج هذه الدراسة فقد توصلت إلى أن المخطط الوطني للمحاسبة 1975 غير قادر للاستجابة للمتطلبات الجديدة حيث فرض إصلاح هذا المخطط وإعادة النظر فيه، وأن الأنظمة المحاسبية المالية قادرة على استيعاب هذه الحقائق والوقائع الجديدة وهذا ما يساعد على ترشيد قرارات اختيار البنى الاستثمارية والمالية والقدرة على متابعة تطور عوائدها، ولا بد من نظام المحاسبة المالية أن يستقل بكيانه الخاص إذ يتطلب فك ارتباط المحاسبة والجباية.

وما أوصت به الدراسة هو إعادة تنظيم المؤسسات من خلال إعادة هيكلة وتحديث أنظمة معلوماتها بما يسمح بتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي والوصول إلى تقديم وتصميم مخرجاته الأساسية المتمثلة في القوائم المالية في إطار معالجات التسجيل والتقييم الضرورية والمرجحة ضمن شروط الإفصاح والتقديم المطلوبة،

## المقدمة

بالإضافة إلى تكوين مختلف مستعملي البيانات المالية من مسيرين ومستثمرين وغيرهم بغرض اعطائهم والقدرة على قراءتها وفهمها واستغلالها.

4/ دراسة أثر عوامة التقارير المالية في تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية ( دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية)، هائل أبو رشيد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2008:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية في اتخاذ القرارات المالية على المستوى المحلي والدولي، من خلال القيام بدراسة ميدانية لبيئة الأعمال السورية لغرض اتخاذ القرارات المالية من أجل التطوير الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والإفصاح التام عن المعلومات في التقارير المالية.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن توحيد تطبيق أسس ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية في سورية بما يتوافق مع العوامة المالية، يقدم من خلال التقارير المالية المعدة وفق الأسس والمعايير الموحدة على المستوى المحلي والدولي معلومات تلبي احتياجات كافة متخذي القرارات المالية المحلية والدولية، وإن الاستفادة من المعلومات المتضمنة في التقارير المالية في ظل العوامة المالية أصبح يشتمل على أي مستثمر محلي أو أجنبي في أي بلد من العالم يرغب في الحصول على المعلومات المناسبة بهدف الاستفادة منها.

5/ محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23 العدد الأول، 2007:

من بين الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة هي اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي المتمثلة في المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية لما تحدثه من آثار إيجابية في سلوك المستثمرين في سوق رأس المال، حيث يلعب المحتوى المعلوماتي دورا مهما في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري، حيث يجب أن يتم تزويد متخذ القرار بمعلومات محاسبية جيدة، وأن فاعلية التوصيل في التقارير المحاسبية تتحدد بقيمة المعلومات التي يحتويها التقرير، وتتحدد هذه القيمة وفقا لكمية ونوعية المعلومات التي يحتويها هذا التقرير ومدى قابليتها للقراءة والفهم والإدراك.

## المقدمة

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المحاسبية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية في سوق عمان المالي لتقديم النصح لهم بسبب استثماراتهم المالية، والعمل على إعادة تنظيم سوق عمان للأوراق المالية بهدف منع الغش وعدم استغلال الأطراف الداخلية للمعلومات المحاسبية الخاصة.

6/ نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية - دراسة تطبيقية- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 1، 2006:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور معلومات التدفقات النقدية وفق معايير المحاسبة الدولية والأنظمة المحاسبية في المؤسسات السورية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والافتراضية، ومعرفة دور معلومات التدفقات النقدية في تطوير الأداء، والتطرق إلى مختلف العوامل التي تساهم في الحاجة إلى معلومات التدفقات النقدية في سورية.

أما النتائج التي تم التوصل إليها فقد تبين أنه يوجد هناك نقص في ثقة من قبل متخذي القرارات في شركات القطاع بسورية لدى المحاسبين غير المهنيين وذلك عند تقديم معلومات حول التدفقات النقدية، وتوجد العديد من العوامل الطرفية التي تجعل من الضروري إلزام الشركات الخاصة بتقديم معلومات عن التدفقات لعل من أهمها الإفلاس المالي والتغيرات البيئية والاقتصادية والضريبية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد نوع من الثقة المتبادلة بين ممارسي المهنة من المحاسبين والإدارة العليا في المؤسسات الخاصة للإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية بأسلوب علمي وعملي.

### • الدراسات الأجنبية

**1/Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, The Role of Financial Statements On Investment Decision Making: a Case Of United Bank For Africa PLC (2004-2013), European journal of business, Economics and Accountancy, Vol 3, No 2, 2015:**

هدفت هذه الدراسة إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي بيان الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في صنع القرار خاصة القرارات الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة وذلك بعد اختبار الفرضيات إلى أن للشفافية في المعلومات المحاسبية تأثير على عملية صنع القرار الاستثماري خاصة مستخدمي القوائم المالية، وقد أظهر تحليل الدراسة أن المستثمرين

## المقدمة

يحتاجون إلى رأي محافظ الحسابات للموافقة على إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية المنشورة وهذا أمر مهم جدا في عملية صنع قرار الاستثمار.

### موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أننا لمسنا بعض الاختلافات في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وخاصة ستجرى هذه الدراسة في مؤسسة جزائرية مسعرة ببورصة الجزائر، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

### هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول كالآتي :

الفصل الأول ويتضمن الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول وسيتم التطرق فيه إلى ماهية النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ونقائص المخطط المحاسبي الوطني وعرض للنظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى عرض للقوائم المالية من حيث تعريفها، مستخدميها، أهدافها والاعتبارات العامة المتعلقة بها وقياس عناصرها، وفي المبحث الثالث فسيتم التركيز فيه على القوائم المالية والتقارير المالية.

أما الفصل الثاني فيكون حول مقومات القرار الاستثماري الرشيد وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتم التطرق فيه إلى عملية اتخاذ القرار من خلال التعرض إلى الإطار النظري لاتخاذ القرار والعوائق والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، ونظريات اتخاذ القرار والأساليب المساعدة لها، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى الاستثمار في الأوراق المالية إذ سنتناول ماهية الاستثمار وأدوات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وفي المبحث الثالث تم التركيز على القرارات الاستثمارية من حيث ماهيتها والعوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار بالإضافة إلى مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

والفصل الثالث فكان تحت عنوان مساهمة المعلومات الحاسوبية في ترشيد القرارات الاستثمارية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية والذي سيتم تناوله فيه ماهية الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية، أنواع الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية والموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية، في حين المبحث الثاني فعنوانه الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري والذي سيتم التطرق فيه إلى ماهية الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية و مدى توفير الإفصاح المحاسبي لمتطلبات ترشيد القرار الاستثماري، أما عنوان المبحث الثالث فهو المؤشرات

## المقدمة

المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري وسيتم تناول فيه ماهية المؤشرات المالية، المؤشرات المالية التي تهم المستثمر و المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

أما الفصل الرابع فكان دراسة حالة للمؤسسة أن. سي. أ روية إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث كان المبحث الأول عبارة عن تقديم مؤسسة أن. سي. أ روية المسعرة ببورصة الجزائر وتناول فيه بورصة القيم المنقولة بالجزائر والمؤسسات المسعرة بها أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه الى دراسة تحليلية للقوائم المالية للمؤسسة من حيث حساب مختلف المؤشرات المالية التي يحتاجها المستثمر وفي المبحث الثالث فسيتم عرض الدراسة الإحصائية لآراء عينة من المستثمرين.

وأخيرا فقد تم وضع خاتمة عامة تم التطرق فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها من هذا الدراسة واختبار فرضياتها، وتم في الأخير اقتراح بعض التوصيات.

**الفصل الأول :**

**الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي**

### تمهيد

لقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية وتنشيط أسواق المال، إلى جعل العالم أكثر قربا من بعضه البعض من خلال إزالة مختلف العراقيل الاقتصادية بين الدول، مما أصبح ضرورة حتمية على المؤسسات أن تتكيف مع هذه التطورات ومسايرتها حتى تتمكن من البقاء، في ظل عصر الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغيير.

ومن بين الأمور المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هو توحيد المعايير المحاسبية لتسهيل التعامل بين الدول وإمكانية إجراء المقارنات بين المؤسسات، وباعتبار أن الجزائر قد انتهجت على إستراتيجية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي ليست بمعزل عن دول العالم، فقد دفعها ذلك إلى ضرورة تبني نظام محاسبي مالي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، قصد توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تتميز بالجودة ويتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

تهدف هذه القوائم المالية إلى إنتاج معلومات مفيدة تتمتع بالجودة العالية، وإبصارها لمختلف الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة مما سيساعدهم على ترشيد قراراتهم، فهي تعد المدخلات الأساسية في عملية اتخاذ القرار، فمتى توفرت المعلومات المناسبة والمفيدة تم اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا ما يصبوا إليه الأطراف المستفيدة منها.

وتأسيسا لما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم تناول فيه الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى نقائص المخطط المحاسبي الوطني وعرض للنظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى عرض للقوائم للمالية من حيث تعريفها، مستخدميها، أهدافها والاعتبارات العامة المتعلقة بها وقياس عناصرها، وفي المبحث الثالث تم التركيز على القوائم المالية والتقارير المالية بشكل من التفصيل أي كل قائمة على حدى.

### المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورا تكنولوجيا هائلا أدى إلى تعزيز العولمة مما جعل من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب أمرا ضروريا وحتميا، ولعل من أبرزها تلك القرارات التي لها علاقة بالجانب المحاسبي والذي يحتاج في ترشيده إلى تدفق المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المؤسسة، ولهذا فإنه يجب على المؤسسة أن تهتم بتوفير المعلومات الملائمة التي تتميز بالجودة العالية من خلال اعتمادها على نفس معايير وقواعد القياس والإفصاح، وهو ما دفع بالدول إلى ضرورة إحداث توافق محاسبي بين قواعد القياس والإفصاح المحاسبي، أي وضع معايير دولية لإعداد التقارير المالية.

### المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي المالي

لقد أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التطورات الحاصلة في اقتصاد الجزائر، حيث نجد أن الجزائر قد قامت بعدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق من خلال العمل على تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، وهو الأمر الذي جعل من هذا المخطط لا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، مما عجل بضرورة تبني نظام محاسبي مالي فعال قادر على مواكبة هذه التطورات.

### 1- نقائص المخطط المحاسبي الوطني:

إن المخطط المحاسبي الوطني ومن لحظة تطبيقه في سنة 1976 إلى غاية صدور قانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي، كان يعاني من عدة نقائص متعلقة أساسا بالجانب المفاهيمي والجانب العملي أي الميداني، ويمكن إيجازها فيما يلي (مختار مسامح، 2008، ص 202 - 203) :

**1-1 نقائص في الجانب المفاهيمي:** للمخطط الوطني المحاسبي العديد من النقائص من الجانب المفاهيمي ومنها نجد:

● **انعدام الإطار المفاهيمي:** يفتقر المخطط المحاسبي الوطني إلى عملية الضبط للمفاهيم، هذا ما يؤدي إلى سكون وجمود في العمل المحاسبي، إذ لزم الأمر إلى الاعتماد على حلول من قبل المهنيين التي في الغالب تعتمد على اجتهادات شخصية والتي قد لا تكون مماثلة في غالب الأحيان.

● **عدم تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية:** من عيوب المخطط المحاسبي الوطني هو عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية، إذ يركز على الجانب التقني المحاسبي في غالب الأمور أي أن المستخدم المفضل أو الأكثر أهمية هي الدولة، ونجد في بعض الأحيان يضع خلط بين الدولة كممثلة للاقتصاد الوطني والحكومة كوسيلة تهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادي.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

● التمييز المحاسبي: لقد ترك المخطط المحاسبي الوطني أمور التجديد على مستوى المحاسبات القطاعية، والتي رغم قيامها بمهمتها بالنسبة للقطاعات المعنية، حيث لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع معايير المحاسبة الدولية، إذ أدى غياب المعايير المحاسبية إلى عدم تطور المحاسبة التحليلية والتحليل المالي.

**1 - 2 نقائص في الجانب العملي (الميداني):** إن الجانب العملي هو الذي سيحكم على المخطط المحاسبي من حيث نجاحه أو فشله، ومن حيث إلمامه بمختلف الحالات ويمكن تلخيص النقائص العملية في أن هناك عمليات لم يأخذها المخطط المحاسبي بعين الاعتبار رغم وجودها عند إصدار القانون، ولم يدرجها في تصنيفاته، ونذكر على سبيل المثال:

- في المجموعة الأولى: مؤونات تنظيمية، علاوة تحويل السندات إلى أسهم؛
- في المجموعة الثانية: حسابات فرعية للأراضي حسب أنواعها، الترميمات الكبرى؛
- في المجموعة الثالثة: مخزون الأراضي ( مهنة وكالات التنظيم العقاري)؛
- في المجموعة الرابعة: الإيداعات لدى الموثقين.

وتأسيسا لما سبق ومن نقائص المخطط الوطني المحاسبي، فإنه يمكن القول أن هذا المخطط فعلا يعاني من عدة نقائص من الجانب المفاهيمي، وخاصة عدم تركيزه على ضبط وتحديد المفاهيم مما فتح مجال للاجتهاد الشخصي، وهو الأمر الذي سوف يؤدي إلى ظهور ثغرات محاسبية ومالية، كما أن لهذا المخطط نقائص على مستوى الجانب التطبيقي، إذ أن هناك العديد من العمليات لم يأخذها بالحسبان رغم أهميتها بالنسبة للمؤسسات والمستثمرين، فكان لا بد للجزائر أن تفكر في استبدال هذا المخطط بنظام محاسبي جديد بعيدا عن كل تلك النقائص ويساير التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما تم تجسيده من خلال تبني النظام المحاسبي المالي.

### 2- ماهية النظام المحاسبي المالي

نظرا للتغيرات التي فرضتها التطورات الاقتصادية وضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية فقد تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي، وكان تاريخ 2010 /01/01 بداية تطبيقه وإلزامه، والهدف من ذلك هو تلبية حاجيات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية.

### 2-1 تعريف النظام المحاسبي المالي

حسب نص القانون رقم 11-07 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي وخاصة المادة الثالثة التي تعرف نظام المحاسبة المالية : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية، 2007، رقم 74، ص3).

وفي هذا دليل على أن النظام المحاسبي المالي جاء ليعالج النقص الذي كان في المخطط المحاسبي الوطني، إذ نجد أن التعريف ركز على تنظيم المعلومات المالية وتخزينها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها لنفاذي النقائص المتعلقة بالجانب المفاهيمي، كما ركز أيضا على ضرورة أن تعرض القوائم المالية بالصورة التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وهذا الأمر في صالح المستثمرين حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة.

2 - 2 أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي: تتمثل أسباب ظهور النظام المحاسبي المالي في (ايت مُجدُّ مراد، أبجري سفيان، 2009، ص3):

- ضرورة الحصول على معلومات دقيقة تعكس وبصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسات؛
- إمكانية الاقتراب من الممارسات المحاسبية الدولية وما ينتج عنه من معايشة الاقتصاد المعاصر؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق نظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- التقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري، وتسهيل عملية مراجعة الحسابات نظرا للاعتماد على مبادئ وقواعد واضحة؛

• إن عملية تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية سوف يعمل على جلب المستثمرين الأجانب، إذ أن التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عليه المشكلتين التاليتين:

✓ صعوبة تحويل القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم، والتي تمتلك فروع تابعة لها في دول أجنبية، إذ كل فرع من المؤسسة الأم يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة الموجود فيها، وهذا ما سيؤدي إلى مشاكل وعراقيل عند تحويل هذه القوائم والتقارير المالية إلى نفس المعايير والمبادئ التي تتبع في البلد الأصلي للمؤسسة الأم؛

✓ نقص في جودة المعلومات المقدمة وذلك نتيجة غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين .

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ومن خلال الأسباب التي تم ذكرها فإننا نرى أن السبب الأساسي لتبني النظام المحاسبي المالي هو ضرورة مواكبة الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة، إذ أصبح الأمر من المستحيل أن تبقى الجزائر على المخطط المحاسبي الوطني وخاصة بعد توجه الجزائر الى اقتصاد السوق.

2- 3 مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي: لقد مر إعداد النظام المحاسبي المالي بعدة مراحل حيث يمكن إنجاز هذه المراحل في الآتي ( شعيب شنوف، 2008، ص ص 13- 15):

كانت بداية عملية الإصلاحات المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني سنة 2001 حيث أوكلت مهمة ذلك إلى مجموعة خبراء فرنسيين يتعاونون مع المجلس الوطني للمحاسبة وكان التمويل من طرف البنك الدولي، كما وضعت وزارة المالية على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط إلى نظام محاسبي وقد مرت هذه العملية بالثلاثة مراحل الآتية:

**المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير الدولية للمحاسبة؛

**المرحلة الثانية:** تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة؛

**المرحلة الثالثة:** وضع نظام محاسبي جديد.

في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

**الخيار الأول:** تم القيام بإصلاحات على المخطط المحاسبي الوطني تماشيا مع تغييرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر مع الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي، والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، بواسطة مرسوم وزاري رقم 42 في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة الحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة والتي لا تتماشى والإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعتد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار المتبني من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية.

مما سبق نرى أن هذه المراحل التي اتبعتها الجزائر هي مراحل مناسبة، إذ أن قرار بهذه الأهمية يحتاج إلى القيام بتشخيص للبيئة الدولية ومعرفة المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، ثم القيام بتهيئة البيئة المناسبة لذلك وخاصة الاقتصادية والقانونية والقيام بتعبئة ذلك على مستوى المؤسسات والمحاسبين ومحافظي الحسابات ومشاركتهم في ذلك، ثم العمل على تجسيد فكرة النظام المحاسبي المالي من خلال وضع نظام محاسبي جديد يتماشى مع التطورات العالمية.

2-4 أهداف النظام المحاسبي المالي: يهدف النظام المحاسبي المالي إلى (عاشور كنتوش، 2006، ص ص 292-294):

- إحداث توافق محاسبي بين النظام المحاسبي المالي والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- جلب المستثمر الأجنبي إلى الجزائر وذلك من أجل تسهيل عمله المحاسبي وتجنبه للمشاكل والاختلافات في الطرق المحاسبية؛
- بما أن معايير المحاسبة الدولية هي نظام دولي ويلاءم كل المؤسسات الدولية التي تتبعه، وأن النظام المحاسبي مستمد منها، فهو يقوم بتسهيل حل المعاملات المالية والمحاسبية بين مختلف الدول الأجنبية والوطنية؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- الوصول أكثر للشفافية والمصادقية عند عرض المعلومات وذلك لأجل تحقيق العقلانية؛
- إحداث توافق محاسبي دولي في القوائم المالية لكي يتناسب مع المؤسسات الأجنبية؛
- الحصول على قوائم مالية تعطي صورة صادقة عن الوضعية والأداء المالي للمؤسسة؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- سهولة المقارنة بين القوائم المالية سواء بين المؤسسات على المستوى المحلي أو المستوى الدولي؛
- تقديم أفضل مصداقية وشفافية وذلك من خلال مراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين؛
- معرفة أحس الآليات الاقتصادية والمحاسبية والتي تستلزم أن تكون كفاءة في التسيير وبالتالي المساعدة على نمو مردودية المؤسسات؛

- الفهم الجيد وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد وإدارة مختلف المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- تشجيع المستثمرين من خلال نشر معلومات صحيحة ودقيقة وهذا ما يسهل لهم متابعة أموالهم؛
- تسهيل عملية إعداد إحصائيات وحسابات اقتصادية لمختلف قطاع المؤسسات على المستوى الوطني، وذلك بتوفير معلومات تكون ذات موضوعية ومصداقية؛

- المساعدة على تسجيل مختلف تعاملات المؤسسة بطريقة موثوقة، وهذا ما يؤدي إلى إعداد تصاريح جبائية ذات موضوعية ومصداقية؛

- الحصول على ترابط أحسن مع التقرير الداخلي للشركات المتعددة الجنسيات، وذلك نتيجة عوامة الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول؛

- تسجيل المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط، وذلك بأقل تكلفة نظرا لتوافق النظام الجديد مع الوسائل المعلوماتية الموجودة.

نرى أن هذه الأهداف التي يهدف إليها النظام المحاسبي المالي هي أهداف كفيلة بتغطية النقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي، وكفيلة أيضا بمسايرة التطورات العالمية، كما أنها تجسد فكرة ترشيد القرارات الاستثمارية، وهو مكسب يمكن الحصول عليه من خلال جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة كونها تتميز بالمصداقية والموثوقية، كما سيحدد هذا النظام ومن غير شك من التلاعبات المالية التي كانت تقع في السابق.

### 3- الإطار التصوري ( المفاهيمي) للمحاسبة

ما يميز النظام المحاسبي ويختص به هو أن إعداده كان على أساس إطار تصوري، وهو أمر حديث في مجال المحاسبة إذ لم يعرف من قبل فحسب المادة 07 من القانون 07-11 يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل (الجريدة الرسمية، 2007، رقم 74، ص4).

يعرف الإطار التصوري:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- مجال التطبيق؛
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء؛
- يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

### 3-1 مجال التطبيق

حسب المادة 4 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07 - 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، تلزم المؤسسات الآتية بمسك محاسبة مالية (الجريدة الرسمية، 2007، رقم 74، ص 3):

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
  - التعاونيات؛
  - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
  - وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- حسب المادة 5 من نفس القانون يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

### 3-2 الفرضيات المحاسبية

تتمثل الفرضيات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي وهذا حسب المادة 6 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في (الجريدة الرسمية، 2007، رقم 74، ص 4):

- محاسبة التعهد؛
- استمرارية الاستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصدقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

3 - 3 تنظيم المحاسبة: لقد وردت المتطلبات المتعلقة بتنظيم المحاسبة في الإطار التصوري حسب المادة 10

إلى المادة 24 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07 - 11 وتمثل هذه المتطلبات في:

• يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛

• تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛

• تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكميات المحددة في المعايير

المحاسبية؛

• تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة

على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية؛

• يجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول و الخصوم؛

• لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات إلا

إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية؛

• تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيود المزدوج" يمس كل تسجيل على الأقل حسابين

اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون مبلغ

المدين مساوي لمبلغ الدائن؛

• يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي

يستند إليها؛

• تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصدقية

والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛

• يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات؛

• تمسك المؤسسات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، ودفترا كبيرا، ودفتر جرد، مع

مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة؛

• يرقم رئيس محكمة مقر المؤسسة ويؤشر على الدفتر اليومي ودفتر الجرد؛

• تمسك المؤسسات الخاضعة لمحاسبة مالية مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات، وتلزم بحفظ الوثائق

الثبوتية لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

• تمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان، أو نقل إلى الهامش؛

• تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛

• يجب أن تلي كل محاسبة ممسوكة بموجب نظام الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصدقية واسترجاع المعطيات.

**3-4 مستجدات النظام المحاسبي المالي:** لقد أتى النظام المحاسبي المالي بالمستجدات الآتية (عاشور كنتوش، 2011، ص ص 58-59):

• اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

• إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيير التطبيق المحاسبي لاسيما المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

• التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

• إمكانية المؤسسات (الكيانات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة؛  
هذه التغيرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة، والتي يجب ابتداء من تطبيق النظام المحاسبي المالي أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية.

من خلال ما سبق ومن خلال عرض للإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، فإنه يمكن القول أن الجزائر وضعت جملة من القوانين صدرت في الجريدة الرسمية جاءت بمثابة إطار قانوني يحدد وينظم كل المعاملات المحاسبية والمالية للمؤسسات والمستثمرين من أجل تسهيل تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي، كما نلاحظ أن هذا النظام قد جاء بمستجدات جديدة فعلا وخاصة منها أنه أصبح يراعي البيئة العالمية ويعطي معلومات مفصلة عن الوضعيات المالية للمؤسسات كما عمل على إضافة إمكانية المعالجة اليدوية في القواعد لما لها من مساوئ عديدة .

### المطلب الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لقد أدت العولمة الاقتصادية وزيادة ترابط أسواق المال، إلى القيام بالبحث والتطوير عن معايير عالمية من أجل تحسين نوعية المعلومات، من خلال العمل على تقديم معلومات صادقة لحملة الأسهم والمستثمرين الحاليين والمرتبين قصد التحليل والمقارنة بين المؤسسات، وهو الأمر الذي يسمح بإجراء الاختيارات العقلانية المناسبة عند اتخاذ القرار.

#### 1- ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تعمل على تحديد مختلف الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة الهادفة ومن ثم تحقيق الربح، حيث سنتناول تعريف وأهمية هذه المعايير وأهم العوائق والمزايا التي تتميز بها.

#### 1-1 تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

إن مفهوم المعايير المحاسبية الدولية قد تطور منذ سنة 1973 في البلدان ذات الإقتصاد المتطور (Delesalle Eric et chapin pascal, 2005, p 5).

حيث يعرف حسين القاضي ومأمون حمدان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات" (حسين القاضي، مأمون حمدان، 2008، ص 103).

وركز هذا التعريف على أهمية المعايير الدولية في عملية توجيه العمليات المحاسبية، إذ أنها تعتبر كنماذج يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية تعطي معلومات مالية صحيحة.

ويعرفها محمد المبروك أبو زيد المعايير على أنها "عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع" (محمد المبروك أبو زيد، 2005، ص 58).

وركز هذا التعريف على ضرورة الاعتماد على نفس المرجعية في إعداد التقارير المالية من خلال تبني معايير دولية.

أما عبد الحميد مانع الصيغ يعرف المعيار المحاسبي على أنه: "بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية رسمية أو مهنية يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو نوع معين من أنواع العمليات والأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب المناسب لقياس أو عرض أو التعرف على هذا

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

العنصر لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي للمؤسسة بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن" ( عبد الحميد مانح الصبح، 2009، ص42).

وبين هذا التعريف أن المعايير المحاسبية تتمثل في ذلك البيان الكتابي الذي يبين الطريقة المناسبة لعرض نتائج أعمال المؤسسة.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن المعيار المحاسبي هو " نموذج أو مؤشر تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة".

1-2 مزايا تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: تتجلى المزايا التي تؤدها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في (جودي مُجد رمزي، 2012، ص ص 228، 229):

• التشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية، لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛

• الحاجة إلى التمويل الدولي والمحلي حيث نجد أن العديد من المؤسسات تسعى إلى طلب تمويل من مؤسسات وجهات معينة، هذه الأخيرة تعمل على قراءة ومراجعة القوائم المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات التمويلية لا يمكن لها أن تقوم بمنح قروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية للمؤسسة التي تحتاج إلى تمويل، ولا يمكن أن تكون هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية أعدت وفقاً لمعايير محاسبية دولية موحدة؛

• نظراً للمنافسة الشديدة التي تشهدها المؤسسات للولوج إلى الأسواق المالية الدولية، لغاية إدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة، ولكي يتحقق ذلك لابد من الإلتزام بشروط معينة يجب التقيد بها لإمكانية السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستبقى المؤسسات غير الملتزمة تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وبالتالي تضيع فرص كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق؛

• سهولة المقارنة بين مختلف الدول نظراً لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية، أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم المالية ؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- إلزامية العديد من الدول بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث نجد أن الكثير من الدول أصبحت تفرض على مؤسساتها ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ليس هذا فقط بل أن هناك من الأسواق المالية أصبحت تفرض على المؤسسات ضرورة إعداد قوائمها وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
  - الثبات في إتباع الطرق والإجراءات المحاسبية أي توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، وهذا يعني قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية؛
  - المساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرار، من خلال الاعتماد على معلومات محاسبية تتميز بالتمائل وبالتالي سهولة المفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة.
- 1-3 معوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** يمكن حصر أهم المعوقات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية في (مكي كامل حامد، 2013، ص 345) :
- طبيعة البيئة التي توضع فيها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموماً؛
  - اختلاف التوجه الضريبي والحكومي بين الدول، فبعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي؛
  - تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية وذلك نظراً لقناعتهم بهذه المعايير، وهذا ما يصعب التعود على المعايير الدولية الجديدة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها؛
  - الاختلاف الموجود بين مختلف الدول في ترجمة المصطلحات المحاسبية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة الوطنية لأن المعايير الدولية تصدر بالغة الإنجليزية، فالمصطلح الوطني قد لا يعكس مضمون نفس المقصود في المعايير الدولية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2- العوامل التي أدت إلى ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: هناك العديد من العوامل التي عملت على نشأت المعايير الدولية المتعلقة بالحاسبة ومنها (خالد راغب الخطيب، 2009، ص187):

● **المقارنة:** تهدف المحاسبة إلى تقديم معلومات مفيدة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، ويؤدي وجود المعايير المحاسبية إلى توحيد أسس إعداد هذه المعلومات، مما تسهل عملية المقارنة بين مختلف البدائل وعليه فإن ذلك أدى إلى ضرورة ظهور معايير محاسبية دولية موحدة؛

● **كلفة معالجة المعلومات:** إن العمل على إعداد أسس موحدة للمعلومات سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف معالجة هذه المعلومات، وفي حالة إعداد هذه المعلومات بإتباع طرائق محاسبية متنوعة يدفع متخذ القرار إلى إتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها ويتحمل ذلك تكاليف المعالجة؛

● **انسيابية الاستثمار بين البلدان:** إذ أن المعايير المحاسبية تمكن من إجراء المقارنات بين النشاطات الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان.

3 - أثر غياب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاقتصاد الوطني: نظرا للأهمية الكبيرة التي تحضى بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المجال المحاسبي فإن غيابها سيؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي، ومن أهم هذه الآثار نذكر الآتي (منى كامل حمد، 2013، ص 342-343):

● **صعوبة عملية اتخاذ القرارات:** وهذا ما سيساهم في صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات، إذ أن غياب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية سيؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة، مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها؛

● **الخطأ في عملية اتخاذ القرارات:** إن عدم وجود معايير محاسبية دولية سيؤدي إلى استخدام طرق محاسبية غير دقيقة لعملية القياس المحاسبي التي تؤثر على المؤسسة، وهذا ما سيجعلها تفصح عن قوائم مالية لا تعبر عن وضعها المالي الصحيح ولا تظهر صدق وعدالة نتائج أعمالها؛

● **تعقيد عملية اتخاذ القرارات:** إن غياب المعايير المحاسبية سيساهم في صعوبة استفادة مستخدمي القوائم المالية في الاستفادة منها، وذلك نتيجة إعداد قوائم مالية بطريقة معقدة.

ومن خلال ما سبق ومن بيان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإنه يمكن القول أن المعايير الدولية لها أهمية كبيرة جدا خاصة أنها تهدف أساسا للقضاء على التلاعبات المالية التي كانت موجودة وكثيرة في المؤسسات حتى الكبيرة منها.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ما يزيد في أهمية المعايير الدولية للمحاسبة أن العالم اليوم أصبح كقرية واحدة مترابط فيما بينه ترابط شديد كل هذا في ظل العولمة، مما كان لزاما لذلك إلى تبني معايير دولية محاسبية موحدة تسهل الأعمال الدولية فيما بين الدول، إلا أن تطبيق هذه المعايير الدولية ومن دون شك ستكون لها العديد من العراقيل التي ستحد من التجسيد الفعلي لها، للاختلافات القائمة بين الدول وخاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات واختلاف البيئات الاقتصادية للدول واختلاف السياسات الحكومية والضريبية، فالدول أصبحت مطالبة بإجراء إصلاحات كثيرة حتى تجعل بيئتها أكثر مرونة لتجسيد المعايير المحاسبية الدولية على أرض الواقع. وهو الأمر الذي عملت به الجزائر حيث نجد أنها ترى أن غياب الاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة سوف يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي سوف يعمل على الحد التلاعبات المالية والمحاسبية .

### المطلب الثالث: الحاجة إلى التوافق المحاسبي

لقد شكل التباين والاختلاف في الأنظمة المحاسبية عائقا كبيرا أمام الاستثمار الدولي، وهو الأمر الذي دفع بالدول إلى ضرورة إحداث توافق محاسبي دولي من خلال العمل على توحيد القوائم المالية، مما سيساهم في قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات، وضمان معلومات ذات مصداقية وجودة أكثر.

### 1- التمييز بين التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تهدف للتوصل إلى إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة، وسهلة الاستخدام وموحدة عالميا من حيث الصفات والخصائص، فقبل التطرق للتوافق المحاسبي لابد من التفريق بين التوافق والتوحيد المحاسبي لأن بينهما فرق كبير.

### 1-1 مفهوم التوافق المحاسبي

يمثل مفهوم التوافق المحاسبي في "بذل الجهود اللازمة لإزالة التناقضات المادية غير المبررة القائمة بين قواعد القياس والإفصاح التي تشملها المعايير المحاسبية المطبقة في الأقطار المختلفة وبشكل طوعي عن طريق استخدام أسلوب الحوار" (عبد الحميد مانع الصيغ، 2009، ص 45).

واعتبر هذا التعريف التوافق المحاسبي بمثابة عملية إزالة مختلف التناقضات التي قد توجد بين قواعد القياس والإفصاح، وهذا قصد تمكين أصحاب القرار من الوصول إلى المعلومات الصحيحة دون تضليل.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ويعرف التوافق المحاسبي على أنه "مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها، على العكس من التقييس الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد" (مداني بن بلغيث، 2006، ص 118).

ونظر هذا التعريف إلى التوافق المحاسبي على أنه إيجاد الانسجام اللازم للتطبيقات المحاسبية ولا شك أن الهدف من ذلك هو ترشيد اتخاذ القرارات للمستخدمين.

ويقصد أيضا بالتوافق المحاسبي على أنه "عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقارير المالية فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية الأسواق المالية" (ثناء القباني، 2005، ص 170).

واعتبر هذا التعريف التوافق المحاسبي على أنه عملية القيام بتقليل الفروق التي قد توجد في تطبيقات القوائم المالية والهدف من ذلك أيضا هو ترشيد القرارات.

وعليه يمكن تعريف التوافق المحاسبي على أنه عملية تقليل درجة الاختلاف أو الفروقات في الممارسات المحاسبية، وذلك لأجل إمكانية مقارنة المعلومات والأنظمة المحاسبية بين مختلف الدول ومختلف المؤسسات .

### 1-2 مفهوم التوحيد المحاسبي

يعد التوحيد المحاسبي على أنه " سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها" (مداني بن بلغيث، 2002، ص 53).

وركز هذا التعريف على ضرورة القيام بتنظيم الأدوات ونواتج العمل حيث لا يكون ذلك ممكنا إلا من خلال العمل على تشريع القواعد الضابطة لذلك.

ويعرف أيضا على أنه "عملية منظمة مستمرة تهدف إلى إيجاد ضوابط منطقية موضوعية واحدة وثابتة لعملية القياس والإفصاح المحاسبي، بهدف جعل المعلومات المحاسبية فعالة وقابلة للمقارنة" (تيسير المصري، 2007، ص 23).

وركز هذا التعريف على أهمية إيجاد ضوابط تكون ثابتة تعمل بها مختلف المؤسسات عبر مختلف الدول.

ويشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل، الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة (مُجد المبروك أبو زيد، 2005، ص 267).

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ونلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على ضرورة خلق الاتساق والتجانس في الممارسات المحاسبية. كما يشير مفهوم التوحيد إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير إلى أنها نظام أو خطة تتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى المؤسسة، وإعداد قوائم حسابات في إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف والحسابات والقوائم والموازنات لخدمة أهداف معينة ( أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، 2005، ص 367).

وركز هذا التعريف على ضرورة استعمال نفس الأسس والقواعد والمصطلحات لإعداد القوائم المالية.

من ما سبق يمكن تعريف التوحيد المحاسبي على أنه إزالة الفروقات في الطرق والقواعد المحاسبية والحد منها أو إيجاد أسس واحدة للقياس، وذلك لإنتاج معلومات قابلة للمقارنة تتميز بجملة من الخصائص، الغاية منه القضاء على الاختلافات القائمة بين الدول في الممارسات والتطبيقات المحاسبية. وترى الباحثة أن هناك فرق بين التوحيد المحاسبي والتوافق المحاسبي، إذ أن الأول يدل على أنه عملية معقدة وصعبة التحقيق ويرجع ذلك إلى اختلاف البيئات بين الدول، أي أن تطبق معيار واحد في كل الحالات مهما كانت الظروف أو البيئة التي تطبق فيها هذا المعيار.

أما الثاني فيشير في محتواه إلى تلك العملية المرنة من خلال الاعتماد على معايير مختلفة في بيئات مختلفة أي أن هناك استجابة للمعايير لاختلاف البيئات.

2- مزايا التوافق المحاسبي: يقدم التوافق المحاسبي العديد من المزايا لعل من أبرزها الآتي ( نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، 1998، ص ص 37-38):

- يساعد المستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستثمار في الخارج على عملية اتخاذ القرارات؛
- توفير المعلومات الكافية من أجل إجراء عمليات المقارنة لمختلف المؤسسات في مختلف الدول؛
- إمكانية الإطلاع على عمليات الشركات المتعددة الجنسيات بسهولة؛
- القضاء على سوء الفهم المتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية من خلال إجراء مقارنة بين هذه المعلومات، وبالتالي إزالة أحد المعوقات التي تعيق انتشار الاستثمار الدولي؛
- توفير الكثير من الجهد والوقت للمؤسسات نظرا لقلّة عدد التسويات التي سوف يتم إجراؤها لحسابات المؤسسات التابعة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة درجة الثقة في صدق التقارير المالية؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- العمل على زيادة عدد المتطلعين على القوائم المالية والمؤهلين لفحصها للبلد الأجنبي مما يعمل على زيادة حجم الاستثمار الدولي؛
- في حالة وجود مجموعة من التقارير المطلوب إعدادها فإن ذلك يؤدي إلى توفير الوقت والمال الذي يبذل في توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة؛
- سهولة الحصول على تقارير يمكن الاعتماد عليها وفهمها والتي سوف تكون الأساس في اتخاذ قرارات الاستثمار.

**3- معوقات التوافق المحاسبي:** توجد العديد من المعوقات والصعوبات التي تقف أمام التوافق المحاسبي، ومن أهمها الآتي (الصادق محمد آدم علي، 2010، ص 18):

**3-1 التقاليد المحلية:** إن مجموعة العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية تعتبر كعملية للتطور المحاسبي المحلي لأنها جزء من التطور المحاسبي الدولي، كما تعتبر كعائق تقف أمام تطوره، حيث أن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.

**3-2 العوائق الاقتصادية والتشريعية:** تختلف الدول عن بعضها البعض في إتباع النمط الاقتصادي وإن كل نمط معين يحتاج إلى اختيار طرق وإجراءات محاسبية تتماشى معه، مما يجد من فعالية النظام المحاسبي كما نجد أن الدول تختلف من حيث القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال المحاسبي نظراً لاختلاف التقاليد الثقافية الوطنية.

**3-3 الحالة السيادية:** قد تقود الوطنية إلى عدم قبول تسويات قادمة من النظام الدولي مما يشكل عائق على التوحيد المحاسبي.

إن قيام الدول بالتوافق المحاسبي سيمنحها العديد من المزايا خاصة منها ما يتعلق بتسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية على المستوى الدولي، إذ أنها تعمل على توفير المعلومات الكافية المتعلقة بالمؤسسات المختلفة عبر الدول بالدقة والإفصاح المناسبين، مما سيعزز من سلامة اتخاذ القرارات ومن ثمة العمل على زيادة التعامل الدولي، إلا أن هناك العديد من العراقيل التي من شأنها الحد من إجراء التوافق المحاسبي، ولعل أهمها هو اختلاف السياسات الاقتصادية والقانونية المتبعة من قبل الدول مما سيضعف من قابلية تجسيد هذه الفكرة.

### المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

نجد أن مخرجات النظام المحاسبي لا تشمل فقط القوائم المالية بل أيضا التقارير المالية، خاصة أن مصطلح التقارير المالية هو مصطلح أشمل وأوسع من القوائم المالية، كون الأطراف الخارجية للمؤسسة تحتاج إلى هذه التقارير المالية التي تكون مكتملة للقوائم المالية بغاية إيصالها في الوقت المناسب لمتخذي القرار، خاصة المستثمرين الذين هم بحاجة إلى معلومات إضافية تفصيلية حول وضعية أسهمهم كالقيمة السوقية للأسهم، وعوائد الأسهم وغير ذلك، وهذا غير موجود بالتفصيل في القوائم المالية.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي التي يحتاجها متخذي القرار، حيث نجد أن هذه القوائم المالية تكمل بعضها البعض من خلال الغرض المنشود وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

#### 1- مفهوم القوائم المالية

يعرف سيد عطا الله السيد القوائم المالية على أنها " الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة" (سيد عطا الله السيد، 2013، ص 191).

واعتبر هذا التعريف إن القوائم المالية يمكن اعتبارها نتاج نهائي للعمل المحاسبي إذ بعد سلسلة العمليات المحاسبية فإنه يتم تلخيص مختلف العمليات المحاسبية وتوجيهها إلى الأطراف المعنية.

ويعرفها خالد جمال الجعارات على أنها " الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدققها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المؤسسة، حيث تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عمليات اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق الملكية" ( خالد جمال الجعارات، 2008، ص 93).

واعتبر هذا التعريف القوائم المالية بمثابة بيان مالي يقدم للمستخدمين حيث يتم فيه توضيح مختلف المعلومات المالية التي تؤدي إلى معرفة المركز المالي للمؤسسة ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف القوائم حسب المادة 26 من القانون رقم 07-11 على أنها " تلك القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه" (الجزيدة الرسمية، 2007، رقم 74، ص 5).

ونلاحظ أن تعريف النظام المحاسبي المالي للقوائم المالية لا يختلف عن ذلك المقدم من قبل المختصين والباحثين، حيث ركز على الغاية منها وهي بيان الوضعية المالية للمؤسسة وكل المعلومات التي تهم أصحاب المصلحة.

وحسب المادة 3.210 من المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإنه تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية، حيث يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتتمل أن تنشرها المؤسسة، حيث يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة حيث تشمل ما يلي (الجزيدة الرسمية، 2009، رقم 19، ص ص 22، 23):

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجهور؛

بالإضافة إلى معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

وعليه يمكن تعريف القوائم المالية على أنها وسيلة يتم استخدامها لغاية إبلاغ الأطراف الخارجية بمختلف المعلومات خلال فترة زمنية معينة لاتخاذ القرارات المناسبة.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2- أهداف القوائم المالية: تتمثل أهداف القوائم المالية في ( حواس صلاح، 2007، ص 183):

• إعطاء معلومات تتميز بالمصداقية والتي تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة من أجل تحقيق:

- تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
  - معرفة مختلف مصادر التمويل والاستثمار بالمؤسسة؛
  - القيام بتقييم المؤسسة وبيان قدرتها على مواجهة الالتزامات؛
  - معرفة مختلف المصادر الخاصة بالمؤسسة من أجل القيام بتقييم قدرتها على النمو؛
- الحصول على معلومات موثوقة تتعلق بالتغيرات في صافي موارد المؤسسة التي تنتج من الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة، من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين؛

- إمكانية تقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية؛
- القيام بعملية الإفصاح لكل المعلومات الملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛
- الإلزام بعرض قوائم مالية تحتوي على معلومات مفيدة يستخدمها المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية وغيرها، حيث لا بد أن تتميز بقابلية الفهم لكي تسهل لهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب؛

- نظرا لاستخدام المستثمرين والمقرضين للمعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي فإنه لا بد أن تقدم القوائم المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها؛

- تقديم معلومات توضيحية وتفسيرية للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تم الملاك، وذلك لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك.

إن القوائم المالية لها أهمية كبيرة ويظهر ذلك جليا من خلال الأهداف السابقة الذكر إذ أنها تعد الحجر الأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي فهي الوسيلة الفعالة والأداة الكفؤة التي من شأنها العمل على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

### 3- مستخدمي القوائم المالية

يعتبر المساهمين والمستثمرين والمقرضين والدائنين والعملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها من أهم مستخدمي القوائم المالية، فنجدها دائما تهتم باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

### 1-3 المستثمرون Investors

يهتم المستثمرون بمعرفة كل المعلومات الخاصة بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثمارات المؤسسة، ويحتاج لهذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات الشراء والبيع كما يحتاجون إلى المعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة ( حسين القاضي، سمير معدي الريشاني، 2012، ص 71)، ويعد المستثمرون الحاليين أو المساهمين على أنهم أول مستعملي المعلومات المحاسبية نظرا لما يتعرضون إلى المخاطرة في الربحية لاستثماراتهم ( wolfgang Dick, Franck Missonierpiera, 2009, p 01 ).

### 2-3 المقرضون Lenders

يحتاجون إلى المعلومات التي تبين إمكانية قدرة المؤسسة على تسديد قروضهم وفوائدهم (K.Vanderwearen, 2007, p12)، ولا بد أيضا من معرفة هل أن القروض والفوائد سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق أم لا (أحمد حلمي جمعة، 2010، ص36).

### 3-3 الموردون suppliers

يعتبر على أنهم الممولين للمؤسسة بالسلع والخدمات، وهم يعتبرون من المصادر الهامة في تمويل المؤسسة كما بالنسبة لحال المقرضين، وإن حاجة الموردون إلى المعلومات المحاسبية مختلفة ويرجع ذلك إلى طبيعة تعاملهم مع المؤسسة فنجد هناك قرارات لا تتطلب أي معلومات مثل القرارات المتعلقة بالبيع النقدي، كما أن هناك قرارات تحتاج إلى قدر من المعلومات تحويها التقارير المحاسبية مثل القرارات المتعلقة بمنح ائتمان قصير الأجل، في حين أن القرارات المتعلقة بمنح اعتماد طويل الأجل فإن الموردون يعتمدون على التقارير المحاسبية كأساس لفحص الوضعية المالية قبل اتخاذ أي قرار متعلق بالتعامل من عدمه (أحمد صلاح عطية، 2003، ص6).

### 4-3 الدولة Country

من أجل ضبط وتنظيم نشاطات المؤسسة وتحديد الضرائب وإحصاء مختلف المنتجات الوطنية، فإن الدولة تلزم المؤسسات بالتصريح عن المعلومات التي تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها (K.Vanderwearen, 2007, p12).

### 3-5 الزبائن Customers

يعد الزبائن من أحد الجهات الخارجية التي تحتاج إلى المعلومات، وذلك من خلال معرفة ما هو موجود بالمؤسسة وماذا يحتاجون شراءه، إذ نجد زبائن مدينون يهمهم معرفة أرصدهم المدينة في المؤسسة وإمكانية وجود خصومات مكتسبة، وزبائن دائنون للمؤسسة يهمهم معرفة وضعية المؤسسة الائتمانية.

جدول رقم ( 1-1): مستخدمي المعلومات المحاسبية

المستخدم	المعلومات المطلوبة
مستثمرين/ أصحاب المؤسسة	تسمح بحكم واضح على مجموع المؤسسة: مردودية، مخاطر المؤسسة وإستراتيجية المؤسسة
المسيرين	قياس ومراقبة نجاعة المؤسسة
موردين ودائنين آخرين	قدرة المؤسسة على الوفاء
العمال	استمرار استغلال المؤسسة والقدرة على دفع الأجور
ممولي الصناديق الخارجية (المؤسسات المالية)	الاستقرار المالي للمؤسسة، اختيار الهيكل المالي
الدولة ( الإدارات الجبائية)	العناصر الضرورية لحساب مختلف الأعباء الجبائية والاجتماعية

Source :charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, 2010, P50.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تهتم بالمعلومات المحاسبية، حيث نجد كل طرف يحاول الحصول عليها بالجودة العالية حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب، فمثلا يهدف المستثمرين إلى ترشيد القرارات الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم، ويهدف المسيرين إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال زيادة كفاءتها وفعاليتها، ويهدف الموردون إلى معرفة قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها، ويهدف العمال إلى قدرة المؤسسة على دفع أجورهم والاستمرار في ذلك وتهدف المؤسسات المالية إلى معرفة مدى الاستقرار المالي للمؤسسة، بينما نجد أن الدولة يهمها أن تكون المؤسسة ذات كفاءة وفعالية أكثر من أجل زيادة مواردها الضريبية والجبائية، ولن تتأثر هذه الأهداف إلا إذا عملت القوائم المالية على إعطاء معلومات ذات جودة عالية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

4- أسس عامة لعرض المعلومات في القوائم المالية: تتمثل الأسس التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات عند عرض القوائم المالية في (وجدي حامد حجازي، 2011، ص ص 100، 101):

• من أجل استيعاب المعلومات الهامة في القوائم المالية فإنه يجب اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية؛

• ضرورة تجميع البنود غير الهامة كل في حد ذاتها مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها؛

• القيام بمقارنة كل مدة مالية بنتائج المدة المالية السابقة من أجل اكتساب القوائم المالية لفائدة إضافية، وعليه فإنه لا بد أن تعرض القوائم المقارنة والتي يجب أن تحتوي على المعلومات الخاصة بكافة المدة التي تشملها القوائم المالية؛

• يجب تقديم شرح وإيضاحات لأي تغيرات في أساس عرض عناصر القوائم المالية من مدة إلى أخرى وفق لما يتطلبه هذا المعيار؛

• إعطاء لكل قائمة مالية عنوان معبر عن محتوياتها يشمل اسم المؤسسة التي أصدرتها وشكلها النظامي (شركة مساهمة، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن....) ، والمدة التي تغطيها القوائم المالية؛

• تقديم عناوين تتعلق بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بحيث يوضح ما تحويه من معلومات وأيضاً لا بد من مراعاة ترقيم الإيضاحات والإشارة إليها في القائمة المالية المتعلقة بها؛

• يجب أن تشمل القوائم المالية عن الإيضاحات المرفقة لأنها جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

### 5- الفروض المحاسبية

تعرف الفروض المحاسبية عموماً بأنها "تمثل مقدمات يجب قبولها في الإطار الفكري المحاسبي ولا يمكن التحقق من صحتها، كونها تمثل أساساً للإطار الفكري، يصلح للاستدلال والاستنباط والتوصل إلى المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة في المهنة ( رضوان حلوة حنان، 2009، ص 26).

وركز هذا التعريف أيضاً على طريقة الوصول إلى المبادئ والقواعد المحاسبية ولأجل ذلك فإنه يتم وضع فروض يجب قبولها وصالحة للاستدلال.

حيث يمكن القول أن الفروض المحاسبية عبارة عن مقدمات يجب قبولها وهي كأداة التي يجب إتباعها عند البحث في القواعد المحاسبية كما تعتبر أساساً للإطار الفكري.

### 5-1 فرض الاستمرار

يبين هذا الفرض أن المؤسسة سوف تستمر لفترة طويلة من الزمن، وبالرغم من معرفة المحاسبين أنه لا يكون استمرارية ما لا نهاية إلا أنهم يتوقعون أن هناك استمرار للمؤسسة لفترة طويلة من الزمن وبالتالي القدرة على الوفاء والالتزامات وتحقيق الأهداف. وإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية فإنه يكون ملائم في حالة عدم التأكد من استمرارية المؤسسة ويكون المدخل الملائم هو مدخل التصفية حيث يتم تقديم الأصول بصافي القيمة المحققة (سعر البيع - تكلفة التصفية) بدلا من سعر الاستحواذ (التكلفة التاريخية). كما يؤكد هذا الفرض على ضرورة توزيع تكلفة الأصول الثابتة من أجل تحديد مصروف الاستهلاك أو الاستنفاد الخاص بالفترة. كما يبرز أهمية مبدأ تقسيم الأصول والالتزامات إلى طويلة وقصيرة الأجل في قائمة المركز المالي (الميزانية) (كمال الدين الدهراوي، 2006، ص 46).

### 5-2 فرض الوحدة النقدية

يقوم هذا الفرض على أن وحدة النقد وهي المقياس الذي يعتمد أساسا لإثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، حيث أن قيمة هذه الوحدة ستبقى في الظروف العادية مستقرة وضمن مستويات مقبولة من التغير (محمد مطر، 2007، ص 41).

وهي تدعو إلى أن القيمة الحقيقية للنقد ثابتة، وهنا من الصعب قبوله في ظل الأزمات الاقتصادية وخاصة في ظل التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، والذي يؤدي إلى غياب التعبير الحقيقي والصادق لمفردات الأصول والخصوم غير المتجانسة التي تقاس بوحدة نقدية ثابتة شكليا متغيرة فعليا (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 55).

### 5-3 فرض الوحدة المحاسبية

يمثل هذا الفرض حجز الزاوية في نظرية المحاسبة فهو فرض لا يكاد يخلو منه مرجع علمي واحد لأنه يحدد دائرة النشاط والعمليات للمؤسسة، والتي تمثل محور اهتمام القياس المحاسبي وإعداد القوائم والتقارير المالية المتعلقة بتلك المؤسسة بدقة وبصورة مستقلة عن المؤسسات الأخرى (رضوان حلوة حنان، 2000، ص 140).

إن الفروض السابقة الذكر تمثل حقائق يجب قبولها من أجل التطبيق السليم للمحاسبة، فلا يمكن تجسيد النظام المحاسبي المالي إلا من خلال اعتماد هذه الفروض، إذ لا يمكن إعداد قوائم مالية إلا من خلال فرض أن المؤسسة ستستمر لفترة طويلة الأجل وكذا فرض وحدة النقد والوحدة المحاسبية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

6- مفاهيم عناصر القوائم المالية: حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإنه عرف عناصر القوائم المالية كالتالي:

### 6-1 الأصول

تعد الأصول على أنها مورد تراقبه مؤسسة معينة بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية حيث نعد عدة أنواع للأصول.

6-1-1 الأصول الجارية: وهي أصول ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة للاستغلال العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغاية إجراء المعاملات لمدة قصيرة في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

6-1-2 الأصول غير الجارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المؤسسة، مثل التثبيتات العينية والمعنوية، أو تتم حيازتها لغاية التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة لإنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

6-1-3 الأصول المالية: تعرف الأصول المالية في أربعة أصناف، ويكون كل صنف موضوع منهجية تقدير أي له طرق محاسبية مختلفة (تقييم بالقيمة الحقيقية أو بحسب التكلفة المهتكلة، وخصم فوارق التقييم في رؤوس أموال خاصة أو في النتائج):

- أصول (أو خصوم) مالية تتم حيازتها لغايات إجراء المعاملات؛
- التوظيفات المحتازة إلى غاية حلول أجل استحقاقها؛
- قروض أو حسابات دائنة تقدمها المؤسسة؛
- أصول مالية جاهزة للبيع؛

6-1-4 الأصول البيولوجية: وهي أصول تتعلق بمجموعة حيوانات أو نباتات حية.

### 6-2 الخصوم

وهي الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضاءها بالنسبة للمؤسسة خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.

6-2-1 الخصوم الجارية: هي خصوم تنتظر المؤسسة انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي، حيث يجب أن تتم تسويتها خلال الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

6-2-2 الخصوم غير الجارية: وهي كل الخصوم التي يكون استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا والمؤسسة تنوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل، وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات .

6-2-3 رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول المؤسسة عن خصومه الجارية وغير الجارية.

6-3 المنتوجات: هي مضاعفة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مداخيل أو مضاعفة الأصول أو تقليص الخصوم، ويكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة بطريقة أخرى غير الزيادات المتأتية من تقديم حصص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة.

6-4 الأعباء: وهي نقصان المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل إستهلاكات وخروج أو نقصان الأصول أو حدوث خصوم، ويكون من آثارها التقليل من رؤوس الأموال الخاصة بشكل آخر غير عمليات توزيع رؤوس الأموال على المساهمين.

### 7- التمييز بين القوائم المالية ذات الاستخدام العام والاستخدام الخاص

أدى تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا ملاك أو مستثمرين أو مؤسسات مالية وغيرها إلى ظهور اختلاف بين حاجاتهم للمعلومات المحاسبية، حيث استلزم على المؤسسة عند إعدادها للقوائم المالية تلبية مختلف رغباتهم، حيث يمكن التمييز بين القوائم المالية ذات الاستخدام العام والاستخدام الخاص من خلال العناصر الآتية (خالد جمال الجعارات، 2008، ص45) :

#### • القوائم المالية ذات الاستخدام العام:

ويقصد بها القوائم التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات المحاسبية من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، وذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات.

#### • القوائم المالية ذات الاستخدام الخاص:

وهي التقارير التي تعد للسلطات الضريبية أو للجهات النظامية الحكومية، أو التقارير التي تعد بشأن اندماج الأعمال أو التقارير الداخلية التي تعد لأغراض اتخاذ القرارات من قبل الإدارة.

ويمكن القول أن الفرق الأساسي بين القوائم المالية ذات الاستخدام العام والقوائم المالية ذات الاستخدام الخاص يكمن في أن الأولى تعد لغرض اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين الخارجيين والهدف

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

منها هو مقابلة الاحتياجات العامة، أما النوع الثاني فيكون استخدامها خاصا من طرف الجهات الحكومية أو ما يخص اندماج الأعمال وما يتعلق بقرارات الإدارة.

المطلب الثاني: الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية: تتمثل الاعتبارات العامة للقوائم المالية في:

1- التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية **IFRS**: وهذا من خلال القيام بـ ( خالد جمال الجعرات، 2008، ص ص 98-99):

• يتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات، والأحداث الأخرى على حسابات المؤسسة ذات العلاقة؛

• يجب الالتزام بتطبيق طرق الاعتراف بالأصول والالتزامات للدخل والمصروفات والشروط التي تقتضيها هذه المفاهيم المحاسبية، بالإضافة إلى الإفصاحات الإضافية عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشرط أن تكون هذه القوائم المالية تحقق التمثيل العادل؛

• إلزامية أن تقوم كل مؤسسة بإعداد قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

• من أجل عدم اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدمي القوائم المالية فلا بد من الإفصاح بكل ما يتعلق بالسياسات المحاسبية.

### 2- المقاصة

لا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا تم السماح بذلك عن طريق معايير المحاسبة الدولية، ومع ذلك فإن المصروفات والمكاسب غير ذات الأهمية النسبية المرتبطة الناشئة عن معاملات وأحداث مماثلة قد تتم المقاصة فيها. ويمكن توضيحها من خلال الآتي (طارق عبد العال حماد، 2010، ص 170):

• عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف إلا في حالة طلبه بواسطة معيار أو تفسير؛

• أن عملية عرض الأصول الثابتة مخصوم منها الاهتلاك والمدنيين بعد القيام بخصم الديون المشكوك فيها لا تعد بمثابة مقاصة.

### 3- الاستمرارية

حيث يجب على المؤسسة التي تقوم بالتحضير لإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن تستمر في البقاء، حيث يجب إعداد المعلومات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة وأن ليس هناك أي نية لتصفية أو حل هذه المؤسسة أو التوقف عن النشاط، حيث يجب على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار لجميع المعلومات لمدة لا تقل عن 12 شهر.

### 4- الاتساق

يقصد بالاتساق هنا الثبات باستعمال الطرق والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، حيث قد يكون هذا الاتساق متعلق بإحدى المعالجات المحاسبية كحساب الإهلاك أو تقييم المخزون، وبالنسبة للقوائم المالية فإن الاتساق يرتبط بعرض عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية وطريقة إعدادها، حيث يجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض، وتكمن أهمية الاتساق في طريقة قابلية المعلومات المتضمن في القوائم المالية للمقارنة، لذلك لا بد في حالة تغيير أسلوب العرض والتصنيف من إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الحديثة (خالد جمال الجعارات، 2008، ص100).

### 5- الأهمية النسبية: ويمكن بيانها من خلال ( أمين السيد أحمد لطفي، 2007، ص101):

- يجب عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية، أما المبالغ غير الهامة فإن تجميعها مع المبالغ التي لها طبيعة أو أهمية مماثلة ولا يتطلب الأمر عرضها كل على حده؛
- إن المعلومات تكون ذات أهمية نسبية إذا كان عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، وتحدد الأهمية النسبية في ضوء حجم وطبيعة البند الذي يتراءى للإدارة حذفه في ظروف خاصة.

### 6 - الأساس المحاسبي للاستحقاق: يتمثل في ( طارق عبد العال حماد، 2002، ص ص 206 - 207):

- يجب على المؤسسة المستمرة إعداد قوائمها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق؛
- يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها ( وليس عند استلامها أو سداد النقدية وما في حكمها، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تخصها؛
- يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على وجد ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها والإيرادات الناتجة عنها ( علاقة سببية بين الإيرادات والمصروفات)، على أن تطبيق هذا المفهوم لا يسمح بالتسجيل لبنود الميزانية وفقا له.

### 7- السياسات المحاسبية: وتتمثل في النقاط الآتية ( طارق عبد العال، 2002، ص ص 204 - 205):

- يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها ولكل تفسير من تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة،

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

وحيثما لا يوجد متطلب محدد فإنه يجب على الإدارة أن تقوم بتطوير سياسات لضمان توفير القوائم المالية للمعلومات التي تحقق احتياجات مستخدميها، بحيث أنها تكون ذات خصائص تتصف بها؛

- السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والقواعد التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض قوائمها؛
- في حالة عدم وجود معيار محاسبي وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة فإن الإدارة تقوم باستخدام تقديرها وحكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة.

إن الاعتبارات العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار والتي جاءت للقيام بها، هي اعتبارات تجعل من القوائم المالية تعطي معلومات ذات جودة تتميز بالدقة والمصداقية، فهي بمثابة شروط يجب إتباعها وقواعد يجب إرساؤها وكل هذا يصب في صالح مستخدمي القوائم المالية أي أصحاب المصالح من المؤسسة، وبالتالي فإن الأخذ بهذه الاعتبارات من شأنه أن يعزز من ترشيد كافة القرارات لكافة الأطراف ذات المصلحة.

### المطلب الثالث: حدود القوائم المالية

تتمثل حدود القوائم المالية في ( طارق عبد العال حماد، ، 2006، ص ص 216-219):

#### • افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:

بالرغم من أن معدي القوائم المالية مدركون أن وحدة النقد تتغير بمرور الوقت لارتباطها بتغير الأسعار، إلا أنه عند إعداد القوائم المالية فإنه يفترض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، فنجد أن الأبحاث والتجارب التي أجريت من أجل معرفة أثر التغيرات في أسعار القوائم لم تلقى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية التي تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

#### • التسجيل التاريخي:

تعد القوائم المالية على الأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وفي الغالب فإنها تستخدم لتوقع المستقبل.

#### • الحكم والتقدير الشخصي:

إن الوصول إلى نتائج سليمة تتميز بالدقة عند تقدير الربح والخسارة، فإن ذلك يتطلب الانتظار حتى يتم الانتهاء من المشروع بأكمله وهو أمرا بعيدا عن الواقع، وعلى أثر ذلك فإن المحاسبة تقوم على فرضية أنه يمكن تقسيم المشروع إلى فترات مالية في الغالب تكون سنة حتى تكون القوائم المالية أكثر دقة وبالرغم من أهمية ذلك إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الحكم والتقدير.

### • قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:

للإدارة القدرة في التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة من خلال استخدام الأنشطة المتعلقة بنهاية الفترات، أو من خلال القيام بعقد صفقات أو بمزاولة بعض الأنشطة قبل نهاية الفترة المعنية والتي سيتم إعداد القوائم المالية عنها، وأن يحدث تأثير على بعض العناصر والبند الواردة في القوائم المالية والتي لها اهتماما كبيرا من طرف الدائنين والمستثمرين، أو لها أهمية بالغة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات.

### • البنود التي لا تسجل محاسبيا:

هناك بعض البنود لا تسجل وفقا للنظام المحاسبي، حيث نجد أنه لا يسجل كل مظاهر نشاط المؤسسة وقد تكون هذه البنود مهمة جدا لنجاح المشروع، ومن ذلك نجد المورد البشري والمتمثل أساس في الإدارة والعمالة والتي تعتبر كأهم أصل في هذا العصر، إلا أن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، وعليه فإن القوائم المالية تتحدد بالعناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

### • مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:

على المحاسب أن يختار بين عدة بدائل متوفر لديه من الطرق والسياسات المحاسبية بحيث تتماشى مع ظروف المؤسسة ، ولا شك أن هذه العملية لها آثار مختلفة على نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي يتم اتخاذها من أجل معرفة مختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة، أي أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين مختلف الأطراف المرتبطة بالمشروع.

وترى الباحثة أن هذه القيود من شأنها العمل على زيادة فعالية القوائم المالية لأنها حدود تمثل قيود للقائمين بالقوائم المالية، بحيث تجعلها تصب في مصب واحد وهو جعل المعلومات المحاسبية ذات جودة لترشيد اتخاذ القرارات، فنلاحظ مثلا أن هناك حدود لتدخل الإدارة وللحكم والتقدير الشخصي مما يجعل القوائم المالية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها.

### المبحث الثالث: مكونات القوائم المالية

مخرجات النظام المحاسبي المالي لا تتمثل فقط في المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فهناك قوائم مالية إضافية تلحق بالقوائم الأساسية، حيث تلعب ذات أهمية هي أيضا إذ يجب أخذها في الحسبان حيث تعرض معلومات يحتاجها المستخدمون الخارجين لأغراض الاستثمار.

#### المطلب الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المتضمنة لنتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، ولقد أقر المشرع الجزائري عبر النظام المحاسبي المالي المؤسسات بإعداد القوائم المالية الآتية:

#### 1- قائمة الميزانية

#### 1-1 تعريف الميزانية

يعرف **Georges Legros** الميزانية على أنها عبارة عن الوثيقة النهائية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة (Georges Legros, 2010, p39).

ونلاحظ أن هذا التعريف هو تعريف عام وشامل للميزانية إذ تم التركيز فيه على ما تعبر عنه وهو الوضعية المالية للمؤسسة.

وتعريف أيضا على أنها "القائمة التي تفصح عن الوضع المالي للمؤسسة وتتضمن ملخص للأصول والخصوم وحقوق الملكية في تاريخ معين، إذ أن المعلومات التي تقدمها تستخدم بواسطة أطراف مختلفة وفي أغراض متباينة منها تقديم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين بنود الأصول المختلفة" (وجدى حامد حجازي، 2011، ص ص 64 - 65).

ونلاحظ أن هذا التعريف هو أكثر تفصيلا من التعريف الأول إذ بين أنها تفصح عن الوضع المالي للمؤسسة من خلال بيان للأصول والخصوم وحقوق الملكية، ولا شك أن كل هذه المعلومات تعد مفتاحا ترشيد القرارات بالنسبة لأصحاب المصالح.

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه يمكن تعريف الميزانية بأنها أداة لقياس المركز المالي، وتتمثل قائمة يتم فيها بيان مختلف الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في فترة زمنية معينة، وتعبر عن أرصدة حسابات المؤسسة، إذ تمكن من مستخدمي هذه القوائم المالية من اتخاذ القرار المناسب.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

1-2 استخدامات الميزانية: تبين الميزانية الأمور الآتية (جمعة خليفة الحاسي، 2006، ص112):

• معرفة سيولة المؤسسة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات الجارية من خلال المقارنة بين الأصول الجارية والغير الجارية؛

• معرفة المركز المالي ومن ثم تحديد إمكانية مقابلة الالتزامات الطويلة والقصيرة في مواعيدها؛

• القيام بدراسة مكونات رأس المال ومعرفة العلاقة بين الالتزامات الطويلة الأجل وحقوق أصحاب

المؤسسة وقدرتها على البقاء لفترة أطول؛

• الحصول على معلومات حول التدفق النقدي الخارجي في الأمد الطويل وتأثيرها على سيولة المؤسسة

من خلال دراسة العلاقة بين بنود الأصول غير الجارية والخصوم غير الجارية؛

• مقارنة بعض عناصر الميزانية بعناصر جدول حسابات النتائج من خلال دراسة ربحية المؤسسة.

1-3 حدود استخدام الميزانية: لقد وجهت لقائمة الميزانية العديد من الانتقادات يمكن تلخيص أهمها في

(كمال الدين مصطفى الدهراوي، 2007، ص 113):

• صعوبة القياس والإفصاح عن بعض الأصول وعدم ظهورها بالميزانية نظرا لصعوبة قياسها وفق للمبادئ

الحاسبية المطبقة عليها، مثل عنصر الموارد البشرية والشهرة الداخلية للمؤسسة وذلك رغم ما تمثله من قيم اقتصادية ومنافع مستقبلية للمؤسسة؛

• يجب أن تقتصر على الأصول التي يتم الحصول عليها خلال عمليات المؤسسة ويتم تسجيلها

بالدفاتر.

1-4 اعتبارات هامة عند إعداد الميزانية: يجب على أي مؤسسة عند قيامها بإعداد الميزانية مراعاة

الاعتبارات الآتية (مُحَمَّد مطر، 2007، ص324):

• يجب أن تصنف عناصر الميزانية على أسس منطقية تراعي طبيعة نشاط المؤسسة، سيولة الأصول أجل

أو استحقاق الالتزامات؛

• يجب أن توضع الأصول طويلة الأجل على رأس أو أعلى قائمة الأصول المولدة للإيراد ويقابلها في

الجانب الآخر الأموال الخاصة والخصوم طويلة الأجل؛

• ضرورة الاعتماد على مبدأ الأهمية النسبية في تنفيذ عملية دمج عناصر الميزانية لتحقيق دمج مناسب

متعلق بأبواب الأصول والخصوم والأموال الخاصة؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- يجب مراعاة أن تكون خسارة المعلومات التي تترتب على هذا الدمج عند حدها الأدنى بالنسبة لمستخدمي البيانات المحاسبية.

### 1-5 تصنيفات الميزانية

حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها و مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، حيث تم تصنيف الميزانية بصفة منفصلة من خلال إبراز عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كالاتي (الجريدة الرسمية، 2009، رقم 19، ص ص 23، 24):

#### في الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

#### في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر ( في حالة شركات) والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة ( مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة ( منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ويجب التمييز بين عناصر الأصول الجارية وغير الجارية وتظهر أيضا معلومات أخرى في الميزانية أو في الملحق مثل:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياطات من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- المؤسسة الأم؛
- الفروع؛
- المؤسسات المساهمة في المجمع؛
- جهات أخرى مرتبطة ( مساهمين ، مسيرين.....)؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشاركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام).

### 2- جدول حسابات النتائج

#### 1-2 تعريف جدول حسابات النتائج

يعرفها catherine Deffains على أنها عبارة عن "وثيقة ملخصة تسمح بإنجاز تحليل حسب نوعية الأعباء وحسب المنتج للمؤسسة خلال فترة معينة، كما أن حساب النتائج يسمح بحساب تنوع ممتلكات المؤسسة خلال فترة زمنية محددة" (catherine Deffains, 2006, P30).

ونلاحظ أن هذا التعريف عرف جدول حسابات النتائج من خلال مكوناته إذ أنه يتم بيان فيه مختلف الأعباء والمنتجات للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

حيث يقيس جدول حسابات النتائج نتائج أرباح المؤسسة خلال فترة معينة، وبالتالي التعرف على إمكانية المؤسسة من تسديد التزاماتها واستخدام مواردها المتاحة.

ويتم توزيع الدخل والأعباء في جدول حسابات النتائج في ثلاثة أنواع رئيسية من العمليات (Cyrille mandou, 2003, p86):

- عمليات تشغيلية؛
- عمليات مالية؛
- عمليات استثنائية.

حيث تمثل نشاطات العملية في أهم النشاطات العامة للمداخيل والنتائج وتتميز عن التي تخص الاستثمارات والتدفقات في تحديد النتائج الصافية، أما النشاطات الاستثمارية فهي تغطي اقتناء وبيع الأصول المستدامة واستثمارات أخرى غير مدرجة في الخزينة، والنشاطات التمويلية هي نشاطات تنتج عن تغير الوضعية الحقيقية لرأس المال وديون المؤسسة (Hamid CERBAH, 2008, p15).

وقد عرفها النظام المحاسبي المالي حسب المادة 1.230 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، على أنها بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، حيث لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة (الجريدة الرسمية، 2009، رقم 19، ص 24).

ونلاحظ تعريف النظام المحاسبي المالي لجدول حسابات النتائج، لا يختلف عن التعريف المقدم من طرف الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة، حيث نظر إليه من خلال ما يبينه وهو الأعباء والدخل التي تحققها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم إبراز النتيجة الصافية للمؤسسة.

2-2 هدف جدول حسابات النتائج: من أبرز أهداف جدول حسابات النتائج الآتي: (يوسف محمد جربوع، 2002، 105).

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها؛
- تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من البنوك والمستثمرين (القدرة على جذب واستقطاب الاستثمارات).

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2-3 محددات جدول حسابات النتائج: تتمثل محددات جدول حسابات النتائج في (محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، ص 48) :

- عملية قياس البنود لا تكون بشكل موثوق إذ لم تكن غير مشمولة بجدول حسابات النتائج، مثل بنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الإستثمارات المالية التي لا تسجل في جدول حسابات النتائج عند عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها ستتحقق؛
- توجد صعوبة في إجراء المقارنة المباشرة بين أعمال المؤسسات، نظرا لأن أرقام الدخل تتأثر بالطرق المحاسبية المختلفة ويظهر ذلك في اختلاف طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة إلى أخرى؛
- تتأثر مقاييس الدخل بالحكم الشخصي خاصة في تحديد رقم الدخل، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية هذا ما يؤدي إلى وجود اختلاف الدخل من مؤسسة إلى أخرى.

### 2-4 تصنيفات جدول حساب النتائج

إن المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج وهذا حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 تتمثل فيما يلي (الجريدة الرسمية، 2009، رقم 19، ص ص 24، 25):

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

### 3 - جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة من القوائم المالية الأساسية الإلزامية، إذ يفصح فيها عن مصادر التدفقات النقدية وكيفية إنفاقها، ومن ثم العمل على تمكين المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، لأنها تعمل على تفسير المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال فترة معينة.

#### 3-1 تعريف جدول سيولة الخزينة

يعرف **Josee Stpierre et Robert Beaudoin** على أن هذه القائمة أنها "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية، حيث تقدم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، وتتم في ثلاثة فروع في نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل" (**Josee STPIERRE et Robert BEAUDOIN, 2003, P79**).

وقد ركز هذا التعريف على ما يشمله جدول سيولة الخزينة وهو اهتمامه بثلاثة أنشطة للمؤسسة وهي نشاط الاستغلال والاستثمار والتمويل، أي أنه يمكن من خلاله الحكم على مدى فعالية التسيير وسيولة المؤسسة.

وتعرف على أنها " القائمة التي تقوم بعرض التدفقات النقدية للمؤسسة من كل أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، بحيث توفر المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وعلى أرصدها النقدية" ( أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، 2008، ص 51).

ونلاحظ أن هذا التعريف هو أوضح من التعريف السابق إذ اعتبر جدول سيولة الخزينة بمثابة قائمة يفصح فيها عن كل التدفقات النقدية لكافة نشاطات المؤسسة.

وحسب المشرع الجزائري فقد عرف جدول سيولة الخزينة على أنه " قائمة تقوم على إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، حيث يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها" (الجريدة الرسمية، 2009، ص 26).

ونلاحظ أن المشرع الجزائري هو أيضا اعتبر جدول سيولة الخزينة بمثابة القائمة التي يتم بيان فيها مداخيل ومخارج الموجودات المالية أي التدفقات النقدية للمؤسسة.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

وترى الباحثة أن جدول سيولة الخزينة يعتبر من القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، حيث تبين التدفقات النقدية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

**3- 2 أهداف جدول سيولة الخزينة:** تتمثل أهداف جدول سيولة الخزينة في ( طارق عبد العال حماد، 2002، ص 247):

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ففي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية؛
- تسعى قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية؛
- القيام بتقييم فعالية قرارات الإدارة حيث أنه في حالة اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة تزدهر الأعمال وفي حالة العكس فإنها ستحد من عمل المؤسسة، وتوفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين متعلقة بالتدفقات النقدية تستخدم لتقييم قرارات الإدارة؛
- تمكن من معرفة قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، وتوفر قائمة التدفقات النقدية مساعدة كبيرة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ على قدرة المؤسسة للوفاء بهذه الالتزامات؛
- لقائمة التدفقات النقدية القدرة على إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية، حيث أن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه.

### 3-3 محتوى جدول سيولة الخزينة

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات التي تحصل أثناء السنة المالية حسب مصدرها وهذا من أجل العمل على زيادة فاعلية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة ولذلك فإنه يتم تبويب التدفقات النقدية، وحسب المادة 2.240 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإن جدول سيولة الخزينة يكون كالآتي (الجريدة الرسمية، 2009، ص 26):

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية أي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار أي عمليات سحب أموال اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل أي أنشطة تكون نتيجتها حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم (1-1) : محتوى جدول سيولة الخزينة

$$\begin{array}{c} \boxed{\begin{array}{c} \text{صافي النقد الناتج من} \\ \text{انشطة التشغيل} \end{array}} + \boxed{\begin{array}{c} \text{صافي النقد الناتج من} \\ \text{الانشطة الاستثمارية} \end{array}} + \boxed{\begin{array}{c} \text{صافي النقد الناتج من} \\ \text{الانشطة المالية} \end{array}} + \\ = \boxed{\begin{array}{c} \text{التغير في صافي النقد} \end{array}} \end{array}$$

Source :patrick piget , 2011, P09.

3-4 طرق تقديم جدول سيولة الخزينة: حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإن الأموال الناتجة عن

الأنشطة العملية تقدم تدفقات إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

3-4-1 الطريقة المباشرة: تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية ( الزبائن، الموردون، الضرائب.....) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
  - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- وتأخذ القائمة الجدول التالي:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

جدول رقم ( 1-2) : إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</b></p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b></p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية (يجب توضيحها)</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b></p> <p>المسحوبات عن اقتناء تسيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b></p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b></p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب + ج)</p>
			<p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية</p>
			<p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية</p>
			<p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
			<p>المقارنة مع النتيجة المحاسبية</p>

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 35.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

3-4-2 الطريقة غير المباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين....)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ( قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة... ) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

وتأخذ القائمة حسب الطريقة غير المباشرة شكلها وفق الجدول التالي:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

جدول رقم (1-3) : إعداد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</b></p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحیحات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاهتلاكات والأرصدة</li> <li>- تغير الضرائب المؤجلة</li> <li>- تغير المخزونات</li> <li>- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى</li> <li>- تغير الموردين والديون الأخرى</li> <li>- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</li> </ul>
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p> <p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b></p> <p>مسحوبات عن اقتناء تبيئات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تبيئات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p> <p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b></p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b></p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

(1) لا يقدم إلا في القوائم المالية المدججة.

المصدر: الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، العدد 19، ص 36.

4 - جدول تغير الأموال الخاصة

4-1 تعريف جدول تغير الأموال الخاصة

يعرف جدول تغير الأموال الخاصة على أنه " قائمة تعرض فيه معلومات عن التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة حتى يمكن التوصل إلى قيمة هذه الحقوق في نهاية الفترة المالية، حيث تبدأ القائمة برصيد رأس المال في أول السنة ثم يتم إضافة أي أرباح أو إضافات لرأس المال خلال الفترة، ثم استبعاد أي خسارة أو مسحوبات خلال الفترة، وبالتالي يتم التوصل إلى رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة" (يجي قللي، 2004، ص 34).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر جدول تغير الأموال الخاصة بمثابة قائمة تفصح فيها التغير الذي يحصل على مستوى الأموال الخاصة للمؤسسة للوصول إلى رصد حقوق الملكية في نهاية فترة معينة.

ويتضمن جدول تغير الأموال الخاصة معلومات تتعلق بالتغيرات في صافي الأصول أو أموال المؤسسة، من خلال معرفة قيمة إصدار أسهم جديدة (jonathan Berk, 2011, p5).

وحسب المشرع الجزائري فإن جدول تغير الأموال الخاصة يعد على أنه " جدول يقوم بتحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية" (الجريدة الرسمية، 2009، ص 26).

ونلاحظ أن تعريف المشرع الجزائري لجدول تغير الأموال الخاصة لا يختلف عن التعريف المقدم سابقا إذ اعتبره أنه قائمة تبين الحركات التي حدثت على مستوى رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال سنة مالية معينة.

4-1 شكل جدول تغير الأموال الخاصة: تحتوي هذه القائمة على ( طارق عبد العال حماد، 2010، ص 183):

— إظهار وبشكل مستقل المبالغ التي تخص حملة الأسهم في المؤسسة القابضة وحصة الأقلية، بالإضافة إلى إجمالي الدخل الشامل عن الفترة؛

— وفقا للمعايير المحاسبي الدولي IAS 8 فإنه يجب أن يظهر بيان الأثر التراكمي لإعادة العرض المعترف به وذلك لكل بيان من حقوق الملكية؛

— يجب عرض التغيرات في القيمة الدفترية عند بداية ونهاية الفترة وذلك لكل عنصر في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الإفصاح المنفصل للتغيرات في:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

- الربح أو الخسارة؛
  - أي عنصر من الدخل الشامل؛
- إظهار بشكل منفصل المساهمات والتوزيعات مع الملاك والتغيرات في حصص الملكية للشركات التابعة والتي لا تنتج من خسارة السيطرة، والمعاملات مع الملاك؛
- عرض في جدول تغيرات الأموال الخاصة ذاتها أو في الإيضاحات الملحققة مبلغ التوزيعات المعترف به لحملة الأسهم خلال الفترة والمبلغ المتعلق بكل سهم.
- يجب الإفصاح في جدول حركة الأموال الخاصة عن إجمالي التغيير على كل عنصر في الأموال الخاصة ينتج بشكل منفصل من التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، ويتم الإفصاح عن هذه التعديلات لكل فترة سابقة وبداية الفترة، وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 8 فإنه لا بد إحداث تغيرات وتكون هذه التغيرات ذات أثر رجعي لتنفيذ التغيرات في السياسات المحاسبية إلى الحد الممكن، ما لم توجد أحكام انتقالية في معيار أو تفسير تتطلب خلاف ذلك.
- أما حسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإنه يجب تقديم في هذا الجدول ما يلي (الجريدة الرسمية، 2009، ص ص، 26، 27):

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

### 5- الملحق

هناك أيضا إيضاحات ومرفقات تفصيلية بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة والتي تبين مدى صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة، حيث تبين نشاط المؤسسة والسياسات المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة.

5-1 تعريف الملحق

تعد الملاحق على أنها مختلف المعلومات المفروضة من قبل معايير المحاسبة الدولية والتي لم يتم الإفصاح عنهم في القوائم المالية، إذ تعد معلومات إضافية لم تبين في القوائم المالية وتعتبر ضرورية (Maillet, 2006, p 36- Baudrier, A. le Hanh).

يعد الملحق وثيقة تلخيص فهو جزء من القوائم المالية إذ يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل، وقد عرفه المشرع الجزائري حسب المادة 1.260 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، على أنه " تلك المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث تشمل القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية وكل المكملات الضرورية لفهم القوائم المالية وكل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأم والفروع وحجم ومبلغ المعاملات" (الجريدة الرسمية، 2009، ص 27).

ونلاحظ أن المشرع الجزائري قد بين المعلومات التي يجب أن تحتويها الملاحق وهي معلومات واردة في القوائم المالية، وهذا دليل على أن النظام المحاسبي المالي فعلا هدفه الأساسي هو توفير كافة المعلومات للأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة قصد ترشيد قراراتهم.

5-2 أهداف الملحق: تتمثل أهداف الملاحق في (A. le Hanh, Maillet. Baudrier, 2006, P36):

- أنها تبين المعلومات على أساس إعداد القوائم المالية وعلى أساس الطرق المحاسبية المختارة والمطبقة على الأحداث الهامة؛
- تبين المعلومات الإلزامية التي تلزمها المعايير المحاسبية الدولية والتي يتم عرضها في القوائم المالية الأخرى؛
- تزويد بمعلومات إضافية لم يتم الإفصاح عنها في محتوى القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لتعبير عن الصورة الحقيقية.

ترى الباحثة أن الإيضاحات تساهم في بيان مختلف المعلومات التي تتعلق بالأسس والسياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد القوائم المالية، إذا توجد عدة معلومات يتطلبها النظام المحاسبي المالي ولا تظهر في صلب قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، حيث لا بد من الإفصاح عنها في هذه الإيضاحات، فهي تساعد على قابلية الفهم للقوائم المالية وذلك بعرض معلومات توضيحية ضرورية توفر العرض الصادق للقوائم المالية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

3-5 مكونات الملحق: يجب أن تشمل الملاحق المكونات الآتية (أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، 2008، ص ص 147-148):

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة وعرض أسس إعداد القوائم المالية؛
- عرض مختلف المعلومات التي لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، والتي يجب الإفصاح عنها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛
- ترتيب وتنظيم مختلف الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بصورة مترابطة، والإشارة لكل بند في فقرة خاصة بالإيضاحات؛
- مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تظهر في صلب الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو قائمة حركة الأموال الخاصة.

حيث يجب أن تحتوي الملاحق على ما يلي ( catherine Maillet , Anne Le Manh , 2006 , p36 ):

- المعلومات الحالية على أساس إعداد القوائم المالية والطرق والسياسات المحاسبية المحددة اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة؛
  - الكشف عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لم ترد في أي في القوائم المالية؛
  - تقديم معلومات إضافية لم ترد في القوائم المالية وهي ذات أهمية.
- وحسب القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 فإنه يجب أن تحتوي الملاحق على ما يلي: (الجريدة الرسمية، 2009، ص 27)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

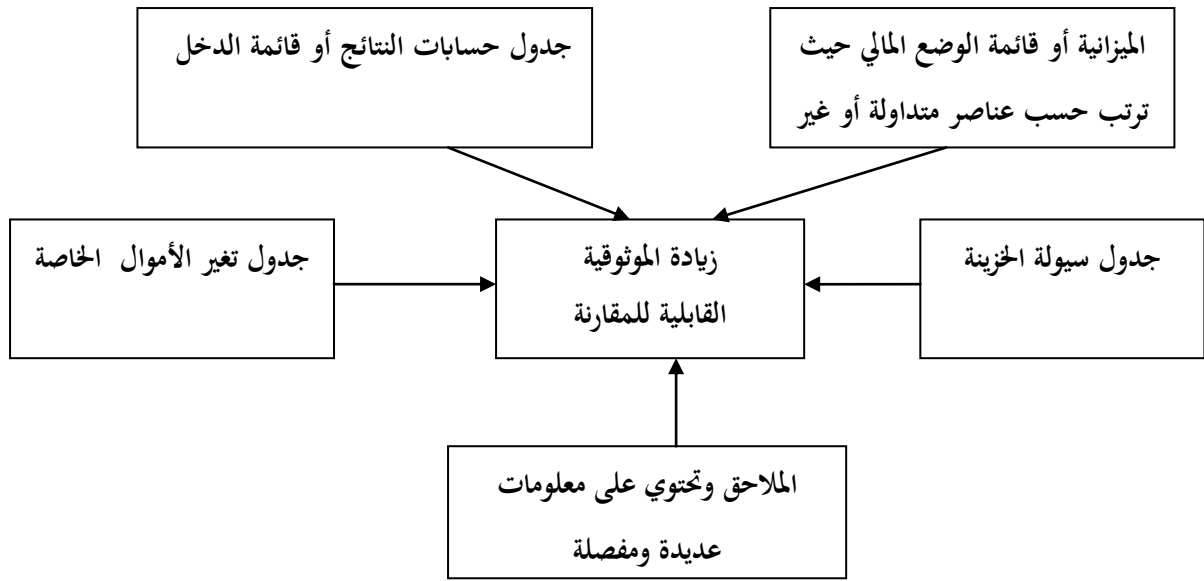
بالإضافة إلى ذلك يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة (الجريدة الرسمية، 2009، ص 38):

- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، حيث كل مخالفة للمعايير يجب تفسيرها وتبريرها؛
- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف فصول القوائم المالية ولاسيما:
  - \* في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية؛
  - \* في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاحتياجات ما لا يقل عن 20% من رأس المال؛
  - \* في مجال تقييم الأرصدة؛
  - \* في مجال تقييم ومتابعة المخزونات؛
  - \* في مجال تقييم الأصول والخصوم، في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.
- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛
- تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛
- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية؛
- تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ كتبرير هذه التغييرات، التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية لسابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة.
- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها، وتأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

من خلال ما سبق يمكن توضيح القوائم المالية في الشكل التالي:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

شكل رقم ( 1-2): المكونات الإلزامية بالقوائم المالية



Source :Odile Barbe, 2012, p634 .

وتأسيا لما ورد في مكونات القوائم المالية فإنه يمكن القول أن القوائم المالية تتكون من عناصر مهمة جدا لاتخاذ القرارات، وعليه نجد أن الاهتمام بهذه القوائم قد زاد في الآونة الأخيرة وكل الجهود موجهة نحو إعدادها بالصورة الصحيحة فنجدها تتكون من أهم قائمة وهي الميزانية التي من خلالها يتم معرفة المركز المالي للمؤسسة ومن ثم قدرتها على البقاء والوفاء بالالتزامات.

وتتمثل القائمة الثانية في جدول حسابات النتائج أو ما يعرف بقائمة الدخل والتي من خلالها يتم الحكم على جدوى الاستثمارات ومدى كفاءة الإدارة ومن ثمة معرفة مدى نتيجة نشاط المؤسسة.

وتتمثل القائمة الثالثة في جدول سيولة الخزينة والتي تمكن من معرفة التدفقات النقدية للمؤسسة والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية ومن ثم فهي تعد كأداة فعالة لتقييم قرارات الإدارة.

وتتمثل القائمة الرابعة في جدول تغير الأموال الخاصة الذي يبين فيه التغيرات التي طرأت على مستوى الأموال الخاصة لذلك نجد فيه النتيجة المالية الصافية.

ومن أجل الفهم أكبر نجد القائمة الخامسة والتي تتمثل في الملاحق التي تبرز إيضاحات وتفسيرات متعلقة بالأسس والسياسات التي تتبعها المؤسسة.

### المطلب الثاني: التقارير المالية

تساهم التقارير المالية وبشكل فعال في تلبية احتياجات الفئات الخارجية المرتبطة بالمؤسسة ويرجع ذلك إلى مستخدمي القوائم المالية حيث تلحق تقارير أخرى تضاف إلى القوائم الأساسية.

#### 1- تقرير مجلس الإدارة

يتضمن تقرير مجلس الإدارة في المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية وكافة المعلومات التي لها علاقة بالأداء المستقبلي للمؤسسة، وعليه فإنه يعد مطلباً قانونياً بأن تقوم المؤسسة بتناول تقرير مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة السنوية، والقيام بتسجيله لدى مصلحة المؤسسات أو هيئة الاستثمار أو هيئة سوق المال.

#### 1-1 تعريف تقرير مجلس الإدارة

يعرف على أنه " ملخص سنوي موثق عن النشاطات المالية للمؤسسة للسنوات المالية، حيث تقوم هذه المؤسسة بنشره بناء على طلب هيئة الأوراق المالية، حيث يتضمن التقرير السنوي رسالة مجلس الإدارة إلى المساهمين، حيث تبين هذه الرسالة كيف قامت المؤسسة بأعمالها خلال السنة السابقة" (فايز سليم حداد، 2009، ص 31).

أي أن هذا التقرير متعلق أساساً بمجلس إدارة المؤسسة من خلال بيان فيه رسالتهم للمساهمين التي تبين كيفية قيام المؤسسة بأعمالها في الفترة السابقة.

ويشمل تقرير مجلس الإدارة على أنشطة المؤسسة الرئيسية بالإضافة إلى مراجعة العمل، وتعني تلك المتطلبات من الأساس أنه إلزام على المؤسسة أن توضح عملياتها التجارية الأساسية، ثم تراجع بعد ذلك تطور العمل خلال السنة، كما يجب التطرق إلى مناقشة التطورات المستقبلية ممكنة الحدوث ( أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية، 2008، ص 574).

وقد فصل هذا التعريف في كيف قامت المؤسسة بأعمالها من خلال بيان عملياتها التجارية الأساسية ومراجعة تطور العمل.

ويعتبر تقرير مجلس الإدارة على أنه "وثيقة إجبارية ترتبط بالحسابات السنوية وهي معدة من قبل مسيري المؤسسة، أما المؤسسات التي يملكها شخص واحد ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات ذات الأسهم فهي

معفاة". (Grandguillot, Béatrice , Grandguillot, Francis , 2010 , p18)

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تقرير مجلس الإدارة على أنه تقرير يبين فيه رسالة مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين، ويجب أن تركز فيه المؤسسة على بيان عملياتها الأساسية ومراجعة تطور أعمالها خلال السنة الحالية ومناقشتها مستقبلاً.

1- 2 جوانب أخرى يجب أن يشتمل عليها تقرير مجلس الإدارة: من بين الجوانب التي يجب أن يشتمل عليها تقرير مجلس الإدارة نجد (أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية، 2008، ص 574-575):

- أسماء المديرين وتفاصيل حول محافظ الأوراق المالية الخاصة بهم وأي اختلافات جوهرية في النتائج التجارية عن النشرات الاقتصادية الصادرة؛
- أي انحراف ملحوظ عن المعايير المحاسبية وتأثير ذلك على الأرباح التجارية وحجم الأرباح المتوقع من قبل المديرين والتغيرات الملحوظة في الأصول الثابتة؛

• تضمين قائمة بالقروض المصرفية المستحقة وعمليات السحب على المكشوف.

1-3 أهداف تقرير مجلس الإدارة: يهدف تقرير مجلس الإدارة إلى تحقيق الآتي ( سامي مُحمَّد الوقاد، 2011، ص 201):

- الزيادة أكثر في الفهم لدى المستثمر للدور الذي تلعبها الإدارة ومحافظ الحسابات في إعداد القوائم المالية؛
  - تنبيه الإدارة إلى مختلف مسؤولياتها حول نظم المراقبة المالية والداخلية للمؤسسة.
- بالإضافة إلى ما سبق يوجد أهداف أخرى ( رضوان حلوه حنان، 2006، ص 490):
- مناقشة وتحليل الإدارة لثلاث جوانب مالية لنشاط المؤسسة، وتمثل هذه الجوانب في جانب السيولة والهيكلة التمويلي للمؤسسة، جانب مصادر رأس المال وجانب نتائج العمليات؛
  - تناول مختلف الاتجاهات المرضية وغير المرضية لهذه العوامل الثلاثة بالإضافة إلى تحديد الأحداث الجوهرية وجوانب عدم التأكد المؤثرة عليها.

### 2- تقرير محافظ الحسابات

يعد تقرير محافظ الحسابات كوسيلة يعرض فيها المحافظ رأيه الفني المحايد حول صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، ويكون على شكل تقرير كتابي يرفق مع القوائم المالية ويصل نتائجه إلى المستخدمين المهتمين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

### 2-1 تعريف تقرير محافظ الحسابات

يعرف تقرير محافظ الحسابات على أنه "وسيلة اتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية بشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المحافظ ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية ( إبراهيم سليمان عمر، 2008، ص 12).

أي أن هذا التقرير يبين رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية ومن ثم إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف محافظ الحسابات في اتخاذ القرار المناسب.

يعد تقرير محافظ الحسابات من مصادر المعلومات الهامة الأخرى التي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، والمحافظ هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، فإذا وصل المحافظ لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأي غير متحفظ (أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق، 2005، ص 496، 497).

واعتبر هذا التعريف أن هذا التقرير يعده محافظ الحسابات بناء على فحصه للبيانات المفصّل عنها من قبل المؤسسة بحث يعطي من خلال تقريره مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات المالية بالصورة العادلة.

كما يعرفه (Lois munro and Jenny Stewart) بأنه " ذلك الكشف الناتج عن المراجعة التي يجريها محافظ الحسابات والذي يبرز فيه مدى مصداقية البيانات المالية ومدى صلاحيتها والمقدم المتخذي القرارات " (Lois munro and Jenny Stewart, 2009, p06).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد بين أن هذا التقرير الذي يعده محافظ الحسابات يقدم لمتخذ القرار معلومات دقيقة تساعد على معرفة الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد. وعليه ومما سبق يمكن تعريف تقرير محافظ الحسابات على أنه " التقرير الذي يصادق فيه محافظ الحسابات عن المعلومات المالية والمحاسبية، وعلى أساسه يستطيع مستخدم هذا التقرير على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية".

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2-2 أنواع تقارير محافظ الحسابات: تتمثل أنواع تقارير محافظ الحسابات في (يوسف محمد جربوع، 2007، ص 266):

● **التقرير المختصر:** وهو الذي يربط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة.

● **التقرير المطول:** يعد بواسطة محافظ الحسابات بناء على طلب إدارة المؤسسة عندما ترغب في الحصول على تسهيلات بنكية من البنوك ومانحي الائتمان، حيث تطلب تلك الجهات معلومات إضافية وتمثل نشاط المؤسسة المالي لمدة خمس أو عشر سنوات سواء لقائمة الدخل أو المركز المالي أو قائمة التدفق النقدي.

● **التقرير الخاص:** يعد هذا التقرير بواسطة محافظ الحسابات للمؤسسات والجمعيات التي لا تهدف إلى الربح والذي تعد حساباتها على الأساس النقدي مثل الجمعيات الخيرية، المستشفيات، والجامعات، وجمعيات البر والإحسان.

### 2-3 أهمية تقرير محافظ الحسابات

من خلال هذا التقرير فإنه يمكن لمحافظ الحسابات من التعبير عن رأيه المتعلق بمصداقية المعلومات المالية ومن ثم مساعدة المستخدمين على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية، وتبرز أهمية هذا التقرير من خلال (غسان فلاح المطارنة، 2006، ص ص 114 - 115) :

● يعد تقرير على أنه خلاصة ما وصل إليه المحافظ من عمله، حيث تتيح له عملية المراجعة التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث يكون هذا التقرير عبارة عن كشف يقدم لمن يهمه الأمر يبين فيه التصرفات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية؛

● المساعدة على اتخاذ مختلف القرارات والتي من شأنها أن تحافظ على أموال المستثمرين؛

● إمكانية قدرة معرفة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة عليها ومدى استمرارية المؤسسة؛

● التعرف على سلامة الوضع المالي للمؤسسة ضمانا لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات اللازمة؛

● زيادة الثقة في المعلومات المالية الخاصة بمختلف الأنشطة .

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2-4 أهداف تقرير محافظ الحسابات: تبرز أهداف تقرير محافظ الحسابات من خلال الأهداف الآتية (أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، 2005، ص 497):

- تقديم معلومات تتعلق برأي محافظ الحسابات وهذا حول اتفاق المعايير المحاسبية الدولية التي تم اتباعها عند إعداد القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يؤدي دور تقرير محافظ الحسابات كطريقة للإفصاح عن مختلف المعلومات كالأثر المهم نسبيا نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما؛
- إظهار الأثر حول التغيرات من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى غيرها؛
- عدم تضليل مستخدمي القوائم المالية بالنسبة لمقارنة التقارير المالية مع تقارير أخرى، وتوفير الثبات مع الفترات.

2-5 المعايير المتبعة عند إعداد تقرير محافظ الحسابات: عند إعداد هذا التقرير فإنه يجب إتباع المعايير الآتية (أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق المحاسبي، 2005، ص 498):

- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا؛
- يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على استخدام معايير محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها؛
- ينظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المحافظ لخلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المراجع في القوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المحافظ في القوائم المالية ككل أو بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي وفي كل الأحوال، فإنه عندما يقترن اسم محافظ حسابات بقوائم مالية معينة، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المحافظ إن وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

2 - 6 مكونات تقرير محافظ الحسابات: حسب القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 والذي تم تحديد فيه محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، فإنه يجب أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات المكونات الآتية (الجريدة الرسمية، 2014، ص 14):

- اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛
  - عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مغلقة بتاريخ إقفال دقيق.
- ويتمحور هذا التقرير حول جزئين: (فحسب القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013، المتعلق بمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية):

الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي : ويتضمن:

- مقدمة التقرير: تشتمل على :
  - التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه؛
  - التعريف بكيان المعني؛
  - ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية؛
  - الإشارة إلى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان؛
  - التذكير بمسؤولية المسيرين في المؤسسة عند إعداد القوائم المالية؛
  - التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية؛
  - تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال وكذا الملاحق عند الاقتضاء.

- الرأي حول القوائم المالية: ضمن هذا القسم فإن محافظ الحسابات يقوم:

الإشارة إلى أهداف وطبيعة مهمة المراقبة مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقاً لمعايير المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية.

- فقرة الملاحظات:

يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، يتم إدراجها بعد التعبير عن الرأي ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية، دون التشكيك في الرأي المعبر

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

عنه وفي حالة وجود شكوك معتبرة مبينة بشكل وجيه في الملحق، بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير في الحسابات السنوية، يلزم محافظ الحسابات بإبداء الملاحظات الضرورية.

**الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة:** يتشكل من:

- الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛
- المخالفات والشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية؛
- المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها؛
- يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي في أجل قدره خمسة وأربعون (45) يوم ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل؛
- يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة؛
- إذا تعلق الأمر بمؤسسة محافضي الحسابات، يجب أن يتم التوقيع على التقرير من طرف ممثل المؤسسة ومن طرف ممثل أو ممثلي محافظي الحسابات أو الشركاء أو المساهمين أو المسيرين لهذه المؤسسة الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير؛
- يتم إعداد وتوقيع تقرير مشترك للتعبير عن الرأي في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين؛
- في حالة اختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.

### 3- القوائم المالية المقارنة

حيث يجب تعديل المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية والتي يفصح عنها وتكون متعلقة بفترات سابقة وتحتوي على وحدات النقد الجارية في نهاية السنة المالية، حيث يجب تعديلها وفق لمدخل التكلفة التاريخية أو مدخل التكلفة الجارية وذلك باستخدام أحد الأرقام القياسية العامة وهذا لأجل جعل الأرقام التي تحتويها القوائم المالية تعبر بوحدة النقد الجارية خلال نهاية السنة المالية ( طارق عبد العال حماد، 2002، ص 308).

### 4- القوائم المالية الموحدة

في حالة وجود مؤسسات لديها فروع في دول مختلف قد تعاني هذه الدول تضخم أي تعدد قوائمها بعملات اقتصاديات متضخمة ففي هذه الحالة يجب تعديل القوائم المالية باستخدام الأرقام القياسية العامة للدولة التي تستخدم عملتها في إعداد القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة التابعة لها، أما في حالة أن المؤسسة التابعة لها أجنبية فإنه يجب ترجمة قوائمها المالية المعدلة باستخدام أسعار الصرف المعلنة في نهاية السنة المالية، وفي حالة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات التابعة التي لا تعد قوائمها باستخدام عملة أحد الدول المتضخمة، فإنه يجب معالجتها طبق للمعيار الدولي المحاسبي 21، أما في حالة إعداد قوائم مالية موحدة مختلفة التواريخ فإنه لا بد من تعديل كافة العناصر سواء أن كانت نقدية أو غير نقدية وذلك لكي تعكس وحدة النقد الجارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة (طارق عبد العال حماد، 2002، ص 309) .

### 5- التقارير المالية القطاعية

نظرا لما تعانيه المؤسسات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة إلى أخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت المؤسسات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات الأعمال أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، إن البيانات المالية الإجمالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها، فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا فظهرت التقارير القطاعية والتي عرفها 2000 (Roberts) على أنها تقسم المؤسسات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع. وتنبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام، إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ إن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات بشكل أفضل ( عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، 2011، ص 211).

وتظهر أهمية هذه التقارير في مساعدة مستخدمي التقارير والقوائم في تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر بشكل أفضل نتيجة لتوفير بيانات تفصيلية عن أنشطتها مما تسهم في تقييم جوانب الربحية والمخاطرة على أسس أكثر موضوعية، وإعداد المعلومات القطاعية وعرضها في القوائم المالية طبقا لمعايير مهنية يسهل إمكانية مقارنة بيانات القطاعات في المؤسسة مع البيانات المقابلة لها في مشروعات أخرى، وذلك يزيد من

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

فائدة الإفصاح القطاعي للمعلومات ( أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، 2005، ص 173).

### 6- القوائم المالية المؤقتة

#### 6-1 تعريف القوائم المالية المؤقتة

هي قائمة مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقصر من سنة مالية كاملة، حيث تحتوي على ميزانية مختصر، جدول حسابات النتائج مختصر، جدول سيولة الخزينة مختصر، جدول حركة الأموال مختصر، وملاحق مختصرة ( محمد أبو شمالة، 2010، ص 191).

#### 6-2 أهمية التقارير المالية المؤقتة

تكتسب القوائم المرحلية أهميتها من خلال وفائها بالطلب على المعلومات المالية المؤقتة أو بمعنى آخر بسبب وفائها للحاجة إليها، حيث يحتاج مستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق المالية أو هيئة سوق المال إلى معلومات محاسبية ملائمة وكافية وفي الوقت الكافي وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة وعلى فترات متقاربة، وذلك لتخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد السهم وبالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، إذ يعد وسيلة للإفصاح عن المعلومات خلال فترة معينة حيث تزيد من درجة الثقة فيها وخاصة المؤسسات المقيدة في البورصة (عمر سيدي، خديجة أحمد داود، 2011، ص 198).

6-3 محتوى القوائم المالية المؤقتة: يجب أن تحتوي القوائم المالية المؤقتة على (محمد أبو نصار وجمعة حميدات، 2008، ص 559-560) :

• إذا أصدرت المؤسسة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول حركة الأموال، الملاحق) عندها يجب أن تمثل تلك القوائم المالية لإعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار 1؛

• إذا اخترت المؤسسة إعداد قوائم مالية مختصرة فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى:

— ميزانية عمومية مختصرة؛

— جدول حسابات النتائج مختصر؛

— جدول يبين كافة التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك

والتوزيعات على الملاك؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

— جدول سيولة نقدية مختصر؛

— ملاحظات تفسيرية مختارة؛

- إذا نشرت المؤسسة تقارير مالية مرحلية مختصرة، يجب أن تتضمن تلك التقارير كحد أدنى العناوين والجاميع الفرعية الواردة في آخر قوائم مالية سنوية والملاحظات التفسيرية كما هو مطلوب بموجب معيار 34؛
- يجب عرض حصة السهم الأساسية من الأرباح وحصة السهم المنخفضة في متن جدول حسابات النتائج؛

- إذا تم إعداد القوائم المالية السنوية للمؤسسة على أساس قوائم موحدة، يجب عندها إعداد التقرير المالي المرحلي وفق نفس الأساس.

ومن خلال عرض التقارير المالية يمكن القول أن للتقارير المالية أهمية كبيرة لكل الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة لأنها هي أيضا تعمل على ترشيد قراراتهم كل حسب هدفه، لذلك يجب إعدادها جيدا وبالطريقة الصحيحة لأن المعلومات التي تحتويها مهمة جدا ونجد في مقدمة هذه التقارير تقرير مجلس الإدارة الذي بين فيه المعلومات اللازمة المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية وكل المعلومات التي من شأنها التنبؤ بالأداء المستقبلي، لذلك نجد أنه يناقش فيه الثلاث الجوانب المالية للمؤسسة جانب السيولة والهيكلة التمويلي للمؤسسة وجانب مصادر رأس المال وجانب نتائج العمليات، ويتمثل التقرير الثاني في تقرير محافظ الحسابات وهو تقرير يعد من قبل محافظ الحسابات يبين فيه رأيه بكل مصداقية حول أداء المؤسسة من خلال الحكم على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة ومدى دقتها ومصداقيتها مما يعمل على ترشيد اتخاذ القرارات أكثر، ويتمثل التقرير الثالث في القوائم المالية المقارنة وهي قوائم معدة لأجل التعبير عن الأرقام التي تحتويها القوائم المالية بوحدة النقد الجارية وهو أمر أيضا من شأنه عدم تضليل متخذ القرارات عند اتخاذ القرار، ويتمثل التقرير الرابع في القوائم المالية الموحدة والتي جاءت لمعالجة مشكلة التضخم في حالة وجود عدة فروع للمؤسسة عبر عدة دول كما يمكن أيضا تقسيم المؤسسات الكبيرة إلى عدة قطاعات وهنا يتم التكلم عن التقارير المالية القطاعية بحيث يتم عرض كل تقرير خاص بكل قطاع وهو يمثل التقرير الخامس، ويتمثل التقرير السادس في التقارير المالية الموحدة والتي تتمثل في تقارير تعدده المؤسسة لفترة أقل من سنة أي تكون خلال فترات متقاربة مما يشكل معلومات مستمرة بالنسبة لمتخذ القرارات.

المطلب الثالث: قياس عناصر القوائم المالية

### 1 - تعريف القياس

يعرف القياس على أنه " تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث طبقا لقواعد معينة، مثل قياس التكلفة الأصلية لاقتناء آلات، حيث تتطلب عملية القياس المحاسبي تحديد ثلاث عناصر وهي موضوع القياس، خاصية معينة أو صفة من صفات موضوع القياس، وحدة القياس المستخدمة" (رضوان حلوة حنان، 2005، ص 109).

وبين هذا التعريف أن القياس هو عملية استخدام الأرقام للتعبير عن أحداث معينة أجريت وفقا لقواعد معينة.

ويعرف أيضا على أنه "مقارنة الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة، أو هي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 181).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر أن القياس المحاسبي هو التعبير عن أحداث المؤسسة الماضية والجارية باستخدام الأعداد النقدية.

تعد عملية القياس على أنها عملية يتم فيها تحديد قيم نقدية لعناصر تتضمن في القوائم المالية، حيث يتم اختيار أسس محددة للقياس.

2 - أسس قياس عناصر القوائم المالية: وهذه الأسس تتمثل في:

#### 1-2 التكلفة التاريخية

#### 1-1-2 تعريف التكلفة التاريخية

تعرف التكلفة التاريخية على أنها "المبلغ النقدي المدفوع أو القيمة العادلة للمبلغ المدفوع للاستحواذ على الأصل في تاريخ الحيازة أو الانتاج" (Djelloul Boubir , 2013 , p24).

تعد التكلفة التاريخية على أنها التكلفة الأكثر الأسس استخدامها لدى المؤسسات عند إعداد القوائم المالية، فهي تستخدم عادة مندجة مع أسس قياس أخرى ( أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، 2008، ص 59).

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها وتسجيل الخصوم بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظرف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي للمؤسسة (أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، 2008، ص 64).

وحسب المادة 2.112 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي (الجريدة الرسمية، 2009، رقم 19، ص 7):

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل، من كلفة الشراء؛
  - بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينية، من قيمة الإسهام؛
  - بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجاناً، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛
  - بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة؛
  - بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان من تكاليف الإنتاج.
- 2-1-2 مزايا استخدام التكلفة التاريخية:** يمكن إيجاز مزايا استخدام التكلفة التاريخية في الآتي (حواس صلاح، 2007/2008، ص 108، 109):

- تبين التكلفة التاريخية عند الحصول على الأصل أنه يمثل القيمة الحقيقية؛
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلاً وليست افتراضية؛
- بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام هي أكثر موثوقية؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية، الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ومصداقية البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر المحاسبية؛
- بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول والمطلوبات مقوية بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

• ينسجم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ تحقق الإيرادات، بحيث يتم الاعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت من طرف خارجي؛

• مبدأ التكلفة التاريخية يتناسب مع فرض وحدة القياس النقدي كأساس للتعبير عن الكميات والمقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية.

**2-1-3 انتقادات مبدأ التكلفة التاريخية:** من أهم الانتقادات التي تم توجيهها لمبدأ التكلفة التاريخية هي (رضوان حلوة حنان، 2006، ص ص 457 - 459) :

• الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم لدخل الدورة فهو يسبب أخطاء توقيت؛

• إن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس، فالتكلفة التاريخية تعتمد على فرض وحدة قياس نقدية اسمية تتجاهل القوة الشرائية العامة، أي تغيرات المستوى العام للأسعار عند قياس عناصر القوائم ، إن هذه الحقيقة تجعل عناصر القوائم المالية غير قابلة للتجميع والتلخيص، فهي عناصر ذات قوى شرائية مختلفة غير قابلة للمقارنة مع بعضها البعض؛

• إن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية من شأنه تجاهل وإسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من قائمة المركز المالي ، الأمر الذي يجعل هذه القائمة لا تمثل الواقع الاقتصادي للمؤسسة فمثلا يمكن استبعاد شهرة المحل وعدم تأصيل الموارد البشرية، وكذلك استبعاد قيمة المعرفة التقنية التي اكتسبتها المؤسسة من أنشطة الأبحاث والتطوير؛

• إن تطبيق التكلفة التاريخية ينتج أرباحا متضخمة في أوقات التضخم النقدي والذي يسبب آثار سلبية مثل توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح شكلية لم تتحقق فعلا؛

• إن تشويه نتائج القياس المحاسبي في ظل التكلفة التاريخية يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، سواء من قبل الإدارة أو من قبل المستخدمين خارج المؤسسة.

### 2-2 التكلفة الجارية (تكلفة الاستبدال)

**2-2-1 تعريف التكلفة الجارية :** تتمثل في ذلك القدر من النقدية (أي ما يعادلها) ، والذي يمكن أن تتحمله المؤسسة لو أنها قامت بإعادة شراء ما تملكه من أصول في الوقت الحالي، وفيما يتعلق بالخصوم فهي تمثل ما يمكن أن يتوفر للمؤسسة من نقدية (أو ما يعادلها) في حالة تحملها بهذا الالتزام في الوقت الحالي (عباس مهدي الشيرازي، 1990، ص 277) .

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

ويقصد بالقيم الجارية قياس المصروفات وفق تكلفة الاستبدال للموارد المستنفذة في سبيل تحقيق النشاط الرئيسي الجاري أو وفق صافي القيمة البيعية لتلك الموارد المستنفذة، حيث يجب التأكيد بأنه عند قياس المصروفات يقصد بالقيم الجارية عادة تكلفة الاستبدال في تاريخ التبادل أو تاريخ انجاز النشاط الرئيسي، حيث أن قياس المصروفات وفق تكلفة الاستبدال يجنبنا كثيرا من الانتقادات الموجهة إلى نموذج التكلفة التاريخية، خصوصا المقابلة غير السليمة بين المصروفات والإيرادات في جدول حسابات النتائج (رضوان حلوه حنان، 2006، ص 439).

بعض من بنود المخزون يتم التقرير عنها عند تكلفتها الجارية (تكلفة الإحلال) والتي تمثل مقدار النقدية أو ما يكافئها والتي يتعين أن يتم دفعها إذا ما كان نفس الأصل أو ما يماثله يمكن أن يتم الحصول عليه حاليا (أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، 2007، ص 30).

2-2-2 أسس قياس التكلفة الجارية: تتمثل أسس قياس التكلفة الجارية في (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 157):

- القيمة السوقية؛
- صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق؛
- القيمة الاستبدالية؛
- تكلفة الإحلال.

3-2-2 مزايا مدخل محاسبة التكلفة الجارية: من أبرز مزايا هذا المدخل الآتي (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 221 - 223):

- إن محل محاسبة التكلفة الجارية هو المدخل الوحيد الذي يأخذ في اعتباره تغيرات الأسعار الخاصة في البنود الفردية، حيث قد يكون المستوى العام للأسعار في تزايد، في حين قد تكون الأسعار الخاصة ببعض البنود في تناقص، وفي الواقع فإن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التي تقوم على استخدام الرقم القياسي العام للأسعار لا يسمح بمثل تلك التغيرات في الأسعار بنفس الكفاءة مقارنة بمدخل محاسبة التكلفة الجارية.
- يوفر مدخل محاسبة التكلفة الجارية مقياسا أفضل للكفاءة، حيث أن تخصيص حساب الاهتلاك على أساس التكاليف الجارية وليس التاريخية يمكن من الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل.
- إن محاسبة التكلفة الجارية توفر تقريبا للخدمات للأصل، حيث من الصعوبة تحديد القيم الحالية المخصصة للتدفقات النقدية التي سوف تنتج من استخدام أصول معينة، ولكن محاسبة التكلفة الجارية عادة ما

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمثل تقدير معقول لتلك القيمة، ومع زيادة استخدام التكلفة الجارية فإن ذلك يشير إلى تحقيق المؤسسة لمكاسب حيازة نتيجة للزيادة في القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل.

- يساهم مدخل محاسبة التكلفة الجارية في المحافظة على رأس المال المادي؛
- توفر محاسبة التكلفة الجارية تقديرا للتدفقات النقدية المستقبلية حيث يوفر ذلك المدخل معلومات خاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية في المستقبل، ولا سيما عندما يكون سعر بيع منتج معين مرتبط بصورة واضحة بتكلفته الجارية، فضلا عن أن التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة قد يساعد على تقدير تلك التدفقات النقدية المستقبلية.

### 2-3 القيمة العادلة

#### 2-3-1 تعريف القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبيع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن" ( طارق عبد العال حماد، 2010، ص 819).

حيث يعرف **Benoît Lebrun** القيمة العادلة " السعر الذي يتم دفعه عن نسبة بيع أصل أو أنه السعر الذي يتم دفعه عند تحويل دين في إطار عملية تجارية بشروط عادية، مع تدخلات في السوق عند تاريخ التقييم" (Benoît LEBRUN, 2011, p 03).

2-3-2 انتقادات القيمة العادلة: من الانتقادات التي وجهت للقيمة العادلة نذكر (عراية الحاج وآخرون، 2014، ص 309):

- في حالة عدم توفر أسواق نشطة ومنتظمة أو عدم توفر معلومات كافية، هذا يؤدي إلى صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة لبعض الأدوات المالية؛
- فقدان القيمة العادلة لمصداقيتها وذلك في حالة بيع المؤسسة لموجوداتها في حالتها الطارئة كالحاجة إلى السيولة؛

- تغطية بعض الثغرات وذلك باستغلال الإدارة لهذا المنهج لصالح التلاعب في نتائج الأعمال؛
- عند إعادة كل تقييم ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يحدث تذبذب للقيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة وهذا ما يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتا واستقرارا وذلك بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة؛

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

• إن القوائم المالية في نهاية السنة المالية تتغير بشكل مهم بعد أسبوع من إصدارها، حيث أن الاعتماد على قيمة عادلة لأسعار السوق في فترة زمنية معينة، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة؛

- يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح خاصة في حالة ارتفاع الأسعار؛
- تساعد في التنبؤ بالوضع المالية على المدى القصير، وهي غير صالحة على المدى الطويل خصوصا في ظل ارتفاع الأسعار.

### جدول رقم (1-4): أساس قياس عناصر الأصول

أساس القياس	الأصل
القيمة الجارية	النقدية
القيمة المتوقعة مستقبلا	حسابات المدينين
القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة	الأوراق المالية القابلة للتسويق
القيمة الجارية أو التاريخية	المخزون
القيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة	الاستثمارات
القيمة التاريخية معدلة للاهلاك	العقارات والآلات والمعدات

المصدر: ريتشارد شرويدر وآخرون، 2006، ص 271.

من خلال الجدول السابق تبين أن كل عنصر من عناصر الأصول لديها أسس قياس خاص به، مثلا بند النقدية فهو يقاس بالقيمة الجارية عكس المخزونات والاستثمارات التي تستلزم التكلفة التاريخية التي تسجل عند أول اقتناء .

### 4-2 القيمة الحالية

يطلق على هذه الطريقة طريقة الرسملة حيث قياس صافي الأصول في بداية ونهاية السنة في ظل تلك الطريقة وفي ضوءها يتم حساب القيمة الرسملة، ويمكن تعريف تلك القيمة الرسملة على أنها القيمة الحالية المخصومة للتوزيعات النقدية المتوقعة على حملة الأسهم عن طريق المؤسسة أثناء العمر الباقي للمؤسسة متضمنة القيمة النهائية المتوقعة التي يتعين دفعها عند التصفية، وببساطة فإن صافي القيمة الحالية للأصل تمثل صافي مقدار التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة بالأصل أثناء عمرها المفيد (أمين السيد أحمد لطفي، 2007، ص 522) .

ويمكن مقارنة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث خاصية الملائمة والموثوقية من خلال الجدول

الموالي:

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

جدول رقم (1-5): مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث خاصية الملائمة والموثوقية

التكلفة التاريخية	القيمة العادلة	البيان
تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها	الملائمة
تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية	الموثوقية

المصدر: حواس صلاح، 2008/2007، ص 114

ومن خلال ما سبق فإنه يمكن القول أنه مبدأ يعتمد عليه المؤسسات في قياس عناصر القوائم المالية وهو مبدأ يتماشى مع فرض الموضوعية للمحاسبة لأنه يمكن من خلاله التأكد من البيانات التاريخية التي تم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، كما أن هذا المبدأ يتماشى مع مبدأ الثبات في إتباع النسق وهو ما جعل المؤسسات تتبناه، إلا أن لهذا البديل العديد من العيوب التي تحد من صلاحيته وتقلل من فعاليته وهو عدم أخذه بعين الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود مما قد ينتج عن ذلك زيادة للأرباح في حالة التضخم النقدي وهو الأمر الذي يحد فعلا من فعالية هذا البديل. في حين يركز بديل التكلفة الجارية على استعمال تكلفة الاستبدال للموارد المستنفذة في سبيل تحقيق النشاط الرئيسي الجاري أو وفق صافي القيمة البيعية لتلك الموارد المستنفذة عند قياس المصروفات. أي استعمال تكلفة الاستبدال عند تاريخ التبادل أو الانجاز، ومن ثم فإن هذا البديل يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار الخاصة في البنود الفردية مما يحد من آثار التضخم وهو ما يجعل هذا البديل أكثر فعالية في قياس عناصر القوائم المالية. ويركز بديل القيمة العادلة على استعمال المبلغ الذي من الممكن أن يتبادل به أصل معين مع توفر الدراية والمعلومات الكافية بين البائع والمشتري، وما يؤخذ على هذا البديل هو الصعوبة الكبيرة في تحديد القيمة السوقية في حالة عدم وجود أسواق نشطة منتظمة وعدم القدرة على استخدامها في حالة وجود الطوارئ

## الفصل الأول ..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

التي قد تؤدي إلى بيع موجودات المؤسسة. ويركز بديل القيمة الحالية على القيمة المرسمة وتمثل في صافي مقدار التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة بالأصل أثناء عمرها المفيد.

### 3- بدائل القياس وفق النظام المحاسبي المالي

حسب المادة 1.112 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، فإن طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة، تركز على اتفاقية التكاليف التاريخية في حين يتم الاعتماد على مراجعة تجرى على ذلك التقييم وهذا حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر ويتم الاستناد إلى (الجريدة الرسمية، 2009، ص 6):

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الرهنة)؛
- قيمة الإنجاز؛
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

وحسب المادة 6.112 من نفس القرار السابق تقييم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية حيث (الجريدة الرسمية، 2009، ص 7):

● ثمن البيع الصافي للأصل يتمثل في المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف، يكونون على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج.

● القيمة النفعية لأي أصل هي تلك القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل فقيمتها القابلة للتحصيل تقدر على أساس أنها مساوية لقيمتها النفعية.

أما في حالات وجود أصل لا يتولد عنه سيولة خزينة بشكل مباشر، فقيمتها القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة التي ينتسب إليها.

### خلاصة

جاء النظام المحاسبي المالي نتيجة النقائص الكثيرة التي كانت توجد في المخطط المحاسبي الوطني، ونتيجة للتطورات الهائلة التي يشهدها العالم في هذا العصر فأصبح المخطط المحاسبي الوطني في خضم ذلك أي غير قادر على التماشي مع المتطلبات التي فرضتها هذه التغيرات. ويهدف هذا النظام المحاسبي أساسا إلى إيجاد توافق بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية وهو ما سيمكن من جلب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، لأنه يعمل على تسهيل كافة الإجراءات المالية والمحاسبية بين مختلف الدول بما يؤدي من إزالة كافة العراقيل الناتجة من اختلاف الطرف والمعايير المحاسبية بين الدول، كما يؤدي هذا النظام المحاسبي المالي إلى مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال العمل على تقديم معلومات صحيحة ودقيقة.

وتعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي والتي يتم التركيز عليها من قبل جميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة والمتمثلة في: المستثمرين، المقرضين، الموردين، الملاك، الدولة والزبائن نظرا للمعلومات الهامة التي تقدمها هذه القوائم والتي يحتاجها جميع الأطراف ذوي المصالح، ولعل الهدف الأساسي لهذه القوائم هو التمكن من القيام بتقييم المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها وهي حاجة ملحة لجميع المستخدمين. كما تبرز الحاجة الملحة أيضا إلى كيفية إجراء قياس للقوائم المالية وعادة ما يتم استعمال التكلفة التاريخية أو التكلفة الحالية .

## الفصل الثاني:

### اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

### تمهيد

تعتبر القرارات الاستثمارية من بين القرارات الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمرين والذين يسعون لترشيدها من أجل زيادة عوائدهم، وهي قرارات تتميز بالمخاطرة الكبيرة نظرا لارتباطها بهيكل الاستثمار ويتوقف نجاحها على مدى تحليل وتقييم مختلف البدائل المتوفرة وهي قرارات يصعب تعديلها أو الرجوع فيها وتحتاج إلى مدة زمنية طويلة للحصول على التدفقات النقدية المتعلقة بها، لأنها تقوم على أساس افتراض مبالغ ضخمة وهذا ما سيجعلها عرضة لمشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود.

وعلى أثر ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتم التطرق فيه إلى عملية اتخاذ القرار من خلال التعرض إلى الإطار النظري لاتخاذ القرار والعوائق والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، ونظريات اتخاذ القرار والأساليب المساعدة لها، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى الاستثمار في الأوراق المالية إذ سنتناول ماهية الاستثمار وأدوات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وفي المبحث الثالث تم التركيز على القرارات الاستثمارية من حيث ماهيتها والعوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار بالإضافة إلى مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

## المبحث الأول: عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي عملية مهمة لأي مشروع مهما كان نوعه، إذ تعتبر جوهر العملية الإدارية، فكل الوظائف الإدارية تحتاج إلى اتخاذ القرار السليم حتى تكون فعالة، لذلك لا بد من الاهتمام بهذه العملية وتوفير البيئة المناسبة لتتخذ القرار حتى يتخذ القرار الصائب وفي الوقت المناسب، حيث نجد أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار كالعوامل النفسية والعوامل الموضوعية لتتخذ القرار وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية وضيق الوقت ومدى مصداقية المعلومات ودقتها.

### المطلب الأول: الإطار النظري لاتخاذ القرار

لا يمكن للمؤسسة أن تحقق أهدافها ما لم تكن قراراتها سليمة، وعليه فإن هذه العملية تهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب بغية تطوير المؤسسة وحل مختلف المشاكل التي تواجهها أو التي تعاني منها.

#### 1- تعريف عملية اتخاذ القرار

يعرف القرار على أنه " العملية الأساسية في الإدارة، وأن عمل المدير الحقيقي هو صنع القرار الذي يحدد البديل الأفضل والأمثل من بين البدائل المختلفة المتاحة ومن خلال البديل الأفضل أو الأمثل يتم اعتماد العقلانية كأساس منهجي في استخدام الطرق العلمية لاتخاذ القرار المناسب في مجال الإنتاج أو تقديم الخدمات أو المبيعات أوي أية مجالات أخرى" (مؤيد عبد الحسين الفضل، 2008، ص 200، 201).

واعتبر هذا التعريف أن القرار من مسؤولية المدير الذي يفاضل بين مختلف البدائل المتاحة للوصول إلى البديل المناسب وكل مدير في مجال عمله سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات.

ويعرف القرار بأنه "عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات يجعله يعتمد اختيارا يوجه إليه قدراته وطاقاته لتحقيقه" ( مؤيد عبد الحسين الفضل، 2009، ص 49).

واعتبر هذا التعريف أن القرار يجب أن يقرب بالهدف الذي يريد المدير تحقيقه، بحيث يقيم المدير البدائل المختلفة ويتخذ القرار المناسب ويوجه كافة الجهود نحو تجسيد هذا القرار فعليا للوصول إلى الأهداف.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف القرار بأنه "القيام بالمفاضلة بين بديلين أو أكثر واختيار البديل المناسب".

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

كما تعرف أيضا بأنها " مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين لتحقيق أهداف مرسومة" ( مؤيد عبد الحسين الفضل، 2009، ص 50).

واعتبر هذا التعريف أن اتخاذ القرارات تتكون من مجموعة متسلسلة من الخطوات يتبعها متخذ القرار لحل المشكلات التي تواجهه ويصل بذلك إلى الأهداف المرسومة.

ويعد اتخاذ القرار هو ما ينتج عن المصارعة بين مختلف القيود المتوفرة أمام متخذ القرار والمتمثلة في: القيود المعرفية والوقت والمهارات والقوانين والشخصيات ، فعليه ان يتخذ القرار المناسب الذي يمكن تطبيقه.

( J . Davidson Fram , 2013 ,p08 ).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها "عملية إدارية تتكون من مجموعة من الخطوات المترابطة والمتسلسلة تهدف إلى اختيار القرار الملائم لحل المشكلات".

2- مراحل اتخاذ القرار: هناك مجموعة من المراحل التي يجب المرور بها للوصول إلى القرار المناسب وتمثل في الآتي (خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص 42) :

### 1-2 وضع الأهداف

تتمثل المرحلة الأولى في اتخاذ القرار في صياغة الأهداف فبدون أهداف فإنه لا توجد مشكلات أو مواقف أو حالات طارئة، فالأهداف هي التي يبنى عليها التخطيط ووضع الاستراتيجيات وهي التي تدفع إلى اتخاذ جملة من القرارات في محاولة إلى إيجاد أنجع السبل لتحقيقها، كما يجب أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة يمكن قياسها وقابلة للتحقيق وفقا للإمكانيات المتاحة، فقد يكون هدف المؤسسة تعظيم الربح أو تعظيم العائد الاجتماعي أو دعم المركز التسويقي أو غيرها.

إن أهداف المؤسسة ليست أهداف ثابتة فنجد أن هذه الأهداف تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن وقت لآخر وتتغير بتغير بيئتها كما أن المؤسسة لا تعتمد على صياغة هدف واحد فقط بل على عدة أهداف، فبالإضافة إلى تحقيق أكبر ربح قد يكون هدف المؤسسات أيضا إرضاء المستهلكين والعملاء أو ضمان استمرار المؤسسة على المدى الطويل أو زيادة حجمها، فأهداف المؤسسة ما هي إلا أهداف الفئة المسيطرة عليها في ذلك الوقت.

## 2-2 تحديد المشكلة

بعد تحديد أهداف المؤسسة تأتي المرحلة الثانية وهي تحديد المشكلة أي القيام بتحويل الأهداف إلى مشكلات يجب حلها للوصول إلى تلك الأهداف، ولذلك فإن هذه المرحلة تعد مرحلة بالغة الأهمية لأن متخذ القرار يحدد المشكلة التي تحتاج إلى حل، فمثلا عند صياغة هدف تعظيم الأرباح وإذا حددت هدفها في رضا الزبائن فإن المشكلة تكون كيفية تحقيق رضا الزبائن.

## 2-3 تحديد الحلول البديلة للمشكلة

حل المشكلة التي تم تحديدها فإنه يجب على متخذ القرار البحث عن كافة الحلول التي قد تؤدي إلى حل هذه المشكلة بمعنى البحث عن مختلف البدائل المتاحة والتي من المتوقع أن توصل إلى حل المشكلة. وكلما كان هناك إلمام بكل البدائل كلما توفرت لمتخذ القرار فرصا أكبر لاتخاذ القرار المناسب لأن عدم الإلمام بكافة البدائل يؤدي إلى التسرع في اتخاذ القرار ومن ثم اتخاذ القرار غير المناسب. فمثلا في حالة استثمار الأموال فإن المستثمر أمامه البدائل التالية: الاستثمار في مشروعات فردية أو في أسهم أو في سندات الشركات الأخرى أو في ودائع مصرفية أو في حسابات توفير أو في مشروعات صناعية أو زراعية مختلفة، فعل المستثمر أن يختار أي هذه البدائل أفضل لتعظيم أرباح أمواله.

## 2-4 تجميع البيانات اللازمة عن كل بديل

بعدها قام متخذ القرار بتحديد مختلف البدائل المتاحة يبدأ بتجميع كافة المعلومات المتعلقة بكل بديل من البدائل وذلك من أجل القيام بدراسة جدوى لكل بديل وهو الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ القرار الرشيد، وعليه فإنه يجب توفر نظام معلومات كفي وفعال يزود متخذ القرار بكل المعلومات المناسبة والنسبة لنظام المعلومات المحاسبية فانه يجب أن يزود متخذ القرار بكافة المعلومات المحاسبية التي من شأنها العمل على تحقيق القرار المحاسبي أو الاستثماري المناسب.

## 2-5 مقارنة البدائل المتوفرة لاتخاذ القرار

في هذه المرحلة وبعد توفر البدائل ومختلف المعلومات المتعلقة بها، فإن متخذ القرار يقارن بين هذه البدائل وفقا للمعلومات المتوفرة عن كل بديل ووفقا للأهداف المرسومة ومن ثم اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً أي الذي يحقق الأهداف المرجوة.

## 6-2 تنفيذ القرار

تتمثل هذه المرحلة في قيام متخذ القرار باختيار البديل المناسب الذي يحقق الأهداف، أي بعد ان تقرر الادارة اي البدائل افضل واتخاذ القرار المناسب بذلك يجب إصدار الأوامر بالتنفيذ، فمثلا إذا وقع اختيار المستثمر على شراء أسهم في البنك الإسلامي فيجب عليه دفع الثمن لمن يريد البيع وأن البائع يأخذ الأسهم ويضعها في خزائنه أو في أي موقع آخر (خليل عواد أبو حشيش ، 2005، ص 43).

## 7-2 متابعة التنفيذ

بل يجب عليه أن يقوم بمراقبة التنفيذ الفعلي لهذه العملية وهل القرار ينفذ كما خطط له أم لا ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان تنفيذ القرار بالكيفية المناسبة التي تحقق الأهداف المسطرة ( علي خلف حجاجه، 2010، ص 47).

وترى الباحثة أن نقطة النجاح في اتخاذ القرار هو تحديد الأهداف بحيث يجب أن تكون دقيقة وقابلة للتحقيق وتتماشى مع الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة، فالقائد الناجح هو الذي يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب ولا يكون ذلك ممكنا إلا إذا كانت لديه القدرة على جمع المعلومات الكافية عن البدائل المتوفرة أمامه.

3- أشكال اتخاذ القرار: يوجد العديد من أشكال اتخاذ القرار إلا أن الشائع منها هي ما يتماشى مع الخطوات التقليدية المتبعة لاتخاذ القرار، وهناك نظريتان وفقا لهذه النظرة هما (علاء عبد الرزاق مُجد السالمى، 2005، ص 42، 43) :

## 3-1 نظرية القرار الكلاسيكي

تبلورت هذه النظرية في بداية القرن العشرين، وبنيت على فرضية المدير العقلاني أي أن المديرين دائما يكونون عقلانيين، وتتوفر لديهم كافة المعلومات حول المشكلة وكل التفاصيل ومن ثم فإن قراراتهم ستكون سليمة ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف.

## 3-2 نظرية القرار السلوكي

هي نظرية معاكسة للنظرية السابقة إذ تفترض عدم توفر المعرفة التامة حول المشكلة والبدائل المتاحة لصانعي القرار، أي أنهم غير قادرين على إجراء تقييم عقلائي للبدائل المتوفرة ومن ثم عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب. وفي هذا المنحى نجد أن سيمون استخدم عبارة (العقلانية المحددة) أي أن متخذ القرار ليس

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

لديه عقلانية لا محدودة وإنما تكون ضمن حدود معرفته بالمشكلة واستعمل أيضا عبارة (الرضا) وتعني عملية تعيين حل مقبول.

والجدول الآتي يبين مختلف معايير التفرقة بين ظروف إتخاذ القرار:

جدول رقم (1-2): معايير التفرقة بين ظروف إتخاذ القرار

المعيار	التأكد التام	المخاطرة	عدم التأكد
المعلومات عن الأحداث المستقبلية	معرفة تامة	معرفة جزئية بالمستقبل	عدم المعرفة بالمستقبل
الاحتمالات	100% معروفة	احتمالات حالات طبيعية معروفة	100% غير معروفة
حالات الطبيعة	واحدة	أكثر من واحدة ومعروفة	أكثر من واحدة وغير معروفة
طبيعة المخرجات	محددة	احتمالية يمكن تعيينها لكل حالة من حالات الطبيعة	غير مؤكدة ولا يمكن تعيينها لحالات الطبيعة
نوع الاحتمالات	احتمالات موضوعية	موضوعية	ذاتية
الاختيار الأمثل	الذي يتحقق على منفعة	يتم التعرف عليه باستخدام القيمة المتوقعة وتحليل الحساسية، خصم المخاطرة	يتم التعرف عليه باستخدام العديد من المعايير MIN- MAX MAX- MIN.LAPLACE URWICZ LOST OPPORTUNITY

المصدر: حسين بلعجوز، 2010، ص 111.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن متخذ القرار قد يكون في ظروف تأكيد تام وتتوفر لديه جميع المعلومات حول البدائل ما يمكنه من إتخاذ القرار المناسب بسهولة، كما قد يكون في ظروف مخاطرة أين تكون هناك معرفة قليلة بالبدائل مما يجعل متخذ القرار في حالة بحث لديه شك عن البديل المناسب. كما قد يكون متخذ القرار في حالة عدم تأكيد عندما لا تتوفر لديه أي معلومة بشأن البدائل وهو الأمر الذي يجعل من إتخاذ القرار المناسب صعب جدا.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

4- خصائص عملية إتخاذ القرار: لعملية إتخاذ القرار العديد من الخصائص تميزها عن غيرها نذكرها في الآتي (نواف كنعان، 2009، ص ص87-90):

- إن عملية إتخاذ القرار هي عملية قابلة للترشيد وذلك أن هذه العملية تقوم على افتراض مؤداه أنه ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد؛
- عملية القرار تتأثر بعوامل إنسانية واجتماعية نابغة من شخصية متخذ القرار والمؤوسين وجميع الاشخاص الذين يساهمون في إتخاذ القرار أو يتأثرون به؛
- تعتبر عملية إتخاذ القرار عملية تمتد في الماضي والمستقبل حيث أن القرارات هي امتداد واستمرار لقرارات أخرى سبق إتخاذها، كما تمتد عملية إتخاذ القرارات في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل؛
- عملية إتخاذ القرار تقوم على الجهود الجماعية المشتركة حيث تعد هذه العملية على انها نتاج جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها وتنفيذ القرار.
- تتصف عملية إتخاذ القرار بالعمومية والشمول، فهي تتصف بالعمومية من حيث أن نوع القرارات وأسس وأساليب إتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الادارية، فهي صالحة للتطبيق على المنظمات الادارية على اختلاف أنماطها سواء كانت منظمات تجارية، أو صناعية، أو خدمية؛
- تعد عملية إتخاذ القرار عملية ديناميكية مستمرة وتبرز صفة الحركية في هذه العملية من خلال كون أن هذه العملية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار؛
- عملية القرار عملية معقدة وصعبة حيث انها تتضمن نشاطات متعددة تقتضيها مراحلها المتعددة، وهذا ما تتطلبه هذه النشاطات من قدرات ومهارات لإنجازها.
- وترى الباحثة أنه يجب التركيز على العوامل النفسية لمتخذ القرار لما لها من أهمية كبيرة إذ أنها عوامل تحدد سلوك متخذ القرار، فقبل إتخاذ أي قرار فإنه يجب معرفة من يتخذ القرار والذي يجب أن تتوفر فيه الظروف النفسية.

5- أنواع القرارات: تتمثل أنواع القرارات في:

### 1-5 القرارات الائتمانية

وهي مجموعة من الإجراءات المنسقة والمتابعة التي ينبغي إتباعها من أجل ضبط القرض وذلك لتلبية جميع المعايير المنصوص عليها في منح الائتمان" (Ilmars Puriņs and all.,2012, p05).

أي أن هذا النوع متعلق بالقروض من خلال القيام بإتخاذ القرارات الخاصة بضبط هذه القروض لتتماشى مع القوانين المعمول بها.

### 2-5 القرارات المالية

يعرف القرار المالي على أنه "القرار الذي يشمل عدة قرارات كالاختيار بين إعادة استثمار السيولة الفائضة وتوزيع الأرباح، والاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي". (Nathalie Gardès , 2006, p06).

أي أن هذا النوع متعلق بالقرارات التمويلية التي تضمن ضمان توفر الأموال للمؤسسات.

### 3-5 القرارات الإدارية: قدمت عدة تعاريف تتلاقى من حيث المعنى وأهمها:

القرارات الإدارية هي "سلوك الإنسان الهادف الواعي والرشيد بهدف المفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة، لأجل الوصول إلى تحقيق الهدف المراد الوصول إليه بأكبر كفاءة ممكنة" (وليد ناجي الحياي، 1991، ص8).

ويربط هذا التعريف القرارات الإدارية بتصرف الإنسان الذي يجب أن يكون رشيدا يحقق من خلاله الهدف المراد الوصول إليه بأكبر فعالية ممكنة.

كما عرفت بأنها "مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو مواجهة حالة طارئة أو موقف معين من أجل تحقيق الأهداف المرسومة" (مؤيد عبد الحسين الفضل، 2009، ص50).

ونلاحظ أن هذا التعريف هو تعريف يركز على المراحل والخطوات التي يجب إتباعها من أجل الوصول إلى حلول لمشكلة معينة.

ومن خلال ما سبق فإن القرارات الإدارية هي قرارات متعلقة بالجانب الإداري في التخطيط أو التنظيم أو التوجيه أو الرقابة ويهدف ذلك إلى تحقيق الأهداف بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة.

### المطلب الثاني: العوائق والعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

تواجه عملية اتخاذ القرار كغيرها من العمليات عوائق قد تؤثر عليها، وهي تنتج من خلال جملة من العوامل حيث يمكن التعرف على هذه العوائق والعوامل من خلال هذا المطلب.

**1- معوقات اتخاذ القرار:** توجد العديد من المعوقات التي تواجه متخذ القرار، والتي يجب معرفتها وإدارتها بالشكل الفعال لأنها معوقات قد تحد من وصوله إلى القرار الفعال، ومنها نذكر (نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، 2011، ص 36) :

#### 1-1 الإخفاق في تحديد الأهداف

إن أول خطوة لاتخاذ القرار هي تحديد الأهداف وعليه تكون الصعوبة الأولى التي تحد من اتخاذ القرار هي الإخفاق في تحديد الأهداف وخاصة إذا كانت صعبة أو غير قابلة للتحقيق، وعدم معرفة الهدف النهائي أو عدم التفريق بين الأهداف الفرعية والرئيسية من قبل متخذ القرار وهذا الأمر سيجعل عملية اتخاذ القرار عملية صعبة يجعل عملية اتخاذ القرار أمرا صعبا.

#### 2-1 اعتماد منظور ضيق

من الأمور المهمة في اتخاذ القرار هي النظرة الواسعة والإستراتيجية لمتخذ القرار، وعليه فإن النظرة الضيقة ستحد من الإبداع ومن دراسة كافة البدائل مما سينعكس ذلك سلبا على سلامة اتخاذ القرار.

#### 3-1 الإخفاق في تقييم الخيارات بالشكل المناسب

إن عدم قيام متخذ القرار بدراسة كل بديل على حدى ومعرفة كل المزايا التي يقدمها والتكاليف من جراء استعماله بطريقة متأنية ومدروسة بعمق، سيحد من اتخاذ القرار السليم وتؤدي إلى تسرع في اتخاذ القرار مما سينعكس ذلك سلبا على تحقيق الأهداف.

#### 4-1 عدم إدراك المشكلة وتحديد بدقتها

يتطلب اتخاذ القرار إحاطة بالمشكلة إحاطة تفصيلية وخاصة تحديد المشكلات الرئيسية والفرعية، وعليه فإن عدم القيام بذلك بالدقة المناسبة سيؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مناسبة حيث قد يتم توجيه الجهود نحو حل المشكلات الفرعية دون حل المشكلات الرئيسية.

### 5-1 شخصية متخذ القرار

تلعب شخصية متخذ القرار دورا كبيرا في إتخاذ القرار حيث أن القرار في النهاية هو الذي يتخذه وتؤثر شخصيته في هذا الاختيار، فإذا كانت شخصيته ضعيفة وغير قادرة على جمع المعلومات وتحليلها ويغلب عليه المركزية والجمود والتفرد في إتخاذ القرار فإن ذلك سيؤثر سلبا على إتخاذ القرار المناسب.

### 6-1 نقص المعلومات والخوف من إتخاذ القرار

من أجل القيام بدراسة كافة البدائل المتوفرة يجب العمل على توفير المعلومات الكافية للقيام بذلك، وعدم توفرها بالقدر الكافي سيؤثر على جودة المعلومات ويزيد من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار. كما نجد أن بعض المديرين يخافون من إتخاذ القرار ويتهربون منه ولا يريدون تحمل أي مسؤولية بخصوص ذلك أما لضعف كفاءة المدير أو وعدم توفر الخبرة لديه، وهو الأمر الذي سيؤثر على إتخاذ القرار.

وترى الباحثة أن السبب الأساسي في فشل إتخاذ القرار المناسب هو عدم قدرة متخذ القرار على ضبط الأهداف من خلال القيام بتصميم أهداف غير واقعية وغير قابلة للتحقيق، ولا تتماشى مع إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية وهو الأمر الذي يجعل من عملية جمع المعلومات عملية صعبة.

2- العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار: لا تخلو أي عملية إتخاذ قرار من عوامل مؤثرة يجب مراعاتها من قبل متخذ القرار ونذكر منها ( بركان دليلة، 2011، ص222، 223) :

### 1-2 عوامل البيئة الداخلية

وتتمثل في العوامل التنظيمية التي تقع بداخل المؤسسة والتي قد توفر نقاط قوة ترشد من إتخاذ القرار كما قد تعتبر كنقاط ضعف تحد من إتخاذ القرار المناسب، وعليه فإنه يجب معرفتها للعمل على تعزيز نقاط القوة واستغلالها ومعالجة نقاط الضعف في الوقت المناسب وهذا من أجل ترشيد القرارات، ومن هذه العوامل نذكر:

- عدم توفر المؤسسة على نظام كفي وفعال يوفر كافة المعلومات بالكمية المناسبة وبالجودة المطلوبة؛
- تعقد الهيكل التنظيمي بالمؤسسة فقد يكون هنالك عدم وضوح للعلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛

• المركزية وحجم المؤسسة، فاعتماد بعض المؤسسات على المركزية وعدم تفويض السلطات سيعقد من إتخاذ القرار وخاصة من ناحية تأخير الوقت في ذلك. كما أن كبر حجم المؤسسات سيحد من إتخاذ القرار لأنه كلما كان حجمها كبير كلما كانت هناك مشاكل كثيرة وكلما زاد عدد الأفراد الموكل لهم تنفيذ القرار ومن ثم صعوبة توجيههم؛

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

- مدى وضوح أهداف المؤسسة واستراتيجياتها وقواعد إجراءاتها؛
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة، فكلما توفرت هذه الموارد كلما كان ذلك في صالح متخذ القرار.

**2-2 عوامل البيئة الخارجية:** تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية المحيطة بالمؤسسة والتي لا تخضع لسيطرتها والتي يجب على المؤسسة إن تتكيف معها والتي توفر للمؤسسة فرصاً أو تهديدات، وعليه يجب عليها استغلال الفرص والتكيف مع التهديدات وتتمثل في:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية التي تنشط فيها المؤسسة؛
  - التطورات الثقافية والتكنولوجية الحاصلة في بيئة المؤسسة؛
  - البيئة الخارجية المباشرة والتي تؤثر بصورة مباشرة على المؤسسة مثل: المنافسين والموردين والمستهلكين؛
  - العوامل القانونية مثل النقابات والتشريعات والقوانين الحكومية؛
- 3-2 عوامل نفسية:** يتم اتخاذ القرار من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص لديهم عوامل نفسية تؤثر على قراراتهم واختياراتهم مثل الدوافع والإدراك والشخصية.

من خلال ما سبق ومن عرض للعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار فإنه يمكن القول أن هذه العوامل تتمثل في مكونات بيئة المؤسسة، والتي تنقسم إلى بيئة داخلية تتمثل في جميع المكونات الداخلية التي تؤثر على نشاط المؤسسة والتي قد تمثل نقاط قوة أو ضعف ومن أهمها الهيكل التنظيمي، القيادة، الموارد، نظام المعلومات. وبيئة خارجية وهي بدورها تنقسم إلى البيئة الخارجية العامة والتي تتمثل بكل المتغيرات التي تقع خارج المؤسسة وتؤثر عليها مثل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبيئة خارجية مباشرة والتي تقع خارج المؤسسة وتؤثر عليها بشكل مباشر مثل المنافسين والموردين والزبائن، كما قد تكون للعوامل النفسية لتتخذ القرار الأثر الكبير في هذه العملية، فيجب القيام بدراسة كل هذه المتغيرات ومن بعدها يتم اتخاذ القرار المناسب.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

3- تأثير ظروف إتخاذ القرار: إن عملية إتخاذ القرار تتم من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات والمعلومات تخضع للظروف الآتية (حسين بلعجوز، 2010، ص ص 110، 111):

### 3-1 التأكيد التام

وهي الظروف التي يفترض ان تكون فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، وان متخذ القرار على علم تام بالظروف التي سوف تتحقق في المستقبل، ولا يوجد أي احتمالات موضوعية، بل هناك تأكيد تام لوقوع حدوثها، كما " يوجد ناتج واحد فقط لكل حدث نظرا لوجود حالة واحدة من حالات الطبيعة".

### 3-2 ظروف المخاطرة وعدم التأكيد

حالات عدم التأكيد، هي الحالات التي تكون فيها المعلومات عن حالات الطبيعة معلومة احتمالية وليست مؤكدة أو بتعبير آخر فإن متخذ القرار لا يعلم بتأكد أي الأحداث الممكنة التي سوف تحدث فعلا، ولكنه قد يستطيع أن ينشئ توزيعا احتماليا مبني على دليل موضوعي مستمد من الماضي أي على تكرارات نسبية إذا كان متخذ القرار يعتقد أن نفس القوى المؤثرة في المشكلة مستمرة في إنتاج آثار في المستقبل كما قد تبني توزيعات احتمالية، لحالات الطبيعة على التقديرات الذاتية لمتخذ القرار.

4- محددات إتخاذ القرار: تتحكم في عملية إتخاذ القرار مجموعة من المحددات ولا يمكن إتخاذ قرار عقابي إلا بوجودها وتتمثل في (دليلة بركان، 2011، ص 221):

• مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية، ومدى قدرة الإدارة على استخدام تلك الإمكانيات، لأن مثل هذه الموارد تشكل جوهر عملية إتخاذ القرار؛

• مدى معرفة مختلف العوامل البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة وخاصة مصادرها واتجاهاتها، وطرق مواجهتها والتكيف معها؛

• القدرة على التأثير في سلوك الأفراد المنفذين للقرار ومدى القدرة على إدارة الصراع مع المعارضين، حيث يجب على متخذ القرار العمل على اقناعهم لبث الحماس والمشاركة في تنفيذ القرار والتقليل من الصراع الناتج عن ذلك.

وترى الباحثة أن أهم محدد هو مدى توفر قرار مناسب، بحيث تكون لديه الدراية الكافية بظروف إتخاذ القرار، وتكون لديه القدرة في التأثير في الآخرين من أجل تنفيذ القرار المناسب.

### المطلب الثالث: نظريات اتخاذ القرار والأساليب المساعدة لها

عملية اتخاذ القرار نظريات حيث سيتم خلال هذا المطلب تناول هذه النظريات ومعرفة مختلف الأساليب المساعدة لاتخاذ القرار.

#### 1- نظريات اتخاذ القرار

##### 1-1 النظرية الكلاسيكية في عملية اتخاذ القرارات

نشأت هذه النظرية في بداية القرن العشرين، حيث تفترض ان المديرين دائما عقلانيون، وانهم يمتلكون المعلومات التامة حول المشكلة والتفاصيل التامة للأهداف المراد تطويرها. (علاء عبد الرزاق، محمد السالمى، 2005، ص42)

##### 1-2 النظرية السلوكية للقرار

جاءت هذه النظرية كنتيجة للانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية فتبلورت مفاهيم سلوكية تركز بالخصوص على الجوانب الإنسانية، إذ أن للأفراد أمور إنسانية يسعون إلى إشباعها وعلاقات اجتماعية يجب أن يقوموا بها، وهذا الأمر أهملته النظرية الكلاسيكية التي أكدت على التنظيم الرسمي كسبيل أساسي لاتخاذ القرار، حيث يمكن أن يحقق صور التنبؤ السلوكي في النتائج المتوقعة إلا أنه لا يعطي صورة كاملة عن طبيعة، وعلى أثر ذلك جاءت هذه النظرية لكي تلاقي العيوب التي أصابت النظرية السابقة من خلال الاهتمام بالجانب الإنساني الذي يعتبر أحد العوامل الإنسانية لتحقيق أهداف المؤسسة، حيث تفترض أن هناك تنظيم غير رسمي يتماشى مع التنظيم الرسمي لا بد على المؤسسة أن تؤمن به وأن تخلق المناخ المناسب وينشأ ويتبلور من خلال اتصال الأفراد ببعضهم والتفاعل فيما بينهم. (مهند عبد الرحمن سلمان، 2012، ص307).

##### 2- الأساليب المساعدة في اتخاذ القرار

هناك عدة أساليب مساعدة لاتخاذ القرار تختلف فيما بينها حسب سهولة وصعوبة المشكلة التي على أساسها يتخذ القرار، فتفاوتت من خلال أهميتها وخطورتها حسب تقسيماتها وأنواعها ومن بين هذه الأساليب نذكر الآتي (سليم بطرس جلد، 2009، ص66، 80):

##### 1-2 الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات

يقصد بهذا النوع كل الأساليب والطرق التي تساعد على اتخاذ القرار لكنها لا تتبع المنهج العلمي والتي تفتقر إلى التدقيق والتمحيص فلا نجد فيها خطوات متسلسلة ومتربطة وأن هناك جمع وتحليل للمعلومات الخاصة بالبدائل، ويرجع جذور هذه الأساليب إلى الإدارات القديمة التي كانت تستعمل أسلوب التجربة والخطأ

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

كأسلوب مثل الاعتماد على الخبرة السابقة والتقدير الشخصي للإداريين، ومن بينها نجد (سليم بطرس جلدة، 2009، ص ص 66-70):

### 1-1-2 أسلوب الحكم الشخصي

وفقا لهذا الأسلوب فإن المدير يعتمد في إتخاذ القرار على حكمه الشخصي والسرعة في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للموقف والمشكلات، وفي عملية القيام بتحليل البيانات واستنباط المعلومات.

### 2-1-2 الخبرة والمعرفة

يكون إتخاذ القرار وفقا لخبرة ومعرفة المدير السابقة، فنتيجة لأقدمية المدير في العمل فإن ذلك سيكسبه معلومات وخبرات يتعلمها خاصة من الأمور التي فشل فيها لتكون له بذلك معرفة يستخدمها فيما بعد في حل المشكلات التي تواجهه، أي أن الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير المزيد من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب.

### 3-1-2 إجراء التجارب

هذا الأسلوب مستنبط من أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي، ثم بعد ذلك تم الاستفادة منه في عملية إتخاذ القرارات، ووفقا لهذا الأسلوب فإن متخذ القرار يتولى بنفسه إجراء التجارب آخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، وهذا ما يؤدي إلى اختيار البديل المناسب من بين البدائل المحتملة معتمدا على خبرته.

### 4-1-2 دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها

في مثل هذا النوع فإن متخذ القرار يعتمد على الآراء والاقتراحات المقدمة من قبل المستشارين والمختصين المتعلقة بكيفية حل المشكلات وبعد القيام بتحليل كافة الاقتراحات والآراء يتخذ المدير القرار المناسب.

### 2-2 الأساليب العلمية في إتخاذ القرارات

يطلق عليها أيضا الأساليب الكمية حيث يتم الاعتماد على النماذج الرياضية والحاسبات الإلكترونية في تحليل البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار المناسب وبالتالي فإن هذه الأساليب لا تعتمد على الاجتهادات والخبرات والآراء الشخصية، ومن ثم فإنها أساليب تهدف إلى تقنين القرارات بمقاييس كمية رقمية، ومن أهم الأساليب العلمية :

## 2-2-1 بحوث العمليات

يقصد بها استخدام النماذج الكمية لاتخاذ القرار ومن أبرزها المحاكاة، وتهدف إلى بناء وتحليل مشكلة ما بنموذج رياضي للوصول إلى حلها، كما يعرفها ميلر وستار بأنها تطبيق الوسائل والطرق والفنون العلمية لحل المشكلات التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق النتائج المرغوبة (سليم بطرس جلددة، 2009، ص71).

إذ فهي علم يندرج تحته مجموعة من النظريات والأساليب العلمية المبنية على علوم الرياضيات والإحصاء والحاسوب المتبعة قصد الوصول إلى حلول مثلى للمشكلات (أحمد محمد الهزاع الصمادي، 2008، ص11).

## 2-2-2 نظرية الاحتمالات

تعتمد هذه النظرية على استخدام الاحتمالات لبناء مختلف النماذج الرياضية لاختيار البديل المناسب والهدف من ذلك هو التقليل من درجة عدم التأكد (سليم بطرس جلددة، 2009، ص74).

## 2-2-3 أسلوب شجرة القرارات

وهي وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تحليل القرارات، وهي عبارة عن تمثيل بياني أو رسم لعملية اتخاذ القرارات لتسهيل مراحل اتخاذ القرارات وغالبا يتم استعمال هذه الطريقة لاتخاذ القرارات التي تمتاز بالتعقيد والصعوبة (منعم زمزير الموسوي، 2009، ص45). حيث يتم التعبير على الاختيارات البديلة بمصطلحات كمية يتم التوصل إليها عند القيام بالتمحيص الجيد للمشكلة، وبعدها يتم تمثيل سلسلة من القرارات الخيارية في شكل فروع، لتتفرع عنها المزيد من التفرعات لتمثل النتائج اللاحقة، أما نقطة الاتصال التي يجب اتخاذ القرار عندها تسمى " عقدة القرار " (سليم بطرس جلددة، 2009، ص75).

## 2-2-4 نظرية المباريات الإدارية

تمثل نظرية المباريات في تكتيك يستخدم عند الرغبة في اتخاذ القرار وذلك عندما يتطلب الأمر أخذ استراتيجيات الأطراف الأخرى والتي لها مصالح متعارضة إذ أن الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة تتوقف على الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة المنافسة ولاستخدام نظرية المباريات في مثل هذه المواقف العديد من الفوائد لصالح متخذ القرار (منعم زمزير الموسوي، 2009، ص493).

## 2-2-5 أسلوب التحليل الحدي

يسمى هذا الاتجاه بالاتجاه الاقتصادي في الإدارة ، ومن خلال هذا الأسلوب فإنه يتم دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار ثم القيام بالمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة عن هذه البدائل، ويتم استخدام القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل (سليم بطرس جلدة، 2009، ص 78).

## 2-2-6 أسلوب دراسة الحالات

يعتبر من الأساليب الهامة في مجال اتخاذ القرارات، إذ أنه يساعد على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل والتفكير الابتكاري لحل المشكلات الإدارية التي تواجههم. حيث يقوم هذا الأسلوب على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة له استناداً إلى المعلومات المتاحة عن المشكلة (سليم بطرس جلدة، 2009، ص 79).

## 2-2-7 أسلوب البرمجة الخطية

هذا الأسلوب فعال جداً في حل مشكلة كيفية الوصول إلى تخصيص الموارد المحدودة على الاحتياجات التنافسة بأمثل الطرق، حيث يفترض هذا الأسلوب وجود علاقة خطية بين المتغيرات المؤثرة في موضوع معين أي أنه يمكن التعبير عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات المؤثرة في شكل معادلات خطية ليتم وضعها في قالب رياضي ويتم حلها للوصول إلى القيمة الأفضل ومن ثم الوصول إلى الهدف، وهذا الأسلوب يستلزم وجود هدف يجب تحقيقه مثل تدنية التكاليف أو تعظيم الأرباح (سليم بطرس جلدة، 2009، ص 80).

ومن خلال ما تم عرضه فيما يخص أساليب اتخاذ القرار نلاحظ أن هناك نوعين أساسيين، الأول هي أساليب تقليدية يتم الاعتماد على القرارات الشخصية والارتجالية ولا تبنى على أساس علمي كما تبنى في الغالب على الخبرة والمعرفة المتوفرة لدى متخذ القرار. في حين هناك أساليب علمية يتم الاعتماد فيها على الطرق الكمية، ولا تعتمد على الأمور الشخصية وهذا يدل على أن هذا البديل أفضل من البديل التقليدي ومن أمثلة ذلك: بحوث العمليات، شجرة القرارات، نظرية المباريات الإدارية، وتري الباحثة أن متخذ القرار لا بد أن يكون ملماً بالأساليب الكمية حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب.

## المبحث الثاني: الاستثمار في الأوراق المالية

يعد الاستثمار من بين أحد أهداف تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لكون الدور الذي يؤديه من تلبية احتياجات الفرد، خاصة الاستثمار في الأوراق المالية والذي يعد من أهم الاستثمارات وأخطرها.

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار

سيتم من خلال هذا المطلب تناول ماهية الاستثمار من خلال تعريف الاستثمار وأهميته والتطرق إلى أنواعه ومكونات عملية الاستثمار ومراحله.

#### 1- تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه "إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز" (عبد الغفار حنفي، 2004، ص 16).

وركز هذا التعريف على أن الاستثمار يقتضي عدم الاكتناز وتأجيل الاستهلاك إلى وقت لاحق. ويمكن تعريفه على أنه "تضحية بالثروة الحالية (مؤكدة) لثروة في المستقبل (غير مؤكدة)" (خالد وهيب الراوي، 1999، ص 28).

واعتبر هذا التعريف أن الاستثمار عبارة عن تضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال إضافية في المستقبل.

ويعرف أيضا "على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل، يعني أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر (محمد صالح الحناوي، مهال فريد مصطفى، 2006، ص 18).

واعتبر هذا التعريف أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق العائد للمستثمر لزيادة ثروته. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه "قيام المستثمر بوضع وتوجيه ثروته الحالية في أصول لفترة زمنية مما ينتج عن ذلك عدم استعمال حالي لهذه الأموال وتضحية بها في هذا الوقت والهدف من ذلك هو تحقيق العائد المرتفع وزيادة الثروة".

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

2- أهمية الاستثمار: تتمثل أهمية الاستثمار في (حي الدين يعقوب أبو الهول، 2012، ص 75) :

• أن الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي و المحرك الوحيد للنمو والتنمية على المدى الطويل ، إذ أنه يعمل على امتصاص موارد هامة بشرية ومادية؛

• العمل على تنمية وتأمين موارد المؤسسة، ومن ثم تحسين صورة الدولة والمؤسسة المستثمرة؛  
• المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام وزيادته، كما أنه يسهم في زيادة القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للمؤسسات العمومية و الخاصة ؛

• المساهمة في زيادة الإيرادات الجبائية والتي سيتم توجيهها إلى تمويل النفقات أو تمويل التنمية بصفة عامة؛

- يعتبر الاستثمار كأداة فعالة للدولة تستعملها في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية؛
- يعتبر الاستثمار كأداة فعالة في يد المسير يستعملها في رسم وتنفيذ سياسته الاقتصادية الجزئية؛
- من خلال الاستثمار يمكن تعزيز البقاء وتحقيق الاستقرار والتطور.

وترى الباحثة أن الاستثمار هو ركيزة أساسية لأي اقتصاد فلا يمكن تصور اقتصاد دون استثمار كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية أو مستدامة دون أن يعتمد على الاستثمار كمحرك أساسي لها، لذلك فإنه توجب على الدول وخاصة منها النامية أن تولي الجهود اللازمة للاهتمام بالاستثمار وإيجاد أنجع السبل لحث الأفراد والمؤسسات على القيام بذلك.

3- مكونات عملية الاستثمار: تبين عملية الاستثمار الطريق الذي يسلكه المستثمر في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار الأوراق المالية ومقدار الاستثمار فيها وكذلك في اختيار الوقت الملائم للاستثمار.

وتتكون عملية الاستثمار من الخطوات الخمس الآتية ( محمد صالح الحناوي، 2003، ص 11):

- وضع سياسة الاستثمار؛
- القيام بتحليل الأوراق المالية؛
- بناء محفظة الأوراق المالية؛
- مراجعة المحفظة؛
- تقييم أداء المحفظة.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

وترى الباحثة أن أهم مشكلة تواجه المستثمر هو كيفية القيام بتحليل الأوراق المالية لأن بنجاح هذه العملية تحقق عملية الاستثمار أهدافها، ومن ثم فإنه يجب على المستثمر الذي يريد تعظيم أرباحه أي يولي لهذه المرحلة اهتمام بليغا وخاصة من ناحية جمع المعلومات وتحليلها المتعلقة بالأوراق المالية.

4- أنواع الاستثمار: توجد العديد من الاستثمارات ويمكن إيجازها في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-2): أنواع الاستثمار

تعريفه	نوع الاستثمار
هو الاستثمار في الأصول الحقيقية	الاستثمار الحقيقي
هو الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وصناديق المؤشرات وشهادات الإيداع	الاستثمار المالي
هو الاستثمار الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي	الاستثمار طويل الأجل
وهو الاستثمار النقدي ويتمثل في الأوراق المالية مثل أذونات الخزينة وشهادات الإيداع	الاستثمار قصير الأجل
هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي	الاستثمار المستقل
هو الاستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل	الاستثمار المحفز
هو الاستثمار التقليدي أي الاستثمار الحقيقي	الاستثمار المادي
هو الاستثمار الذي يهتم بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب	الاستثمار البشري
يوجد هذا النوع في الدول المتقدمة حيث تقوم هذه الدول بتخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الأبحاث العلمية للعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات	الاستثمار في مجال البحث والتطوير

المصدر: سيد سالم عرفة، 2011، ص 159-160.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك العديد من أنواع الاستثمارات، بحيث تختلف بحسب المعيار المعتمد في التقسيم، إذ قد يكون على أساس الوقت أو النوع وغيرها.

5- مراحل عملية الاستثمار: تمر عملية الاستثمار بعدة مراحل تمثلت فيما يلي (عبد الغفار حنفي، 2004، ص 14-15):

- مرحلة الكشف عن الغرض أو الهدف المطلوب تحقيقه: حيث يقوم المستثمر بتحديد الهدف من استثماره فمثلا بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية عليه أن يحدد الهدف والمتمثل في تحقيق أكبر عائد ممكن؛
- مرحلة تحليل السهم أو السند: يقوم المستثمر بعملية تحليل كل ورقة مالية لمعرفة العائد والخطر الذي تنطوي عليه عملية الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى اختيار التشكيل الاستثماري المناسب.

إن الخطوتين السابقتين مكملتين لبعضهما البعض فلا يمكن تحقيق النجاح في الاستثمار إلا بعد تصميم الهدف المراد بلوغه، ومن ثم القيام بتحليل كل ورقة مالية لاختيار الأفضل منها والتي تناسب مع أهداف المستثمر.

#### 6- أسس الاستثمار بالأوراق المالية

الاستثمار في الأوراق المالية هو "عملية القيام بتوزيع الاموال في شراء أصول مالية متنوعة والهدف من ذلك هو تعظيم العوائد وتقليل المخاطر من خلال التنوع فلقد اظهرت الدراسات أن شراء خمسة اسهم بشكل عشوائي أقل مخاطرة من امتلاك سهم واحد". (Douglas R. Sease and John A, 1999, P38) يتحمل المستثمر درجة من المخاطرة جراء استثماره وهذا مقابل توقعه الحصول على عائد معقول، فلا بد عند اتخاذ أي قرار استثماري الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة، فيكون بذلك الهدف الرئيسي للمستثمر هو تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطرة ( أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، 2004، ص 23، 24).

#### 6-1 عائد الاستثمار

#### 6-1-1 تعريف عائد الاستثمار

عائد الاستثمار عبارة عن مجموع المكاسب والخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، أما الربحية فتعني الاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي والذي يؤدي إلى تعظيم الثروة، والعائد قد يكون على عوائد فعلية أو عوائد متوقعة لا تتصف بدرجة التأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلا، وينجم عن كل استثمار عائد وقد يكون هذا العائد إيجابيا أو سلبيا. وفقا لذلك يعد العائد أحد أهم متغيرات العملية الاستثمارية لأنه يحدد معدل الزيادة في الثروة التي يطمح إليها المستثمر بمعنى آخر أن المستثمر يهتم بمقدار القيمة المضافة التي يعبر عنها بمعدل العائد الذي يحسب بمقدار التغير في ثروة المستثمر خلال فترة معينة من الزمن (دريد كامل آل شيب، 2009، ص 93).

واعتبر هذا التعريف أن العائد عبارة عن ما يدره الاستثمار للثروة الأصلية وقد يكون فعلي أو متوقع.

يمكن تعريف العائد أيضا على أنه " التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنه بشكل نسبي من خلال تكلفة الاستثمار في بداية الفترة " ( فايز سليم حداد، 2009، ص ).

واعتبر هذا التعريف أن العائد عبارة عن كافة التدفقات النقدية الحقيقية المتولدة من الاستثمار مطروحا منها تكلفة الاستثمار المبدئية.

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف عائد الاستثمار في أنه الأموال والتدفقات المتحصل عليها من عملية الاستثمار والتي تضاف إلى الأموال الأصلية للمستثمر فيكون بذلك للمستثمر زيادة في ثروته.

ويتشكل معدل العائد من العناصر الآتية (دريد كامل آل شبيب، 2009، ص 96) :

● **معدل العائد الحقيقي:** يتمثل في العائد الذي يقتنع به المستثمر ويقبل به مقابل تنازله عن أمواله في الفترة الحالية بهدف الحصول على عائد مستقبلا.

● **معدل التضخم:** وهي النسبة التي تعوض المستثمر عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود أي أنه يعكس القيمة الزمنية للنقود، وبالتالي فإنه يمكن حساب العائد الخالي من المخاطر بالطريقة التالية:

$$\text{العائد الخالي} = \text{نسبة الفائدة الحقيقية} + \text{نسبة التضخم}$$

● **علاوة المخاطر:** تتمثل في مقدار ما يدفعه المقترض تعويضا عن المخاطر التي يمكن أن تتحقق على رأس المال وتساوي العائد مطروح منه العائد الخالي من المخاطر  $RF = R - RF$ .

## 6-2 مخاطر الاستثمار

### 6-2-1 تعريف المخاطر

تعد المخاطرة والاستثمار عنصرين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما، لأن أي عملية استثمارية تتعرض لخطر طبيعي (Anne Pezet, 2000, p02) ، حيث تعرف المخاطر على أنها: "احتمال التعرض لخسائر مالية، حيث يمكن الوصول إلى تقييم لها عن طريق دراسة مدى التغير في الدخول المتوقعة أي مدى تشتت (تباين) هذه القيم المتوقعة، فزيادة لتشتت لقيم الدخول المتوقعة حول متوسط هذه القيم، معناه أن هناك درجة كبيرة من المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار (عباس مهدي الشيرازي، 1990، ص 376).

وبين هذا التعريف أن المخاطر هي مقدار الخسائر المحتملة الوقوع فيها نتيجة للتغيرات التي قد تحدث في المستقبل.

وتعرف أيضا بأنها احتمال عدم تحقق العوائد المرتقبة من عملية إتخاذ القرار الاستثماري (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 422).

ويبين هذا التعريف أن المخاطر هي إمكانية عدم تحقق ما يتمناه المستثمر وهي تحقيق العوائد.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطرة بأنها عبارة عن "مقدار واحتمال عدم تحقيق العوائد المرتقبة من جراء الاستثمار نتيجة للتغيرات التي قد تحدث في بيئة الاستثمار والتي من شأنها العمل على تحميل المستثمر لخسائر".

2-2-6 أنواع المخاطر على الاستثمار: نجد نوعين من المخاطر وهي مخاطر خارجية ( منتظمة) وداخلية (غير منتظمة) كالآتي (دريد كامل آل شبيب، 2009، ص105-108) :

• المخاطر الخارجية أو المنتظمة:

هي كل المخاطر التي ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاد ككل وتتصف بمظاهر عامة لا يمكن تجنبها وتصيب كافة المؤسسات والمستثمرين دون تمييز وبالتالي فهي تتأثر بها التدفقات النقدية للأدوات الاستثمارية، ومن ثم فإن هذه المخاطر تؤثر على السوق بأكمله وتشمل جميع الاستثمارات والأدوات المتداولة فيه دون استثناء أي قطاع أو صناعة، فمثلا إذا كان الاقتصاد في حالة كساد فإن جميع الاستثمارات في كل القطاعات الاقتصادية ستتأثر بذلك دون استثناء وبالمثل في حالة حدوث رواج أو حالة تضخم في الاقتصاد أو حروب أو تغيرات سياسية أو تغيرات في معدلات الفائدة.

إن هذه المخاطر تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق، لكن درجة التأثير تكون متفاوتة ودرجات مختلفة تبعا لاختلاف الصناعة أو الخدمة أو القطاع الذي تنتمي إليه وأيضا حسب درجة حساسية الاستثمارات للتغيرات التي تحدث في السوق بصورة عامة.

إن هذا النوع من المخاطر يسمى أيضا بمخاطر السوق نظرا لارتباطها بالبيئة الاقتصادية للاستثمارات أي أنها ترتبط بسوق الاستثمارات ولا ترتبط بالطبع بقرارات إدارة الاستثمارات أو المؤسسات، وهي تسمى مخاطر السوق لأنها تلك المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية المحيطة بالاستثمارات والتي تعود إلى حركة السوق ككل، حيث كونها مخاطر خارجية فهي بعيدة عن تأثير قرارات إدارة وإنما تتعلق بعوامل السوق المختلفة كمخاطر التذبذب في سعر الفائدة وتغير القوة الشرائية للنقود الذي ينجر عنه ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم التأثير على القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع.

### • المخاطر الداخلية أو غير المنتظمة:

وهي تلك المخاطر التي ترتبط بالاستثمار مباشرة أي تكون مصادرها خاصة متعلقة باستثمار دون استثمار وبمشروع دون مشروع وبقطاع دون قطاع وآخر وعادة ما تحدث في أوقات غير منتظمة لذلك تسمى بالمخاطر غير المنتظمة، ومثل هذه المخاطر لا يتأثر بها السوق ككل ويمكن تجاوز هذه المخاطر والتحكم فيها، فمثلا ظهور اختراعات جديدة في صناعة معينة يعد مخاطر على تلك الصناعة وعدم كفاءة الإدارة في مؤسسة ما تؤثر على المؤسسة المذكورة فقط ولا تؤثر على غيرها من المؤسسات.

إن هذا النوع من المخاطر تعد كمخاطر متبقية من المخاطر الكلية، بحيث تنفرد بها أداة استثمارية دون أخرى، كما أن للإدارة دورا فاعلا في التأثير عليها والسيطرة فيها من خلال الكفاءة الإدارية والتمويلية للاستثمار، ومن أهم مصادرها مخاطر الإدارة ومخاطر الصناعة والرفع التشغيلي (مُجد مطر، فايز تيم، 2005، ص 47-49):

• **مخاطر الإدارة :** يقصد بهذا النوع من المخاطر الأخطاء الإدارية التي تتسبب فيها الإدارة وعليه توصف الإدارة بعدم الكفاءة في التسيير ومثل هذه الأخطاء قد تؤدي إلى اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار على الرغم من توفر كافة الشروط المحققة للربح مثل جودة المنتجات وقوة المركز المالي ، لذلك فهي تعد أخطاء غير منتظمة لأنها قد تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد حتى في حالات ازدهار الاقتصاد.

• **مخاطر الصناعة:** وهي مخاطر تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملموس دون غيره من القطاعات، ومن العوامل التي تنجم عنها مخاطر الصناعة نذكر عدم توفر المواد الخام للصناعة، ظهور قوانين تمس صناعات معينة مثل قوانين حماية البيئة من التلوث، وتغير أذواق المستهلكين أو التوقف عن استخدام منتج معين نتيجة ظهور اختراعات أحدث.

• **مخاطر الرفع التشغيلي:** يرتبط هذا النوع من المخاطر بنمط هيكل تكاليف المؤسسة أي أنها ترتبط بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية في التكاليف الكلية أو الإجمالية.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

3-2-6 إجراءات الحماية من المخاطر: يتطلب الحماية من المخاطر المختلفة ضرورة إتباع إجراءات عديدة لعل من أهمها (خالد جمال الجعارات، 2008، ص 310) :

• استخدام سياسات الحيطه والحماية من المخاطر، ومن ذلك الدخول في عقود آجلة للتحوط من مخاطر السوق والدخول في عقود swap للحماية من مخاطر تقلب أسعار الفائدة، كما تقوم بعض الاستثمارات بالتعامل بالمشتقات للحماية من مخاطر القيمة العادلة ومخاطر التدفقات النقدية؛

- ضرورة العمل بالتنوع في العملاء؛
- القيام بالتنوع في أدوات الدين؛
- ضمان عدم خسارة العملاء من خلال القيام بإجراء التسويات الرضائية مع العملاء ؛
- القيام بدراسة الملاءة المالية للعملاء قبل التعامل معهم؛
- العمل على توفير الضمانات اللازمة لضمان السداد والتحصيل في مواعيد الاستحقاق، وهذه الضمانات كالهونات والتأمينات والكفالات والتعهدات؛
- استعمال المقاصة في تسوية الديون والأدوات المالية ؛
- القيام بجدولة سداد الديون بشروط ملائمة تحفز العملاء على التسديد هذا في حالة عدم الالتزام بالسداد في مواعيده ؛

• التركيز على التعامل بأدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، فعند توقع عدم التحصيل عند وقت الاستحقاق يتم ممارسة هذا الحق ؛

- القيام بإدارة التدفقات النقدية المتوفرة حالياً بالاعتماد على أسوأ الاحتمالات في التعرض للمخاطر؛
- ضرورة الاحتياط في تدبير الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة من المصادر المختلفة في حالة قصور التدفقات النقدية عن تلبية الحاجة إلى السيولة.

4-2-6 طرق قياس المخاطر: يمكن قياس المخاطر بطرق متعددة، لعل من أهمها (أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، 2005، ص 21، ص 24) :

### • طريقة الانحراف المعياري

تتمثل هذه الطريقة في القيام بقياس التشتت حول الوسط الحسابي، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات مجموعة من القيم عن وسطها الحسابي، إذ يمثل الجذر التربيعي للتباين Variance (كلما ازداد التباين في النتائج المتوقعة لمتغير ما يدل ذلك على عدم تجانسها وتشتتها).

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

وعليه فإن المخاطر في مثل هذه الطريقة تقاس بمقدار انحرافات القيمة المنجزة الفعلية عن ما كان يتوقع لها في السابق، أي أن الانحراف المعياري يعمل على إيجاد معدل وسطي لما ينتجه السهم من أرباح لعدد من السنوات وفي حالة تقارب الأرباح السنوية مع ذلك المعدل المتوسط فإن هذا يعني أن السهم أكثر استقراراً أي أقل مخاطرة.

### • طريقة بيتا Beta

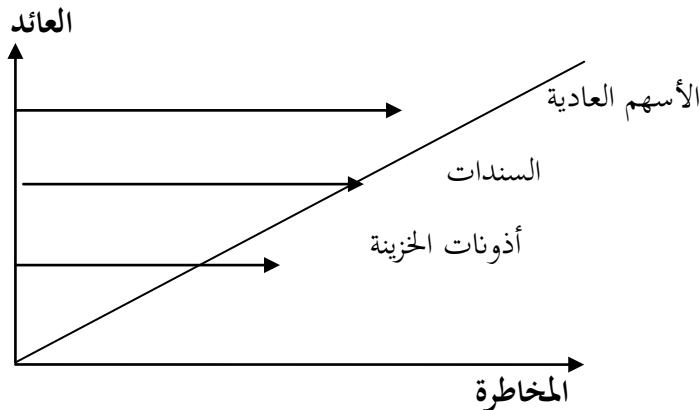
تعتمد طريقة بيتا على تطبيق مفهوم تحليل الانحدار الإحصائي على سلوك الأسعار في السوق، وهو يقيس المخاطر النظامية أي مخاطر السوق، والتي ترجع لعوامل مشتركة وتؤثر على السوق ككل مثل التغيرات الاقتصادية وكلمة بيتا تعني سرعة تأثيرها واحد صحيح، فإذا تغير سعر السهم 20% وكان السوق هو 10%، فيقال أن السهم تذبذب بمقدار (10/20) عن السوق.

### 3-6 طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة

يتمثل عائد الاستثمار في ذلك العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تضحيته عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة، أي مقابل الإقدام على الاستثمار. ويعرف أيضاً على أنه " ثمن تحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد" وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد أكبر كانت درجة المخاطرة أكبر، فالعلاقة طردية وهناك علاقة أيضاً بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة".

وكل هذا يدل على أن هناك علاقة موجبة بين فترة الاسترجاع ودرجة المخاطرة أي أنه كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة، وعادة ما تكون هذه العلاقة متباينة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون بحسب طبيعة وحجم الاستثمار ( جهاد فراس الطيلوني، 2011، ص 48، 49).

### الشكل رقم (1-2): علاقة العائد والمخاطرة



المصدر: مُجّد مطر، 2006، ص 23 .

ومن خلال الشكل السابق يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين المخاطرة والعائد، لذلك جاء المنحى على شكل خط مستقيم متزايد أي أنه كلما زاد العائد تزداد معه المخاطرة وهذا أمر منطقي، فالمستثمر الذي يبحث على تعظيم عائده لا بد له أن يتقبل مخاطر أكبر فمثلا نبين ذلك من خلال الزمن في تحقيق العائد فالمستثمر الذي يعظم عوائده سيستغرق زمنا طويلا وعليه يكون الاقتصاد أكثر عرضة للتغير ومن ثم زيادة المخاطر الموجودة.

### المطلب الثاني: أدوات الاستثمار في سوق الأوراق المالية

يوجد بسوق الأوراق المالية عدة أدوات استثمار حيث نجد من أهم هذه الأدوات وأكثرها شيوعا الأسهم والسندات وذلك لكون أهمية هذه الأخيرة في سوق الأوراق المالية.

#### 1 - الأسهم

يتمثل السهم في صك يثبت ملكية صاحبه في مؤسسة معينة تقوم بطرحه في السوق عند التأسيس أو عند حاجتها للتمويل للقيام بتوسع إضافي، ويتمتع صاحب السهم بالحقوق الآتية:  
الحق في الحصول على حصة من أرباح المؤسسة، الحق في حضور الجمعية العمومية، الحق في الرقابة على أعمال مجلس الإدارة و يتميز السهم في أنه ليس له مدة استحقاق محددة، إلا أنه يمثل حق ملكية في المؤسسة المصدرة طيلة حياة تلك المؤسسة (محمد المبروك ابو زيد، 2009، ص 260).  
وتعد الأسهم على أنها سندات ملكية، حيث تمثل جزء من رأسمال المؤسسة المالكة لها، وتصدر الأسهم

إما وقت إنشاء المؤسسة أو عند زيادة رأس المال ( Amélie charles , étienne Redor ,2009, p157 )  
وتنقسم الأسهم إلى:

**1-1 الأسهم العادية:** هي عبارة عن أسهم تتمثل في صكوك تعطي لصاحبها الحق في ملكية المؤسسة، و لحاملها الحق في حضور الجمعية العامة السنوية للمؤسسة، والاستفادة من التوزيعات في حالة تحقيق المؤسسة للأرباح أو في حالة ما إذا قرر مجلس إدارة المؤسسة توزيع جزء منها أو كلها، أما في حالة تصفية المؤسسة فإن مستحقات حملة هذه الأسهم يتم صرفها بعد صرف مستحقات حملة السندات وحملة الأسهم الممتازة ( عصام حسين، 2008، ص 100) .

1-1-1 أنواع الأسهم العادية: تصنف الأسهم العادية إلى (مُجد المبروك أبو زيد، 2009، ص ص 260-261) :

• **الأسهم مرتفعة الجودة:** وهي أسهم عادية يتم إصدارها من قبل بعض المؤسسات التي تتميز بالأداء الجيد في تحقيق الإيرادات والأرباح مهما كانت الظروف جيدة أو سيئة، أي أنها لا تتأثر بالظروف والعوامل المحيطة بها مما يسمح لها بالقدرة على توزيع أرباح على المساهمين بمعدل ثابت من فترة إلى أخرى.

• **أسهم الدخل:** هي أسهم عادية تصدرها المؤسسات التي تحقق عائدا جاريا كبيرا نسبيا مقارنة مع العائد المتوسط للأسهم الأخرى المتداولة في السوق.

• **أسهم دفاعية:** وهي أسهم عادية لها قدرة عالية في التكيف مع الظروف البيئية بحيث أن تأثرها بالتقلبات أو التغيرات المحيطة أقل من تأثر أسهم المؤسسات الأخرى.

• **أسهم النمو:** هي أسهم عادية تصدرها بعض المؤسسات بحيث يكون معدلات زيادة في إيراداتها وأرباحها تفوق معدلات النمو الاقتصادي العام، وتكون أكبر أيضا من معدلات الزيادة في أسهم المؤسسات الأخرى، ونظرا لأن مثل هذه المؤسسات تعمل على استثمار أغلب أرباحها فإنها سوف تعمل على توزيع أرباح بسيطة أو صغيرة .

• **أسهم دورة الأعمال:** وهي تلك الأسهم التي تصدرها المؤسسات وتكون مرتبطة ارتباطا قويا مع دورة أعمال المؤسسات، حيث أنه في الحالة التي تكون فيها الظروف الاقتصادية الجديدة فان أرباح المؤسسات تزيد، وهذا ما يؤدي إلى زيادة سعر أسهمها والعكس صحيح.

1-1-2 مزايا الأسهم العادية من وجهة نظر المؤسسة: للأسهم العادية العديد من المزايا التي تقدمها للمؤسسة نبرزها في الآتي (علي عباس، 2008، ص ص 278-279) :

- تتميز هذه الأسهم بالسهولة في البيع والشراء ؛
- ليس لهذه الأسهم تاريخ استحقاق كما أنها لا يوجب تخصيص أقساط إطفاء كما في حالة السندات لأنها لا تشكل التزاما ماليا؛
- إمكانية احتجاز الأرباح وعدم توزيعها على الحملة في حالة الضرورة لذلك أو في حالة تحقيق الخسائر في سنة من السنوات؛
- إمكانية الحصول على علاوة إصدار والتي تتمثل في القيمة الزائدة عن القيمة الاسمية إذا أصدرت أسهم جديدة، بحيث يمكن لها تحقيق أرباح إضافية دون تحمل أي تكلفة تذكر، فمثلا إذا كانت المؤسسة

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

صناعية ناجحة تماما بإمكانها إصدار أسهم جديدة قيمتها الاسمية دينار واحد وبيعها في السوق بدينار ونصف وهكذا تحقق أرباحا إضافية دون أن تتحمل تكلفة تذكر.

**1-1-3 حقوق حملة الأسهم العادية:** تتمثل حقوق حملة الأسهم العادية في ( محمد سعيد عبد الهادي، 2008، ص ص 222-223):

• **حق التصويت:** يتمتع حامل السهم العادي بحق التصويت أي إلقاء صوته في كل اجتماع يتم عقده ويجوز له فعل ذلك بالحضور إلى الاجتماع أو بالبريد أو حتى الاقتراع بالتفويض؛

• **حق الرقابة:** يتمتع حامل السهم العادي بحق الرقابة على المشروع، فكون يحق له التصويت فإنه لا بد أن يتبعه الحق في الرقابة، وبالرغم من أن التطبيق العلمي يبين انه في غالبية المؤسسات، مجلس الإدارة هو الذي يمارس بدرجة كبيرة الرقابة على المشروع أكبر من أي جهة أخرى، لكن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى أنه يمكن لحملة الأسهم العادية القيام بالرقابة في حالة وجود انحراف عن المسار الاستراتيجي لأهداف المشروع؛

• **حق أولوية الشراء للأسهم الجديدة:** يتمتع حملة الأسهم العادية بالحق في شراء الأسهم الجديدة التي تطرحها المؤسسة، حيث يتم تحديد عدد الأسهم الجديدة التي يحق للمساهم القديم شراؤها على أساس عدد الأسهم القديمة مقارنة بعدد الأسهم الجديدة التي ستطرح للبيع.

### 1-2 الأسهم الممتازة

هي أسهم تصدرها المؤسسات تقع ما بين السندات والأسهم العادية، حيث أنها جامعة لخصائص النوعين، فنجد أنها تشبه السندات في كون أن العائد ثابت ولحاملها الحق والأولوية في الحصول على هذا العائد من قبل حملة الأسهم العادية، أما في حالة التصفية فهي تشبه الأسهم العادية في كونها دائمة رغم الاتجاه الحالي للمؤسسات في العمل على تكوين احتياطات لإعادة شراء هذه الأسهم و دفع التوزيعات بعد الضريبة كما يتم بالنسبة للأسهم العادية إذ أنها لا تعتبر في حكم النفقات كالفوائد التي تعفى من الضريبة (عبد الغفار حنفي، 2003/2004، ص 39).

ومن خلال ما تم بيانه فيما يخص الأسهم يمكن القول أن الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية، إذ يتمتع حاملوها بمزايا إضافية عن حاملي الأسهم العادية فعائدها ثابت ويتم الحصول عليه أولا وفي حالة التصفية فإن حاملي الأسهم الممتازة يتحصلون على مستحقاتهم أولا.

### 3-1 تقييم الأسهم

• **القيمة الاسمية:** هي قيمة ينص عليها في عقد تأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي وتكون ظاهرة بوضوح على قيمة السهم، وهي تتعلق بالوقائع التاريخية للمؤسسة إذ أن هناك احتمال اختلاف القيمة السوقية عن القيمة الاسمية، لأن القيمة السوقية تتوقف على أداء المؤسسة المتوقع في المستقبل أي أن القيمة الاسمية للمؤسسة تعتمد على الوقائع الماضية ( مفلح مُجد عقل، 2006، ص 109 ).

#### • القيمة الدفترية: (Book Value)

تتمثل في قيمة المؤسسة حسب سجلاتها المحاسبية حيث تتمثل في موجودات المؤسسة في وقت معين مطروحا منها جميع الالتزامات المترتبة عليها في ذلك الوقت. وتحسب كآآتي ( مفلح مُجد عقل، 2006، ص ص 109، 110 ) :

القيمة الدفترية للسهم = حقوق الملكية / عدد الأسهم المصدرة

أو (صافي الموجودات - الديون بمختلف أنواعها) / عدد الأسهم المصدرة

وفي حالة أسهم ممتازة فإنه:

القيمة الدفترية للسهم = (صافي قيمة المؤسسة - القيمة الاسمية للأسهم الممتازة) / عدد الأسهم المصدرة

#### • القيمة الجارية: (Going Concern Value)

تعني هذه القيمة قيمة الأوراق المالية لمؤسسة، وتتوقف هذه القيمة على الأرباح المتوقع تحقيقها وتوزيعات الأرباح المتوقعة والنمو المتوقع أن يحققه المؤسسة في المستقبل ( مفلح مُجد عقل، 2006، ص 109 ).

#### • قيمة التصفية: (Liquidation Value)

وهي قيمة تظهر عند توقف المؤسسة عن النشاط والقيام بتصفيتها وتتمثل فيما يحصل عليه حامل السند أو حامل السهم عند ذلك، حيث بعد بيع أصولها وسداد الالتزامات المستحقة عليها يتم إعطاء المستحقات للحملة ( مفلح مُجد عقل، 2006، ص 110 ).

#### • القيمة السوقية: (Market Value)

وهي قيمة مرتبطة بالسوق أي في حالة تداول الأوراق المالية في سوق المال حيث تتحدد قيمة الأسهم طبقا للعرض والطلب الموجود في السوق وتتوقف هذه القيمة على سمعة المؤسسة في سوق المال (مُجد سعيد عبد الهادي، 2008، ص 251 ).

• القيمة الحقيقية: وتعرف القيمة الحقيقية بأنها " القيمة العادلة أو المعقولة أو القيمة التي تبررها الحقائق المتمثلة في الموجودات والأرباح وربحية السهم الواحد وتوزيعات الأرباح، وأفاق النمو المستقبلية وتحسب هذه القيمة للسهم العادي من خلال تقدير التدفقات النقدية أي توزيعات الأرباح والعوائد أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن الاستثمار في السهم العادي في نهاية فترة الاحتفاظ وتقدير معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الأسهم العادية" (هشام طلعت عبد الحكيم ، 2010، ص ص 57-58) .

## 2- السندات

تلجأ جل المؤسسات وباختلاف طبيعتها للتمويل من خلال السندات وتمثل كأحد أشكال المديونية التي لا مجال منها للمؤسسات.

## 2-1 تعريف السندات

تعرف السندات على أنها " تعهد مكتوب بمبلغ من الدين (القرض) لحامله في تاريخ معين مع فائدة على أصل السند" (سيد سالم عرفة، 2009، ص 85).

ويبين هذا التعريف أن السند عبارة عن جزء من قرض حيث يتحصل صاحبه على فوائد.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكن تعريف السندات بأنها أوراق مالية تمثل جزء من قرض يتم تداولها في السوق المالي وتصدرها المؤسسات بغرض التمويل ويتحصل صاحبها على فوائد ثابتة مهما كانت النتائج ربح أو خسارة.

2-2 أنواع السندات: يوجد العديد من السندات من أهمها ( علي عباس، 2008، ص ص 272-274 ):

## 2-2-1 سندات الرهن

يسمى هذا النوع بالسندات المضمونة حيث في مثل هذا النوع من السندات يكون مضمونا ومدعوما بموجودات ثابتة تقدمها المؤسسات كضمان لحملة السندات، حيث من خلاله تلتزم المؤسسة بدفع المستحقات المتمثلة في القيمة الاسمية والفوائد المستحقة عند تاريخ الاستحقاق وفي حالة الإفلاس والتصفية فإن المؤسسة تقوم ببيع موجوداتها المرهونة للوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وهم حملة السندات.

### 2-2-2 السندات غير المضمونة برهن موجودات معينة

هذا النوع من السندات لا يكون فيه رهن باستعمال الموجودات لأنها سندات طويلة الأجل حيث يتم الاعتماد في إصدار هذه السندات على طبيعة موجودات المؤسسة وقوتها الائتمانية، فلا يتم إصدارها إلا من قبل مؤسسات قوية جدا التي تكون غير راغبة أن تضع موجوداتها كضمان لديونها، مثل البنوك التجارية، مؤسسات التأمين، إذ حامل السند هذا غير مضمون فقد يفقد حق الأولوية في استرجاع أمواله في حالة تعرض المؤسسة للإفلاس.

### 2-2-3 السندات القابلة للتحويل

تسمى بذلك لأنها يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بسعر ثابت وهذا بناء على طلب مالكيها، وعلى أثر ذلك فإن قيمة هذه السندات تكون أقل من قيمة السندات غير القابلة للتحويل، و يكون سعر فائدتها بسعر أقل، كما تتميز أيضا بأن تكلفتها إصدارها أقل من كلفة السندات الأخرى، ويعتبر هذا النوع هام جدا بالنسبة لحملته إذ تتوفر فيه إمكانية تحويله إلى أسهم عادية وخاصة أثناء وجود التضخم في السوق الذي يؤدي إلى تآكل الفائدة من وقت لآخر.

### 2-2-4 سندات الدخل

هي سندات تصدرها المؤسسات لكن تضع لها شرط تحقيق الأرباح ، فعند تحقيق المؤسسة للربح بدل الخسارة فإن حامل هذا السند يحصل على فائدة أعلى من سعر الفائدة الثابت على السندات الأخرى، وبالتالي فإن هذا النوع يعتبر من أكثر السندات خطورة من وجهة نظر حامله.

### 2-2-5 السندات القابلة للإعادة

يسمى بهذا المسمى لأن لحامله إمكانية إرجاعه للمؤسسة التي أصدرته بناء على رغبته في ذلك ويستطيع قبض قيمته الاسمية نقدا بالإضافة للفوائد المستحقة، ويتم استعمال هذا الحق في حالة زيادة مديونية المؤسسة بشكل لافت للانتباه أو في حالة بيعها لمؤسسة أخرى مركزها المالي ضعيف.

### 2-2-6 سندات القوة الشرائية

هذا السند بمنأى عن تأثير التضخم بحيث أن حامله يتمتع بالحماية من تناقص قيمة النقود وهو شائع الاستعمال في الدول التي تعاني من مشكلة التضخم ، فيتم اللجوء إلى إخضاع سعر الفائدة التي تدفع على هذه السندات لدليل التضخم مثل دليل أسعار المستهلكين، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على السند تلقائيا بارتفاع معدلات الأسعار.

## 2-2-7 السندات القابلة للاستدعاء

تسمى بذلك لأن في مثل هذا النوع يحق للمؤسسة المصدرة سداد قيمتها قبل موعد استحقاقها وفي الوقت الذي تختاره وتراه مناسباً، وتلجأ المؤسسة إلى ذلك أي إلى استدعاء هذا النوع من السندات في حالة انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة في السند.

## 2-3 مخاطر الاستثمار في السندات

تتميز السندات بتوفير عائد دوري ثابت للحملة مما يدل على أنها أقل خطورة من الأسهم، وخاصة السندات التي تصدرها الحكومة التي تكون أكثر ضماناً من البقية الأخرى لضمانها من طرف الحكومة وبقية السندات تكون أقل خطراً من الأسهم ماعدا سندات الدخل التي تتميز بخطورة مثل السهم، لأن في مثل هذا النوع من السندات لا يوجد إلزام من قبل المؤسسة في دفع عوائد دورية أو حتى الحق في إعلان إفلاس المؤسسة ( سيد سالم عرفه، 2009، ص 23 ).

## 3- المشتقات

تتمثل المشتقات المالية في مجموعة الأدوات المالية التي تشكل ترتيبات تعاقدية بحيث تشتق قيمتها من تذبذب قيمة أصل مالي معين أو أداة من أدوات سوق رأس المال أو أي مصدر آخر ومن أكثر المشتقات شيوعاً هي العقود الآجلة والخيارات، ومن مزايا هذا النوع هو (أمين السيد، التحليل المالي، 2005، ص 450):

- إمكانية قيام المتعاملين بالمشتقات بالمضاربة على التغيرات المتوقعة في سعر الأداة الأساسية المحددة، أو باستخدام أدوات أخرى في المستقبل؛
- السماح لمستثمرين آخرين بحماية أنفسهم من التعرض للتقلبات في قيمة هذه الأدوات في حالة الاستثمار فيها بصفة مباشرة، حيث من أكثر المشتقات شيوعاً هي العقود الآجلة والخيارات.

## 4- شهادات الإيداع الدولية

هي أداة من أدوات الاستثمار في سوق النقد وهي تعتبر كأداة دين تعطي لحاملها الحق على وديعة بنكية مودعة لأجل، ويتم إصدار هذا النوع من طرف البنوك التجارية حيث يكون لها قيم اسمية مختلفة ولمدة مختلفة حسب مدة الوديعة ولكنها تكون دائماً لمدة أقل سنة، وعادة ما يتم تثبيت سعر فائدتها والذي قد يكون ثابتاً أو عائماً، ومن المزايا التي يوفرها هذا النوع للمستثمر صاحب الوديعة أنها تؤدي إلى توفير فرصة الحصول على النقد قبل موعد استحقاق الوديعة، من خلال قيامه ببيع هذه الشهادات مقابل التنازل عن جزء من العائد الذي تحققه للمستثمر (محمد مطر، فايز تيم، 2005، ص 68-69).

## 5 - الأوراق المالية التي تصدرها الخزنة العامة للدولة

تقوم الخزنة العاملة للدولة بإصدار أوراق مالية تمثل أدوات دين، وهي أدوات تتميز بقلّة المخاطر، لأنها تحضى بدعم الدولة، فالدولة قادرة على مواجهة المخاطر وقادرة على سداد المستحقات من خلال تحصيل ضرائب من المواطنين أو طبع المزيد من النقود لسداد مديونيتها (أمين السيد لطفي، التحليل المالي، 2005، ص454).

## 6 - صناديق الاستثمار

### 6-1 تعريف صناديق الاستثمار

يمكن تعريف صناديق الاستثمار على أنها "إحدى المؤسسات الاستثمارية الجماعية في الأوراق المالية، حيث تتيح للمستثمرين الفرصة للاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، فهي عبارة عن وعاء تجمع فيه أموال ومدخرات المستثمرين ليتم استثمارها في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزنة، بعضها قابل للتداول في البورصة وبعضها غير قابل للتداول، كما أن صناديق الاستثمار لا يقتصر تعاملها على الأوراق المالية، وإنما هناك صناديق متخصصة في مجالات أخرى مثل الاستثمار المباشر في الأنشطة العقارية والصناعية والتجارية" (مُحمّد المبروك أبو زيد، 2009، ص265).

وهذا يدل على أن صناديق الاستثمار يتمثل في صندوق معد خصيصا لتجميع أموال المستثمرين للقيام باستثمارها في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة أو غير القابلة للتداول في البورصة، فلا يهم الأمر وقد يتعدى الأمر ذلك ليتم الاستثمار في الأنشطة الأخرى كالصناعة أو العقارات.

6-2 مزايا صناديق الاستثمار: تتمثل مزايا صناديق الاستثمار في (أسامة عبد المنعم الخولي، 2010، ص ص13-14):

### 6-2-1 بالنسبة للمستثمرين: تقدم صناديق الاستثمار للمستثمرين المزايا الآتية:

• توفير الحماية اللازمة للمستثمرين ضد كل مخاطر الاستثمار المباشر في الأوراق المالية، فالإدارة تتمتع بالكفاءة و تمتلك الخبرة الكافية في عملية تكوين وإدارة المخاطر الاستثمارية ، وهذا الشيء قد لا يمتلكه المستثمر العادي، وهذا ما يجعل المستثمرين في منأى عن عدد من المخاطر الاستثمار المباشر في الأوراق المالية؛

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

• السهولة واليسر في عملية استرجاع قيمة الاستثمارات بالنسبة للمستثمرين حملة وثائق الصندوق وذلك عن طريق رد الوثائق للصندوق، مثل حالة صناديق النوع المفتوح أو من خلال بيعها في بورصة الأوراق المالية مثل حالة وثائق الصناديق من النوع المغلق؛

• إتاحة فرص أكبر للمستثمرين لاختيار الصندوق الذي يراه مناسباً وفقاً لطموحاته وهذا نظراً لزيادة عدد صناديق الاستثمار وتعدد أنواعها وأهدافها.

### 6-2-2 بالنسبة للجهاز المصرفي: تقدم صناديق الاستثمار للجهاز المصرفي المزايا الآتية:

• المساهمة في توظيف جزء من فائض السيولة لدى البنوك، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في حجم الودائع المصرفية وعدد التحويلات بالخارج؛

• العمل على تدوير محافظ الأوراق المالية لدى البنوك؛

• يساهم في تحقيق موارد مالية للبنوك ومن أمثلتها: عمولات الاكتتاب، الاسترداد، ورسوم حفظ الأوراق المالية.

### 6-3 أهداف صناديق الاستثمار: تتمثل أهداف صناديق الاستثمار في (سيد سالم عرفة، 2009، ص 24):

• تحقيق عائد دوري: حيث يقوم البنك بعملية صرف عوائد دورية للعملاء وهذا من خلال الأرباح التي يحققها صندوق الاستثمار.

• تحقيق نمو رأسمالي (عائد تراكمي): من الأهداف الأساسية لهذا الصندوق هو تحقيق المزيد من الأرباح وخاصة أنه يعمل على الاستثمار في مؤسسات ناجحة ويتوقع لها النجاح والنمو كما يتم تدوير الأرباح للحصول على مزيد من المكاسب الرأسمالية،

• تحقيق عائد دوري ونمو رأسمالي: يقوم الصندوق أيضاً بالجمع بين الهدفين السابقين إذ أنه يقوم بتوزيع عوائد دورية، وفي نفس الوقت بحجز جزء من العوائد ويقوم بتدويرها مرة أخرى في الصندوق للحصول على مزيد من الأموال.

• تحقيق نمو رأسمالي مع توزيع عائد أو منح جوائز: ويكون ذلك ممكن بلوغ القيمة الرأسمالية للوثيقة حد معين.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

4-6 أنواع صناديق الاستثمار: تصنيف صناديق الاستثمار وفقا لعدة أسس وهي (أسامة عبد المنعم الخولي، 2010، ص 9-11):

1-4-6 حسب عدد الوثائق المصدرة: حيث يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين:

• **صناديق استثمار مغلقة:** تتميز هذه الصناديق بمحدودية الوثائق المصدرة، أي أن عدد الوثائق التي تصدرها يكون محددًا بعدد معين ثابت لا يتغير إلا في حالة القيام بأي إجراء من إجراءات إعادة التنظيم المعروفة في المؤسسات، فلا يتم تداول هذه الوثائق بعد الاكتتاب إلا من خلال البورصة

• **صناديق استثمار مفتوحة:** في هذا النوع تقوم الصناديق بإصدار وثائق استثمار بدون حد أقصى ويكون لديها استعدادا دائما لاسترداد هذه الوثائق بحسب رغبة حملة الوثائق.

2-4-6 حسب العائد المستهدف تحقيقه: تنقسم صناديق الاستثمار حسب نوع العائد المستهدف إلى ثلاثة أنواع:

• **صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري (صناديق الدخل):** هي صناديق تهدف إلى تحقيق عائد دوري معقول وتحافظ على أصول الصندوق، من خلال العمل على تنويع استثمار أموال الصندوق وتكوين محفظة متنوعة من الأوراق المالية تحتوي على تشكيلة من الأسهم والسندات للمؤسسات الكبيرة والمستقرة والتي تقوم بتوزيع الجانب الأكبر من الأرباح المحققة بها.

• **صناديق الاستثمار ذات العائد التراكمي (صناديق النمو):** تقوم هذه الصناديق بتحسين القيمة السوقية للأوراق المالية المكونة لمحفظة الأوراق المالية للصندوق وهذا ما يؤدي إلى تحقيق نمو طويل الأجل. ويمكن بيان أهم الفروقات بين مختلف أدوات الاستثمار في سوق الأوراق المالية من خلال الجدول الموالي:

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

جدول رقم (2-3): الأوراق المالية في أسواق المال من حيث السيولة و العائد المتوقع والمخاطر

النوع	السيولة	العائد المتوقع	المخاطر
أسهم عادية	يملكها عدد كبير من الأفراد والمؤسسات ويتم التداول عليها في البورصة. تتمتع بدرجة من سيولة عالية.	تدفع الأسهم العادية أرباحاً وقد ترتفع قيمتها، فتولد مكاسب رأسمالية. تبين الإحصاءات في أسواق المال المتقدمة أن الاستثمارات في الأسهم تفوق ربحيتها عادة.	معتدلة إلى مرتفعة جداً ويجوز أن تهبط أو ترفع قيمة الأسهم حسب العرض والطلب، ويؤدي عجز المؤسسات عن الأداء إلى تصفيتها. ويتعرض أداء الأسهم عموماً لمجموعة من المخاطر بما فيها الظروف الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف، وظهور منافسين جدد في السوق.
أسهم ممتازة	نفس ما جاء في الأسهم العادية	توفر الأسهم الممتازة للمستثمرين توزيعات محددة من الأرباح، مما يجعل التنبؤ بالعائد أكثر سيولة	معتدلة إلى مرتفعة مع أن توقع الأرباح هنا أسهل مما هو عليه بالنسبة للأسهم العادية، إلا أن المؤسسات قد تقرر عدم توزيع الأرباح لحاملي الأسهم لأسباب عديدة منها ضعف الأداء. ومن الناحية الإيجابية فإن حقوق مالكي الأسهم الممتازة تفوق الأسهم العادية عند التصفية.
سندات الشركات	تتنوع درجة سيولة إصدارات المؤسسات من السندات.	توفر السندات دخلاً مستقراً، من خلال دفع فوائد محددة ويختلف العائد الفعلي بناءً على الجدارة الائتمانية للمؤسسة المصدرة، وفقاً لدرجة التصنيف الائتماني للسند.	منخفض إلى مرتفع: تختلف احتمالات عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة السندات سواء تمثلت في دفعات الفوائد الدورية أو سداد أصل قيمة السند من مؤسسة إلى أخرى.
سندات الخزنة	تتمتع بمستويات عالية جداً من السيولة في أسواق المال، وذلك بالرغم من أنه لا يتم عادة التداول عليها، إلا في ما بين السماسرة المتخصصين (المتعاملون في السندات)	ينطبق على ذلك، ما ينطبق على سندات المؤسسات، مع ملاحظة أن سندات الحكومة تدفع معدلات فائدة أدنى بسبب انخفاض مخاطرها.	منخفض: تصدر الحكومة وتضمن سندات الخزنة، ولذلك فهي من أقل الاستثمارات مخاطراً في سوق رأس المال، وعلى غرار سندات المؤسسات يتعرض حملة سندات الخزنة لمخاطر تذبذب سعر الفائدة.
أذون الخزنة	تسيطر البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة على سوق أذون	ينطبق عليها ما يتعلق بسندات الحكومة غير أن فترات	منخفضة جداً: على غرار سندات الخزنة، تصدر الحكومة وتضمن

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

<p>أذون الخزانة ولكنها ذات آجال قصيرة، وبالتالي يعني قصر فترة الاستحقاق، عدم تعرض المستثمرين للمخاطر المتصلة بمتقلبات سعر الفائدة.</p>	<p>الاستحقاق أقصر ونتيجة لانخفاض المخاطر يكون العائد أقل.</p>	<p>الخزانة، أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لسندات الخزانة، ومن الممكن أن تكون هذه سوقا سائلة جدا.</p>
<p>منخفض إلى مرتفع: تشبه مخاطر صناديق الاستثمار، مخاطر الأوراق المالية في محافظها وتنوع تركيبية محافظ الصناديق، حسب نوع كل صندوق، فقد تتضمن أسهم مضاربة (شديدة المخاطر)، وأدوات دخل ثابت كالسندات وأدوات سوق النقد كأذون الخزانة.</p>	<p>يشمل عائد هذه الصناديق الزيادة في قيمة الأسهم والسندات، التي تتضمنها محفظة الصندوق، والأرباح والفوائد المستحقة لها. ومن الممكن أن يأتي الانخفاض أو الزيادة مباشرة، من التغيرات في قيمة وثائق استثمار الصندوق وعلى غرار الاستثمارات الأخرى.</p>	<p>لا يتم التعامل على وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة في البورصة، غير أن المستثمرين يستطيعون عادة الحصول على النقدية من استثماراتهم بسرعة، مما يوفر درجة عالية من السيولة وتعتمد سيولة صناديق الاستثمار المغلقة على ما إذا كانت مفيدة بالبورصة.</p>

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، 2007، ص 435-437.

وترى الباحثة أن المستثمر الرشيد هو الذي يقوم بتنويع استثماراته بين مختلف الأوراق المالية المتاحة، فكلما كان هناك تنويع كلما قلت المخاطرة فكون المستثمر قد يحقق خسارة في نوع من الأوراق المالية لسبب معين فقد يحقق أرباح من أوراق أخرى ومن ثم تغطي الأرباح الخسائر التي قد تقع، وعليه فإن المستثمر الرشيد لا بد له أن يسعى إلى تكوين محفظة مثلى من الأوراق المالية التي تعظم أرباحه.

### المطلب الثالث : أسواق الأوراق المالية

تعد أسواق الأوراق المالية على أنها المكان الذي يتم فيه تداول الأسهم والسندات والذي على أساسها يتم تحديد أسعار هذه الأسهم والسندات نتيجة الطلب والعرض عليها.

#### 1- مفهوم أسواق الأوراق المالية

#### 1-1 تعريف أسواق الأوراق المالية

تعرف أسواق الأوراق المالية بأنها عبارة عن " نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، يمكن المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم أو السندات داخل البورصة عن طرق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال، وقد يتم تداول الأسهم والسندات بيعا وشراء خارج البورصة" ( عبد الغفار حنفي، 2007، ص 39).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر سوق الأوراق المالية بمثابة مكان يجمع بائع الأوراق المالية بمشتري هذه الأوراق.

كما يقصد أيضا بأنها " تلك الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وفقا لقواعد خاصة بكل سوق وبكل بلد على الرغم من أن المبادئ العامة متشابهة، وتمتاز الأسواق المالية للأوراق المالية بنفس الميزة الخاصة بسوق السلع من حيث طبيعة العمليات التي يمكن أن تجرى، حيث تكون على موزعين العمليات الفورية والعمليات الآجلة" (أحمد بوراس، 2003/2002، ص74).

وركز هذا التعريف على اعتبار سوق الأوراق المالية بمثابة السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بيعا وشراءا.

ومن خلال التعريفين السابقين فإنه يمكن تعريف أسواق الأوراق المالية بأنها عبارة عن أسواق يتم فيها تداول الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات بيعا وشراءا.

1-2 خصائص سوق الأوراق المالية: هناك خصائص تميز سوق الأوراق المالية عن غيرها وتتمثل في (فيصل محمود الشواور، 2008، ص 46) :

- التعامل في أسواق الأوراق المالية يكون على أساس خصائص ومواصفات غير ملموسة، ولا يتم عن طريق سلع منظورة أو موجودة بالفعل كأسواق السلع والخدمات الأخرى وهذا ما سينعكس على حجم أو كمية المبيعات؛
- كبر الصفقات التي يتم عقدها في أسواق الأوراق المالية إذ ما قورنت مع الأسواق الأخرى، مما ينعكس بدرجة كبيرة على أسعار البيع والشراء؛
- تعتبر هذه الأسواق من أقوى الأسواق من ناحية الاتحاد والتنظيم والتجانس على المستويين المحلي والعالمي لأنها أكثر الأسواق اقترابا من النموذج الفكري لسوق المنافسة الكاملة في الاقتصاد الحر ( الاقتصاد الرأسمالي).

1-3 وظائف سوق الأوراق المالية: تتمثل وظائف سوق الأوراق المالية في (بوكساني رشيد، 2006/2005، ص ص 47-48) :

- تعتبر أداة تستخدم في تمويل الاقتصاد من خلال جذب المدخرات من الأعوان الاقتصاديين، من خلال العمل على تجميع رؤوس الأموال من المتعاملين الاقتصاديين، الذين يتمتعون بالقدرة على التمويل الذاتي؛
- تعمل هذه السوق على ضمان الموارد المالية للمؤسسات على المدى الطويل، ومن ثم تسهيل عملية النمو لها، كما تساعد هذه السوق الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الأداء؛
- العمل على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تحتاج إلى تمويل من أجل التوسع في نشاطها كما أنها تعمل على توفير الموارد للدولة مما تساعدها على تحقيق سياستها الاقتصادية، وعليه فهي تعتبر القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر؛
- العمل على توفير فرص استثمارية متنوعة من خلال الخطر المرتبط بالأوراق المتداولة في سوق الأوراق المالية، وهذا لكثرة وتنوع هذه الأوراق، وتوفير البيانات والمعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل بها، حيث تقوم البورصة بإصدار نشرية خاصة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم مما يعمل ذلك على بيان حركة، وهو الأمر الذي يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الصحيحة؛
- تعتبر أسواق الأوراق المالية كأداة ومؤشر للحالة الاقتصادية حيث نجد أنها تساعد في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ، فيتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في المؤسسة، وتسجيلها وحجم المعاملات مقيد بالأموال السائلة المتداولة والأسعار؛
- المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي، فعملاء البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، وبزيادة مظاهر الائتمان حتى يشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الدولية، فذلك سوف يصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية؛
- تعتبر كأداة مساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وهو الأمر الذي يعمل على تحقيق النمو والازدهار من خلال توفر عدة سمات في الأوراق المالية منها:
  - كفاءة التسعير: تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة؛
  - كفاءة التشغيل: تتضاءل تكلفة المعاملات إلى أقصى حد مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات؛

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

- **عدالة السوق:** إتاحة هذه السوق فرصة متساوية لكل من يرغب في إبرام الصفقات؛
  - **الأمان:** ضرورة توافر الوسائل اللازمة لتوخي المخاطر الناجمة من العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق مثل مخاطر الغش والتدليس، وغيرها من الممارسات الأخلاقية التي تعتمد إليها بعض الأطراف؛
  - أداة لتقويم الشركات والمشروعات: تعمل أسواق الأوراق المالية على زيادة توعية المستثمرين وتبصيرهم بواقع المؤسسات والمشروعات، ومن ثم إمكانية الحكم عليها بالنجاح أو بالفشل، فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة للمؤسسة يدل على عدم نجاحها، أو ضعف مركزها المالي، مما قد يؤدي إلى القيام بإجراء بعض التعديلات في قيادتها، أو في سياساتها من أجل تحسين مركزها؛
  - تعتبر هذه السوق كقناة تسمح بالانتقال من اقتصاديات الإقراض إلى اقتصاديات، وبالتالي فهي أداة لتمويل المؤسسات وخلق السيولة ؛
  - تعمل سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من أصحاب الفوائض من مؤسسات وأفراد ومن ثم العمل على امتصاص فائض السيولة النقدية واتجاهها نحو الاستثمار مكان الاستهلاك وعليه فإنها تعتبر كأداة للحد من معدلات التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني ؛
  - العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطيد التكنولوجيا من خلال الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية؛
  - تعتبر كأداة غير رسمية للرقابة الخارجية على كفاءة السياسات الاستثمارية، التمويلية، التشغيلية .
- 4-1 المتعاملون في بورصة الأوراق المالية:** يمكن تقسيم المتعاملون في بورصة الأوراق إلى أربعة مجموعات كالآتي (صلاح السيد جودة، 2000، ص ص 35-36) :
- **المضاربون المحترفون:** يتمثل الهدف الأساسي لهذه الفئة في الاستفادة من فارق الأسعار عبر الزمن لذلك نجدهم مهتمون بمتابعة وترقب تحركات الأسعار بصفة دائمة ، كما يعملون بالتنبؤ باتجاهات السوق لتخطيط عملياته، وحتى يتمكن من تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على السوق ومعرفة العمليات الفنية التي تدور داخل السوق فإن هذا المضارب يستخدم أدوات التحليل الإحصائي والاقتصادي.

• المضاربون الهواة: تهتم هذه الفئة بالعمل على الاستفادة من فروق الأسعار مثل المضاربون المحترفون ، ولكنها لا تهتم بدراسة العوامل التي من شأنها التأثير على السوق وكما أنها لا تقوم أيضا بدراسة اتجاهات السوق، حتى يتمكن من إتباع سياسات مرنة تتماشى مع الدورات الهبوطية والصعودية لأسعار الأسهم وفي الغالب فان المضاربون الهواة يخطفون من السوق عند تلقي الخسائر.

• المتآمرون: تقوم هذه المجموعة بالتحكم في الأسعار ومن ثم العمل على توجيه السوق صعودا وهبوطا بوسائل مصطنعة، ليصبح السعر السائد للورقة المالية بالسوق أعلى أو أدنى من السعر العادل الناتج عن قوى العرض والطلب العادية، وما يميز هذه الفئة أن لديهم موارد مالية تمكنهم من تحقيق أهدافهم.

• المستثمرون: يوجد نوعين من المستثمرين المستثمر الداخلي والمستثمر العادي، ويهدف المستثمر الداخلي بالدرجة الأولى إلى السيطرة على المؤسسة وإدارتها من خلال القيام بتملك عدد كاف من الأسهم أما هدف الربح لديه فهو يحتل المرتبة الثانية ، أما المستثمر العادي فإن هدفه الأول هو تحقيق الربح في الأجل الطويل بالإضافة إلى العائد الجاري.

وترى الباحثة أن التقسيم السابق للمتعاملين في البورصة هو تقسيم حسب الهدف من وراء التعامل، حيث نلاحظ أن كل فئة لها هدف معين تريد تحقيقه فمثلا هدف المستثمر هو تحقيق الربح بينما المضاربون فهم يهدفون إلى الاستفادة من فارق الأسعار.

2- بنية أسواق الأوراق المالية: تصنف أسواق الأوراق المالية إلى:

### 1-2 السوق الأولية: primary market

تعتبر هذه السوق مصدرا هاما يمكن من خلاله تمويل النشاط الاقتصادي لأجل ضمان نموه وعصرته

( Henri Bourachot, Gilles RENOUARD, Jean- Luc RETTEL; 2010 ,p30 ) .

وركز هذا التعريف على أهمية السوق الأولية إذ تعد مصدرا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

وتعرف هذه السوق بأنها تلك السوق التي يكون فيها مصدر الورقة المالية ويعني ذلك المنظمة المصدرة للأسهم والسندات هي البائعة لها، وتتميز عملية الإصدار بأنها غير دورية وغير متكررة بحيث أن المستثمر الذي اكتتب في أسهم المؤسسة وفي حالة بيعها فإنه مستثمر غير المؤسسة وعليه ينتقل للتداول في السوق الثانوي (عبد الغفار حنفي، 2007، ص 42).

وبين هذا التعريف أن السوق الأولية تكون عندما تكون المؤسسة المصدرة هي البائعة في نفس

الوقت.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف السوق الأولية بأنها السوق التي "يتم فيها إصدار الأوراق المالية بحيث تكون المؤسسة المصدرة هي البائعة".

## 2-2 السوق الثانوية Secondary market

تعرف السوق الثانوية بأنها تلك السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية والتي تم إصدارها في السوق الأولية، حيث يتم التداول من مستثمر إلى آخر وعليه فإنه يترتب عن ذلك نقل الملكية بين البائع والمشتري طبقا للسعر السوقي وقد يكون ذلك من خلال أسواق منظمة أو غير منظمة. وعليه فإن فارق الحويلة النقدية عند تداول الأوراق المالية بيعا وشراء لا تذهب للمؤسسة المصدرة وإنما تتحرك باستمرار من مستثمر مالي إلى آخر وباتجاهين ودون تأثير المؤسسة المصدرة بذلك (فيصل محمود الشواور، 2008، ص 56).

وعليه فإنه يمكن تعريف السوق الثانوية بأنها "تلك السوق التي يتم فيها تبادل الأوراق المالية بيعا وشراء فبعد عملية الإصدار يتم بيع الأوراق من مستثمر إلى مستثمر آخر في السوق الثانوية".

### المبحث الثالث: القرارات الاستثمارية

نظرا لتوجه الأعمال في هذا العصر نحو الاستثمار في الأوراق المالية، ظهر جليا أهمية القرارات الاستثمارية، التي من خلالها يوازن المستثمر بين تكلفة الحصول على الأموال والعوائد المتوقعة تحقيقها من استثمارها، وترتبط القرارات الاستثمارية بدرجة المخاطرة، إذ أن كافة هذه القرارات تنبع من بيئة أعمال تكثر فيها المخاطرة فقد يحقق المستثمر الأرباح كما قد يتعرض للخسائر.

### المطلب الأول: ماهية القرارات الاستثمارية

سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم القرار الاستثماري والمبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري، وخصائص هذا القرار.

#### 1- مفهوم القرارات الاستثمارية

#### 1-1 تعريف القرارات الاستثمارية

يمكن تعريف عملية اتخاذ قرار الاستثمار من النظرية المالية بأنها "القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية" (Patrick PIGET, 2011, p09).  
وركز هذا التعريف على أن القرار الاستثماري متعلق أساسا بتخلي المستثمر عن صرف أمواله الحالية مقابل حصوله على أرباح مستقبلية.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

وتعرف أيضا على أنها "القرارات التي تهدف إلى التحليل والتخطيط المالي للمؤسسة، حيث أنها تهتم بمزيج ونوع الموجودات التي تحتفظ بها المؤسسة" (عاطف جابر طه عبد الرحيم، 2008، ص351).

وربط هذا التعريف القرار الاستثماري بالقرار المتعلق بالتحليل والتخطيط المالي على مستوى المؤسسة والذي يهتم بمزيج الموجودات.

ويعرفها زياد رمضان على أنها "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها" (زياد رمضان، 2005، ص 9).

ونظر هذا التعريف إلى القرار الاستثماري بأنه "عملية توظيف الأموال بفعالية للحصول على عوائد مستقبلية".

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

### 1-2 تعريف القرار الاستثماري الرشيد

يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساسا، حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة" (عبد المطلب عبد الحميد، 2002، ص 37).

واعتبر هذا التعريف أن الرشد في إتخاذ القرار مأخوذ من مبدأ الرشادة الاقتصادية بحيث يكون القرار الاستثماري رشيد عندما يستثمر المستثمر أمواله في البديل الذي يحقق له أكبر عائد.

ويمكن تعريفه على أنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري (عبد المطلب عبد الحميد، 2002، ص 38).

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

ونلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف ضرورة القيام بدراسات الجدوى بمعنى أنه عملية مبنية على أساس علمي يمكن من خلالها التنبؤ بعوائد البدائل المتاحة لاختيار الاستثمار الذي يحقق أكبر عائد. ويقصد أيضا بالقرار الرشيد بأنه ذلك القرار الذي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولة في المضمون والمحتوى وهو قائم على أساس علمي ومدروس ويؤدي إلى نتائج مثلى وتتم عن ملامح الإبداع في مراحل المختلفة. وقد فسر القرار الرشيد بأنه القرار الذي يقوم على مبدأ الرشد في التصرف، حيث أن هذا المبدأ تم استنباطه من مفهوم المصطلح Rational وهناك دلالات فكرية واسعة لهذا المصطلح ترتبط بشكل وثيق بالفكر الإنساني والتنظيمي للمؤسسة (مؤيد عبد الحسين الفضل، 2009، ص 59).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد ربط القرار الرشيد بمدى تحقيق النتائج بحيث يجب على متخذ القرار أن يعتمد على الإبداع عبر مختلف مراحل اختيار البديل المناسب. وقد عرف إلدون هندريكسن القرار الرشيد على أنه " ذلك القرار الأمثل لمتخذ القرار أو للمستفيد منه في حدود مجموعة من القيود، وتشمل هذه القيود المعلومات المتاحة أو موقف الأفراد من الخطر، أو محاولة تدنية تكاليف الاستثمار وأحد عناصرها هو الزمن اللازم لإدارة محفظة الأوراق المالية" (إلدون هندريكسن، 2005، ص 187).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على القيود والظروف التي يتخذ فيها القرار، وعليه فإنه يتم الحكم على مدى رشد القرار بعد معرفة مختلف القيود المحيطة به. وقد اعتبر محمد عبيدات القرار رشيدا إذا ما حقق الأهداف التي اتخذ من أجلها وعالج المشكلة بشكل معقول، بينما يعتبر القرار غير رشيد إذا لم يحقق الأهداف التي اتخذ من أجلها ولم يعالج المشكلة بالشكل المتوقع، فإذا لم يحقق القرار سوى القليل من أهدافه ولم يعالج سوى بعض الجوانب الهامشية للمشكلة فلا يمنع ذلك من تصنيفه على أنه قرار غير رشيد ( محمد عبيدات، 2006، ص 124).

ونلاحظ أن هذا التعريف أكثر واقعية لأنه تطرق إلى فكرة الواقعية في تحقيق الأهداف حيث أنه في الغالب لا يمكن تحقيق الأهداف بصورة مطلقة وإنما قد يكون تحقيقها أمر نسبي. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري الرشيد بأنه ذلك القرار المعقول الذي يحقق أهداف المستثمر والذي يكون مدروس وعلمي يوازن من خلاله المستثمر بين عدة بدائل استثمارية ويختار أمثلها بما يحقق له أعلى عائد ممكن.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

1- 3 معوقات إتخاذ القرار الرشيد: هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحد من إتخاذ القرار الرشيد من أهمها الآتي (سليم بطرس جلدة، 2009، ص ص 43-44) :

- عدم تمتع القائمين على جمع وترتيب المعلومات بالمهارات اللازمة؛
- عدم فعالية نظم المعلومات؛
- عدم الاعتماد على مستويات رفيعة من التكنولوجيا؛
- عدم منح الوقت الكافي لجمع المعلومات ؛
- وجود عراقيل في شبكة الاتصال مما تتسبب في عدم الانسياب المناسب للمعلومات؛
- ضعف الثقة المتبادلة: ويقصد بذلك الثقة بين المديرين والمرؤوسين التي تعد ضرورية لإتخاذ أي قرار وتنفيذه؛

• وقت القرار: ويقصد بذلك السرعة في إتخاذ القرار وعدم التأني في ذلك فإن ذلك يؤدي عدم إجراء الدراسة والبحث الكافي؛

- عدم الاعتماد على المشاركة في إتخاذ القرار؛
- التردد: ويقصد بذلك الحيرة التي تنتاب متخذ القرار أثناء إتخاذ القرار لعدم القدرة في تحديد الأهداف والمشكلات أو تحديد النتائج المتوقعة.

وترى الباحثة أهم عنصر لنجاح إتخاذ القرار الرشيد هو مدى توفر لمتخذ قرار هو المعلومات وهذا العنصر يمثل في حد ذاته أهم معوقات إتخاذ القرار الرشيد، ففي هذا العصر نحتاج في مؤسساتنا إلى القائد الرشيد الذي له القدرة على ترشيد القرارات من خلال اختيار أفضل البدائل في الوقت المناسب، والذي يعتمد على الأساليب الإدارية الحديثة خاصة منها المشاركة في إتخاذ القرارات.

1-4 أنواع الرشد: يقسم الرشد إلى (سليم بطرس جلدة، 2009، ص ص 35-36):

- الرشد الفني: في مثل هذا النوع من الرشد تتوافق الأساليب العلمية المتبعة في العمليات الإنتاجية، ويتم تكوين منفعة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وعليه فإن الرشد يتحقق من خلال القيام بدراسة وانتقاء أفضل الأساليب الملائمة؛

• الرشد الاقتصادي: في مثل هذا النوع يتم في بلوغ الحد الأقصى من الأهداف الموجودة هذا في حالة وجود اختلاف فيما بينها، وبالتالي فإنه يتم التركيز على جانب التكلفة والمنافع المادية فقط، وفي هذا النوع أيضاً نجد مؤشر معيار الكفاية الذي يعتبر المؤشر الرئيسي الذي يدل على رشد القرار؛

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

• **الرشد الاجتماعي:** ما يدل على هذا الرشد هو درجة التجانس والانسجام حيث أنه يمثل مستوى العلاقات القائمة بين أفراد التنظيم والقيم السائدة؛

• **الرشد القانوني:** يطلق عليه أيضا الرشد في القواعد والإجراءات، حيث يتمثل في تحقيق الرشد في الأنظمة والقواعد التي تحكم سلوك أفراد التنظيم والقيام بتحديد الواجبات والمسؤوليات، وما يدل على هذا الرشد هو الالتزام بالأنظمة؛

• **الرشد السياسي:** ويطلق عليه أيضا بالرشد الإداري والسلطوي، حيث يكون محدد في هياكل صنع القرار في المؤسسة، ويهدف لزيادة فرص تقبل القرارات ونجاحها، وما يدل على هذا الرشد هو اكتساب التأييد وتجنب المعارضة أو تخفيضها تجاه قرار معين متخذ من طرف المدير.

### 2- أنواع القرارات الاستثمارية

هناك ثلاثة مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه إتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية، وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية (مُجدد مطر، فايز تيم، 2005، ص ص 18-19) :

#### 2-1 قرار الشراء

في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

#### 2-2 قرار عدم التداول

في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر (الحالة السابقة) ويستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الطرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

### 2-3 قرار البيع

في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل من مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

**3- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري:** حتى يكون القرار الاستثماري صائب وناجح يجب على متخذ القرار مراعاة المبادئ الآتية (مُجد مطر، 2006، ص: 42-44):

#### 3-1 مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

يعد من الأركان الرئيسية لاتخاذ القرار الاستثماري، إذ يستمد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر الفرد أو المؤسسة تتسم بالندرة، بينما تكون الفرص أو المجالات المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان، ويفرض على متخذ القرار الاستثماري بأن يراعي هذه الحقيقة وذلك باختيار ما يناسبه منه ضمن عملية المفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تفق مع استراتيجيته في الاستثمار.

#### 3-2 مبدأ الخبرة والتأهيل

يقوم هذا المبدأ على أن القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين.

#### 3-3 مبدأ الملاءمة

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار استثماري، حيث أن المستثمر يطبق هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب.

#### 3-4 مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

إن هدف المستثمر هو تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار، هذا يعني أن كل مستثمر يحدد في العادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثماراته، وذلك في صورة هدف حيث لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد على استثماراته إلا من خلال تنوع وتوزيع مخاطره الاستثمارية.

وترى الباحثة أنه قبل دخول المستثمر للاستثمار لا بد أن يهيئ نفسه ويعبئها بأهمية التنوع في الاستثمار لتقليل المخاطر وبعدها يقوم بجمع كافة المعلومات المتعلقة بكل بديل ليتم تحليلها وتفسيرها لاختيار القرار الاستثماري المناسب.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

4- خصائص القرار الاستثماري: من الخصائص التي يختص بها القرار الاستثماري ويتميز بها العناصر الآتية (عبد المطلب عبد الحميد، 2002، ص 39) :

• القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى تخطيط ووقت ودراسة وإلى أداة تمد البصر إلى المستقبل ؛

- يعتبر القرار الاستثماري قرار غير متكرر، إذ أن دراسات الجدوى تكون خلال فترات متباعدة زمنياً؛
- يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة يصعب تعديلها أو الرجوع فيها؛
- هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحيط بالقرار الاستثماري والتي يجب العمل للتغلب عليها ومنها ظروف عدم التأكيد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي؛
- يرتبط القرار الاستثماري دائماً بالمخاطرة لأنه يتعامل مع أنشطة مستقبلية.

إن الخصائص السابقة الذكر تبرز وتبين أهمية القرار الاستثماري، إذ يعتبر قرار استراتيجي وكيف لا يكون استراتيجي وهدفه تعظيم الأرباح وله من التكاليف الثابتة التي يصعب تعديلها أو الرجوع فيها، ومن ثم وجب على كل مستثمر أن يستغرق كل وقته في سبيل إتخاذ القرار المناسب.

5- المقومات الأساسية للقرار الاستثماري: من أجل ضمان نجاح القرار الاستثماري، فإنه يجب توفر المقومات الثلاثة :

### 5-1 الإستراتيجية الملائمة للاستثمار

حتى يكون القرار الاستثماري ناجحاً فإنه يجب تبني المستثمر إستراتيجية ملائمة، والتي نجدها تختلف من مستثمر لآخر ويرجع ذلك لاختلاف أولويات المستثمرين، وهو ما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري ويختلف هذا المنحنى من مستثمر لآخر بحسب الميول إلى الربحية والسيولة والأمان، ويعرف ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، أما ميل المستثمر تجاه السيولة والأمان فيعرف بالمخاطرة والتي يكون مستعداً لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه (مُجد مطر، 2006، ص ص 39-40) .

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

5-2 الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: لا يكفي المستثمر بوضع الإستراتيجية الملائمة للاستثمار بل لا بد من إتباع الأسس والمبادئ العلمية والمتمثلة في (مُحَمَّد مطر، 2006، ص 41-44):

الأمر الأول: يجب انتهاج المنهج العلمي لاتخاذ القرار من خلال إتباع الخطوات الآتية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة من أجل تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل الاستثماري المناسب.

أما الأمر الثاني فيتمثل في المبادئ والمعايير التي يجب أن يراعيها متخذ القرار وتتمثل في:

- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية؛
- مبدأ الخبرة والتأهيل؛
- مبدأ الملاءمة؛
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

المطلب الثاني: المراحل والعوامل الواجب أخذها عند اتخاذ القرار الاستثماري

1- مراحل اتخاذ القرار الاستثماري: وتتضمن هذه العملية ( دريد كامل آل شبيب، 2009، ص 42-43):

- مرحلة تكوين البديل: تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر؛
- مرحلة تقييم البدائل: بعد تكوين البدائل فان المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار؛
- مرحلة المفاضلة بين البدائل: وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب .

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

2- العوامل الواجب أخذها عند اتخاذ قرار الاستثمار: تتمثل العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار الاستثماري في (عبد الغفار حنفي، 2009، ص ص 226-227):

• التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: كما يدخل في هذا العنصر أيضا ثمن شراء الأصول الثابتة والتي تتم على عدة سنوات .

• التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل وإدارة الأصل الاستثماري: حيث يكون ذلك على مدى العمر الاقتصادي للأصل، ومن الضروري الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة.

• التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصول الاستثماري: ومن هذه التدفقات نجد التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل وعلى الرغم من صعوبة تقدير قيمتها إلا أن إهمالها وعدم أخذها في الحسبان يترتب عليه قرار خاطئ من عدم إغفال نفقات تخريب الأصل.

• الأخذ في الحسبان التدفقات الخارجة والمتمثلة في الضرائب: حيث أنه وبافتراض أن المؤسسة حققت ربحا فإن كل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي، وبالتالي فهي تحقق وفرا أو مكاسب ضريبية عن كل فترة.

### المطلب الثالث: الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية

عند إتخاذ أي قرار استثماري فإنه لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الاستثماري من خلال دراسة مختلف مراحلها وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

### 1 - المشروع الاستثماري

#### 1-1 تعريف المشروع الاستثماري

يعرف على أنه " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة" (عبد المطلب عبد الحميد، 2002، ص 19).

أي أن المشروع الاستثماري هو مشروع معد لتوظيف الأموال قصد تحقيق عوائد مستقبلية مما يوحي أنه كيان مستقل بذاته.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

ويعرف على أنه: " اقتراح تخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً" ( عبد القادر محمد عطية، 2001، ص 6).

ونلاحظ أن هذا التعريف مشابه للتعريف السابق إلا أنه أضاف الفترة الزمنية التي تكون في الغالب طويلة نسبية وهذه هي حقيقة الاستثمار فتحقيق العوائد الكبيرة يكون خلال الفترات الطويلة وليست القصيرة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المشروع بأنه وحدة اقتصادية لها كيان مستقل تقوم بالعمل على مزج عناصر الإنتاج قصد الوصول إلى المخرجات المطلوبة من أجل تحقيق أهداف معينة.

### 1-2 تعريف عملية تقييم المشروعات

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة "عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستناداً إلى أسس علمية" (كاظم جاسم العيسوي، 2004، ص 97).

أي أن عملية تقييم المشروعات هي مجموعة المراحل والخطوات المتبعة من قبل المستثمرين من أجل اختيار المشروع المناسب الذي يتم الاستثمار فيه.

### 1-3 التعريف بدراسات الجدوى الاقتصادية

يمكن تعريفها على أنها " منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية، والتي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي" (عبد المطلب عبد الحميد، 2002، ص 24).

وهذا يدل على أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي وسيلة فعالة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب ولذلك اعتبرها هذا التعريف منهجية لاتخاذ القرارات أي لها مبادئ ومراحل يجب إتباعها.

وتعرف على أنها "عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفضيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، حيث لا بد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

والموضوعية والشمولية، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع أكبر من مدخلاته أو على الأقل مساوية له ( جهاد فراس الطيلوني، 2011، ص 58، 59).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية بمثابة دراسات علمية لأنها تعتمد أساساً على التنبؤ مما تحتاج إلى أساليب علمية تمكن من دراسة كافة أوجه جوانب المشروع.

وقد عرفت أيضاً على أنها سلسلة من الدراسات المتكاملة والمؤسسة على مجموعة اختبارات وتقديرات للحكم على مدى صلاحية مشروع استثماري في ضوء التوقعات المتعلقة بالتكاليف والمنافع المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بهذا المشروع، بهدف تقدير احتمالات نجاح أو فشل المشروع وذلك قبل البدء بالتنفيذ (عبد الكريم يعقوب ، 2008، ص11).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية كسلسلة من الدراسات وهذا يعني أنها ليست دراسة واحدة وإنما مجموعة من الدراسات فقد تكون دراسات مالية أو فنية أو تسويقية أو ربحية.

كما تعتبر بأنها أداة علمية تستخدم لترشيد قرارات الاستثمار الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين بدائل متعددة وذلك على أساس فني مالي اقتصادي بيئي في ضوء معطيات محددة تتصل بالموقع، تكاليف التشغيل، الإيرادات، طاقات التشغيل، نمط تكنولوجي معين، مهارات بشرية متنوعة، وذلك باستخدام أساليب مستقرة ومتفق عليها في التحليل المالي وتقييم قرارات الإنفاق الاستثماري، ذلك كله في إطار دراسة سوقية استخدمت فيها أساليب البحث العلمي (أحمد غنيم ، 1999، ص 10).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد فصل في التعريف السابق حيث بين أنواع الدراسات التي قد تجرى لدراسة المشروع وأوضح الأساليب التي تستخدم في ذلك وهي أساليب التحليل المالي.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجدوى الاقتصادية بأنها دراسة تقوم بها المؤسسات أو المستثمرين بحيث تكون شاملة وكافية لجميع أوجه المشروع، ويتم الهدف منها معرفة مدى إمكانية نجاح المشروع في تحقيق الأهداف أم لا من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمالية والبيئية والقانونية.

1-4-4 مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية: تتمثل مراحل الجدوى الاقتصادية في:

1-4-1 المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاستثمار:

• مرحلة دراسة الجدوى الأولية: تتمحور أهداف هذه المرحلة إلى التحقق والتثبت من ( محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2008، ص ص 23-24 ):

- فكرة المشروع والبدائل الممكنة للمشروع؛
- المضي قدما في المراحل التالية للمشروع إذا كان جاذبا للمستثمرين؛
- إجراء تحليل SWOT لإبراز الجوانب الايجابية والسلبية للمشروع لتحديد ما إذا كان المشروع بحاجة إلى دراسات تخصصية فنية داعمة إضافية متعمقة.

• دراسة الجدوى النهائية ( التفصيلية): حيث تعد الدراسة الكاملة عن المشروع التي توضح أبعاد الفكرة الاستثمارية من جوانبها المختلفة حيث تتكون من ( أحمد عبد السميع علام، 2007/2008، ص ص 49-51 ):

- دراسة السوق: حيث يتم دراسة كل عوامل الطلب والعرض والمحددة للسلعة التي سينتجها المشروع، وفحص هياكل السوق وتقدير مدى نقص المشروع من الطاقة الإنتاجية وأثر ذلك على عنصري الطلب والعرض ومدى توافر عنصر المنافسة وظروف المشروع.
- الدراسة الفنية للمشروع: حيث تشمل على تشييد أقسام المشروع، وإقامة الآلات وتحديد احتياجات المشروع من مستلزمات الإنتاج، وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل، وتحديد احتياجات المشروع من أثاث ووسائل النقل واحتياجاته من عمالة مباشرة، وتقدير التمويل اللازم ويشمل التمويل الداخلي (المساهمين) والخارجي (من خلال القروض الداخلية والخارجية).

1-4-2 المرحلة الثانية مرحلة الاستثمار: وتشمل على المراحل التالية:

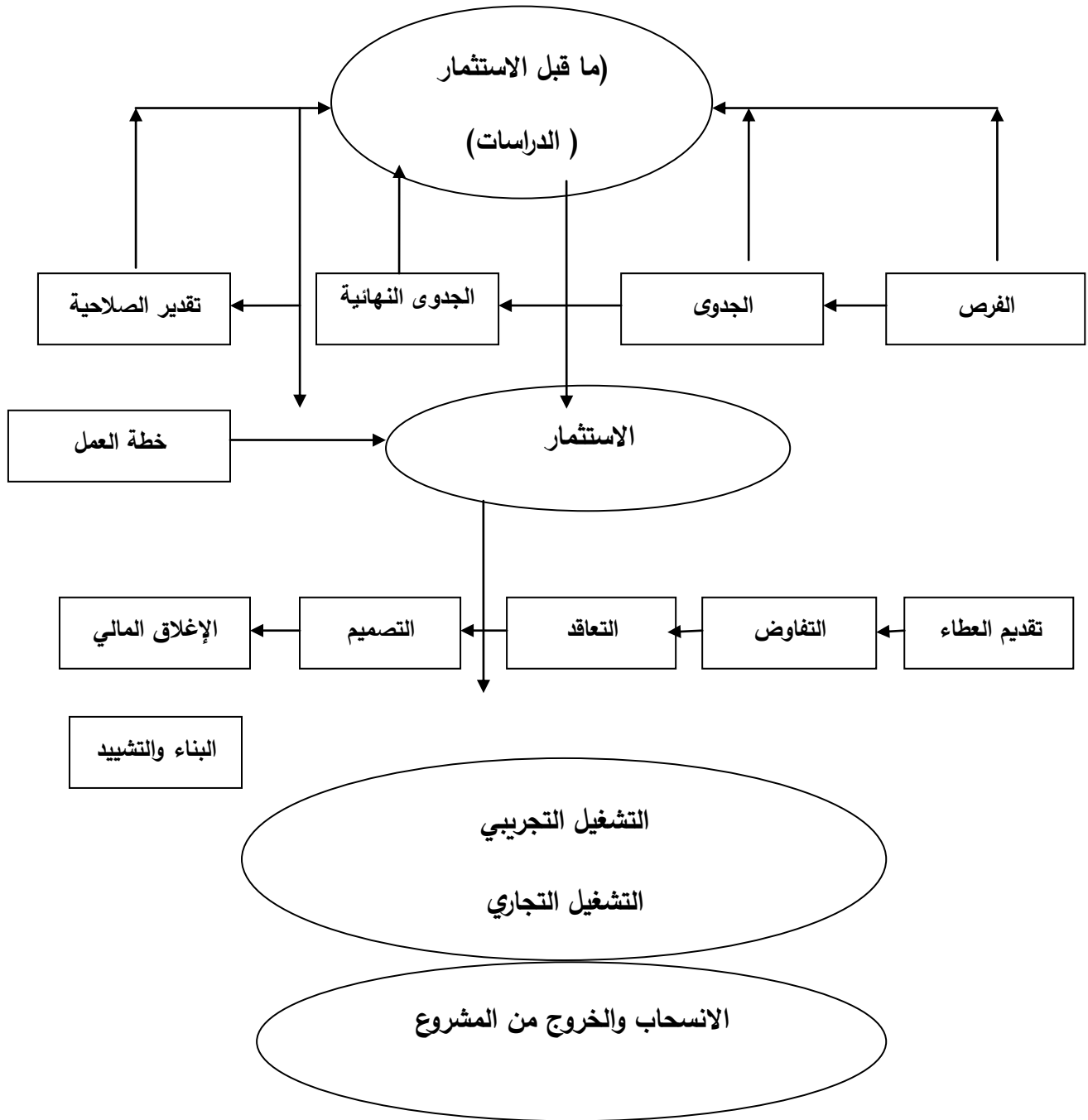
- التفاوض والتعاقد؛
- إعداد التصميمات الهندسية؛
- الاتفاق مع المؤسسات التمويلية؛
- البناء والتشييد.

### 1-4-3 مرحلة التشغيل

تتضمن مرحلة التشغيل عدة مراحل أهمها مرحلة التشغيل العادي للمشروع، وفيها يتم تدوير المشروع حتى الوصول للطاقة الإنتاجية الفعلية، واستمرار المشروع في دورة الإنتاج المخطط حتى نهاية عمره الإنتاجي، وتشمل هذه المرحلة أيضا على مشكلات مرحلة التنفيذ، والتي تحتوي على وجهتي نظر الأولى في الأجل القصير، والثانية في الأجل الطويل، والأولى تتعلق بالفترة الأولى من الإنتاج التي قد ينشأ عنها عدد من المشكلات المتعلقة بمسائل فنية مثل تطبيق التكنولوجيا للإنتاج، وتشغيل المعدات أو قصور الكفاية الإنتاجية للعمل بسبب الافتقار إلى الموظفين والعمال المؤهلين.

أما الثانية فتتعلق بالاستراتيجيات المختارة وما يقترن بها من تكاليف الإنتاج والتسويق، وكذلك إيرادات البيع، ولهذه الاستراتيجيات علاقة مباشرة بالدراسات الإحصائية التي تجرى في طور ما قبل الاستثمار، وإذا اتضح وجود خطأ في تلك الاستراتيجيات، ووجود خطأ في الإحصائيات التي تم الحصول عليها في مرحلة ما قبل الاستثمار، فيكون من الصعب عمل تدابير علاجية لها، لأن تلك التدابير تكون باهضة التكاليف وفي نفس الوقت غير مجدية ( أحمد عبد السميع علام، 2007/2006، ص ص 57-58).

شكل رقم (2-2) : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية



المصدر: ( محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2008، ص 15)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك ثلاثة مراحل لدراسات الجدوى الاقتصادية، المرحلة الأولى تتمثل في المرحلة الأولية حيث تبدأ من بداية التفكير في الاستثمار مروراً بالدراسة الأولية والتي هدفها معرفة مدى جدوى المشروع مبدئياً ووصولاً إلى الجدوى النهائية التي من خلالها يتم الحكم على الجدوى النهائية للمشروع من خلال القيام بكافة أوجه الجدوى، وبعد إتخاذ القرار المناسب تأتي المرحلة

الثالثة وهي القيام بالتشغيل أي تنفيذ هذا القرار وتجسيده على أرض الواقع لبلوغ الأهداف المسطرة من خلاله.

## 2 - المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية

2-1 طرق تقييم الاقتراحات الاستثمارية التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود ( الأساليب التقليدية): هناك العديد من الطرق التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ومن أهمها:

### 2-1-1 نموذج معدل عائد الاستثمار

يتمثل معدل عائد الاستثمار في نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، ويتم حسابه بالنسبة للأموال المساهمة في المؤسسة أو بالنسبة للاستثمارات الكلية، ويقصد بصافي الربح بعد طرح كل أنواع التكاليف وكل أقساط الاستهلاكات، ومن مزايا هذه الطريقة السهولة في عمليات احتساب الربح و تعدد الأساليب المحاسبية المستخدمة في ذلك ( يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، 2005، ص ص 132-133 ).

### 2-1-2 نموذج فترة الاسترداد

#### • تعريف فترة الاسترداد

يقصد بفترة الاسترداد الفترة الزمنية اللازمة التي يحتاجها الأصل لاسترداد تكاليف شرائه من صافي عوائده، أي أنها الفترة المتوقعة استرداد قيمة الإنفاق الأصلي خلالها ( سمير محمد عبد العزيز، 2006، ص 84).

كما تعرف أيضا فترة الاسترداد بأنها طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح، أو بعبارة أخرى فإن فترة الاسترداد عبارة عن الفترة الزمنية المتوقعة استرداد قيمة الإنفاق الأصلي (الاستثمار المبدئي) (شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، 2009، ص 141).

ووفقا لهذه الطريقة فإن الاقتراح الرأسمالي المفضل هو ذلك الذي تغطي تدفقاته النقدية الداخلة قيمة الإنفاق الرأسمالي بطريقة أسرع من الاقتراح الرأسمالي الذي يستغرق وقتا أطول (سمير محمد عبد العزيز، 2006، ص 84).

وتحسب فترة الاسترداد وفقا للمعادلة الآتية:

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمار الأصلي / التدفقات النقدية السنوية الثابتة

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

مآخذ فترة الاسترداد: هناك العديد من العيوب التي تؤخذ على طريقة فترة الاسترداد منها ( زياد رمضان، 2005، ص 204، 205 ) :

- عدم الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ؛
  - إهمال التدفقات النقدية التي تتم بعد استرداد المشروع تكاليفه؛
  - تحديد مدة الاسترداد لا تخضع للموضوعية لأن الأمر متعلق باجتهد متخذ القرار فزيادة هذه المدة تصبح بعض المشاريع غير مجدية والعكس صحيح أيضا؛
  - إعطاء كافة التدفقات النقدية نفس الأهمية والوزن بغض النظر عن زمن حدوثها؛
- ونظرا لهذه العيوب فإنه يتم اللجوء إلى فترة الاسترداد ذات التدفقات النقدية المخصومة وحساب مدة فترة الاسترداد المثلى.

• **مزايا استخدام فترة الاسترداد:** هناك العديد من المزايا المرتبطة باستخدام هذه الطريقة من أهمها الآتي (شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، 2009، ص 142، 143):

- سهولة الحساب كما نجد أن هذه الطريقة مفضلة لدى جهات التمويل، حيث أن الممول من يهتم باسترداد أمواله في أقصر وقت ممكن، ومن ثم فإنه يعتبر كمؤشر أولي لاتخاذ القرار؛
- إن معيار فترة الاسترداد يعتبر كمؤشر مبدئي وسريع لمعرفة مدى إمكانية الاستمرار في البحث والدراسة المتعلقة بالمشروع ؛

- إن معيار فترة الاسترداد يحدد مستوى السيولة المتدفق للمشروع في كل سنة من سنوات تشغيله؛
- يستخدم هذا المعيار في المقاضلة بين المشروعات التي تخضع لتغيرات تكنولوجية سريعة.
- طرق حساب فترة الاسترداد: من الطرق المستخدمة في حساب فترة الاسترداد (يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، 2005، ص 140) :

**الطريقة الأولى:** يتم أولا حساب ربح المشروع في كل سنة من سنوات حياته ثم يتم استخراج متوسط الربح السنوي وبعدها يتم تقسيم إجمالي الاستثمارات على هذا المتوسط للحصول على فترة الاسترداد.

**الطريقة الثانية:** هذه الطريقة واقعية كثيرا حيث أنها لا تعتمد على المتوسطات، إذ يتم حساب ربحية المشروع السنوية ثم نخفض رأس المال المستثمر بالربح السنوي الذي يتحقق أي نقوم باستهلاك رأس المال إلى غاية الوصول إلى السنة التي يكون عندها قد تم استرداده كاملا وتكون هي فترة الاسترداد.

### 2-1- 3 نموذج صافي القيمة الحالية

صافي القيمة الحالية للاقتراح الاستثماري تعني الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للاقتراح، فإذا كان صافي القيم الحالية موجب، فهذا يعني أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة تزيد عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة وحينئذ يكون الاقتراح الاستثماري مربحا وعلى العكس من ذلك يكون الاقتراح الاستثماري غير مربح إذا كان صافي القيمة الحالية سالبا، أي أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة تقل عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة. أما في حالة وجود أكثر من اقتراح استثماري فإنه يتم تفضيل الاقتراح الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية ( سمير مُحمد عبد العزيز، 2006، ص ص 92 - 93).

إن هذه الطريقة تعتمد على قياس المنافع والتكاليف لمشروع معين في ضوء قيمها الحالية، أي القيام بمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشروع مع القيمة الحالية لتكاليف المشروع، ويكون الفرق بين القيمة الحالية للمنافع والقيمة الحالية للتكاليف هو صافي القيمة الحالية للمشروع (عاطف جابر طه عبد الرحيم، 2008، ص 213).

#### • خطوات حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية: تتمثل الخطوات في حساب صافي القيم

الحالية للتدفقات النقدية في (شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، 2009، ص ص 151 - 152):

**الخطوة الأولى:** يتم أولا اختيار سعر الخصم الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية ويتم تحديده في ضوء تكلفة الفرصة البديلة ومخاطر الاستثمار في المشروع إذ انه يزداد معدل الخصم مع زيادة المخاطر، ويمثل معدل الخصم في الحد الأدنى للعائد الذي يرضى به المستثمر للاستثمار في المشروع المقترح، ويعبر في النهاية عن القيمة الزمنية للنقود.

**الخطوة الثانية:** يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية على أساس معدل الخصم المختار باستخدام جداول الفائدة.

**الخطوة الثالثة:** يتم ضرب صافي التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع بالقيمة الحالية المحسوبة.

**الخطوة الرابعة:** يتم خلال هذه المرحلة الحصول على صافي القيمة الحالية للمشروع، إذ تتمثل في المجموع الجبري الناتج عن ضرب صافي التدفقات النقدية في القيمة الحالية مطروحا منها كلفة الاستثمار المبدئي للمشروع.

وترى الباحثة أن الطرق التقليدية التي تستخدم في تقييم المشاريع هي طرق لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وهذا هو أهم انتقاد موجه لهذه الطرق، فلا يمكن في هذا العصر أن نلغي نهائيا

وجود التضخم وهو الأمر الذي يحد من كفاءة وفعالية هذه الطرق، إذ يعد هذا الأمر قد مهد الطريق إلى بروز طرق أخرى تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

2-2 طرق تقييم الاستثمارات التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود

2-2-1 معدل العائد الداخلي

يمكن تعريف هذا المعدل بأنه "معدل الفائدة الذي يساوي القيمة الحالية للعائد المتوقع أو للتدفقات النقدية المتوقعة مع تكاليف الاستثمار أو القيمة الحالية للأموال المستثمرة"، أي أنه معدل الخصم الذي يساوي القيمة الحالية للمشروع بصفر، وذلك بافتراض أن القيمة الحالية لأي استثمار "مشروع" تساوي القيمة الحالية للعائد المتوقع من هذا الاستثمار مستبعدا منها القيمة الحالية للأموال المستثمرة كتكاليف للاستثمار، ويتم تحديد معدل العائد الداخلي بطريقة التجربة والخطأ وذلك باستخدام التأكد، ومعدل العائد الداخلي هو معدل تكلفة الأموال الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بعد استدراك قيمة الاستثمار (محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2008، ص ص 116-117).

كما يعرف أيضا أنه سعر الخصم الذي يؤدي إلى تحقيق المساواة بين القيمة الحالية للتكاليف مع القيمة الحالية للمنافع الناجمة عن المشروع، ويعتبر معدل العائد الداخلي من أكثر المقاييس منافسة لصافي القيمة الحالية. (عاطف جابر طه عبد الرحيم، 2008، ص 227).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف معدل العائد الداخلي بأنه " ذلك المعدل الذي يساوي القيمة الحالية للمشروع بالصفر لأنه عند هذا المعدل تكون القيمة الحالية للتكاليف مساوية للقيمة الحالية للمنافع".

• مزايا استخدام معيار معدل العائد الداخلي كأسلوب للمفاضلة بين المشاريع: تتمثل مزايا استخدام هذه الطريقة في (شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، 2009، ص 170):

— يتميز هذا المعيار بالموضوعية ومن ثم فإنه يعتبر مقياسا دقيقا للربحية ويعبر بوضوح عن القوة الايرادية للمشروع الاستثماري؛

— إمكانية استخدام هذا المعيار في ترتيب المشروعات من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية؛

— يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود؛

— إن هذا المعيار يعكس المخاطر التي يتعرض لها المشروع وذلك من خلال حساب مدى الفرق بين

العائد الداخلي وتكلفة رأس المال؛

— هذا المعيار لا يعتمد على سعر الخصم ومن ثم تفادي مشكلة اختيار سعر الخصم الملائم الذي تخصم به التدفقات النقدية السنوية للوصول إلى صافي القيمة الحالية، وهذا ما يعاني منه معيار صافي القيمة الحالية.

**2-3 أساليب اختيار المشاريع في ظروف عدم التأكد:** يوجد هناك العديد من الأساليب المتعلقة باختيار

المشاريع في ظل ظروف التأكد ومنها (مُحَمَّد سعيد عبد الهادي، 2008، ص ص 208 - 210):

#### • أسلوب القيمة المتوقعة

نظرا لاختلاف نظرة الخبراء للظروف الاقتصادية المستقبلية فإنهم قد يختلفون في تقدير التدفقات النقدية وعادة ينجر عن ذلك إعداد التقديرات في ظل ظروف التفاؤل أو التشاؤم، كما قد نجد أن هناك من الخبراء من يذهبون إلى القيام بتقدير احتمالات الظروف المتفائلة من ناحية والظروف المتشائمة من ناحية أخرى وبعد ذلك يقومون بحساب القيمة المتوقعة لصافي التدفق النقدي السنوي للمشروع، من خلال متوسط صافي التدفق النقدي المستخرج طبقا لاحتمالات حدوث في كل حالة اقتصادية، وهذا يعني أن القيمة المتوقعة تمثل المتوسط المرجح لصافي التدفق النقدي أو مجموع مضروب كل صافي تدفق نقدي في احتمالات حدوثه.

#### • أسلوب التوزيعات الاحتمالية

من خلال هذا الأسلوب فإنه يتم وضع توزيعات احتمالية لصافي التدفق النقدي أو القيمة الحالية أو معدل العائد وكلما كان شكل التوزيع الاحتمالي يتمتع بدرجة عالية من الانتشار، والتشتت، كلما دل ذلك على وجود درجة خطر مرتفعة في المشروع، ويقاس مدى التشتت إحصائيا باستخدام الانحراف المعياري، فإذا كان الانحراف المعياري للتوزيع كبيرا، فإن ذلك يدل على كبر مدى التغير في العنصر محل القياس ومن ثم كبر درجة الخطر، والعكس صحيح إذا كان الانحراف المعياري صغيرا، ويمكن قياس درجة الخطر على أساس معامل التغير والذي ينتج عن قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة من المشروع، وكلما كان هذا المعامل كبيرا كلما كان المشروع أكثر خطورة.

نسبة المخاطرة = الانحراف المعياري / القيمة المتوقعة .

#### • أسلوب تحليل الحساسية

يهدف هذا الأسلوب إلى معرفة مدى حساسية عائد المشروع للتغيرات في قيمة عنصر أو عناصر معينة فمثلا يوضح كيفية تأثر معيار صافي القيمة الحالية بأي تغير في أحد المتغيرات المحددة لصافي القيمة الحالية كحجم الاستثمارات. وفي حالة كانت صافي القيمة الحالية حساسة بالنسبة للمتغيرات يكون المشروع حساسا لظروف عدم التأكد، وعلى ذلك يجب إعطاء أهمية خاصة لدرجة الدقة في تقدير قيمة هذه المتغيرات.

## الفصل الثاني ..... إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد

وفي الغالب فإن أسلوب تحليل الحساسية يستخدم في المراحل الأولى من إعداد المشروع من أجل ضبط المتغيرات التي يجب إعطاؤها أهمية خاصة وعليه فإنه يجب مراعاة الدقة عند تقدير قيمتها.

ويجب إتباع الخطوات الآتية عند إجراء تحليل الحساسية:

- تحديد المتغيرات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على المعيار أو المعايير المستخدمة في تقييم المشروع؛
- القيام بتحديد العلاقة الرياضية بين هذه المتغيرات؛
- العمل على تقدير القيم الأكثر تباؤاً أو الأكثر تشاؤماً لهذه المتغيرات؛
- القيام بحساب المعايير المستخدمة في تقييم المشروع تحت ظروف عدم التأكد.

### خلاصة

إن عملية اتخاذ القرار تعتبر عملية جوهرية وعملية أساسية بالنسبة للمدير، فالحكم على مدى نجاح المدير في إدارته يكون من خلال قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يقوم بوضع الأهداف التي يريد الوصول إليها وتحديد وحصر المشكلة، ثم العمل على إيجاد مختلف البدائل التي تمثل حلول لهذه المشكلة ومن ثم العمل على جمع كافة المعلومات المتعلقة بكل بديل وإجراء المقارنة اللازمة بين البدائل لاختيار البديل المناسب، ويكون متخذ القرارات أمام الحالات الثلاثة المتمثلة في ظروف التأكد أو ظروف المخاطرة أو ظروف عدم التأكد.

وتعد القرارات الاستثمارية من أكثر القرارات أهمية بالنسبة للمستثمرين وتعلق بالتضحية بأموال حالية مقابل الحصول على أموال مستقبلية فيكون بذلك في حالة مخاطرة، من خلال عدم تحقق للعوائد المرتقبة في المستقبل ويرجع ذلك إلى المخاطر المنتظمة أو الخارجية المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الأمنية أو المخاطر غير المنتظمة والتي تتعلق بمؤسسة دون سواها أو قطاع دون غيره كمخاطر الإدارة والصناعة، وعليه فإن المؤسسات ومتخذي القرارات مجبرين على معرفة هذه المخاطر وقياسها من أجل العمل على توخيها أو التقليل منها.

لأجل أهمية القرارات الاستثمارية ولأجل المخاطر المصاحبة لها فإن متخذ القرار يسعى إلى ترشيد قراراته الاستثمارية من خلال الوصول إلى البديل الاستثماري المناسب الذي يحقق الأهداف، وللوصول إلى ذلك فإنه يجب عليه مراعاة مبادئ اتخاذ القرار الرشيد والمتمثلة في: الاختيار، المقارنة، الموضوعية، الملائمة وتوزيع المخاطر.

## الفصل الثالث :

مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيح

القرارات الاستثمارية

### تمهيد

يسعى المستثمرون دوماً إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم وزيادة ثروتهم، ولأجل بلوغ ذلك وفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة، فإنه يجب على المؤسسات أن تفصح وبكل شفافية عن كافة المعلومات المحاسبية في تقاريرها، لأن هذا الأمر من شأنه العمل على ترشيد قرارات المستثمرين، حيث يقوم المستثمرون على أثر ذلك بتحليل وتفسير هذه المعلومات المحاسبية من طرفهم أو من طرف المختصين في ذلك، ومن ثم استعمال نواتج ذلك في اتخاذ البديل المناسب من بين البدائل المتوفرة من الاستثمارات، وحتى يتمكن المستثمر من الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات فإن المؤسسة مطالبة أن تكون معلوماتها ملائمة وموثوقة ولها القابلية على الفهم والمقارنة وأن تتميز بالثبات من خلال اعتماد المؤسسة على نفس المعالجة المحاسبية وبانتظام، وهو الأمر الذي سوف يسهل على متخذ القرار من اختيار القرار المناسب.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي سيتم تناوله فيه ماهية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أنواع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، في حين المبحث الثاني فعنوانه الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري والذي سيتم التطرق فيه إلى ماهية الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومدى توفير الإفصاح المحاسبي لمتطلبات ترشيد القرار الاستثماري، أما عنوان المبحث الثالث فهو المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري وسيتم تناوله فيه ماهية المؤشرات المالية، المؤشرات المالية التي تم استثمارها والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

### المبحث الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ينظر المستثمرون الحاليون إلى القوائم المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم مع غيرها من المعلومات في تحديد النتائج الاقتصادية التي تترتب على استمرار حيازتهم للحقوق التي يمتلكونها في المؤسسة واستمرار الإدارة الحالية في تصريف أمور المؤسسة مستقبلاً. ومما لا شك فيه أن تقييم هذا الاستثمار وهذه الإدارة يرتبط بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة وعلى مدى كفاية ودرجة التأكد من هذه التدفقات، وبالمثل فإن التقارير المالية يجب أن تقدم للمستثمر الذي يواجه شراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية هذه المعلومات التي يمكن أن تساعده مع غيرها من المعلومات في تقييم محصلة كل بديل والنتائج الاقتصادية التي تترتب عليه.

### المطلب الأول: ماهية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

توفر القوائم المالية معلومات محاسبية وحتى تكون مفيدة لمتخذي القرار فلا بد أن تتوفر على جملة من المواصفات تسمى بخصائص المعلومات المحاسبية.

#### 1- المعلومة المحاسبية وجودتها

#### 1-1 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

إن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (خلود عاصم، محمد إبراهيم، 2013، ص 237).

وركز هذا التعريف على أن الشرط الأساسي لجودة المعلومات المحاسبية هي المصداقية والمنفعة منها فمتى توفر هذان الشرطان تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة.

وتعرف أيضاً على أنها "مجموعة من الميزات والخصائص النوعية التي تقوم بمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار في موارد المؤسسة" (Celine michailesco, 2009, p1023).

وركز هذا التعريف على أن جودة المعلومة المحاسبية تتوقف على مدى توفر الخصائص النوعية في هذه المعلومة والتي تستخدم لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

وقد عرفها الشيرازي على أنها " تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي " (عباس مهدي الشيرازي، 1990، ص ص 194-195).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

وركز هذا التعريف على الخصائص التي تتمتع بها المعلومة المحاسبية فمتى قدمت معلومات مفيدة اعتبرت ذات جودة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها تعني مجموعة الخصائص والمميزات النوعية وفي مقدمتها المصدقية والتي يجب أن تعطي منفعة للمستثمرين، بحيث توفر لهم فرصة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب من بين البدائل المتاحة.

**3-1 العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:** تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بمجموعة من العوامل ومن أهمها (مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2014، ص 9):

• **جودة المعايير المحاسبية المطبقة:** تختلف جودة المعلومات المحاسبية تبعاً للاختلاف الموجود في جودة المعايير المحاسبية المطبقة، فمثلاً نجد أن الاعتماد على معايير (IFRS) قد يعمل على تحديد ممارسات إدارة الربح، وقد يؤدي أيضاً إلى عدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية، ولأجل ضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية) فقد حددت البورصة الأمريكية (SEC) شروطاً لذلك منها ضرورة التنظيم الجيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، و ضرورة توافر الموارد البشرية والفنية المؤهلة والعالية المستوى، و استعمال جهاز رقابي فعال من أجل ضمان التزام المؤسسات بالمعايير.

• **دوافع الإدارة:** قد تكون الإدارة في حد ذاتها عائق أمام الوصول إلى جودة المعلومات المحاسبية، فالإدارة هي التي تعمل على إتاحة المرونة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، كما تعمل على إجراء التقديرات المحاسبية والقيام وهيكله العمليات من أجل إتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، فكل هذا قد يكون في صالح أو ضد تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما قد يكون توجه الإدارة نحو تحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح من الأسباب المؤدية على الحد من جودة المعلومات المحاسبية.

• **المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة:** إن وجود منظمات مهنية متخصصة قوية يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لأنها سوف تعمل على إصدار معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.

• **جودة عمليات المراجعة:** تعتبر المراجعة وكفاءة واستقلال محافظ الحسابات من أهم الأسباب المؤدية لجودة المعلومات المحاسبية نظراً للارتباط الموجود بينهما، لأنها سوف تؤدي إلى الحد من مخاطر ممارسات الإدارة الاحتيالية ونجد أنها تؤثر أيضاً على درجة التحفظ المحاسبي وهو ما سوف يحقق الجودة في هذه المعلومات.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

• **الحوكمة:** لقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين آليات الحوكمة المتمثلة في جودة لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية ومجلس الإدارة وجودة المعلومات المحاسبية. وترى الباحثة أن كل هذه الأمور المتعلقة بالعوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية مفيدة جدا لتحقيق ذلك، فكلما توفرت هذه العوامل كلما كانت المعلومات المحاسبية أكثر جودة، وعليه فإنه يجب على المؤسسات أن تهتم بهذه العوامل لا سيما منها الاهتمام بإرساء دعائم الحوكمة لأنها سبيل كفيل بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

**1-4 نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية:** يوجد العديد من النماذج التي تستخدم في قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى ثلاث مداخل هي ( مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2014، ص 10):

• **مدخل جودة الربح:** يعتقد أصحاب هذا المدخل أن الربح المحاسبي يعتبر أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم المصالح، حيث يتوقف إنتاج هذا الربح على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو المدخل الذي وضعه ( kormendi and Lipel) ويسمى بنموذج انحدار الأرباح حيث يقيس استمرارية الأرباح، ومن بين عيوب هذا المدخل هي أنه يتم الاعتماد فيه على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر.

• **مدخل جودة الاستحقاقات:** وفقا لهذا المدخل فإنه يتم النظر إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية من أجل تحقيق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي، ومن أبرز النماذج المستخدمة في هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل والمقدم من طرف ( Mc Nicholism) حيث يعتبر من أكثر النماذج دقة.

• **مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر:** يرى أصحاب هذا المدخل عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) في وقتها المناسب يؤدي إلى إضعاف جودة الربح ومن ثم أضعاف جودة المعلومات المحاسبية ومن أكثر النماذج شيوعا في هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية، ونموذج خاصية وقتية الربح.

وترى الباحثة أنه يجب على المستثمر الذي يريد تعظيم أرباحه أن يتبع النموذج الذي يراه مناسب ويتماشى مع أهدافه والذي يمكن تحقيقه من المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات، أي يختار النموذج الذي يتماشى والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة.

## 2- تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعرف على أنها "صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة" ( بدر الدين فاروق أحمد سالم، 2013، ص 92).

واعتبر هذا التعريف الخصائص النوعية بمثابة الخصائص الأساسية التي يجب توفرها لجعل المعلومات مفيدة بالنسبة للمستخدمين من خلال تعبيرها الصادق والعدل للمركز المالي للمؤسسة. كما تعرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها العناصر التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدميها ( Guy djongoue, 2007, p5).

ونلاحظ أن هذا التعريف هو تعريف موجز لكنه مهم إذ أن الخصائص النوعية هي تلك الخصائص التي بتوفرها تكون المعلومات المالية مفيدة.

كما تعرف أيضا بأنها ما تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة في مجال ترشيد القرارات، حيث أن هذه الخصائص تتأثر بخصائص متخذي القرارات أي مستخدمي المعلومات (هادي رضا الصفار، 2009، ص 30). ونلاحظ أن هذا التعريف قد ربط الخصائص النوعية بترشيد القرارات وهذا يدل على أنه كلما توفرت هذه الخصائص كلما كانت مفيدة وهو ما يؤدي إلى ترشيد القرار.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها مجموعات المميزات التي تختص بها المعلومات المحاسبية والتي تعمل على جعلها مفيدة يمكن استخدامها في اختيار القرار الاستثماري الرشيد.

3- معوقات تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: توجد عدة عوائق قد تؤدي إلى صعوبة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ( بن فرج زوينة، 2014، ص 40، 41):

### • إمكانية التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في القياس المحاسبي:

يعتمد تحقيق الجودة للمعلومات المحاسبية على استعمال أرقام البيانات التاريخية وهذه الأخيرة تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية ولكن مستوى الملائمة فيها منخفضة ويرجع ذلك لكونها أقل ارتباطا وتمثيلا للواقع، ومن ثم فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ بالشكل الكاف؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية:

في بعض الأحيان قد يحدث هناك تعارض بين الخصائص الفرعية المكونة للخصائص النوعية قد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها تكون ذات قدرة منخفضة تنبؤية مثل حالة أرقام التكلفة التاريخية، كما أنه في بعض الأحيان قد يتعارض التوقيت الملائم مع الدقة ودرجة الاكتمال، حيث قد يحدث وصول معلومات إلا أنها غير دقيقة، ومن أمثلة ذلك نجد أن بيانات الموازنة التقديرية فبالرغم من انخفاض درجة دقتها إلا أنها تعتبر أكثر إفادة من المعلومات التاريخية التي تتصف بالدقة والتي لا تتوفر له في الوقت المناسب.

- احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع منها - اختبار التكلفة / العائد:

إن المعلومات التي لا تحقق الأهداف المرجوة منها لمتخذي القرارات هي معلومات غير مهمة ، وبالتالي فليس هناك حاجة للإفصاح عنها، لأن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار العائد والتكلفة هي أنه لا يتم إنتاج المعلومات المحاسبية ونشرها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وعدم توفر ذلك فإن الإفصاح عن تلك المعلومات يشكل خسارة على المؤسسة.

- ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوقة ذات فائدة:

يجب على متخذ القرار أن يدرك أنه ليس كل المعلومات الملائمة والموثوقة تشكل فائدة ويمكن الاستفادة منها، وهو ما يطلق عليه اختيار مستوى الأهمية، فيكون البند ذا أهمية نسبية إذا تم حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة وهو يؤدي إلى التأثير على متخذ القرار أو تغيير مسار قراره.

- بالرغم من أن المعلومات المحاسبية قد تتصف بالملائمة والموثوقة، إلا أن مستخدمي تلك المعلومات قد يواجهون صعوبة في فهمها وتحليلها والإفادة منها في اتخاذ القرار:

في بعض الأحيان نجد أن مستخدمي المعلومات المحاسبية لا يتمتعون بالمستوى العالي في القيام بفهمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى القرار المناسب حيث أن القابلية لفهم المعلومات المحاسبية متوقفة على مدى سهولة ووضوح المعلومات المنشورة، إلا أننا نجد أن هناك مستويات متفاوتة لمستخدمي القوائم المالية في المقدرة على فهمها واستيعابها، ولاختلاف الأهداف الكامنة وراء حاجتهم لتلك المعلومات، وعلى أثر ذلك فإنه يجب على المحاسب وإدارة المؤسسة أن تقوم بالموازنة بين الحاجات والمواصفات التي يتمتع بها مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- عدم جدوى خاصية المقارنة إذا لم تتم هذه المقارنة في ظل طرق وسياسات محاسبية:

في كثير من الأحيان نجد أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يقومون بإجراء مقارنة لأداء المؤسسات المشابهة للمؤسسة في الصناعة أو المؤسسات المنافسة لها، ويكون ذلك ممكنا إذا استخدمت المؤسسات نفس الطرق والسياسات، وعليه فإنه يجب على المؤسسة الالتزام قدر الإمكان بسياسة الثبات والاتساق في تبين الطرق والسياسات المحاسبية والقيام بالإفصاح وبالشكل الواضح عن أي تغيير في تلك الطرق والسياسات ومختلف الآثار المترتبة عن ذلك.

- قد تكون المعلومات ذات أهمية نسبية منخفضة ولكنها بالنسبة لبعض متخذي القرار مهمة لأسباب عقائدية أو اجتماعية:

من الصعوبات التي تواجه تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية اختلاف أهمية المعلومات بين متخذي القرارات، فمثلا مبلغ الفائدة المدينة أو الدائنة قد يكون غير مهم نسبيا كرقم لبعض مستخدمي القوائم المالية، لكنه يكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة لآخرين ويكونون مهتمين بأن تفصح المؤسسة عن تلك المبالغ بشكل منفصل، وهذا ما يجلب متخذ القرار يغير في قراره في الاستثمار أو التعامل مع تلك المؤسسة لأسباب دينية.

ومن خلال ما تم بيانه من معوقات تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه يمكن القول أن أي مستثمر يولي اهتماما كبيرا بأن تتوفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، لأن بتوفرها تتوفر الجودة فيها ومن ثم إمكانية ترشيد القرار الاستثماري، بينما قد تتوفر الخصائص النوعية ولا يكون القرار رشيدا ويرجع ذلك لعدم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على التحليل والتفسير واستنباط المعلومات الصحيحة، وعليه فإنه يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية أن يعتمدوا في تحليل وتفسير المعلومات المحاسبية على مختصين في ذلك، كما لا ننسى أيضا اختلاف أهداف أصحاب المصالح واختلاف أهداف المستثمرين في حد ذاتهم فاختلاف الأهداف ينتج عنه عدم رضا كل المستثمرين عن المعلومات المحاسبية المقدمة، فقد ينظر البعض إلى أن المعلومات المقدمة من مؤسسة معينة كافية وذات جودة لاتخاذ القرار المناسب في حين قد ينظر آخريين عكس ذلك ويرجع ذلك لاختلاف طبيعة أهداف وسلوكيات المستثمرين.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

### المطلب الثاني: أنواع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية حتى تستطيع المعلومات المحاسبية أن تحقق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل هذه الخصائص في:

#### 1 - الخصائص النوعية الأساسية

##### 1-1 خاصية الملائمة

يقصد بملائمة المعلومات لقرار ما إذا كان لها تأثير على مستخدم المعلومات وتجعله يغير قراره، أي يمكن وصف المعلومات المحاسبية بالملائمة إذا كان المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، بمعنى آخر إذا كان القرار الذي تم اتخاذه قبل معرفة تلك المعلومات يختلف عن القرار الذي تم اتخاذه بعد معرفة ذات المعلومات فإن ذلك يعني أن تلك المعلومات ملائمة للقرار، وربما يفيد أنه إذا كانت هناك معلومات معينة ليس لها صلة أو تأثير على القرار فإنها تكون غير ملائمة لذلك القرار (خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص34).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد فصل في التعريف السابق بحيث جعل من خاصية الملائمة أساس تغيير القرار فالقرار يختلف عن ما كان عليه قبل الحصول على المعلومة.

وما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذاها، والمعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرار، وذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وبالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقا في القرارات عن طريق تحسين عن التوقعات الأولية، وتوفر المعلومات القدرة على القيام بكلتا العمليتين وذلك لأن معرفة نتائج الأعمال سوف تحسن من قرارات متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية المشابهة، وأنه بدون معرفة الماضي فإن أساس التنبؤ سوف يفتقد أحد عناصره الهامة، كما أنه بدون الاهتمام بالمستقبل فإن معرفة الماضي سوف تكون عقيمة (طارق عبد العال حماد، 2010، ص 55، 56).

وقد اعتبر هذا التعريف المعلومة الملائمة بمثابة المعلومة التي تؤدي إلى دقة التنبؤ في نتائج المؤسسة الماضية والحالية والمستقبلية.

ومن خلال ما سبق فإن الباحثة ترى أن المعلومة الملائمة هي تلك المعلومة التي تتلائم مع القرار، بحيث أن مستخدم هذه المعلومة يغير من قراره بعد ما وصلته هذه المعلومة وفهمها وبالتالي فهي تساعد متخذ القرار على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية مما يعزز ذلك من إمكانية ترشيد القرار.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

وحتى تكون المعلومات كذلك يجب توفر الخصائص التالية فيها:

• **توقيت المعلومات:** يجب أن تكون المعلومة عند متخذ القرار في الوقت المناسب وأي تأخير في ذلك يفقد من ملاءمتها، وعليه فإنه يجب على الإدارة القيام بالموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها، حيث أنه عند تقديم المعلومات في وقتها المناسب دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية والأحداث الأخرى معروفة سيضعف من المصدقية، و إذا تم تأخير تقديم القوائم حتى يتم معرفة كافة الأوجه فإن المعلومات تكون ذات موثوقية إلا أنها ذات فائدة قليلة للمستخدمين حيث أنهم قد يضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار، وعلى أثر ذلك فإن تحقيق التوازن بين الملاءمة والمصدقية يهدف إلى خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل ممكن (أمين السيد أحمد لطفي، 2008، ص ص 56-57).

• **التغذية العكسية:** تكون المعلومة ملائمة إذا كانت صالحة مهما تعددت الظروف والحالات لأنه يمكن استعمال المعلومات في تقييم الأعمال الماضية وتصحيح التوقعات السابقة للأعمال ( خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص 34).

• **القدرة على التنبؤ:** القرار يكون دائما نتائجه في المستقبل لذلك فإنه يجب أن تكون للمعلومة قدرة على التنبؤ بالمستقبل، وهذا ما يجعل لها صلاحية الاستخدام في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل، ومن ثم إمكانية ترشيد القرارات للتنبؤ بالمستقبل (خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص 34).

**1-2 خاصية الموثوقية:** يقصد بالموثوقية بأن تكون المعلومة دقيقة ليس فيها أخطاء وبعيدة عن التحيز، لأن المعلومة قد تكون في بعض الحالات ملاءمة و غير موثوقة، والسبب في ذلك يعود إلى درجة دقة المعلومات وتوقيت إصدارها، وحتى يتم ضمان الموثوقية في المعلومة المحاسبية يجب أن تتميز بالصدق والتحقق والحياد وأن تكون ليس فيها أخطاء وبعيدة عن التحيز ويمكن الاعتماد عليها (Ferdy van Beest, p7, 2006, Geert braam).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد عبر على خاصية الموثوقية بالدقة أي الخلو من الأخطاء وهذا ما يحتاجه فعلا متخذ القرار وهي المعومات الخالية من الأخطاء.

إن الثقة في المعلومة المحاسبية ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على التحقق، بحيث يمكن الوصول إلى نفس النتائج بالاعتماد على نفس الأساليب لو اعتمد على أشخاص آخرين مستقلين. أما خاصية الصدق فهي تعني ضرورة أن يوجد هناك اتفاق وتماثل بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التي يتم التعبير عنها ( طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة، 2010، ص 44).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

ونلاحظ أن هذا التعريف قد اعتبر خاصية الموثوقية بإمكانية التحقق من خلال الاعتماد على الأساليب والطرق المعروفة والجمع عنها في القياس، وهذه أيضا خاصية يحتاجها متخذ القرار فكلما كانت المعلومات موثوقة كلما أمكن ذلك من ترشيد قراراته.

وتتكون خاصية الموثوقية من العناصر الموالية:

• **الجوهر فوق الشكل:** ويعني هذا العنصر أنه لا يتم المحاسبة عن العمليات وفقا لشكلها القانوني فقط بل لا بد أن تكون طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك نذكر: عملية التخلص من أصل معين فنجد أنها عملية تحويل ملكية قانونية وفقا لما تظهره الوثائق، إلا أن البائع يستمر في تمتعه بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة بالأصل وفقا لجوهر الاتفاقية التي قامت بها المؤسسة البائعة ( حسين يوسف، 2012، ص ص 78 - 79).

• **التمثيل الصادق:** يجب أن يكون هناك تمثيل صادق للمعلومة بمعنى أن تمثل وتحدد المعلومة الحدث أو العملية وتقنيات القياس المتعلقة بما بصدق ولا يكون هناك زيادة أو نقصان فيها، وإذا لم يكن هناك عدم تأكد بخصوص بعض الأحداث حينئذ فإنه من الممكن عدم الاعتراف بها.

• **الحذر:** يجب ممارسة مبدأ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية لأن هناك الكثير من الأحداث وحالات عدم التأكد التي قد تواجه القوائم المالية، والتي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث، وعليه يجب عند إعداد القوائم المالية التفطن لمثل هذه الأمور وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر حتى لا تكون المعلومات خاطئة، والذي يقصد به ضرورة تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد لضمان عدم تضخيم الأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات، ويجب مراعاة أنه لا يقصد بممارسة الحيطة والحذر القيام بخلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والتصرفات، لأن ذلك يؤدي إلى عدم توفر شرط المحايدة في القوائم المالية ومن ثم غياب خاصية الموثوقية وإنما يكون الحذر في ظل ظروف عدم التأكد من خلال القيام بعدم تسجيل الأصول والدخل بأكثر من اللازم وعدم تسجيل الالتزامات والمصاريف بأقل من اللازم ( أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية 2008، ص ص 54 - 55).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

• **الاكتمال:** لاتخاذ أي قرار استثماري فلا بد أن تكون المعلومة غير ناقصة لأنه لا يعتمد إلا بالمعلومات الكاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، وأن أي نقص في المعلومة سيجعلها لا تتمتع بالموثوقية ويجعلها غير ملائمة لا يعتمد عليها في اتخاذ القرارات لأنها ستكون خاطئة أو مضللة (يوسف محمد جربوع، 2002، ص 80).

• **الحياد:** يجب توفر صفة الحياد في المعلومة حتى تكون ملائمة وموثوق بها وتكون ذلك من خلال بعدها عن التحيز فلا تغلب فيها مصلحة فئة على فئة أخرى، فإذا غلبنا مثلاً مصلحة مجلس الإدارة عن مصلحة المساهمين فتكون المعلومة غير حيادية (رضوان حلوة حنان، 2009، ص ص 24-25).

وترى الباحثة أن الخصائص النوعية هي خصائص أساسية يجب توفرها في المعلومات المحاسبية وإلا فإنه لن يكون القرار الاستثماري رشيداً بل ينجر عن ذلك عدم توجه المستثمرين للاستثمار في هذه المؤسسات التي لا تتوفر معلوماتها المحاسبية على الخصائص النوعية، وتتمثل هذه الخصائص في خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

2 - الخصائص النوعية الثانوية: تتمثل الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية في:

### 1-2 القابلية للفهم

بغية ترشيد القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم بحيث يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، إذ أنها تتطلب عرضها بوضوح وبعيدة عن كل تعقيد من ناحية المؤسسة ومن ناحية المستخدمين تتطلب منهم قدراً معقولاً من الفهم والخبرة التي توفر لهم المقدرة على فهمها، إن المعايير الدولية للمحاسبة تلزم المؤسسات على نشر وعرض قوائمها المالية حتى تستفيد منها فئة كبيرة ممن لهم علاقة بهذه المعلومات، وهذا يعني عدم القيام بعرض القوائم المالية إذا لم تكن هناك طريقة تعرض بها إلا الطرق التي تكون معقدة أو الطرق التي ليس من السهولة فهمها من قبل المستخدمين (خالد جمال الجعارات، 2008، ص 50).

### 2-2 القابلية للمقارنة

إن مشكلة المقارنة بين المعلومات المحاسبية ظهرت في أوروبا نتيجة تطور أسواق المال، مما استدعى الأمر إلى ضرورة القيام بمراجعة المحاسبة من طرف العديد من المحاسبين عبر مختلف الدول من خلال الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية (Françoise Pierrot, 2006, p11). وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات تتمتع بالقدرة على مقارنتها بالمعلومات المالية للمؤسسات الأخرى من قبل المستخدمين حتى يستطيعوا بذلك من

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

تقييم مراكزها المالية وأدائها ومعرفة التغيرات التي حدثت في مركزها المالي ومن ثم التمكن من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب دون تضليل، كما تعني هذه الخاصية أيضا ضرورة إعلام المستخدمين بالسياسات المحاسبية التي اتبعتها المؤسسة في سبيل إعداد القوائم المالية وأهم التغيرات التي تحدث فيها حتى تكون عملية المقارنة سهلة وصحيحة، أي التسهيل على المستخدمين عملية اكتشاف الاختلافات في السياسات المحاسبية للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى ومعرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة الإفصاح عن السياسات المحاسبية ( أمين السيد أحمد لطفي، 2008، ص 55، 56).

ولأجل تحقيق خاصية القابلية للمقارنة يجب توفر الخاصيتين الآتيتين ( أحمد محمد نور، 2002، ص 55):

- **التجانس:** يتطلب إجراء المقارنة استمرار المؤسسة بالعمل بنفس الإجراءات والأساليب عبر فترات متعددة وليس لحظة فقط لأن مقارنة النتائج يجب أن تمتد عبر فترات متعددة.
- **توحيد أو تماثل الممارسة:** حتى تكون عملية المقارنة صحيحة يجب العمل على توحيد الممارسة المحاسبية بين مختلف المشروعات المختلفة.

### 3-2 الثبات

يقصد بهذه الخاصية أن تستخدم المؤسسة نفس المعالجة المحاسبية لأحداث محاسبية من فترة لأخرى أي تستخدم نفس الأساليب وبانتظام في ذلك وعليه فإنه يجب توفر الخاصيتين الآتيتين:

**التناسق:** يقصد بالتناسق تطبيق المؤسسة لنفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة لأخرى، وهذا لا يدل على عدم إمكانية تحول المؤسسة من طريقة إلى أخرى بل بإمكانها ذلك، لكن يجب أن تكون الطريقة الجديدة أفضل من السابقة، لكن يجب الإفصاح في التقارير المالية عن طبيعة وتأثير التغير المحاسبي والتبرير المقدم له في الفترة التي حدثت فيها التغير ( فداع الفداع، 2002، ص 56).

وعليه فإنه يجب الثبات والاستمرار باستعمال نفس الطريقة المحاسبية التي تم البداية بها، لأجل ضمان تحقيق إمكانية المقارنة وتقديم المعلومات المفيدة لمتخذ القرار، إلا في حالة حصول تغير في الظروف، فعندئذ يمكن التغير في الطرق المحاسبية المستخدمة ( كمال الدين الدهراوي، 2006، ص 42).

**الاتساق:** لأجل إجراء مقارنة صحيحة وضمان السهولة فيها فإنه يجب الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى، كما يحقق هذا أيضا إمكانية إجراء مقارنة بين نتائج الوحدة عبر الزمن مما سيمنع من ظهور التغيرات التي تنتج عن التغير في الأساليب والقواعد المحاسبية، ومن الأمثلة على ذلك في حالة تحول إحدى المؤسسات من استخدام طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا إلى طريقة الوارد أولا الصادر أولا

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

في تقييم المخزون، وهذا التحول سيسبب زيادة في الدخل في الفترة المحاسبية التي يتم فيها التغيير وخاصة في حالة حدوث ارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار، فهذه الزيادة قد يتم تفسيرها من قبل البعض على أنها راجعة إلى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها في حالة عدم الإفصاح عن هذا التغيير في القوائم المالية، أي أن المعلومات المحاسبية قد أعطت معلومة غير صحيحة فيما يخص زيادة الدخل (وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، 2000، ص 34).

وترى الباحثة إن هذه الخصائص النوعية الثانوية يجب هي أيضا توفرها في المعلومات من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية، فليس معنى أنها ثانوية أنه يمكن الاستغناء عنها، فلا يمكن التحدث عن جودة المعلومات المحاسبية دون أن تكون هذه المعلومات قابلة للفهم، قابلة للمقارنة وتتميز بالثبات، فكل هذه الخصائص ستعزز من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

### 3- الخصائص النوعية المرتبطة بالمستخدمين أو متخذي القرار

إن مستوى جودة المعلومات لا تتعلق فقط بالخصائص السابقة الذكر الأساسية والثانوية بل تتعلق أيضا بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، وذلك من خلال مستوى الإدراك المتوفر فيه الذي يؤدي به إلى تحليل المعلومات ويمكن تصنيف متخذ القرار وفقا لذلك إلى:

### 3-1 متخذ القرارات مستثمر عادي

يقصد بالمستثمر العادي هو متخذ القرارات الذي ليس لديه القدرة على فهم وتحليل المعلومات المالية بما يحقق له القدرة على الحكم على مدى كفاية المؤسسة التي سوف يستثمر فيها، وعليه فإنه يلجأ إلى رأي محافظ الحسابات في معرفة المركز المالي للمؤسسة ومن ثم يتخذ قرار، حيث ينطلق هذا المفهوم من الأفق المحددة للإفصاح المحاسبي الذي يقدم عبر القوائم المالية التقليدية بحيث يجب أن تتضمن معلومات كافية حتى تكون غير مضللة للمستثمر (رضوان حلوة حنان، 2006، ص 197).

### 3-2 متخذ القرارات مستثمر حصيف

المستثمر الحصيف هو المستثمر الذي يتمتع بقدر عال من الفهم والاستيعاب للقوائم المالية بمعنى أنه مستثمر متخصص أو قد يكون محلل مالي بإمكانه متابعة التطورات المالية والاقتصادية وكل التغيرات التي قد تطرأ على إثرها يتخذ القرار الاستثماري ولا يحتاج إلى رأي آخرين (رضوان حلوة حنان، 2005، ص 70).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

جدول رقم (3-1): عناصر الجودة في مراحل إعداد القوائم المالية

مرحلة الاعتراف والتسجيل في الدفاتر	مرحلة إعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها	مرحلة المراجعة والرقابة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاعتراف بينود القوائم المالية كما هو وارد في الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة.</li> <li>- اختيار أفضل السياسات المحاسبية عند وجود بدائل للقياس (النموذج الأساسي).</li> <li>- تطبيق السياسات المحاسبية بنزاهة وأمانة.</li> <li>- ممارسة الجهد المعقول والتأكيد المناسب عند وضع التقديرات والافتراضات وإصدار الأحكام.</li> <li>- الالتزام بالمعايير المحاسبية عند القياس المبدئي واللاحق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الالتزام بنوعية وشكل ومحتوى القوائم المالية والتي توصى بها المعايير المحاسبية.</li> <li>- تقديم الإفصاحات اللازمة بأمانة ونزاهة وشفافية.</li> <li>- تقديم المعلومات اللازمة عن التقديرات والافتراضات والأحكام التي قامت بها الإدارة عند إعداد القوائم المالية.</li> <li>- وجود حلول لمشاكل الوكالة بما يقلل من الممارسات المحاسبية الخاطئة وإدارة الأرباح.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى وجود محافظ حسابات فعال (يتمتع بالاستقلالية وحسن السمعة والاحترافية).</li> <li>- مدى وجود لجنة مراجعة فعالة ( تتمتع بالاستقلالية والدراية بالأمر المالية وقوة الشخصية).</li> <li>- مدى وجود مساهمين فعالين في اختيار مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ومراقب الحسابات وحضور الجمعية العامة ومناقشة القوائم المالية والمتابعة.</li> <li>- مدى وجود مجلس إدارة فعال.</li> <li>- مدى وجود إدارة مراجعة داخلية فعالة ( الاستقلالية، الاحترافية، والمكانة العالية في الهيكل التنظيمي).</li> <li>- مدى وجود جهات عامة رقابية فعالة مثل الهيئة العامة لسوق المال والبورصة.</li> </ul>

المصدر: طارق عبد العال حماد، 2010، ص 818.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في مرحلة من مراحل إعداد القوائم المالية هناك مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يجب تحقيقها حتى تتحقق الجودة ففي مرحلة الاعتراف والتسجيل في الدفاتر فإنه يجب التقييد بالإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية، ومن ثم العمل على اختيار أنجح الطرق المحاسبية والحرص على تطبيقها تطبيق سليم، أما في مرحلة إعداد القوائم المالية فإنه يتم التركيز على المعلومات التي يجب أن تحتويها هذه القوائم من خلال الالتزام بكل ما أوصت به المعايير المحاسبية الدولية، وأخيرا

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

وفي مرحلة المراجعة والرقابة فإنه يتم تفعيل دور المراجعين والمراقبين في التأكد من جودة المعلومات المحاسبية.

### المطلب الثالث: الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يجب القيام بموازنة بين مختلف العناصر النوعية للمعلومة المحاسبية حتى يتم اتخاذ القرار المناسب والمتمثلة في الآتي:

1- القيود على المعلومات الملائمة والموثوقية: هناك أربعة قيود تتحكم وتقيّد خاصيتي الملائمة والموثوقية وتمثل في:

#### 1-1 التوقيت المناسب

المعلومة لا بد أن تكون في وقتها المناسب وحدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية قد يؤدي إلى فقدان المعلومة لملائمتها، وعليه فإن الإدارة الفعالة هي التي تقوم بموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، فحتى يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب ربما يؤدي الطالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون معرفة كافة أوجه العملية المالية أو الأحداث الأخرى ومن ثم إضعاف الموثوقية. وإذا تم تأخير تقديم التقارير حتى يتم معرفة كافة الأوجه المتعلقة بالعمليات المالية فالمعلومة هنا تكون موثوقة ولكن ليست في وقتها، فالاعتبار من إجراء الموازنة بين الملائمة والموثوقية يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات بأفضل شكل ممكن (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 472).

#### 1-2 الموازنة بين التكلفة والمنفعة

إن هذه العملية تعد عملية متشعبة جدا لأنها يجب أن تكون المنفعة التي تقدمها المعلومة أكبر من التكاليف المتكبدة من جراء الحصول عليها، كما ينبغي مراعاة أن تقييم المنافع والتكاليف لا يتم بواسطة الذين يستفيدون منها فقط كما أنه قد يستفيد من المعلومات أخرى غير الذين أعدت لأجلها (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 473).

وبالتالي فإنه يجب أن تزيد المنفعة الناتجة عن استخدام المعلومات عن تكلفة تقديمها، كما ينبغي ملاحظة أن التكاليف لا تقع بالضرورة على مستخدميها الذين يستفيدون منها، ولهذا السبب فإنه من الصعب تطبيق اختبار التكلفة- المنفعة على حالة معينة بذاتها، ومن ثم فإنه يجب على واضعو المعايير ومعدو ومستخدمو القوائم المالية أن يكونوا على دراية بهذا القيد (أحمد نور، 2003/2004، ص 45 ، 46).

### 1-3 الموازنة بين الخصائص النوعية

يجب على معدي ومقدمي القوائم المالية أن يراعوا ضرورة تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية وذلك قصد الوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة محددة، فمن الأفضل قيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المضللة وذلك لأهمية العرض العادل كما أنه من المتوقع عدم التزام بعض المؤسسات بالإفصاح عن ذلك (أمين السيد، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، 2005، 510).

إن القيام بموازنة بين الخصائص النوعية تعتبر ضرورة في الممارسة العملية حيث تهدف أساساً إلى تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص لتحقيق هدف القوائم المالية، أما الأهمية النسبية للخصائص في مختلف الحالات فتترك للتقدير المهني (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 474).

### 1-4 الصورة الصحيحة والعادلة

يجب أن تكون القوائم المالية صحيحة وعادلة أي تمثل المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع، فتطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه قوائم مالية تصل بصورة صحيحة وعادلة (أمين السيد أحمد لطفي، 2004، ص 473).

### 2- خاصية الثبات في إتباع النسق

يقصد بالثبات في إتباع النسق الواحد هو ضرورة تسجيل الأحداث الاقتصادية والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة، أي القيام بتطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى، كما يتوجب أيضاً تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات المستخدمة بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية، وعلى أثر ذلك فإن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يهدف إلى جعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، كما يوفر ذلك أيضاً إمكانية تحديد اتجاهات التطور في الأنشطة المكونة للمشروع في الدورات السابقة وإمكانية التنبؤ بها في الدورة التالية باستخدام الطرق الإحصائية (رضوان حلوة حنان، 2005، ص 80).

### 3- خاصية التماثل وقابلية المقارنة

إن الثبات في إتباع النسق الواحد يعني تطبيق نفس الإجراءات لمعالجة الأحداث المماثلة عبر الدورات المحاسبية المتتالية في مؤسسة معينة، وهذا يعني أن التماثل هو استخدام نفس الإجراءات بين المؤسسات المختلفة، ويهدف التماثل إلى جعل القوائم المالية التي تصدرها مختلف المؤسسات قابلة للمقارنة، وهذا عن طريق تخفيض التنوع الكبير الذي ينشأ من جراء استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في مؤسسات مختلفة.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

ويتمثل التماثل في الالتزام بالآتي :

- نفس الإجراءات المحاسبية؛
- نفس مفاهيم القياس؛
- نفس التبويب؛
- نفس طرائق الإفصاح أو العرض.

إذا فالتماثل يعتبر شرط أساسي من أجل جعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في صناعة معينة، أما القابلية للمقارنة فهي تتمثل في تماثل الخصائص التي من شأنها جعل المقارنة أمرا قابلا للتحقق، ومن ثم تسهيل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات، وبالتالي فإن خاصية القابلية للمقارنة تعد من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في التحليل المالي والرقابة الذي يستخدم لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ( رضوان حلوة حنان، 2005، ص81).

### 4- الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي

تلعب المعلومات المالية دورا مزدوجا من خلال التعامل مع الماضي والمستقبل، لأنه يصعب التنبؤ بالمستقبل دون معرفة الماضي ومعرفة الماضي دون الاهتمام بمعرفة المستقبل يعد أمرا ليس له أهمية وهدف، وهذا ما يعني أن المعلومات تقدم قيمة تنبؤية وقيمة تغذية عكسية في نفس الوقت، فمن بين المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المالية المؤقتة، والتقارير القطاعية، لأنها تقارير تتمتع بفاعلية كبيرة في تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات ( رضوان حلوه حنان، 2006، ص ص 204 - 205).

من خلال ما سبق بيانه فيما يتعلق بالموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فإنه يمكن القول أن عملية التوازن هذه أمرا ضروريا من أجل تحقيق الجودة، إذ أنه في بعض الأحيان نجد أن هناك تعارض بين تحقيق هذه الخصائص فقد يكون هناك تعارض بين خاصية الملائمة والموثوقية، وحينئذ يكون القرار المناسب هو كيفية تحقيق التوازن أي توفير القدر اللازم من هاتين الخاصيتين دون إلغاء خاصية على حساب خاصية، كما يجب على المؤسسات عند إعداد القوائم المالية تحقيق خاصية الثبات في إتباع النسق الواحد من خلال الاعتماد على نفس السياسات والإجراءات المحاسبية للأحداث المماثلة عبر الزمن، وأن يكون هناك تماثل بين المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع في استخدام السياسات المحاسبية، وهذا من أجل إمكانية المقارنة ما يتيح للمستثمر إمكانية كبيرة لترشيد قراراته كما لا ننسى بالذكر أهمية أن يكون هناك ترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي فهناك علاقة وطيدة بين المستقبل والماضي.

## المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري

ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي بزيادة تطور أسواق المال وظهور شركات متعددة الجنسيات، حيث نجد أن من بين شروط الانضمام الى أسواق المال هو الإفصاح عن كل المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، إذ لا بد أن تحتوي هذه القوائم والتقارير المالية على كل المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية لكي تبين وضعية المؤسسة سواء من أداءها المالي أو التنبؤ المستقبلي للمؤسسة .

### المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق الى ماهية الإفصاح المحاسبي من خلال تعريفه أنواعه ومتطلباته وقواعد الإفصاح المحاسبي.

#### 1- تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح على أنه "عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته" ( محمد عبد الله المهدي، وليد زكريا صيام، 2007، ص 260).

واعتبر هذا التعريف أن الإفصاح المحاسبي هو "عملية عرض كافة المعلومات لأصحاب المصالح وهم متخذو القرارات والتي تمكنهم من القيام بالتنبؤ بالمستقبل المالي للمشروع".

ويعني الإفصاح أيضا " إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع" (طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة، 2010، ص 58).

واعتبر هذا التعريف " الإفصاح المحاسبي سياسة تتبعها المؤسسة من أجل الكشف عن جل المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصلحة من أجل عدم تضليلهم عند اتخاذ القرار".

ومن خلال ما سبق فإن الباحثة تعرف الإفصاح بأنه " قيام المؤسسات بعرض ونشر وإظهار كافة المعلومات المهمة للمستثمرين، من أجل العمل على تحليلها والتنبؤ بمستقبل هذه المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المناسبة وضمان عدم تضليلهم في ذلك".

ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح كما يلي ( إلدون س. هندريكس، 2005، ص 782):

- شكل وتبويب القوائم الرسمية؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي؛
- المعلومات بين الأقواس؛
- الملاحظات الهامشية؛
- القوائم والجداول الملحقة؛
- التعليقات التي يتضمنها تقرير المراجع الخارجي؛
- خطاب رئيس المؤسسة أو رئيس مجلس الإدارة.

2- متطلبات الإفصاح ومشمولاته: يتطلب ويشتمل الإفصاح على العناصر الآتية (طارق عبد العال، 2011/2010، ص 58-60):

### 1-2 السياسات المحاسبية

إن بنود القوائم المالية تقاس من خلال تطبيق سياسات محاسبية قد تكون مختلفة من مؤسسة لأخرى، ولقد أوضحت المعايير المحاسبية هذا الاختلاف في السياسات المحاسبية فمثلا نجد أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وهذا الاختلاف مما لا شك فيه سيؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وعليه يمكن القول أن القيام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية هو وثيقة مهمة جدا للمعلومات لأنه يمكن من خلالها تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

### 2-2 الأطراف والصفقات الهامة

يجب على المؤسسة أن تبرز ضمن ملاحظات القوائم المالية وصف الصفقات الهامة التي قامت بإبرامها مع أطراف أخرى، وأيضا بيان للعلاقات الهامة بين المؤسسة والأطراف الخارجية مثل العلاقة بين المؤسسة القابضة والمؤسسات التابعة.

### 2-3 الأحداث اللاحقة

في الغالب فإن المؤسسات تقوم بنشر القوائم المالية بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، ويرجع ذلك لكون القوائم المالية لا تكون متاحة للنشر والإفصاح مباشرة في نهاية الفترة المالية ويطلق على الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة.

## 2-4 الشكوك حول استمرار المؤسسة

عند إعداد القوائم المالية يفترض أن المؤسسة سوف تستمر ولا يكون هناك توقع لزوال المؤسسة لفشل المشروع في تحقيق الأهداف، ومن ثم فإنه يجب الإفصاح عن الشكوك المتعلقة بإمكانية استمرار المؤسسة حيث يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

## 2-5 الالتزامات المحتملة

الالتزامات المحتملة هي التزامات مرتبطة بعدم التأكد حيث توجد هذه الالتزامات نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع أطراف أخرى، مما قد يؤدي ذلك إلى تحويل بعض المبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع، أما في الحالات التي يتأكد فيها هذه الالتزامات فيجب إدخالها ضمن الدفاتر المحاسبية فتصبح بذلك جزءاً رسمياً من القوائم المالية.

إن هذه المتطلبات هي متطلبات هامة جداً لإعداد القوائم المالية التي تتصف معلوماً بالجودة ومن ثم الإفصاح المحاسبي ولأجل نجاح عملية الإفصاح هذه، فإنه يجب على المؤسسة أن تفصح بسياساتها المحاسبية لأن السياسات المحاسبية مختلفة من مؤسسة إلى أخرى، وأن تبين أيضاً الشكوك المتعلقة بإمكانية استمرار المؤسسة، وكل الالتزامات المحتملة ولا شك أن هذه المتطلبات تعد من الدعائم الداعمة لترشيد القرارات، فالمستثمر الرشيد ومن خلال معرفته بكل هذه الأمور سوف يعمل على أخذها بعين الاعتبار.

## 3- أنواع الإفصاح المحاسبي

### 3-1 الإفصاح الشامل

يجب الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة وتقديمها لمستخدمي التقارير المحاسبية من أجل تقديم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، ولقد نصت القوانين المعمول بها في المؤسسات بجميع البلدان على وجوب نشر القوائم المالية تأكيداً لأهمية لهذا المبدأ.

إن مبدأ الإفصاح الشامل يعتمد على الافتراضات الرئيسية الأربع الآتية:

● يمكن الإيفاء باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام؛

● توجد احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية بالإمكان مقابلتها باستخدام معلومات ملائمة عن الدخل والثروة؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- يتحدد دور المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية في الأربع قوائم الأساسية وهي الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية؛
- يعتبر هذا الأسلوب الأفضل لمبدأ الإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية، هذا عندما يتم مقارنة التكلفة بالعائد المتوقع؛

كما يتسع الإفصاح ليشمل أيضا معلومات كمية وكيفية ووصفية أخرى بالإضافة لذلك عن طريق:

- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛

- تقرير الإدارة؛

- تقرير محافظ الحسابات؛

يشمل الإفصاح عن المعلومات خارج نطاق القوائم المالية الأساسية تلك المعلومات التي لا تخضع إلى معايير الإثبات المحاسبي، كما أن الإيضاحات والتقارير الملحقه لا تعتبر بديلا أو وسيلة يمكن من خلالها تجنب إظهار البنود الهامة في القوائم المالية (هادي رضا الصفار، 2009، ص 37).

### 3-2 الإفصاح الوقائي

وهو إفصاح يهدف أساسا إلى حماية المستثمرين العاديين الذين لهم قدرة محدودة على فهم القوائم المالية، وذلك من خلال ضرورة أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة، ويؤكد هذا الإفصاح على أنه يجب أن تكون المعلومات المالية تتمتع بأعلى درجة من الموضوعية لكي لا يساء فهمها واستخدامها وليتم ضمان عدم استبعاد أي معلومة، ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور الآتية (عباس مهدي الشيرازي، 1990، ص 325):

- السياسات المحاسبية؛
- التغير في السياسات المحاسبية؛
- التغير في التطبيقات المحاسبية؛
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛
- التغير في طبيعة الوحدة المحاسبية؛
- المكاسب والخسائر المحتملة؛
- الارتباطات المالية؛
- الأحداث اللاحقة.

### 3-3 الإفصاح الكافي

يشير هذا النوع إلى ضرورة القيام بنشر الحد الأدنى الواجب من المعلومات، التي تضمن جعل القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، أي يجب عدم القيام بحذف أو التكتم عن أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي (رضوان حلوة حنان، 2005، ص 217).

### 3-4 الإفصاح العادل

يطلق عليه أيضا بالإفصاح الصادق ويهدف هذا الإفصاح إلى تحقيق الرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المعنية، وهو يمثل مطلبا أخلاقيا يعتمد عليه محافظ الحسابات عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ، كما نجد أيضا أن محافظ الحسابات يعبر في تقريره عن مدى التزام المؤسسة بالثبات، ويعني ذلك مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عند إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية (رضوان حلوة حنان، 2005، ص 217).

### 3-5 الإفصاح الملائم

يتمثل الإفصاح الملائم في ذلك الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، فليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل أن الأهم هو أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية (صبايحي نوال، 2013، ص 5).

### 3-6 الإفصاح التثقيفي

يشير إلى ضرورة توفير المعلومات الكافية التي تمكن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع العوائد ودرجات المخاطر، وهذا ما سيعمل على الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة والتي تؤدي إلى تحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى الذين لم تتوفر لهم المعلومات، كما يعني الإفصاح التثقيفي زيادة حجم المعلومات المفصح عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها، بالإضافة إلى الاعتماد على المعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبية من التقدير مثل التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية أو المعلومات القطاعية (أمين السيد أحمد لطفى، 2007، ص 34).

من خلال ما سبق فإن الباحثة ترى أن الإفصاح عن المعلومات المالية أمرا مهما لاتخاذ القرار المناسب، ويوجد العديد من الأنواع المختلفة التي من الممكن للمؤسسة اعتمادها ومراعاتها وتمثل في الإفصاح الشامل، الإفصاح الوقائي، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي، الإفصاح الملائم والإفصاح

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

التثقيفي، لكن يتوجب على المؤسسة مراعاة ظروفها وظروف مستخدمي قوائمها المالية ثم تقوم باتخاذ الإفصاح المناسب.

4- قواعد الإفصاح عن المعلومات: تتمثل قواعد الإفصاح عن المعلومات المالية في (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 164):

### 4-1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية

يجب على المؤسسة أن تفصح عن سياستها المحاسبية والتي تتمثل في المبادئ والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية، لأن هناك العديد من السياسات وعلى الإدارة أن تختار السياسية الفضلى التي تعرض وضعها المالي، ويجب على الإدارة مراعاة الأمور الآتية:

- التحلي بالحيطه والحذر في قياس نتائج العمليات عند إعداد البيانات المالية؛
- يجب مراعاة مضمون الأحداث والعمليات المالية ؛
- يجب مراعاة الأهمية النسبية.

### 4-2 الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية

تشمل المعلومات الواردة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحظات على البيانات الأخرى، وتصنف هذه المعلومات إلى:

• قواعد خاصة بالإفصاح العام: تتمثل في اسم المؤسسة، مكان تسجيلها تاريخ الميزانية، الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية.

• قواعد خاصة الإفصاح في الميزانية: قواعد الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل وحقوق المساهمين، وقائمة الدخل.

4-3 الإفصاح المطلوب توفيره وفقا لمعايير المحاسبة الدولية: وفقا لمعايير المحاسبة الدولية فيجب القيام بالآتي:

- بالنسبة لبيان التغيير في المركز المالي: يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات الأموال من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر، والعناصر غير العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير عادية، وقيمة الأثر المتراكم للتغيير في سياسات محاسبية؛
- في الميزانية يجب أن يتضمن عقود الإنشاءات: قيمة الإنشاءات قيد الانجاز، والتأمينات المدفوعة على حساب العقود، وإجمالي الاستثمار بعقد الإيجار التمويلي بدفاتر المؤجر.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

إن قيام المؤسسة بتوفير هذه القواعد والمتمثلة في الإفصاح عن السياسات والإجراءات المحاسبية التي تعمل بها، والإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والتي تشمل القواعد الخاصة بالإفصاح العام والقواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية، والالتزام بالقواعد المطلوبة للإفصاح وفقا للمعايير الدولية سيجعلها أكثر استقطابا للمستثمرين ومن ثم أكثر نجاحا في السوق.

### 5 - أهمية الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح الكافي لهذه البيانات يساهم في مساعدة متخذي القرارات الاستثمارية في تقييم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها المؤسسات، كما يؤدي أيضا إلى فهم المواصفات والميزات الخاصة لطبيعة أعمال هذه المؤسسات، ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات حديثا الآتي (خالد الخطيب، 2002، ص 154):

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين فلم يبق هناك مبررات أمام إدارات المؤسسات للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين؛
- التزام المؤسسات الصناعية من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها لجنة البورصة الأمريكية المتعلق الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها؛
- إصدار المعيار المحاسبي رقم 5 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية المتعلق بالإفصاح في البيانات الخاصة بالمؤسسات، والذي حل محله الآن المعيار الدولي رقم 1 والمعتمد من مجلس لجنة المعايير في شهر جويلية 1997 وأصبح ساري المفعول على البيانات المالية للمؤسسات بدأ من أول من جويلية 1998 وما بعد ذلك.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

### المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

يحتاج المستثمر الى العديد من المعلومات لأجل اتخاذ قراره الاستثماري، حيث نجد أن على المؤسسة الإفصاح في قوائمها المالية عن كل السياسات المحاسبية التي تتبعها، بالإضافة للإفصاح عن كل الأحداث المحتملة، وتحتوي هذه الإفصاحات عن معلومات مقارنة من سنة إلى سنة أخرى، بالإضافة إلى تقرير مجلس الإدارة الذي يحتوي على مختلف التوقعات والتنبؤات المستقبلية للمؤسسة وتطور أسعار الأسهم في البورصة ومختلف المعلومات المالية.

### 1- المتطلبات العامة والمقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

#### 1-1 المتطلبات العامة للإفصاح المحاسبي

تعني المتطلبات العامة ضرورة بيان كيفية العرض والإيضاحات المرفقة، وما هو المدى الملائم لتجميع البيانات وإظهار تفاصيلها والأسلوب المستخدم في عرضها، إذ تعد أهداف القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي الأساس في تحديد المفردات التي تشملها القوائم المالية وكيفية عرضها في شكل بنود أو عناصر واستخدام الإيضاحات الملائمة حيث تعد الطبيعة الديناميكية للأسواق المالية الدولية، وقد ينجم عنها استخدام مجموعة من الأدوات المالية على نطاق واسع تتراوح بين أدوات رئيسية تقليدية مثل الأسهم والسندات إلى مختلف أشكال الأدوات المشتقة مثل تبادل أسعار الفائدة وعقود الخيارات، الأمر الذي يتطلب ضرورة إمداد المستثمرين بالمعلومات التي تعمل على إيضاح أهمية هذه الأدوات ضمن القوائم أو خارجها وأداء هذه الأدوات وتدفقاتها النقدية وبالتالي ضرورة عرضها وتصنيفها إلى مطلوبات وحقوق مساهمين وما يتعلق بها من فائدة وأرباح وخسائر ومكاسب، وكذلك الظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على مبالغ وتوقيت ومدى صحة التدفقات النقدية المستقبلية، وطبيعة ونطاق استخدام المنشآت لهذه الأدوات والمخاطر المرتبطة بها وسياسة الإدارة لرقابة هذه المخاطر (عبد الجابر السيد طه، 1999، ص 284، 285).

#### 1-2 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: من أجل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لا

بد من توفر مقومات أساسية وتتمثل في (سيد عطا الله السيد، 2009، ص 163):

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، فمنها ما يستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل مستخدمي المعلومات المحاسبية (المحللون) الموظفون؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، حيث يجب القيام بربط هذا العنصر بمعيار أو خاصية الملاءمة، إذ يقول Shwyder أن خاصية ملاءمة المعلومات تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، وذلك من خلال التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة ؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي لها آثارا مختلفة على متخذي القرارات الذين يستخدمون تلك المعلومات، وعليه يجب أن يتم الإفصاح المناسب من خلال عرض المعلومات المناسبة بسهولة وترتيب وتنظيم بصورة منطقية و يتم التركيز على الأمور الجوهرية.
- إن المقومات السابقة الذكر تعتبر كحجر أساس للإفصاح المحاسبي فبتوفرها يكون الإفصاح سليما ويحقق أغراضه وبنقصانها تنقص قيمة هذا الإفصاح بالنسبة للمستخدمين، فكلما كان هناك ضبط دقيق لهذه المقومات كلما نجحنا أكثر في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي ومن ثم فإن يلزم على كل القائمين بإعداد القوائم المالية والمدراء معرفة ذلك من أجل العمل على تحقيقها.

### 2- الإفصاح المرتبط بعناصر القوائم المالية

#### 2-1 المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات

تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) في (مُجد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، ص 43):

- بيان التصنيفات الجزئية الأخرى للبنود المعروضة بحيث تكون مصنفة بشكل مناسب لعمليات المؤسسة، وهذا وفق ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية، ومن أمثلة ذلك نجد تصنيفات المخزون إلى أنواعه بضاعة جاهزة، وإنتاج تحت التشغيل، ومواد أولية، وتحليل مكونات رأس المال وهكذا.

- بالنسبة لكل فئة من فئات رأس المال:

- عدد الأسهم المصرح بها؛
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المسددة بالكامل؛
- القيمة الاسمية لكل نوع من الأسهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة إسمية؛
- تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

– الحقوق والمزايا والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال؛

– ملكية المؤسسة لأسهمها (أسهم خزينة)، وأسهم المؤسسة التي تملكها المؤسسات التابعة أو الزميلة للمؤسسة؛

– الأسهم المحجوزة لإصدارها بموجب عقود الخيارات، وعقود بيع الأسهم متضمنة الشروط والمبالغ.

– كما يلتزم معيار المؤسسات التي لا يتكون رأسمالها من أسهم مثل شركات الأشخاص، الإفصاح عن معلومات أثناء الفترة في كل فئة من فئات حقوق الملكية، والحقوق والامتيازات والقيود لكل فئة من حقوق الملكية.

• وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

**2-2 المعلومات المفصّل عنها في جدول حسابات النتائج:** يجب الإفصاح عن معلومات لم يكن يفصّل عنها من قبل وتمثل في:

– الإفصاح عن بنود الإيرادات والمصروفات المتعلقة بـ:

• إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة؛

• استبعاد بنود من الأصول الثابتة؛

• الأنشطة والعمليات التي توقفت؛

• التسويات القضائية.

– أثر التغيير في التقديرات المحاسبية للبنود العادية والبنود غير العادية كل على حد؛

– تأثير الأخطاء الجوهرية على صافي الربح؛

– تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على رقم الربح؛

– معلومات تفصيلية عن ناتج الاستثمارات مثل:

• الفوائد والإتاوات والتوزيعات والإيجارات الناتجة عن الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات

المتداولة؛

• الأرباح والخسائر من بيع الاستثمارات المتداولة؛

• الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات المتداولة المسجلة بالقيمة السوقية؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- التخفيضات إلى القيمة السوقية وإلغاء هذه التخفيضات؛
  - التخفيضات غير المؤقتة في القيمة الدفترية للاستثمارات طويلة الأجل؛
  - الأرباح والخسائر الناتجة من بيع الاستثمارات طويلة الأجل.
- الأرباح المحتملة في حالة إذا كان من المحتمل تحقيقها مع مراعاة عدم الإفصاح عن أي مؤثرات مضللة عن احتمالات التحقيق.

### 2-3 المعلومات المفصّل عنها في جدول سيولة الخزينة: تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في

جدول سيولة الخزينة في (Jean jacques julian, 2008,p 29,30):

- تفسير زيادة السيولة أو انخفاضها خلال السنة المالية؛
- تحليل المتغيرات في الأصول الحقيقية للمؤسسة، أي هيكلها المالي ( بما في ذلك سيولتها وقدرتها على الوفاء)؛

- تقويم قدرتها على تغير مبالغ دفعات السيولة المالية حتى تتأقلم مع المتغيرات والفرص المتاحة؛
- إثراء نماذج للتغير والمقارنة للقيمة الحالية لتدفق الخزينة المستقبلي لمختلف المؤسسات؛
- ينبغي أن يوضح جدول تدفق مالية الصندوق تدفق الصندوق في السنة المالية وأن يكون مرتب حسب النشاطات العملية، الاستثمارية والمالية.

### 2-4 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول حركة الأموال: تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح

عنها في جدول حركة الأموال في (وجدى حامد حجازى، 2011، ص 119، 120):

- التغيرات في رأس المال المدفوع وفي المنح الرأسمالية، والاحتياطات والأرباح المبقاة المخصصة وغير المخصصة - كلا على حدى؛
- التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال وأرصدة أول المدة لرأس المال المدفوع والمنح الرأسمالية والاحتياطات والأرباح المبقاة المخصصة وغير المخصصة - كلا منها كبنء منفصل - وذلك قبل وبعد أية تسويات تتعلق بالمدة المالية السابقة؛
- الإضافات والاستبعاد من أرصدة أول المدة التي وردت بالفقرة السابقة في صلب القائمة مع وصف لطبيعة كل إضافة أو استبعاد.

2- 5 الإفصاح عن الملاحظات

هي ملاحظات تكون مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر جزء لا يتجزأ منها، وتتضمن هذه الملاحظات كل الهوامش والملاحظات والتوضيحات الموجودة التي توضح ما تضمنته القوائم المالية، والتي يعتمد عليها متخذ القرار في فهم وتحليل القوائم المالية، ومن أهم الأساليب التي يعتمد عليها في عرض هذه الملاحظات الآتي (خالد الجعرات، 2008، ص 143):

- التفسيرات بين الأقواس مثل قرض السندات أو وحدة القياس للقوائم المالية؛
- الملاحظات الهامشية: بيان نوعية الاستثمارات قصيرة الأجل هل هي معدة للمتاجرة أو متاحة للبيع؛
- الجداول الإضافية: مثل جدول الممتلكات، المنشآت والمعدات والذي يبين تكاليفها التاريخية ونسب اهتلاكاتها وقيمها الدفترية، وكذلك جدول يوضح تحليل للمصروفات العمومية والإدارية؛
- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة مثل الحسابات المدينة المرهونة لبنك على ذمة قرض منه؛
- حسابات التقييم مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع اهتلاكه كحساب مقابل؛
- السياسات المحاسبية حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت المعالجات المحاسبية والتي كذلك أعدت على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها مثل أسلوب الاهتلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة وأسلوب تقدير الاستثمارات المالية.
- ونجد أمثلة عديدة تبين الإفصاح في الملاحظات من بينها ( محمد أبو نصار، 2008، ص 57):
- الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها والأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات؛
- المطالبات على أصول المؤسسة وترتيبها حسب أولوياتها؛
- بيان القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين؛
- وصف علاقة المؤسسة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف؛
- طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتأثيرها المالي؛
- توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالمؤسسة؛
- أي معلومات أخرى يصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

### 3- الإفصاح المرتبط بعناصر التقارير المالية

**3-1 التغيرات في حقوق المساهمين:** يجب على المؤسسة أن تقوم بعرض وبيان في مكون منفصل لبياناتها المالية بيانا يظهر الأمور الآتية (خالد الخطيب، 2002، ص170):

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر وحقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية المتعامل معها وفقا للمعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم 7 الذي يتناول موضوع صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية.

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وتاريخ الميزانية خلال الفترة؛
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل منفصل كل حركة، لأن هذه تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المؤسسة بين تاريخين للميزانية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عن عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين وإجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

### 3-2 الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة

يندرج تحت هذا الإفصاح ملخص السياسات المحاسبية الهامة التي اتبعتها المؤسسة من خلال إبراز كل المعلومات المتعلقة بأسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية مثل ( التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة، القيمة القابلة للاسترداد)، وأيضا يتضمن بيان للسياسات المحاسبية الهامة التي تؤدي للفهم المناسب للقوائم المالية، كما يجب توضيح التقديرات التي استخدمتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية، كما تلزم المؤسسة أن تقوم بالإفصاح ضمن الإيضاحات عن معلومات تتعلق

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

بلافتراضات المستقبلية الهامة مثل كيفية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة عند احتساب القيمة قيد الاستعمال عند إجراء اختبار تدني قيمة الموجودات (مُحمَّد أبو نصار، 2008، ص 57).

### 3-3 الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة

إن الإدارة تعرف المؤسسة بشكل جيد أكبر من المستثمرين والدائنين وغيرهم لذلك فإنه يجب عليها تقديم التوضيحات والتفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة، حتى تزيد من المنفعة وذلك من خلال شرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة (طارق عبد العال حماد، 2011/2010، ص 52).

وتتمثل هذه التوضيحات في: (الدون س. هندريكسن، 2005، ص ص 796 - 797).

- الأحداث غير المالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة المؤثرة على عمليات المؤسسة؛
- التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة في هذه التوقعات؛
- خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترة أو الفترات التالية؛
- المقدار والأثر المتوقع للنفقات الرأسمالية، والجهود المبذولة في البحوث الجارية؛
- الأحداث والتغيرات غير المالية للتغيرات في المراكز الإدارية العليا، والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية الرئيسية في المؤسسة أو الصناعة، والتحويلات في الطلب على منتجات المؤسسة أو التغيرات في الأسعار أو أية عوامل رئيسية مرتبطة بالإنتاج أو المنتج.

### 3-4 الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المتداولة في البورصة

إن المؤسسات المتداولة في البورصة يجب أن تلتزم بمستوى عالي من الإفصاح المحاسبي، حيث أن الجهات التي تضع المعايير المحاسبية تهتم بضمان مستوى دقيق من الإفصاح المحاسبي وتتمثل هذه الإفصاحات في (طارق عبد العال، 2006، ص 425):

### 3-4-1 الإفصاح الجزئي: يتم طلب الإفصاح الجزئي في الحالات الثلاثة الآتية:

- وجود خطوط إنتاج أو صناعات جزئية؛
  - وجود مناطق جغرافية؛
  - العملاء الرئيسيون.
- وحتى يكون مستخدمو القوائم المالية على دراية أكبر بالمشروع والمخاطر التي تعترضه فإنه يجب الفصل بين أرقام الأنواع الرئيسية في كل حالة من الحالات السابقة عند إعداد القوائم المالية.

### 3-4-2 الإفصاح عن ربحية السهم الواحد

يجب على المؤسسة المدرجة في البورصة أن تقدم معلومات عن ربحية السهم العادي الواحد (بعد استبعاد أرباح الأسهم الممتازة إن وجدت)، ويكون ذلك في جدول حسابات النتائج التي تعد خلال الفترة، لأن لهذا الرقم أهمية كبيرة لقياس العديد من المؤشرات المالية.

### 3-4-3 الإفصاح في القوائم المؤقتة

يجب على المؤسسة أن تضمن انسياب المعلومات إلى الأطراف المهتمة بما كل فترة قصيرة وعادة تكون ربع سنوية، حيث يتم الإفصاح بمستوى معين يحدد المعلومات التي تقدم كحد أدنى في تقاريرها.

3-5 الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية: يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى (محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2008، ص ص 783-784):

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمؤسسة؛
  - طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر؛
  - إن هذا المعيار يطبق من طرف جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية ما عدا:
  - الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام 27، 28، 31.
  - منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 19.
  - العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم 3.
  - عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.
  - الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 2.
- كما يجب القيام بالإفصاح عن معلومات كمية ونوعية متعلقة بمدى التعرض للمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي، والمتمثلة في (خالد جمال الجعارات، 2008، ص ص 306-307):

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

الإفصاحات النوعية: وهي تلك الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وتشمل:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية؛
- أهداف وسياسات الإدارة وإجراءاتها للإدارة المخاطر؛
- التغيرات من الفترات السابقة.

الإفصاحات الكمية: تتضمن هذه الإفصاحات التزويد بمعلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، وذلك بالاعتماد على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتشمل هذه الإفصاحات:

- ملخصاً لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ؛
- إفصاحات عن مخاطر: الائتمان، السيولة، والسوق، كما هي موصوفة تفصيلاً بأدناه؛
- بيان تركز المخاطر سواء كان على أساس جغرافي أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة أو على أنواع معينة من السع أو الأدوات المالية، ويرتبط بذلك سياسة التنويع.

### 3-6 الإفصاح عن الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

إن المؤسسات ملزمة بعرض القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الاستثمارات في الأوراق المالية استثمارات لغرض المتاجرة والمتاحة للبيع لتاريخ الاستحقاق لغرض الاستثمار في الشركات كالاتي:

✓ الإفصاح عن الأوراق المالية بغرض المتاجرة بإجمالي قيمتها السوقية العادلة ضمن الموجودات المتداولة أو الموجودات قصيرة الأجل؛

✓ تصنف الأوراق المالية المتاحة للبيع والأوراق المالية المقتناة لتاريخ الاستحقاق كموجودات متداولة أو موجودات غير متداولة تبعاً للظروف المحيطة .

إن الأوراق المالية المتاحة للبيع تظهر بالصافي (أي بالقيمة السوقية العادلة مع تثبيت كلفتها الدفترية بين قوسين)، أي أنه يتم إظهار الأوراق المالية المتاحة للبيع بالكلفة الدفترية ثم إضافة أو طرح حساب تعديل القيمة العادلة لها للوصول إلى قيمتها السوقية العادلة، في حين تتمثل القيمة الدفترية للأسهم في قيمة الأسهم حسب السجلات المحاسبية للمؤسسة، حيث تمثل نصيب السهم من صافي أصول المؤسسة كما تظهر في الميزانية (ويقصد بصافي الأصول إجمالي الأصول مطروحاً منها كافة الالتزامات تجاه الغير) تأتي نتيجة قسمة صافي الأصول أو الموجودات على عدد الأسهم المصدر.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

إن الأوراق المقتناة لتاريخ الاستحقاق ( السندات ) يتم تبويبها كموجودات متداولة وموجودات غير متداولة بناءً على تاريخ الاستحقاق، في حين يتم تبويب السندات المتاحة للبيع كذلك كموجودات متداولة وموجودات غير متداولة بناءً على تاريخ الاستحقاق وتوقعات بيعها وتسويتها .

أما أوراق الملكية ( الأسهم ) المتاحة للبيع فتبويب كموجودات متداولة إذا كانت هذه الأوراق متاحة للاستخدام في العمليات الجارية وإذا كانت النقدية المستثمرة والمستعملة في شراء أوراق الملكية تمثل اعتماد طوارئ يستخدم عند الحاجة إليه .

ويجب أن يفصح عن المعلومات الآتية في حالة الأوراق المالية المتاحة لبيع ( الأسهم ) والأوراق المالية المقتناة حتى الاستحقاق ( السندات ):

- إجمالي القيمة العادلة وجملة الأرباح وخسائر الحيازة غير المتحققة؛
- الإفصاح عن تواريخ الاستحقاق للسندات والإفصاح عن تواريخ قائمة الدخل وينبغي الإفصاح عن الفقرات التالية في قائمة الدخل التي تعدها المؤسسة عن الفترة الحالية.
- الإيرادات عن بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع وإجمالي الأرباح المتحققة وإجمالي الخسائر المتحققة .
- إجمالي الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى مجموعة الأوراق المالية لغرض المتاجرة.

- الإفصاح عن الأوراق المالية المقتناة للاحتفاظ بها عند بيعها .
- التغير في صافي أرباح وخسائر الحيازة غير المتحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع.

**3-7 الإفصاح عن التضخم في القوائم المالية:** يجب على المؤسسة أن تفصح عن أثر التضخم في تقاريرها المالية كالاتي (أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، 2005، ص ص 60-61):

- \* يجب أن تتضمن المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها في السنة المالية الجارية على:
  - الدخل من العمليات المستمرة مع الإفصاح عن بعض العناصر مثل تكلفة البضاعة المباعة وغيرها على أساس التكلفة الجارية؛
  - المكاسب والخسائر الناتجة عن التضخم؛
  - التكلفة الجارية لكل من المخزون والأصول الثابتة وكذلك الزيادة أو النقص في التكلفة الجارية لها قبل استبعاد أثر التضخم وبعده؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- التحويلات من العملة الأجنبية معدلة على أساس التكلفة الجارية.
- \* يجب أن تتضمن المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها عن خمس سنوات معدلة سنة بسنة ما يلي:
  - صافي المبيعات وأية إيرادات أخرى ناتجة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
  - الدخل من العمليات وعلاقته بنصيب السهم من الأرباح على أساس التكلفة الجارية؛
  - صافي الأصول على أساس التكلفة الجارية؛
  - نصيب السهم الموزع؛
  - سعر السهم في السوق في نهاية السنة.

### 3-8 الإفصاح عن الأداء الاجتماعي

يتم الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقرير واحد مع المعلومات المالية أي جنب إلى جنب لأجل تحقيق مبدأ تكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للوحدة المحاسبية، ويعاب على هذه الطريقة أن القوائم المالية سوف تصبح أكثر تعقيدا بالمقارنة بما هي عليه الآن مما سيؤثر سلبيا على مدى الانتفاع منها في تقييم واتخاذ القرارات.

كما قد تأخذ التقارير الاجتماعية الأشكال الثلاثة الآتية:

- تقارير وصفية: يتم فيها وصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها المؤسسة دون أن يتم تحديد وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة عن هذه الأنشطة؛
  - تقارير المدخلات: يتم الإفصاح فيها عن جانب التكاليف دون التعرض لقيمة المنافع؛
  - تقارير المدخلات والمخرجات: يتم الإفصاح فيها عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية.
- إن هذه التقارير لا تتماشى مع الاستخدامات الداخلية للمؤسسة وذلك بسبب صعوبة القياس المالي لمعظم عناصر المنافع الاجتماعية، وعليه فإن التقارير الأكثر شيوعا لأغراض الإفصاح الخارجي هي تلك التي تقتصر فقط على بيان تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض لجانب المنافع (عباس مهدي الشيرازي، 1990، ص 354).

ومن خلال ما تم توضيحه فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب أن يفصح عنها من قبل المؤسسات، يمكن القول أن كل هذه الإجراءات في صالح أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين منهم، إذ أنها تعطيهم كل المعلومات الضرورية بل لا تترك أي معلومة إلا وزودتها بها من خلال إجبارها بالإفصاح عن ذلك، فنجد أن هناك معلومات متعلقة بعناصر القوائم المالية حيث تم تفصيلها عنصر بعنصر فكل قائمة تم

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

تحديد ما يجب أن يكون فيها حتى لا يكون هناك مجال للتلاعب وتضليل المستثمرين، كما تم تحديد أيضا كل العناصر التي يجب الإفصاح عنها والمتعلقة بعناصر القوائم المالية الإضافية وهذا قصد توفير الكم الهائل من المعلومات للمستثمرين، ولم يتم الاكتفاء عند ذلك الحد بل تم بيان الإفصاح الذي يجب أن تقوم به المؤسسات المدرجة في البورصة، لأن أهميتها أكبر ومن ثم فإن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات أكبر ولم تكتف المعايير الدولية عند هذا الحد بل ألزمت المؤسسات بضرورة الإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وهذا الإفصاح مهم جدا قد يغير من قرارات المستثمرين من خلال أخذه بعين الاعتبار وخاصة في الدول المتقدمة التي تولى ثقافة كبيرة للأداء الاجتماعي للمؤسسات.

### المطلب الثالث: مدى توفير الإفصاح المحاسبي لمتطلبات ترشيد القرار الاستثماري

للإفصاح المحاسبي دور هام وكبير في ترشيد القرار الاستثماري وذلك من خلال اعتماد المستثمر على معلومات محاسبية تبين فيها الوضعية مالية للمؤسسة، أو من خلال توفير مؤشرات مالية تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

### 1- دور الإفصاح المحاسبي في تشجيع الاستثمار

لقد توسع دور الإفصاح المحاسبي من عملية تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة والتي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية لتتناسب مع قدرات المستثمر العادي إلى عملية تقديم المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي تكون في متناول المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم، وتبرز هذه الأهمية من خلال (أمين السيد أحمد لطفي، 2007، ص 181 - 188):

• الإفصاح يؤدي إلى تحقيق وظيفة توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات فهو يقوم عن الإفصاح عن الأرباح سواء المحققة أو المدفوعة والتنبؤ بها والتي تعتبر من أهم العوامل التي يحتاجها المستثمرون عند اتخاذ قراراته الاستثمارية، ومن ثمة العمل على التشجيع على الاستثمار أكبر لأن الربح يعبر عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام مواردها، فكلما زاد ذلك الرقم كلما أدى إلى زيادة التوزيعات النقدية، فقيمة السهم في سوق المال تتأثر بكليهما؛

• يؤدي الإفصاح إلى دقة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية، ففي الاقتصاديات التي يسودها التضخم تكون القوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية غير معبرة عن نتيجة نشاط والمركز المالي للمؤسسة نتيجة للتغيرات في مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- يساعد الإفصاح عن المعلومات التنبؤية على التنبؤ بأسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح المتوقعة وفي عملية القيام بالتقييم المستقبلي للمؤسسة، من خلال إعداد تقديرات وتوقعات جيدة خاصة عن طريق الإدارة ومستقبل المؤسسة، وهذا ما سيجعله إفصاح ذو محتوى إعلامي كبير يهتم كثيرا لتوقعات المستثمرين والمحللين الماليين لتأثيره على تحركات أسعار الأسهم، كما يساهم أيضا التقليل من فرص احتكار المعلومات الداخلية؛
- إمكانية التنبؤ بالأزمات المتوقع حدوثها في المستقبل والتنبؤ بمعدلات المديونية المتوقع حدوثها مستقبلا من خلال الإفصاح عن التدفقات النقدية، وهي تعتبر كأهم المتغيرات التي يعتمد عليها في تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ومن ثمة مساعدة المستثمر في التنبؤ بحجم الأموال المتوقع توزيعها في المستقبل وفي سداد أصل الديون وفوائدها وفي تقدير حجم المخاطر، وهما عاملان مهمان لقرار المستثمر في الاستثمار؛
- من الأمور المهمة والمحددة للاستثمار هو الإفصاح عن حجم المخاطر لوجود علاقة ارتباط وطيدة بين حجم الإيرادات المتوقعة وحجم المخاطر المحيطة وهذا ما يوفره الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال ما سبق فإن الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار لأنه يرتبط بإحدى وظائف المحاسبة وهي وظيفة الاتصال، من خلال العمل على توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وسهلة وأسلوب ملائم، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية، ف جودة الإفصاح تؤثر على جودة قرارات الاستثمار، لأن الإفصاح الجيد يزيد من ثقة المستثمر بالمعلومات المحاسبية ومن ثم سهولة حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل تكاليف، وهذا يعني أن قيام المؤسسة بتحسين وزيادة ثقة المستثمر بقدرات سوق الأوراق المالية نتيجة توافر المعلومات المحاسبية الجيدة يجعل التمويل الخارجي من خلال السوق أكثر سهولة وتكلفة.

### 2- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بأي مؤسسة من الأقسام الخدمية، حيث يقوم بتحويل المعلومات المالية إلى معلومات مناسبة ونافعة تساعد كل من الإدارة والدائنين والمستثمرين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، وأي أشخاص آخرين يمكن أن يستخدموا المعلومات المالية في اتخاذ القرارات، حيث تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات الخارجيين كون أن عملهم يقع خارج المؤسسة مثل المساهمين والمقرضين والهيئات الرقابية، بالإضافة إلى المستخدمين الداخليين وهم يقع عملهم واهتمامهم داخل المؤسسة كالمديرين والمندوبين في المؤسسة ( خليل عواد أبو حشيش، 2005، ص45).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

فعملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات، وعليه فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الآتية عند تصميم نظام المعلومات: (سليمان مصطفى الدلاهمة، 2008، ص 52، 53).

- 1- تعتبر المعلومات أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات؛
  - 2- ملائمة المعلومات أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات؛
  - 3- أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالقرار قبل تحديد البدائل أو تقييمها؛
  - 4- تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة عن الأساليب المستخدمة لقياس منافع البدائل المختلفة، والوزن النسبي للمعلومات عند قياس العائد أو المنافع النسبية المحددة لبدايل المتاحة؛
  - 5- يمكن تفويض اتخاذ القرار إلى مستوى إداري أقل في حال تنميط الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار معين.
- وما يزيد في أهمية المعلومات المحاسبية ما تشهده نظم المعلومات المحاسبية من تطور سريع واتساع وفير في نطاق استخدام أجهزة الحاسوب وتطورها والتوسع في تطبيق الأساليب الكمية وما توفره شبكة الأنترنت من معلومات من حقول المعرفة الأخرى، وهذا ما أدى إلى الزيادة في دورها إذ لم يعد يقتصر دور نظم المعلومات المحاسبية على قياس الأحداث المالية فقط بل امتد دوره ليشمل الكثير من الأحداث التي تستحوذ على اهتمام الإدارة وترغب في تخطيطها وأحكام الرقابة وهذا ما أدى إلى ترسيخ مكانة نظام المعلومات المحاسبي كنظام رئيسي ومتكامل للمعلومات تحكمه القواعد الآتية:

أ - ربط المفاهيم المحاسبية بالأبعاد الإدارية والاقتصادية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار من قياس ومقارنة وتغذية عكسية ( راجعة)؛

ب- زيادة الاهتمام بعملية الاختيار المحاسبي للمعلومات باستخدام جميع الأساليب المتاحة سواء تقليدية أو معاصرة؛

ج - تعدد وتنوع المخرجات ( التقارير المحاسبية) من حيث الشكل والمضمون والضرورية، الأمر الذي يضمن تدفقا مناسباً للمعلومات، يساعد على توضيح الرؤية لمتخذ القرار.

إن هذا التطور في نظم المعلومات المحاسبية أدى إلى ظهور المحاسبة الإدارية التي تتضمن مجموعة من المفاهيم والأساليب من شأنها العمل على توفير المعلومات اللازمة لترشيد قرارات الإدارة، وهذا ما انعكس على خصائص المعلومات المحاسبية وخصائص التقارير المالية في ضوء متطلبات وحاجات مستخدمي هذه التقارير.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجدول الموالي:

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

### جدول رقم ( 3-2) : دور التقارير المالية في اتخاذ القرارات

فئة المستخدمين	محور الاهتمام	السبب	ما الذي يبحثون عنه
المستثمرون الحاليون والمرتقبون	صافي الدخل	يعبر صافي الدخل عن ربحية المؤسسة والتي تسهم في زيادة الثروة الشخصية للمساهمين من خلال: 1/ الزيادة في الأسعار السوقية لأسهم الشركة؛ 2/ توزيعات الأرباح. ويؤثر صافي الدخل على كل من أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح.	ثبات معدل النمو في أرباح المؤسسة عبر السنوات. التركيز على دخل المؤسسة من العمليات المستمرة.
	التدفقات النقدية	تفصح التدفقات النقدية عن كيفية قياس المؤسسة بتوليد واستخدام النقدية.	التدفقات النقدية من التشغيل يجب أن تكون المصدر الرئيسي للنقدية
المصرفيون والمقرضون	الأصول والخصوم	تعبر الخصوم مقدار المبالغ التي اقترضتها المؤسسة، وتبين الأصول الكيفية التي استثمرت فيها المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.	يجب أن تزيد الأصول أسرع من الخصوم عبر الفترات المالية
	صافي الدخل التدفقات النقدية	المؤسسة الراجحة عادة ما تكون قادرة على سداد الديون.	مثل المستثمرون

المصدر: طارق عبد العال حماد، 2006، ص 81.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن هناك دورا كبيرا للتقارير المالية في اتخاذ القرارات، وترى الباحثة أن هذا الدور يكمن أساسا في أن القوائم المالية التي يجب الإفصاح عن المعلومات التي سبق ذكرها تمنح للمستثمرين فرصة كبيرة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، ومن ثم تعظيم عوائدهم وعليه يمكن اعتبار الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية العامل الأساسي الذي يشجع على الاستثمار، فالمستثمر بمجرد معرفته أن المؤسسات تقوم بالإفصاح المناسب وتزوده بكافة المعلومات التي يحتاجها والتي تبعده عن التضليل سوف تنقلص لديه حجم المخاطر ومن ثم تفكيره في الاستثمار.

### المبحث الثالث: المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري

يحتاج المستثمر إلى بعض المؤشرات المالية عند اتخاذ قراره الاستثماري، حيث تساهم هذه الأخيرة في إضافة معلومات إضافية أخرى لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث من خلال هذه النسب يمكن معرفة إمكانية الاستثمار في مؤسسة ما وذلك بالاعتماد على جملة من النسب المالية والتي سنتناولها من خلال هذا المبحث.

#### المطلب الأول: ماهية المؤشرات المالية

سيتم خلال هذا المطلب تناول المؤشرات المالية من حيث تعريفها والاعتبارات الهامة الواجب مراعاتها لهذه المؤشرات واستخداماتها.

#### 1- تعريف المؤشرات المالية

تعرف المؤشرات المالية بأنها " تعبير حسابي بسيط بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية، حيث يقيس العلاقة بين مبلغان منفردان " (وجدى حامد حجازي، 2011، ص 192).

واعتبر هذا التعريف المؤشرات المالية بمثابة تعبير حسابي أي استخدام الجوانب الكمية بحيث يكون هناك علاقة حسابية بين مبلغين معينين.

كما تعرف أيضا بأنها أداة إحصائية في شكل قيمة مطلقة أو متوسطات أو أرقام قياسية أو معدلات وموازين مصممة بعناية لقياس التغيرات في أسعار الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية وتحديد اتجاهاتها ككل من ارتفاع وانخفاض في لحظة زمنية معينة مقارنة بقيمة ما في فترة الأساس أو نقطة البدء (في سوق الأوراق المالية)، وذلك بالاستناد على عينة من أسهم المؤسسات التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كليهما (مُجد المبروك أبو زيد، 2009، ص 280).

ولقد نظر هذا التعريف إلى أن المؤشرات المالية بأنها وسيلة إحصائية هدفها هو قياس التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الأوراق المالية فتكون بذلك على شكل قيم مطلقة أو متوسطات أو أرقام قياسية أو معدلات.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المؤشرات المالية بأنها عبارة عن أداة إحصائية تمثل تعبير حسابي تشكل علاقة بين مبلغين معينين، تهدف إلى قياس التغير في أسعار الأوراق المالية ومن ثم فإنها تكون على شكل قيم مطلقة أو متوسطات أو أرقام قياسية أو معدلات.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام المؤشرات المالية: عند استخدام المؤشرات المالية يجب مراعاة الاعتبارات الآتية (وجدى حامد حجازي، 2011، ص 193 - 194):

- ضرورة تحديد المعنى باستخدام النسب والمؤشرات المالية هل للملاك أو الإدارة أو المقرضين أو طوائف أخرى، ويرجع ذلك إلى وجود اختلاف في وجهات النظر ومن ثمة اختلاف اهتمامات كل طائفة عن الأخرى؛
- يجب تحديد الهدف من استخدام النسب والمؤشرات المالية، أي تحديد القرار الذي يسعى المستفيد من نتائج التحليل المالي اتخاذها، حيث أن القوائم المالية يمكن أن تستنتج منها عدد كبير من النسب والمؤشرات المالية فبعضها يكون ملائم لمتخذ القرار والبعض الآخر قد لا يكون ملائماً له، فمثلاً نجد أن القرار المتعلق بتقييم ربحية المؤسسة يختلف عما إذا كان الهدف هو تقييم موقف السيولة؛
- تحديد المعيار الذي سوف تقارن به النسب أو المؤشرات المالية، لان عدم إجراء المقارنة وحساب النسبة أو المؤشر المالي بشكل مطلق قد لا تكون له الفائدة، ولكن إذ ما تم مقارنته بمعيار معين فإنه يمكن أن يستدل منه على معلومات متنوعة وهذا ما يؤدي إلى الحكم على نتيجة المؤشر المالي؛
- لا يوجد هناك مؤشر مالي واحد يمكن الاعتماد عليه في تلخيص الأداء الكلي للمؤسسة، لأن كل مؤشر أو نسبة تعد لتقييم مساحة محددة من أداء المؤسسة، فعلى سبيل المثال المؤشرات الخاصة بالمبيعات معدة لقياس الخصائص المختلفة لنشاط المبيعات دون نشاط المشتريات؛
- تعتمد المؤشرات المالية على بيانات تاريخية، أعدت وفقاً لمبادئ محاسبية قد تكون مختلفة من بلد لآخر بل من مؤسسة لأخرى، ولهذا فإنه يجب مراعاة المبادئ المحاسبية التي اعتمد عليها في توليد المعلومات المحاسبية خاصة عند الاعتماد على أسلوب النسب والمؤشرات المالية في المقارنة بين أداء أكثر من مؤسسة في وقت واحد؛
- إن التضخم يعمل على تدمير مقارنة القوائم المالية بين أكثر من فترة محاسبية لأن هذه القوائم تم إعدادها طبقاً لأساس التكلفة التاريخية، والذي يفترض ثبات وحدة النقد وعدم تعرضها للتغيرات في القوة الشرائية.

وعند مقارنة هذه الاعتبارات المتعلقة بالمؤشرات المالية بالاعتبارات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي نجد أن هناك تقارب بينهما، إذ يتم التركيز فيهما على معرفة من المستهدف بهذه العملية ومعرفة الهدف منها وهي أمور ضرورية حتى تكون المؤشرات لها منفعة أكبر، وما يجب مراعاته عند حساب المؤشرات المالية تحديد المعيار الذي سوف تقارن به لأن مجرد الحساب فقط ليس له معنى، وإنما المعنى بالمقارنة لمعرفة اتجاه

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

التغير وعند إجراء عملية المقارنة فإنه يجب مراعاة السياسات المحاسبية التي أعدت بها القوائم المالية حتى تكون عملية المقارنة ممكنة وسليمة.

3- استخدامات المؤشرات المالية: تستخدم المؤشرات المالية في (مُجَّد المبروك أبو زيد، 2009، ص281):

- تلخيص وتقييم أداء النشاط الاقتصادي للسوق ككل؛
- يمكن من خلالها معرفة الاتجاهات السائدة في السوق؛
- تساعد في عملية التنبؤ بحالة السوق في المستقبل؛
- تعتبر كمرشد ودليل للمتعاملين بالسوق؛
- المساهمة في اكتشاف الانحرافات والاختلافات في السوق وتصحيحها وبالتالي فهي أداة للرقابة على السوق؛
- العمل على تقييم أداء المحافظ الاستثمارية؛
- تعمل على مساعدة المستثمرين الدوليين على تقييم ومقارنة أداء الأسواق المالية المختلفة على مستوى دولي.

وترى الباحثة أن للمؤشرات المالية أهمية كبيرة سواء في الأسواق الداخلية أو الأسواق الدولية وذلك من خلال أنها تعتبر أداة لتقييم أداء الأسواق المالية والعمل على معرفة مختلف الاتجاهات الحاصلة في الأسعار على مستوى الأسواق المالية، ومن خلالها يمكن التنبؤ بحالة الأسواق في المستقبل ومن ثم فإنها تعتبر كدليل للمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة كما أنها تساعد المستثمرين على المستوى الدولي باتخاذ القرارات المناسبة من خلال إمكانية إجراء مقارنة لمعرفة أداء الأسواق المالية عبر مختلف الدول.

4- حدود استخدامات النسب المالية: توجد العديد من الحدود التي من شأنها أن تحد من فعالية النسب

المالية ، ولعل من أبرزها ما يأتي (مُجَّد مطر، 2003، ص ص 77-79):

- تؤدي الأسس والمبادئ والفروض التي يتم بموجبها إعداد البيانات المحاسبية إلى ما يعرف بسمّة التحكيمية Arbitrariness على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات وهذا من شأنه العمل على إفقاد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات خاصية الموضوعية ومن أمثلة ذلك نجد:

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

✓ فرض ثبات وحدة النقد من شأنه أن يجعل البيانات المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مما يجعلها مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المؤسسة، وعليه فإن ذلك سيؤثر على فعالية النسب المالية مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة والمستقبلي.

✓ مبدأ التكلفة التاريخية يعمل على إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيم الموجودات والمطلوبات، وهو الأمر الذي سوف يؤثر على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات فمثلا نجد أن الأرقام التي تظهر في جدول حسابات النتائج تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون إلى أسعارها الحاضرة، في حين نجد أن الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات المؤسسة ومطلوباتها وحقوق الملكية فيها تعبر عن أسعار تاريخية، وهذا يدل على عدم وجود اتساق أو تجانس بين أرقام بيانات جدول حسابات النتائج، وبيانات الميزانية تفقد إلى خاصية مما يفقدها خاصيتي الموضوعية والمصدقية خصوصا خلال ظروف التضخم الاقتصادي.

● تعدد أساليب القياس والإفصاح أمام المؤسسة عند إعداد القوائم المالية وكل مؤسسة تختار ما تراه مناسب لها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الاتساق أو التماثل، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المعلومات المتوفرة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة لتعدد أساليب القياس المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية مثل: اختلاف تصنيف المؤسسات والاعتراف بالأصول والخصوم وكذلك المصروفات والإيرادات، كما قد نجد أن هناك اختلاف مبادئ وسياسات محاسبية متبعة في إعداد القوائم المالية وكذلك في توقيت نشرها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد من فعالية النسب المالية.

● الصعوبة الكبيرة عند استخدام هذه النسب المالية في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة، ولذلك نجد أن الاتجاه الحديث في التحليل المالي قد قلل إلى حد كبير من أهمية النسب المالية لتمثيل الكفة إلى ما يعرف بمقاييس المعلومات القائمة على مفهوم والمبني على الدالات اللوغاريتمية.

وترى الباحثة أن أهم عنصر يمثل حد من الحدود التي تقف أمام التحليل المالي هو الحد الذي ذكر أخيرا والذي يتمثل في الصعوبة الكبيرة عند استخدام هذه النسب المالية في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة، حيث نلاحظ أن هناك فعلا صعوبة كبيرة في عمليات التنبؤ بالأنشطة المستقبلية للمؤسسة وذلك نتيجة تغير الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسة بشدة إذ أن المؤسسات تعيش في عصر التغير والشيء الواحد فيه الثابت هو التغير.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

### 5- المؤشرات المالية التي تتعلق بقرار الاستثمار في المؤسسات

إن القرار الذي يتبناه المستثمر سواء كانوا مستثمرين حاليين أو مستثمرين مرتقبين يتوقف على دراسة عدة أمور أساسية تتعلق أساسا بالربحية، والمعلومات التي تعكس قيمة المؤسسة محل الدراسة في بورصة الأوراق المالية وذلك على النحو الآتي (وجدى حامد حجازى، 2011، ص ص 198-199):

تعتبر الربحية معيارا رئيسي لاتخاذ القرار الاستثماري، فالمستثمر دائما يرغب في تقييم القوة الإيرادية للمؤسسة في ضوء أصولها أو مبيعاتها أو حقوق الملكية وعند عدم تحقيق المؤسسة للأرباح سيدفع الملاك الحاليين إلى استثمار أموالهم في مؤسسات، ويوجد العديد من النسب التي تعكس مؤشر الربحية ومن أهمها:

- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية
- العائد على السهم العادي = صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول ( حقوق ملكية + الخصوم)

والمقصود به الأرباح المتاحة لحاملي الأسهم، حيث يجب أن تستبعد الأرباح المقررة للأسهم الممتازة إن وجدت من صافي الدخل، كما يتم الاعتماد على متوسط عدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة بدلا من عدد هذه الأسهم في نهاية السنة المالية فقط.

- معدل العائد على الاستثمار = صافي الدخل بعد الضريبة / متوسط عدد الأسهم خلال السنة

إن هذا المؤشر يبين ويعكس مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها حقوق المساهمين أو من مصادر خارجية.

#### المطلب الثاني: المؤشرات المالية التي تهم المستثمر

إن المستثمرين يحتاجون إلى عدة مؤشرات من أجل ترشيد قراراتهم ، ولعل من أبرزها تلك التي لها علاقة ارتباط بسوق الأوراق المالية، ومن أهمها الآتي:

#### 1- عائد السهم

##### 1-1 تعريف العائد من الأسهم وأنواعها

يعرف العائد من السهم بأنه الأرباح التي يمكن للمستثمر أن يحققها نتيجة اقتناء وشراء السهم سواء عند الاكتتاب أو في حالة الشراء من السوق الثانوي ( سوق التداول) ( سيد سالم عرفة، 2009، ص ص 18-19).

وهذا يدل على أن عائد السهم يمثل ربحية السهم فالمستثمر الذي يستثمر في الأوراق المالية سوف يستفيد من ربح ناتج عن التغير في أسعار الأسهم.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

ويوجد نوعين من العوائد للسهم وهما ( سيد سالم عرفة، 2009، ص ص 18 - 19):

- توزيعات الأرباح النقدية أو غير النقدية: تتمثل في الأرباح التي يتم توزيعها عند إقرار الجمعية العمومية لتوزيع أرباح للمساهمين، أما الأرباح غير النقدية فكأنها حالة توزيع أسهم مجانية.
- الأرباح والخسائر الرأسمالية: هي الأرباح والخسائر المحققة في حالة تغير السعر السوقي للسهم أي أن سعر الشراء يختلف عن سعر البيع، حيث يتحقق الربح إذا كان سعر الشراء أقل من سعر البيع، وتتحقق الخسارة في حالة إذا كان سعر الشراء أكبر من سعر البيع.

### 1- 2 ربحية السهم

#### 1- 2- 1 تعريف ربحية السهم

تتمثل ربحية السهم في نصيب السهم العادي الواحد من صافي الدخل الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للمؤسسة، بمعنى آخر أنها تؤثر مقدار الربح بعد الفائدة والضريبة، ومقسوم الأرباح للأسهم الممتازة المتحقق لكل سهم عادي يحملها المساهم من أسهم المؤسسة (حسنين فيصل حسن شومان، كوثر حميد هاني الموسوي، 2012، ص 37).

وركز هذا التعريف على اعتبار ربحية السهم في ما يعود به سهم واحد من صافي الدخل وهذا ما يمثل نصيب حامل هذا السهم.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف ربحية السهم العادي بأنه نصيب السهم العادي من الدخل الصافي المحقق، بحيث يتم أخذ هذا النصيب من طرف مالك هذا السهم بحيث يتم حسابه بقسمة صافي الدخل مطروحا منه التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة على المتوسط المرجح للأسهم العادية.

#### 1- 2- 2 العرض والإفصاح عن ربحية السهم

يتم العرض والإفصاح عن حصة السهم من الأرباح الأساسية والمخفضة في واجهة قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية، ويجب عرض هذه الحصة من الأرباح حتى في حالة خسارة حصة السهم، كما يجب على المؤسسة القيام بالإفصاح عن المبالغ المستخدمة في احتساب الأرباح والعوائد وكذلك القيام بالإفصاح عن معدل لعدد الأسهم العادية، والمستخدم كمقام لنسبة حصة السهم من الأرباح، كما يجب عليها أيضا الإفصاح بالأدوات المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، بما فيها الأسهم ( وليد عبد القادر، حسام الدين خدش، 2013، ص 260).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

1-2-3 قياس حصة السهم العادي من الأرباح: هناك صورتين يتخدهما السهم العادي هما (مُجَد مطر، 2007، ص305):

1-3-2-1 عائد السهم الأساسي (PEPS): يقاس وفقا للمعادلة الآتية:

$$PEPS = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة}}$$

1-3-2-2 عائد السهم المنخفض (DEPS): يقاس وفقا للمعادلة الآتية:

$$DEPS = \frac{\text{صافي الدخل المعدل}}{\text{المتوسط الموزون المعدل لعدد الأسهم العادية}}$$

حيث أن صافي الدخل المعدل يتمثل في صافي الدخل العائد لحملة الأسهم العادية والذي يشكل بسط النسبة السابقة المستخدمة في قياس عائد السهم الأساسي مضافا إليه ما يلي:

- توزيعات الأسهم الممتازة القابلة للتحويل؛
- فائدة السندات القابلة للتحويل بعد خصم الضريبة؛
- أما المتوسط الموزون المعدل لعدد الأسهم فيمثل مقام النسبة السابقة ولكن بعد إضافة ما يلي:
- عدد الأسهم المحتملة من تحويل حقوق الخيار؛
- عدد الأسهم المحتملة من تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل؛
- عدد الأسهم المحتملة من تحويل السندات القابلة للتحويل.

ترى الباحثة إن الإفصاح عن ربحية السهم يعتبر أساس اتخاذ القرار من قبل المستثمرين، إذ يمكن للمستثمرين من التنبؤ بأرباحهم وهو الأمر الذي سيقبل من مخاطرهم ومن ثم فإن ذلك يعد محفز أساسي للاستثمار، كما يتم الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها من خلال ربحية السهم.

### 1-2-4 تحليل ربحية السهم

لا شك أن أي مستثمر يهتم اهتمام كبيرا بربحية السهم لأن في تلك الربحية عادة ما يصحبه زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات، لكن يجب على المستثمر أن يفرق بين نوعين من النمو وهو النمو الطارئ في ربحية السهم وهو ذلك النمو الذي يصحب الدورات، وعادة ما يكون مصاحب لخروج اقتصاد الدولة من حالة كساد وعادة ما يستمر لسنوات قليلة، أما النوع الثاني فهو النمو الدائم الذي يمثل اتجاهها مستمرا لعدد من السنوات ويتوقع أن يدوم في المستقبل. فمن الضروري أن يميز المستثمر بين هذين النوعين

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

من النمو حتى لا يخطأ ويستثمر في حالة النمو الطارئ ( النمو الدوري) الذي لن يلبث أن يزول بدخول الاقتصاد في دورة كساد أخرى ( منير إبراهيم هندي، 1999، ص 201).

### 2- نسبة العائد على حقوق المساهمين

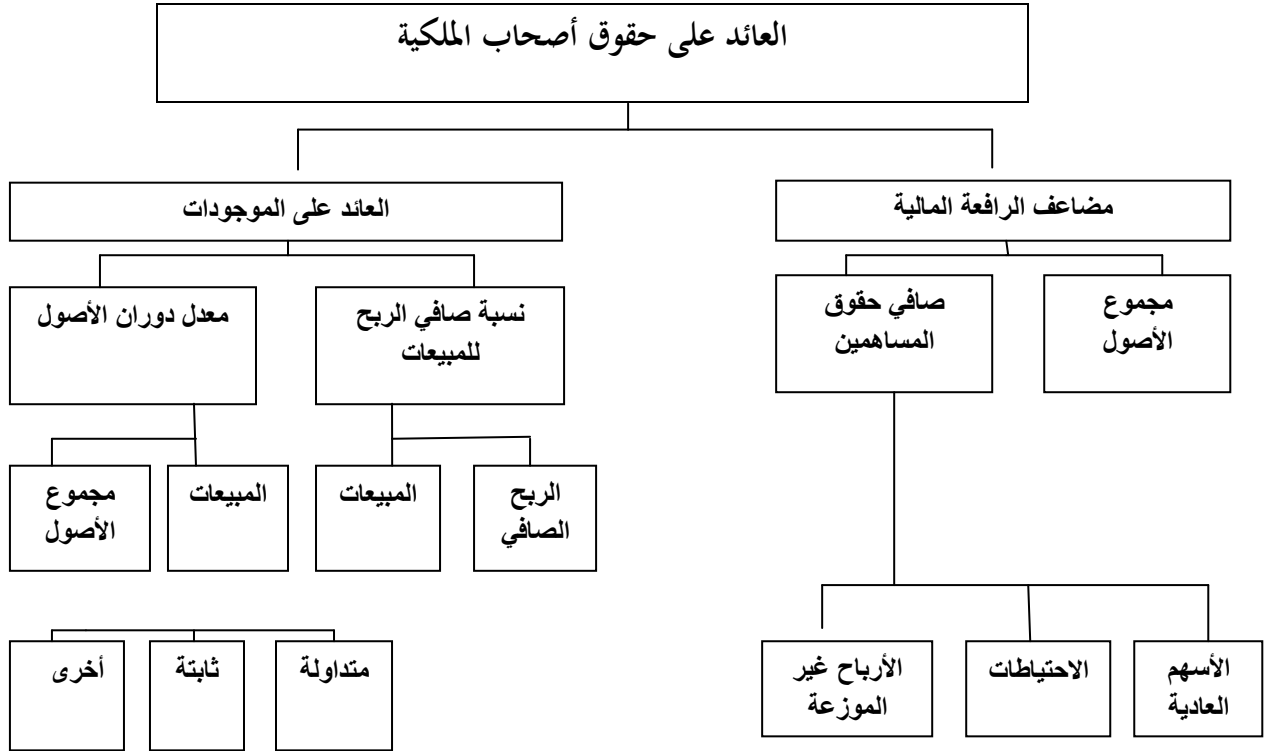
إن هذه النسبة تعني ربحية الدينار الواحد للمستثمر من قبل ملاك المؤسسة، فهي تعكس ربحية الاستثمار الممتلك ، وهي نسبة يحكم بها على مدى كفاءة الإدارة المالية فكلما زادت هذه النسبة كلما دلت على كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك والسعي إلى تحقيق عائد مرضي لهم والعكس في حالة انخفاض هذه النسبة دون المعايير المعتمدة للمقارنة. إذا هي نسبة تعد كأحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لأنها تشير إلى ربحية السهم الواحد، الذي يدل ارتفاعه على تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق. وأن إجراء تحليل لمعدل العائد على حق الملكية سيمكن المستثمر من التنبؤ بمعدل النمو في ربحية السهم الواحد في سوق رأس المال ومن ثم التنبؤ بالقيمة السوقية للسهم ( حمزة محمود الزبيدي، 2004، ص 199-200).

يحبس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية، وهذا المؤشر مفيد جدا للمساهمين من أجل التعرف على حجم صافي الربح منسوباً إلى رأس المال أو منسوباً إلى حق الملكية، كما يهتمهم أيضاً معرفة نسبة العائد الموزع عليهم في شكل توزيعات نقدية ، فالمساهم كمستثمر تتأثر قراراته الاستثمارية بقيمة التوزيعات النقدية التي يحصل عليها على ما يمتلكه من أسهم وليس على أساس صافي الربح (مُحَمَّد سعيد عبد الهادي، 2008، ص 171).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

1-2 العوامل المؤثرة في العائد على حقوق أصحاب الملكية: والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم ( 3-1): العوامل المؤثرة في العائد على حقوق أصحاب الملكية



المراجع: مفلح محمد عقل، 2009، ص 76.

ويبين الشكل السابق العوامل التي تؤثر على عائد حقوق أصحاب الملكية ونلاحظ أن هناك عاملين أساسيين هما مضاعف الرافعة المالية والعائد على الموجودات، فكلما زادت هذه القيم كلما زاد عائد حقوق الملكية وهي مؤشرات تستخدم لمعرفة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أموال أصحاب الملكية.

2-2 احتساب العائد على حقوق المالكين: يحسب العائد على حقوق المالكين وفقا للمعادلة الآتية:  
(مفلح محمد عقل، 2009، ص 74)

العائد على حقوق المالكين = صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق أصحاب المشروع  
حيث أن:

صافي الربح بعد الضريبة: يتمثل في الربح الذي يتحقق من عمليات المؤسسة أو من أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة أي الربح الشامل الصافي، حيث أن هناك من يرى أن هذه النسبة تحسب قبل الضريبة لأن الضريبة عنصر لا تسيطر إدارة المؤسسة عليه، ومادام الهدف من المعادلة هو قياس الربحية النهائية للمستثمرين، فإن هذا يتطلب احتساب النسبة بعد الضريبة المفروضة على الأرباح المخصصة.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

حقوق أصحاب المشروع: تتمثل في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة والأرباح غير الموزعة، وتساوي أيضا مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الديون الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، ويتم طرح منها أية موجودات غير ملموسة إذ تم التحدث عن صافي حقوق المالكين الملموسة.

### 3- المقسوم النقدي للسهم

يتمثل المقسوم النقدي للسهم فيما حصل عليه المساهمون فعلا من أرباح ويعتبر كأحد مؤشرات تقييم معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية، حيث أن عائد الاستثمار في السهم العادي يتكون من جزأين أساسيين هما: مقسوم الأرباح النقدي للسهم (العائد الدوري) والعائد (المكسب) الرأسمالي، ويتمثل في الفرق بين سعر بيع السهم وسعر شرائه في السوق المالي، ويتم في الغالب الإفصاح عن مقسوم أرباح السهم مع ربحية السهم العادي، وتبين المقارنة بين المقدارين إلى المدى الذي اعتمد عليه البنك في تمويل عملياته من الأرباح المحتجزة (حسين فيصل حسن شومان، 2012، ص 47-48).

إن مقسوم أرباح السهم يحسب من تقسيم الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين على عدد الأسهم العادية المصدرة وفقا للمعادلات الآتية (حسين فيصل حسن شومان، 2012، ص 47-48):

مقسوم أرباح السهم = مجموع المقسوم النقدي للأسهم العادية / عدد الأسهم العادية المصدرة

كما يحسب أيضا على أساس متوسط عدد الأسهم العادية خلال العام كالآتي:

مقسوم أرباح السهم = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / متوسط عدد الأسهم العادية المصدرة خلال العام

### 4- نسبة القيمة السوقية للسهم

وهي نسبة تربط بين سعر السهم في السوق بالعائد على نفس السهم في المؤسسة، وبالقيمة الدفترية له ويتمثل الهدف الأساسي من قياس القيمة السوقية للسهم في معرفة المؤسسة لموقف المساهمين وما يفكرون به تجاه كفاءة إدارة المؤسسة خلال السنة أو السنوات السابقة ومستقبلها، فتكون نسبة القيمة السوقية للسهم عالية إذا كانت السيولة، ونسب الديون جيدة وبالتالي يكون سعر السهم على الأرجح أعلى من المتوقع (علي عباس، 2008، ص 79-80)، ومن النسب التي تستخدم في قياس القيمة السوقية نذكر:

- نسبة السعر السوقي للسهم؛
- نسبة القيمة الدفترية للسهم.

وتحسب هذه النسب وفقا للمعادلات الآتية (علي عباس، 2008، ص 79-80) :

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

نسبة السعر السوقي للسهم = سعر السهم السوقي / العائد على السهم العادي

القيمة الدفترية للسهم = ( أرباح الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية ) x 100

5- العائد على رأس المال

هو مقياس من المقاييس التي تشير مدى كفاءة المؤسسة والعاملين فيها على استغلال الموجودات لتوليد

الأرباح، ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية (علي عباس ، 2008، ص 142، 143):

العائد على رأس المال (ROI) = (صافي الربح بعد دفع الضرائب / صافي الأصول) X 100

حيث أن صافي الأصول يتمثل في إجمالي الأصول مخصوما منها الاستهلاك المتراكم.

6- درجة الرفع المالي

6-1 تعريف الرفع المالي

يتمثل الرفع المالي في عملية استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة مالية وقد تكون أموال الغير (القروض أو الأسهم الممتازة) لأن كلاهما له تكلفة ثابتة مالية مما يستوجب الالتزام بدفعها من قبل المؤسسة، فالرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة فكلما زادت المؤسسة في اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل كلما زادت درجة الرفع المالي، ويحكم بالفعالية على الرفع إذا استطاعت المؤسسة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة أموال الاقتراض، وفي حالة عدم نجاح المؤسسة في ذلك فإنها تكون عرضة لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر وهذا يعني فقدان ميزة استخدام الرفع المالي بهيكل المؤسسة التمويلي (الياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، 2012، ص 150).

وترى الباحثة أن الرفع المالي يتمثل في مدى اعتماد المؤسسة على القروض الخارجية في التمويل،

أي أنه يمثل هيكل تمويلي للمؤسسة حيث يحكم على مدى فعاليته من خلال معرفة الفارق بين العائد من استثمار الأموال المقترضة وتكلفة الاقتراض، فإذا كان هذا الفارق موجب يكون الرفع فعال وإذا كان سالب يكون الرفع المالي غير فعال.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

6-2 أشكال الرفع المالي: يوجد العديد من مصادر التمويل المقترض التي تشكل الرفع المالي، اذ يمكن التمييز بين القروض على موعد سداد القرض في الآتي (الياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، 2012، ص 152-153):

### • القروض طويل الأجل

تعد القروض الطويلة مصدر أساسي من مصادر تمويل المؤسسات وخاصة منها الكبيرة التي تحتاج إلى أموال كبيرة، ويتم الحصول عليها من طرف المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين، و يمتد تاريخ استحقاقها إلى فترة طويلة قد تصل إلى ثلاثين عاما، ويتم التفاوض مع المؤسسات المالية بخصوص شروط القرض الذي يتضمن معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وطريقة السداد.

### • القروض قصيرة الأجل

تعد هذه القروض أيضا من أهم مصادر تمويل المؤسسات وهي تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من غيرها وتلتزم بإرجاعها في فترة لا تزيد عن السنة، وهنا يجب التوقف عند مسألتين مهمتين المسألة الأولى تتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب إليه المؤسسة في الاعتماد على هذا النوع من القروض ويتوقف ذلك على هيكل الموجودات للمؤسسة وعلى مدى ميل الإدارة لتحمل المخاطر، في حين أن المسألة الثانية تتعلق بكيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصير الأجل، حيث عادة ما يقترن ذلك بالتكلفة التي تتحملها المؤسسة ومدى إمكانية الاعتماد على المصدر في تزويدها بالاحتياجات المطلوبة في الوقت الذي تظهر فيها الاحتياجات.

### 6-3 درجة الرفع المالي

تعرف درجة الرفع المالي على أنها النسبة المئوية للتغير في الإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم العادية والمرتبطة بنسبة مئوية معينة للتغير في الإيرادات قبل الفائدة والضريبة، ويتم حسابها وفقا للمعادلة الآتية (عبد العزيز النجار، 2007، ص 409):

درجة الرفع المالي = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الأرباح قبل الضرائب

### 7- نسبة سعر السهم إلى ربحيته

تعرف هذه النسبة بمضاعف عائد السهم لأنه إذا استخرجت النسبة وجرى ضربها بأحداث قيمة للأرباح المتحققة عن السهم، فإنه يمكن للمحلل المالي الحصول على تقدير لما يجب أن تكون عليه قيمة السهم في السوق، لذا فهو مؤشر جيد للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية (مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2006، ص 152).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية:

$$\text{سعر السهم إلى ربحيته} = \text{متوسط سعر السوق للأسهم} / \text{ربحية السهم}$$

ويحسب متوسط سعر السوق للسهم من خلال تحديد أعلى سعر للسهم وصل إليه خلال نفس الفترة، وكذلك أدنى سعر وصل إليه.

و في الغالب فإن المستثمرون يتوقعون أنه كلما ارتفع مضاعف سعر السهم إلى ربحيته كلما دل ذلك إلى زيادة احتمالية زيادة توزيعات الأرباح المستقبلية للمؤسسات صاحبة الأسهم، حيث أن ربحية السهم يتم تحديدها من خلال نسبة العائد على السهم العادي (وجدى حامد حجازى، 2011، ص 200).

### 8- تكلفة الأرباح المحتجزة

ويقصد بها ذلك الجزء من الإيرادات الحالية الذي لا يوزع على حملة الأسهم العادية بل يحتفظ به ويعاد استثماره في المشروع (مُجد الصيرفي، 2006، ص 25) وتحسب التكلفة هنا من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{تكلفة الأرباح المحتجزة} = \text{التوزيعات المتوقعة للسهم} (1 - \text{سعر ضريبة الدخل}) / \text{القيمة الحالية للسهم}$$

9- عائد التوزيعات: يتم حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل توزيعات الأرباح} = \text{نصيب السهم من توزيعات الأرباح} / \text{متوسط سعر السوق للسهم}$$

إن هذا المؤشر يعني نسبة العائد من توزيعات الأرباح للسهم الواحد إلى القيمة السوقية للسهم، ولا يعني حصول زيادة معدل توزيعات الأرباح الجارية أن المؤسسات قوية ويستحسن الاستثمار فيها فعادة ما تكون هناك مؤسسات يتزايد فيها معدل توزيع الأرباح إلا أنه من المتوقع أن تشهد انخفاضا في معدل نمو هذه التوزيعات في المستقبل، ويرجع ذلك لعدم إعادة استثمار هذه الأموال مرة أخرى داخل المؤسسة (وجدى حامد حجازى، 2011، ص 201).

### 10- القيمة الدفترية للسهم العادي

تشير هذه النسبة إلى نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين، أي مقدار نصيبه من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة خلال السنوات الماضية من عمر المؤسسة، وعليه فإن استخدام هذا المؤشر عند التصفية يكون فعالا، وتعني القيم الدفترية للسهم الحد الأدنى لقيمة السهم العادي ولا تعبر عن القيمة السوقية، ويفضل أصحاب الأسهم نسبة عالية للقيمة الدفترية للسهم وهو ما يشكل عامل اطمئنان لهم، وعموما فإن المؤسسة التي تتميز بأداء جيد يكون السعر السوقي لأسهمها أعلى من القيمة الدفترية لهذه الأسهم والعكس صحيح، لذا وجب على المؤسسات عند القيام بحساب هذه النسبة

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

تطبيق مبدأ الحيطة والحذر ومقارنتها بنسب السنوات الماضية أو نسب القطاع، أو أن يلجأ المحلل المالي بمقارنتها بقيمة السهم في السوق وهو ما توفره النسبة التي سيتم تناولها لاحقاً ( مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، 2006، ص 153).

وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \text{حقوق المساهمين} / \text{عدد الأسهم العادية}$$

### 11- سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية

تحسب القيمة الدفترية من خلال قسمة صافي الأصول على عدد الأسهم العادية، إذ يشير هذا المؤشر إلى مدى رغبة حملة الأسهم في سداد علاوة إضافية لأسهم المؤسسة أكبر من القيمة الدفترية للسهم، ومن ثم فإنه يعكس مدى الإقبال على أسهم المؤسسة من غيرها (وحدى حامد حجازي، 2011، ص 201).

$$\text{سعر السوق للسهم إلى قيمته الدفترية} = \text{متوسط سعر السوق للسهم} / \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

### المطلب الثالث: دور تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري

يعد التحليل الاستثماري من بين أهم أدوات التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين والمساهمين، كونه يقوم بتقييم أداء المؤسسة خاصة من ناحية الاستثمار، وبين الوضعية المالية لاستثماراتهم وعوائدهم وبالتالي تقييم الأسهم والسندات بالمؤسسة.

### 1- ماهية التحليل المالي

لقد أدت الحاجة إلى ظهور التحليل المالي كون أهميته الكبيرة في اتخاذ القرار، حيث يقوم بمساعدة متخذي القرار في تقييم قراراتهم من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وذلك لأجل التنبؤ بأداء المؤسسة المستقبلي.

### 1-1 تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه " معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد" (خالد توفيق الشمري، 2010، ص 54).

ونلاحظ أن هذا التعريف قد نظر إلى التحليل المالي على أنه أداة تستخدم لمعالجة البيانات المالية قبل الوصول إلى نتائج معينة تستخدم لاتخاذ القرارات.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

ويعرف على أنه "عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما عن الفترة الحالية والماضية، بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية ( محمد المبروك أبو زيد، 2009، ص 20).

وركز هذا التعريف على هدف التحليل المالي وهو الوصول إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، والتي من خلالها يتم الحكم على مدى فعالية المؤسسة وكفاءتها الإدارية ومن ثم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.

ويمكن تعريف التحليل المالي على "أنه مجموعة طرق التحليل التي تستغل المعلومات المالية والاقتصادية، والموجهة للتقدير المؤسسة في مجملها والحكم على أدائها ووضعيتها المالية ومخاطرها، حيث أن المعلومات المعالجة يمكن أن تعني ماضي المؤسسة وحاضرها ومستقبلها" ( atrice et Francis , 2011, p17 ).

وركز هذا التعريف على اعتبار التحليل المالي طرق تستخدم في التحليل، والذي يهدف إلى معالجة البيانات المالية للمؤسسة لمعرفة وضعيتها المالية التي تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل.

حيث يسمح التحليل المالي بالتعرف عن الوضعية المناسبة للمؤسسة خلال تاريخ معين، من أجل الوصول إلى ملخص شامل واتخاذ طريقة تطور ملائمة لهذه الوضعية". (Mailler, Jacky Remilleret, Miche , 1994 , p11)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه مجموعة من الطرق التي تهدف إلى تقييم المؤسسة من خلال معرفة نقاط قوتها وضعفها في مركزها المالي من خلال استغلال المعلومات المالية والاقتصادية في ذلك.

1-2 أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي إلى (خالد توفيق الشمري، 2010، ص 55):

- القيام بتقييم أداء الوحدات الاقتصادية و العمل على زيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛
- يمكن من القيام بمتابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعية؛
- إمكانية بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بهدف المحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- العمل على تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار مثل تحقيق الربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، ولكنها متفاوتة من حيث الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.

ومن خلال أهداف التحليل المالي فإنه يمكن القول أن التحليل المالي يعتبر بمثابة أداة تمكن من معرفة المركز المالي للمؤسسة، ومن ثم معرفة نقاط قوتها المالية لاستغلالها ومعرفة نقاط ضعفها المالي والعمل على معالجتها، كما يعد أيضا أداة تمكن من التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة.

**1-3-1 أنواع التحليل المالي:** من حيث القائم بعملية التحليل المالي فإنه يمكن القيام به من خلال محلل داخلي أو خارجي وعليه نجد أن التحليل المالي يقسم إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي كما يأتي ( محمد المبروك أبو زيد، 2009، ص ص 34-36):

**1-3-1 التحليل المالي الداخلي:** هو ذلك التحليل المالي الذي تقوم به هيئة داخلية من المؤسسة فقد يكون موظف أو قسم أو إدارة المشروع أو فرق متخصصة من الخارج بناء على تكليف من إدارة المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛
- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للمؤسسة؛
- تحديد المركز الائتماني للمؤسسة.

**1-3-2 التحليل المالي الخارجي:** وهو ذلك التحليل المالي الذي تقوم به أطراف خارجية عن المؤسسة أو المشروع ( سواء أن كانوا أفراد أو مؤسسات)، حيث نجد أن هناك العديد من الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة والتي تهتم بذلك وتقوم به، وتكون أهداف هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتوقف هذا التحليل على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

وترى الباحثة أن المؤسسة الرائدة هي التي تقوم بالتنوع في استخدام التحليل المالي بحيث تستخدم النوعين من التحليل المالي الداخلي من أجل مصلحتها في معرفة مركزها الائتماني ومتابعة تنفيذ خططها، والخارجي من أجل تلبية حاجة أصحاب المصالح من خلال تزويدهم بمعلومات أكثر واقعية حول أدائها كما يجب عليها أن تقوم بذلك دوريا حتى تتفطن لكل التغيرات التي قد تؤثر عليها.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

1-4 مقومات التحليل المالي: هناك مجموعة من المقومات التي يجب توفرها من أجل نجاح التحليل المالي وتتمثل في (وليد ناجي الحياي، 2004، ص ص 23-24):

• ضرورة إبراز الحقائق التي يستند عليها التحليل قبل إجراء التفسير وهذا من أجل الوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، فالأساس الذي يعتمد عليه التحليل المالي هو المادة الأولية وهي البيانات التي تحول إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقة بين هذه البيانات بالاعتماد على الطرق والأساليب المناسبة لذلك؛

• ضرورة توفير مدخلات دقيقة للعملية التحليلية من أجل تحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية فكما كانت البيانات التي يعتمد عليها التحليل المالي دقيقة كلما كانت نتائج عملية التحليل أكثر دقة ؛

• ضرورة أن يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع.

• ضرورة أن يكون المحلل المالي مؤهلاً علمياً وعملياً وتمتعه بخصائص المقدرة الديناميكية وله القدرة على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي حتى يتمكن من الوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

بالإضافة لما سبق من أجل ضمان نجاح عملية التحليل المالي فإنه يجب توفر المقومات والشروط الآتية (مُحَمَّد مطر، 2003، ص ص 4-5):

• توفر قدر معقول من المصدقية أو الموثوقية في مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته وضرورة أن تتصف المعلومات المستخدمة في التحليل المالي بقدر من الموضوعية والملاءمة؛

• يجب على المحلل المالي أن يسلك في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، وأن يستخدم أساليب وأدوات فعالة تجمع وتتصف بقدر متوازن من الموضوعية والملاءمة.

ومن الشروط التي يجب توفرها في المحلل المالي نجد :

• أن يكون لديه العلم الكافي عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، والبيئة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

• ضرورة إبراز الفروض التي يبني عليها التحليل المالي والمتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

- يجب على المحلل المالي أن لا يقف فقط عند معرفة عوامل القوة والضعف لدى المؤسسة بل يذهب إلى أبعد من خلال العمل على تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛
- ضرورة أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية والتركيز على فهم دوره المتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، و بعدها فإنه يقوم بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تساعد متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

### 2- أدوات التحليل المالي: تتمثل أساليب التحليل المالي في:

#### 1-2 التحليل الأفقي: من مميزات هذا التحليل نجد ( شعيب شنوف، 2012، ص49):

- يسمى التحليل الأفقي أو التحليل المالي الديناميكي؛
  - يركز أساساً على القيام بدراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن؛
  - يهتم بإجراء مقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى؛
  - يعتمد هذا التحليل على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال دراسة التدفقات النقدية المتعلقة بعناصر الميزانية بدورة معينة وبجدول حسابات النتائج؛
  - يدرس هذا التحليل التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى؛
  - يقوم هذا التحليل بدراسة مبالغ ونسب التغيرات وهذا يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات؛
  - يمكن هذا التحليل من المساعدة في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.
- 1-2-1 طرق التحليل الأفقي للقوائم المالي: للقيام بالتحليل الأفقي فإنه يمكن استخدام إحدى هذه الطرق الآتية:

#### • طريقة قوائم التغير ( الزيادة والنقص)

تتم هذه الطريقة بإجراء مقارنة بين بنود القوائم المالية للمؤسسة مع نفس البنود لقوائم مالية لمؤسسات مماثلة أو لنفس المؤسسة عن فترات سابقة، وتستخدم هذه الطريقة لدراسة كل من قائمة الدخل والميزانية، ومن خلال هذه الطريقة فإنه يتم وضع القوائم المراد مقارنتها ودراستها بجانب بعضها البعض، ومن ثم إيجاد الفروقات بين هذه الأرقام في شكل مقدار للتغير بين كل قائمة وأخرى، و إيجاد كذلك نسب هذا التغير من خلال قسمة قيمة التغير على قيمة البند في السنة الأولى (سنة الأساس) ثم ضربه في 100.

• طريقة تحليل القوائم باستخدام الأرقام القياسية

إن استعمال طريقة قوائم الزيادة والنقصان تكون صعبة إذا كان عدد السنوات المراد مقارنة قوائمها المالية أكثر من ثلاث سنوات، وتكون بذلك طريقة استخدام الأرقام القياسية هي الأفضل لدراسة وتحليل اتجاهات تغير القوائم المالية عن فترة طويلة، ووفقاً لهذه الطريقة فإنه يجب أن يتم اختيار سنة معينة يطلق عليها اسم سنة الأساس وتعطى الرقم 100، ويتم استخراج الأرقام القياسية لبقية السنوات المقارنة على ضوء سنة الأساس.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها لاختيار سنة الأساس ولا تخضع للرأي الشخصي كظروف سنة الأساس، كما يجب أن لا يكون الفارق بين سنة الأساس وسنوات الدراسة كبيراً حتى تعبر نتائج المقارنة عن التغيرات الناتجة عن معدلات الأداء.

2-2 التحليل الرأسي ( العمودي ) للقوائم المالية

يعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على القيام بتحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء إجمالي الرقم (100%) ( مؤيد راضي خنفر وآخرون، 2006، ص 93).

2-3 التحليل الفني

يعرف التحليل الفني بأنه عملية استخدام البيانات التي تتولد عن سوق معين لتحليل كل من سوق الأسهم الكلي والأسهم الفردية، ولذلك فإنه يسمى بتحليل السوق أو التحليل الداخلي ويكمن السبب في ذلك إلى أنه يستخدم بيانات السوق نفسه لتقييم الطلب والعرض لأسهم معينة أو للسوق بأكمله، حيث يعتقد المحللون الفنيون أن أفضل مورد للبيانات هو السوق نفسه من أجل القيام بالتنبؤات الخاصة بالسوق (طارق عبد العال حماد، 2006، ص 320).

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

2-3-1 خصائص التحليل الفني: يختص التحليل الفني بالخصائص الآتية ( طارق عبد العال حماد، 2006، ص322):

- تمثل بيانات السوق المنشورة الركيزة الأساسية لهذا التحليل ويركز أساساً على العوامل الداخلية من خلال القيام بتحليل التحركات في السوق أو في أسعار السهم، وهذا عكس التحليل الأساسي الذي يركز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي تعتبر عوامل خارجية بالنسبة للسوق نفسه؛
- يركز التحليل الفني أيضاً على التوقيت حيث نجد أن أسعار الأسهم تميل إلى التحرك في اتجاهات وذلك عند تحركات أسعار الأسهم نحو مستويات التوازن الجديدة، ويتم تحليل هذه الاتجاهات الجديدة وتحديد التغيرات التي تطرأ عليها من خلال دراسة حركة الأسعار وحجم التداول بمرور الوقت ويتم التركيز على التغير في الأسعار المحتملة؛
- كما أن الفنيون يميلون إلى التركيز أكثر على المدى القصير، وعليه نجد أنه قد تم تصميم أساليب التحليل الفني لتحديد تحركات الأسعار المحتملة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذ نجد أن المحلل الأساسي يهتم بالمدى المتوسط والطويل.

### 2-4 تحليل النسب المالية

يعتبر هذا النوع من أكثر المقاييس شيوعاً في عالم الأعمال حيث يعمل على توفير عدد كبير من المؤشرات المالية التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وفي إدارة الأصول والخصوم، ومما زاد في أهميتها أنها تستخدم في مجالات التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

## الفصل الثالث ..... مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

### خلاصة

لا يمكن اتخاذ قرار استثماري رشيد إلا من خلال توفر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية، وعليه فإن النظام المحاسبي المالي قد أهتم بالمعلومات المحاسبية للمضي قدما في ترشيد قرارات المستثمرين، ولأجل ذلك فإنه يجب توفر مجموعة من الخصائص النوعية المتعلقة بها والمتمثلة في الملائمة والموثوقية، كما يجب توفر الخصائص الثانوية لها حتى تكون ذات جودة والمتمثلة في إمكانية فهمها ومقارنتها وأن تكون بصفة منتظمة. ولأجل ذلك فإن المؤسسات ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قوائمها المالية من خلال العمل على بيان تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، والأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ولقد تم ذلك التطرق إلى مختلف المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والتي من شأنها العمل على ترشيد القرارات الاستثمارية في هذا الفصل بالتفصيل وأيضا إلى المؤشرات المالية وأهميتها في ترشيد قرارات المستثمرين من خلال بيان لأهم المؤشرات المالية التي يركز عليها المستثمرين والتي على أساسها يتم اختيار القرارات المناسبة.

## الفصل الرابع :

دراسة حالة مؤسسة أن. سي. أ روبية

## تمهيد

إن الحديث عن دور مخرجات النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية من جانب نظري لا يكفي وإنما يجب تأكيد هذا الدور من خلال القيام بدراسة حالة في مؤسسة جزائرية من أجل أن تكون النتائج أكثر دقة، وقد يكون ذلك أيضا غير ممكنا إذا وقع الاختيار على أي مؤسسة مهما كان نوعها وإنما يجب اختيار مؤسسة تخدم موضوع هذه الدراسة، ولعل المؤسسات التي تخدم هذه الدراسة هي المؤسسات التي تكون مدرجة ضمن بورصة الجزائر لأنها معنية أكثر بقرار الاستثمار حيث أنها تقوم بطرح أسهم عادية وممتازة وسندات ليتم تداولها في البورصة، ولقد أُلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائرية بأن تقدم معلومات محاسبية تتميز بالجودة من خلال اتصافها بالخصائص النوعية والثانوية، من أجل تمكين مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

وتأسيسا من ما سبق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان تقديم مؤسسة أن. سي. أ رويبة المسعرة ببورصة الجزائر من خلال تناول بورصة الجزائر والمؤسسات المدرجة فيها، التعريف بمؤسسة أن سي أ رويبة ، والمبحث الثاني عنوانه هو تحليل القوائم المالية للمؤسسة وتم التطرق فيه إلى تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية، أما المبحث الثالث فعنوانه دراسة إحصائية لعينة من المستثمرين إذ تم تناول فيه الإجراءات المنهجية للدراسة، تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة الحالة.

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة أن.سي.أ رويبة المسعرة ببورصة الجزائر

تم اختيار مؤسسة أن.سي.أ رويبة للدراسة كونها مؤسسة جزائرية مسعرة ببورصة القيم المنقولة، وهي مؤسسة رائدة في مجال المشروبات وتتميز بشفافية ومصداقية كبيرة في معلوماتها المالية، بالإضافة إلى تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

### المطلب الأول: بورصة الجزائر والمؤسسات المسعرة بها

#### 1- التعريف ببورصة القيم المنقولة بالجزائر

حسب المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 وهو مرسوم متعلق ببورصة القيم المنقولة، فإنه تعتبر بورصة القيم المنقولة إطاراً لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام والشركات ذات الأسهم.

ومن خلال هذا التعريف فإنه يمكن ملاحظة ما يلي: (الجريدة الرسمية، 1993، العدد 34، ص4):

- بورصة القيم المنقولة هي إطار ينظم ويسير العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة؛
- القيم المنقولة تكون مصدرة من طرف الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام والشركات ذات الأسهم.

#### 2- شروط القبول ببورصة القيم المنقولة: حسب نظام رقم 12-01 الموافق لـ 12 جانفي 2012

والذي يعدل ويتمم النظام رقم 97-03 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة تتمثل شروط القبول في البورصة في الآتي (الجريدة الرسمية، 2012، العدد 41، ص19):

- أن لا تقل قيمة رأسمالها الذي تم وفاقه عن خمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج)؛
- أن توزع على الجمهور سندات تمثل 20٪ على الأقل من رأسمال الشركة، وذلك يوم الإدراج على أبعد تقدير؛

- يجب توزيع سندات رأس المال الموزعة على الجمهور على عدد أدناه مائة وخمسين (150) مساهماً، وذلك يوم الإدراج على أبعد تقدير؛

- أن تكون قد نشرت الكشوف المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة السابقة للسنة التي تم فيها تقديم طلب القبول؛

- يجب أن تكون الشركة منظمة قانونياً على شكل شركة ذات أسهم (SPA)؛

- أن تكون قد حققت أرباحاً خلال السنة السابقة لطلب القبول، ما لم تعفيها من هذا الشرط؛

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية

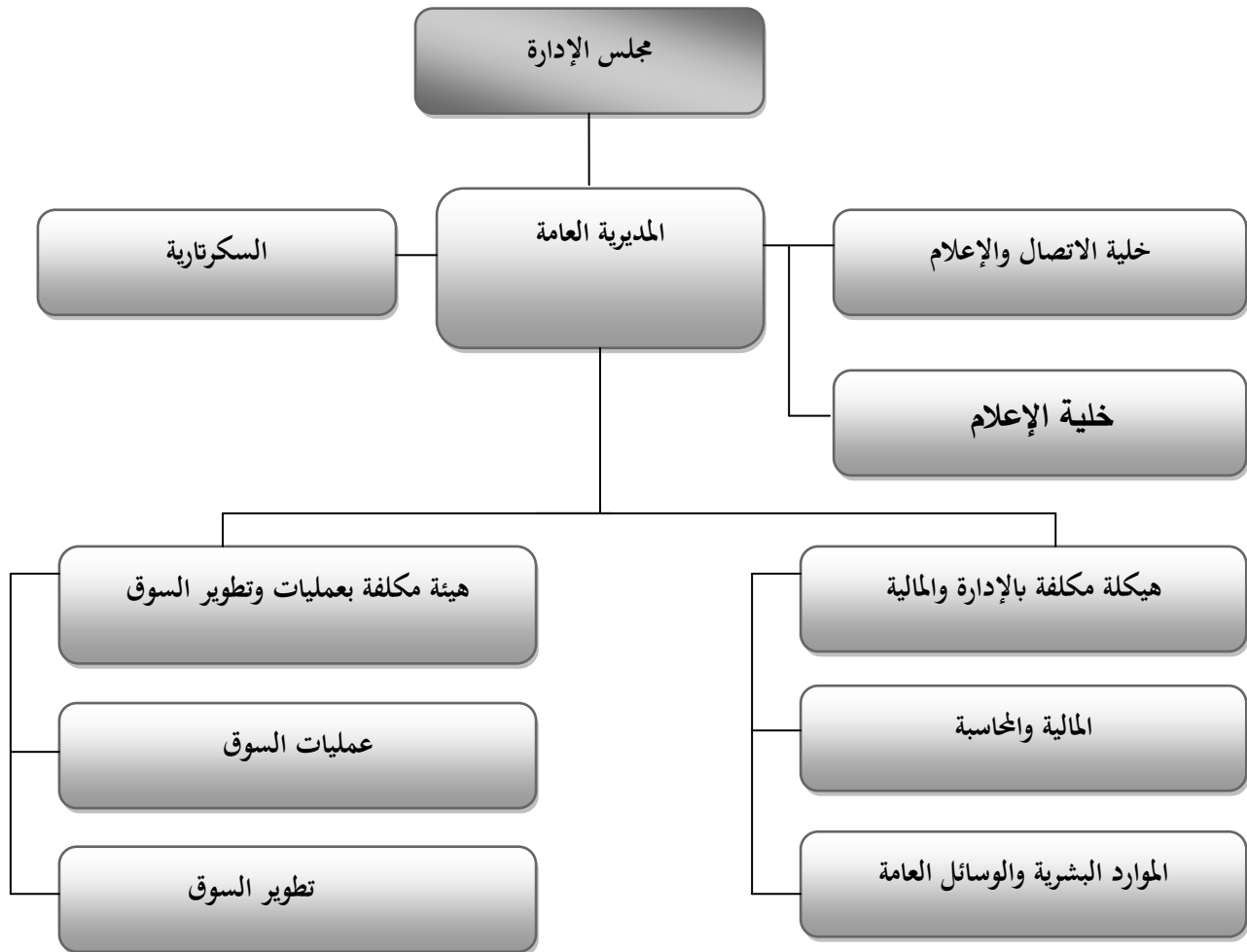
• أن تقدم تقريرا تقييميا لأصولها، يعده عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر بحيث تعترف اللجنة بتقريره التقييمي، على أن لا يكون عضوا في هذه الأخيرة.

3- المتدخلون في بورصة القيم المنقولة: يوجد في بورصة القيم المنقولة بالجزائر عدة متدخلين حيث يمكن إيجازهم فيما يلي:

### 1-3 شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBR

تعرف ببورصة الجزائر، وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة، وتتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة.

شكل رقم (1-4) : الهيكل التنظيمي لشركة تسيير بورصة القيم الجزائر



المصدر: نقلا عن الموقع <http://www.sgbv.dz> consulté le : 09/04/2015

### 2-3 لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB

تمثل على أنها سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين.

حسب المادة 30 من قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة فإنه تتولى هذه اللجنة مهمة (الجريدة الرسمية، 2003، العدد 11، ص 20):

- تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر؛
- حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة أو المنتوجات المالية الأخر التي تتم في إطار اللجوء العلني للادخار؛

- لا تخضع لرقابة اللجنة، المنتوجات المالية المتداولة في السوق التي هي تحت سلطة بنك الجزائر؛
- السير الحسن لسوق القيم المنقولة وشفافيتها.

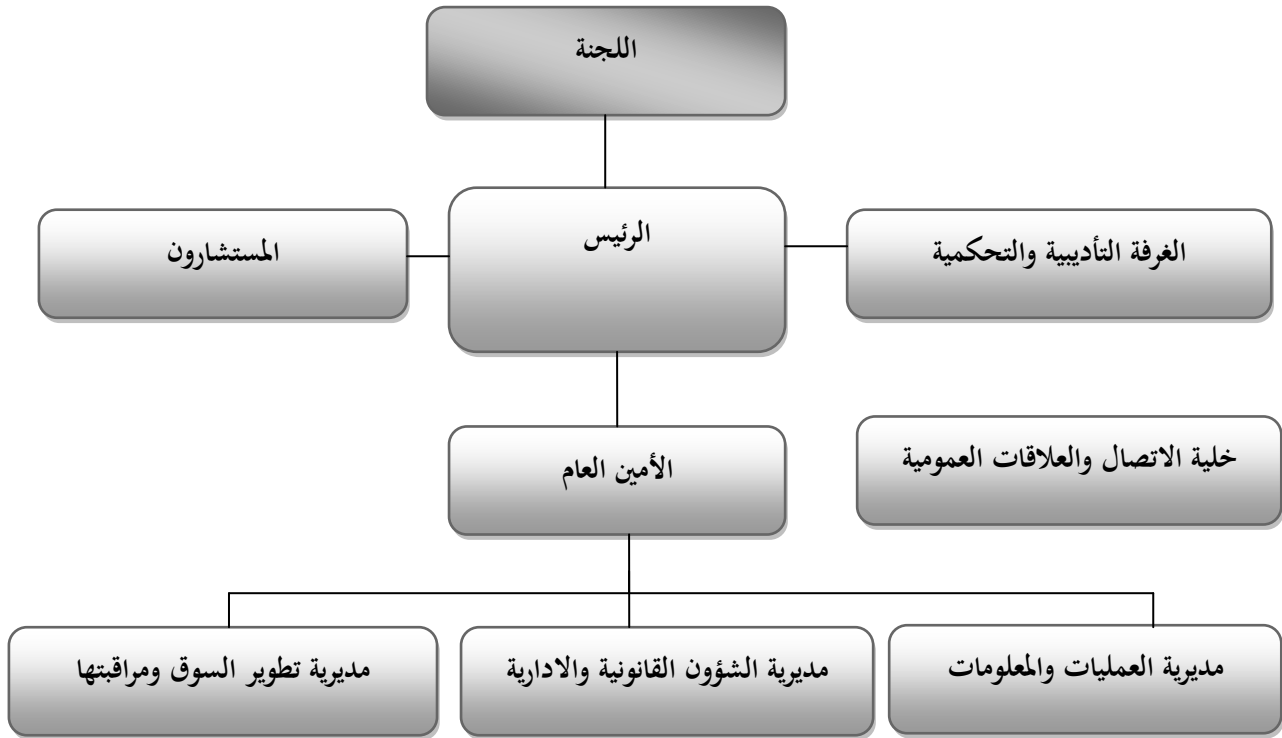
وحسب المادة 31 من نفس القانون فإن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها تقوم بسن تقنيات متعلقة على وجه الخصوص بما يأتي:

- رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في عمليات البورصة؛
- اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية المطبقة عليهم؛
- نطاق مسؤولية الوسطاء ومحتواها والضمانات الواجب الإيفاء بها تجاه زبائنهم؛
- الشروط والقواعد التي تحكم العلاقات بين المؤمن المركزي على السندات والمستفيدين من خدماته المذكورة؛

- القواعد المتعلقة بحفظ السندات وتسيير وإدارة الحسابات الجارية للسندات؛
- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية وتسليم السندات؛
- شروط التأهيل وممارسة نشاط حفظ وإدارة السندات.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-2) : الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



المصدر: نقلا عن الموقع <http://www.cosob.org> consulté le : 09/04/2015

### 3-3 المؤتمن المركزي على السندات

هو عبارة عن شركة ذات أسهم، تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافضي السندات (TCC)، وإنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وتمييزها وفقا للمعايير الدولية (ISIN: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية).

حسب المادة 4 من النظام رقم 01-12 الموافق ل 12 جانفي 2012 والذي يعدل ويتمم النظام رقم 03-97 الموافق ل 18 نوفمبر 1997 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة فإنه " يجب على المؤسسة التي تطلب قبول سنداتهما في عمليات التداول في البورصة أن تثبت إيداع سنداتهما لدى المؤتمن المركزي على السندات، قبل الإدخال في البورصة".

حسب المادة 19 مكرر 2 من قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة فإنه تتمثل مهام المؤتمن المركزي على السندات (الجريدة الرسمية، 2003، العدد 11، ص22):

- حفظ السندات التي يمكن من فتح حسابات باسم المتدخلين المعتمدين؛

- متابعة حركة السندات من خلال التنقل من حساب إلى حساب آخر؛
- إدارة السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها؛
- التقييم القانوني للسندات؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

### 3-4 الوسطاء في عمليات البورصة

هم البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

حسب المادة 3 من النظام رقم 01-12 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة فإنه يجب على أي مؤسسة تطلب قبول سنداتهما في عمليات التداول في السوق الرئيسية أن تعين وسيطا في عمليات البورصة يكلف بمساعدة المصدر في إجراء القبول والإدخال.

### 3-4-1 تعريف الوسيط في عمليات البورصة

حسب المادة 2 من نظام 01-15 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم هو كل وسيط معتمد يقوم بالتفاوض في القيم المنقولة والمنتجات المالية الأخرى القابلة للتداول والحقوق المتعلقة بها لحساب زبائنه أو لحسابه الخاص.

3-4-2 مهام الوسيط في عمليات البورصة: حسب المادة 2 من نفس نظام 01-15 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم فإنه يمكن أن يمارسوا النشاطات الآتية (المجريدة الرسمية، 2015، العدد 55، ص 20) :

- الاستشارة في مجال توظيف القيم المنقولة؛
- التسيير الفردي للحافظة بموجب عقد مكتوب؛
- تسيير حافظة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛
- توظيف القيم المنقولة والمنتجات المالية؛
- ضمان النجاح في المسعى والاكتتاب المضمون في إصدار السندات؛
- التداول للحساب الخاص للوسيط؛
- حفظ القيم المنقولة وإدارتها؛
- إرشاد المؤسسات في مجال هيكله رأسمال وإدماج وإعادة شراء المؤسسات.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبية

3-4-3 شروط اعتماد الوسيط في عمليات البورصة: حسب المادة 5 من النظام 15-01 المتعلق

بشروط اعتماد الوسيط في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم على كل الهيئات التي تلتزم بالاعتماد على ممارسة نشاط وسيط في عمليات البورصة اعتماد الشروط التالية (الجريدة الرسمية، 2015، العدد 55، ص 21):

• امتلاك عند الالتماس رأسمال اجتماعي أدنى قدره عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000 دج) يدفع كلياً ونقداً، غير أنه يمكنها الخضوع لمقاييس رؤوس أموال خاصة تحددها اللجنة؛

• حيازة محلات ملائمة لضمان أمن مصالح زبائنهم؛

• وجود مقرها الاجتماعي بالجزائر؛

• أن يكون لها على الأقل مسير مسؤول مكلف بالإدارة العامة للمؤسسة تتوفر فيه شروط الكفاءة

والتأهيل المنصوص عليها في تعليمات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛

• تقديم طلب اعتماد للجنة.

### 4- التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة

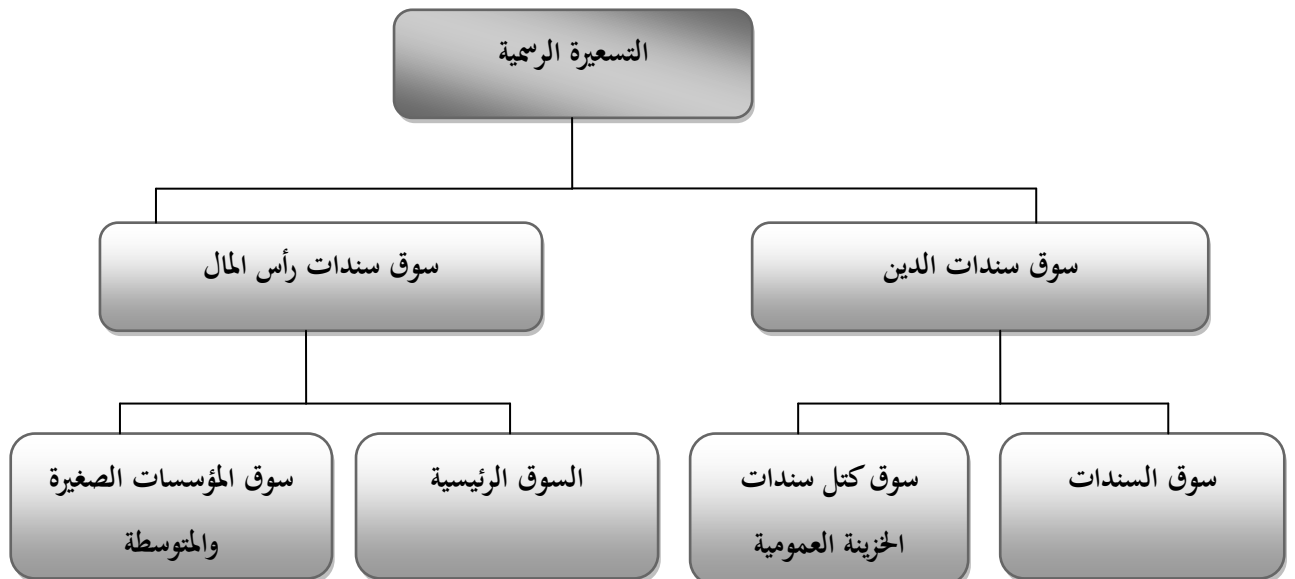
حسب المادة 13 من النظام رقم 12-01 فإنه يشمل السعر الرسمي لبورصة القيم المنقولة على سوق

لسندات رأسمال وسوق لسندات الدين، حيث تتكون سوق لسندات الرأسمال من سوق رئيسية وسوق

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكون سوق لسندات الدين من سوق لسندات الدين التي تصدرها شركات

المساهمة والهيئات العمومية والدولة، ومن سوق لكتلة لسندات الدين التي تصدرها الدولة".

شكل رقم (3-4): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة بالجزائر



المصدر: نقلا عن الموقع 10/04/2015 consulté le : <http://www.sgbv.dz>

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

نلاحظ من خلال الشكل السابق والذي كان عبارة عن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة بالجزائر أن هذه التسعيرة تنقسم إلى قسمين الأول متعلق بسوق سندات الدين، وهو الأخير ينقسم إلى قسمين الأول سوق السندات والثاني سوق كتل سندات الخزينة العمومية، أما القسم الثاني فهو سوق سندات رأس المال والذي بدوره ينقسم إلى السوق الرئيسية وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن التعرف أكثر على سوق سندات الدين وسوق سندات رأس المال ببوصة القيم المنقولة بالجزائر في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-1): سندات الدين وسندات رأس المال ببورصة القيم المنقولة بالجزائر

سندات الدين								
رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع / الفئة	قيمة الإصدار دج	نسبة الفائدة %	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	تاريخ الإدراج
DZ0000020390	DH16	ش.ذ.أ. دهلي	الفندقة	2360140000	6.75	2009/01/11	/01/11 2016	/03/16 2009
سندات رأس المال								
رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع / الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الأسهم			
DZ0000010037	ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5804511			
DZ0000010045	ROUI	أن سي أ رويبة	الصناعة الغذائية	100	8491950			
DZ0000010029	AUR	م.ت.ف الأوراسي	الفندقة	250	6000000			
DZ0000010003	SAI	صيدال	الصيدلة	250	10000000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع <http://www.sgbv.dz> consulté le : 11/04/2015

من خلال الجدول السابق تبين أنه توجد شركة واحدة في سوق سندات الدين، والتي تتمثل في ش ذ أ دهلي والتي تنتمي لقطاع الفندقة والعقار، حيث أن المؤسسة قد تم إدراجها في سوق سندات الدين خلال تاريخ 2009/03/16 وأن تاريخ الاستحقاق هو 2016/01/11 .

أما بالنسبة للشركات المدرجة في سوق سندات رأس المال فإنه يوجد أربعة شركات التي تتمثل في أليانس للتأمينات والتي تنتمي لقطاع التأمينات والتي تحتوي 5804511 سهم، مؤسسة أن.سي.أ رويبة المتخصصة في الصناعة الغذائية خاصة في إنتاج المشروبات والعصائر، والتي تحتوي على 8491950 سهم، مؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

التسيير الفندقية الأوراسي والذي ينتمي للخدمات الفندقية إذ يحتوي على 6000000 سهم، وفي الأخير مؤسسة صيدال التي تخصص في الصناعة الصيدلانية والذي يتكون من 10000000 سهم.

وفي ما يلي جدول يبين المؤسسات المسعرة في بورصة القيم المنقولة بالجزائر من حيث رأس المال الاجتماعي والكمية المعروضة للأسهم وغيرها من ذلك:

جدول رقم (4-2) : المؤسسات المسعرة ببورصة القيم المنقولة بالجزائر

الأوراسي	أليانس للتأمينات	أن سي أ روية	صيدال	
سند رأس مال	سند رأس مال	سند رأس المال	سند رأس مال	النوع
1500000000 دج	2205714180 دج	849195000 دج	2500000000 دج	رأس المال الاجتماعي
1200000	1804511	2122988	2000000	الكمية المعروضة للأسهم
400 دج	830 دج	400	800 دج	سعر العرض
1999/06/15 إلى 1999/07/15	2010/11/2 إلى 2010/12/1	2013/04/07 إلى 2013/05/09	1999/02/15 إلى 1999/03/15	فترة العرض
الراشد المالي	القرض الشعبي الجزائري	بي إن بي باريبا الجزائر	المؤسسة المالية العامة	الوسيط في عمليات البورصة المرافق
شركة ذات أسهم	شركة ذات أسهم	شركة ذات أسهم	شركة ذات أسهم	الشكل القانوني

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع <http://www.sgbv.dz> consulté le : 13/04/2015

### المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة أن.سي.أ روية

تعد مؤسسة أن.سي.أ روية من بين المؤسسات الهامة في القطاع الصناعي الجزائري خاصة في مجال المشروبات، وهذا من خلال النجاحات التي حققتها المؤسسة، خاصة بعد حصولها على مركز الريادة وإتباعها لسياسة حوكمة الشركات، والتي زادت من مكانتها السوقية بالجزائر وأعطت لها أكثر مصداقية وشفافية بدخولها بورصة الجزائر سنة 2013.

1- لمحة تاريخية عن مؤسسة أن. سي. أ رويبة

يعود أول ظهور لمؤسسة أن. سي. أ رويبة سنة 1966 من قبل عائلة عثمانى، وذلك بتأسيس وحدة مصبرات تسمى المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، حيث يقوم بحفظ الفاكهة والمصبرات مثل الهريسة والطماطم بالإضافة إلى أنواع أخرى من المربي.

وفي سنة 1984 قررت المؤسسة على تنوع نشاطها وإضافة أنشطة أخرى لإنتاجها وكان ذلك بإضافة مشروبات الفواكه والتي تحمل علامة " الرويبة " وذلك إشارة إلى المنطقة التي يقع فيها المعمل.

أما سنة 1989 خلال هذه السنة تم تجديد منتجات مؤسسة أن . سي . أ رويبة، حيث تمت تسويق عصير فاكهة معقم ومعبئ في علب الورق المقوى، والذي يعرف بالحفظ عبر البسترة الوميضة (فلاش)، والمستمد من البسترة التي ابتكرها لويس باستور، والتي تحافظ بشكل أفضل على طعم الفواكه وفيتامين "س" التي تحتويه.

ومنذ سنة 2000 والمؤسسة تحقق نمو كبير من خلال عرضها لمجموعة متنوعة من المنتجات والتشكيلات الغير موجود من قبل، حيث تزايد الإنتاج من سنة لأخرى، بالإضافة إلى حصول المؤسسة على شهادة ISO 9002، وفي سنة 2008 حصول المؤسسة على شهادة نظام متكامل المتمثل في ISO 14000 , ISO 9001-2000 .

وفي سنة 2010 إطلاق فئة جديدة وهي PET (بولي إيثيلين تيرفتالات) بقدرات كبيرة لضمان النجاح، وهو ما سمح في الأخير من تحطيم رقم قياسي جديد، من خلال إنتاج 200 مليون قارورة سنة 2012.

أما سنة 2013 فقد شهدت سنة تحول للمؤسسة بعد دخولها لبورصة الجزائر وذلك لأجل توسيع نشاطها وزيادة رأس مالها وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة وتحقيقها لأرباح عبر سنوات عديدة، وكانت هذه السنة أيضا مناسبة لإطلاق تشكيلة جديدة تحت اسم PET المعقمة "بالحبيبات".

ومنذ 2014 والمؤسسة فتحت آفاق نمو أكبر بتوقعات إنتاج أكثر من 260 مليون قارورة / علب منتجة، حيث تحاول المؤسسة بذل وتكثيف كل الجهود نحو الابتكار والتنافسية على مرتبة الريادة في الجزائر في مجال مشروبات الفواكه، والمؤسسة تسير صوب الريادة في المغرب العربي بخطى ثابتة .

بالإضافة إلى التطورات والتغيرات التي شهدتها المؤسسة، من بينها نجد أن المؤسسة مرت بعدة تعديلات على القانون الأساسي للمؤسسة منذ تأسيسها، من تغير هدفها الاجتماعي وشكلها القانوني،

وتمديد عمرها، أو تحويل أسهمها (أنظر الملحق رقم 1)، أما العلامات التجارية التي تملكها المؤسسة فهي عديدة، حيث أن المؤسسة مالكة للعلامات وهي مودعة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (أنظر الملحق رقم 2).

2- أهداف مؤسسة أن. سي. أ رويبة: وفق القانون الأساسي للمؤسسة فإن الهدف الاجتماعي يغطي النشاطات التالية:

- صناعة المصبرات؛
- إنتاج المياه الغازية ومختلف المشروبات الغير كحولية؛
- صناعة المصبرات من اللحم والدجاج والدهون؛
- صناعة الحساء والمأكولات؛
- صناعة المنتوجات للتغذية الحيوانية باستثناء الفرينة الموجهة لتغذية الأسماك؛
- إنتاج الحليب ومنتجات الألبان والبسكويت والحلويات والمنتجات الموجهة للتخسيس الغذائي؛
- إستيراد المواد الغذائية المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بالسير الحسن للمؤسسة وكذلك المواد الخاصة بالمصبرات أو المحولة من قبل المؤسسة؛
- حفظ وتغليف المواد المرطبة ؛
- توزيع المياه المعدنية ومختلف المشروبات الغير كحولية؛
- توزيع الأطعمة الغذائية وكذلك مختلف المنتوجات؛
- تجارة الجملة للمنتوجات المرتبطة بالتغذية.

كما تجدر الإشارة إلى التوضيح بأنه منذ إنشائها 1966 لم تمارس إلا النشاطات التالية:

- إنتاج وتوزيع المشروبات وعصير الفواكه؛
- إنتاج وتوزيع المصبرات الخضر والفواكه؛
- إنتاج وتوزيع المصبرات الخضر والفواكه ( تم إهمال الإنتاج سنة 2005)؛
- إنتاج وتوزيع الحليب ( UHT ) ( تم إهمال الإنتاج سنة 2005).

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. رويبة

### 3 - تطور رقم الأعمال وحجم العمالة بالمؤسسة

#### تطور رقم أعمال المؤسسة

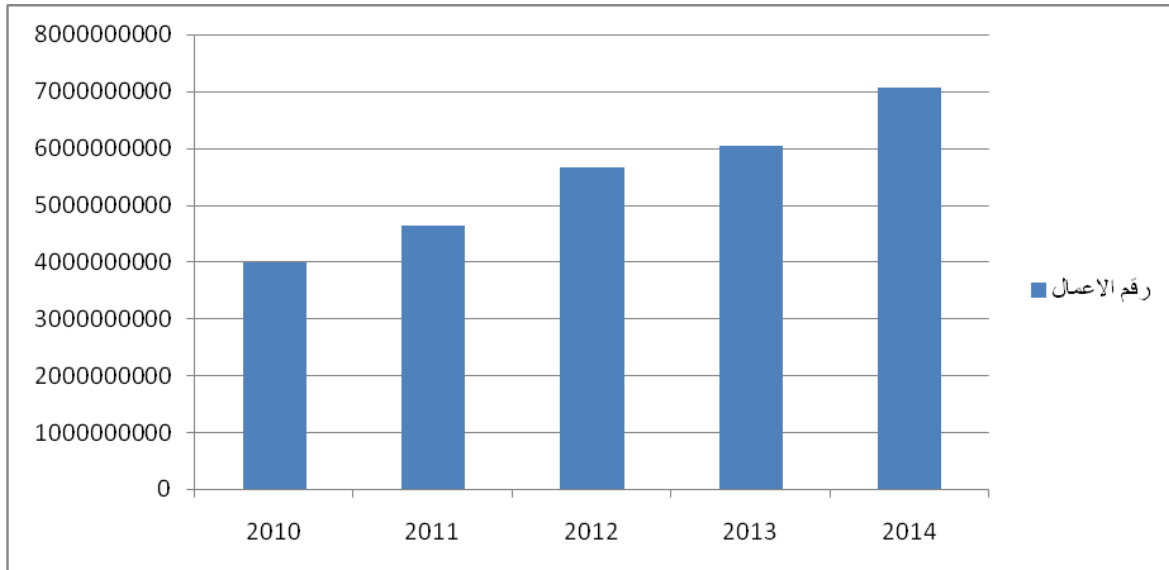
جدول (4-3): تطور رقم أعمال المؤسسة خلال فترة (2010-2014)

الوحدة دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	3998474614	4633430606	5669817158	6032294441	7053727818

المصدر: جدول حسابات النتائج

شكل رقم (4-4): تطور رقم أعمال المؤسسة خلال السنوات (2010-2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين أن رقم أعمال المؤسسة في تزايد مستمر مع السنوات، وهذا يدل على الأرباح التي تحققها المؤسسة نتيجة التطور الذي شهدته، خاصة نتيجة دخول المؤسسة إلى البورصة، حيث أدى ذلك إلى زيادة رأسمالها وبالتالي تطوير الاستثمار الذي حقق أرباح عبر السنوات الموالية.

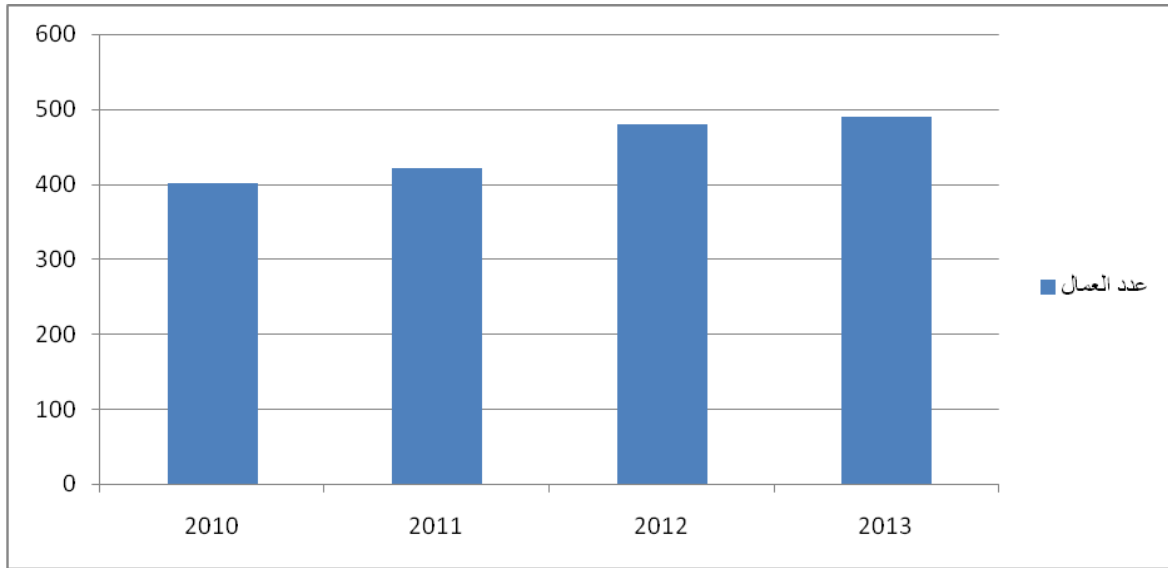
#### تطور حجم العمال

جدول (4-4): تطور حجم عمال مؤسسة خلال فترة (2010-2013)

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد العمال	401	421	479	489

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

شكل رقم (4-5): تطور حجم عمال المؤسسة خلال السنوات (2010-2013)



#### المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن عدد عمال هذه المؤسسة في ارتفاع مستمر، وهذا ما يبين النمو الذي شهدته المؤسسة نظرا لزيادة حجم نشاط المؤسسة، وهو دليل على أن المؤسسة تركز على مواردها البشرية في تحقيق أهدافها والوصول إلى الأسواق العالمية.

#### 4- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

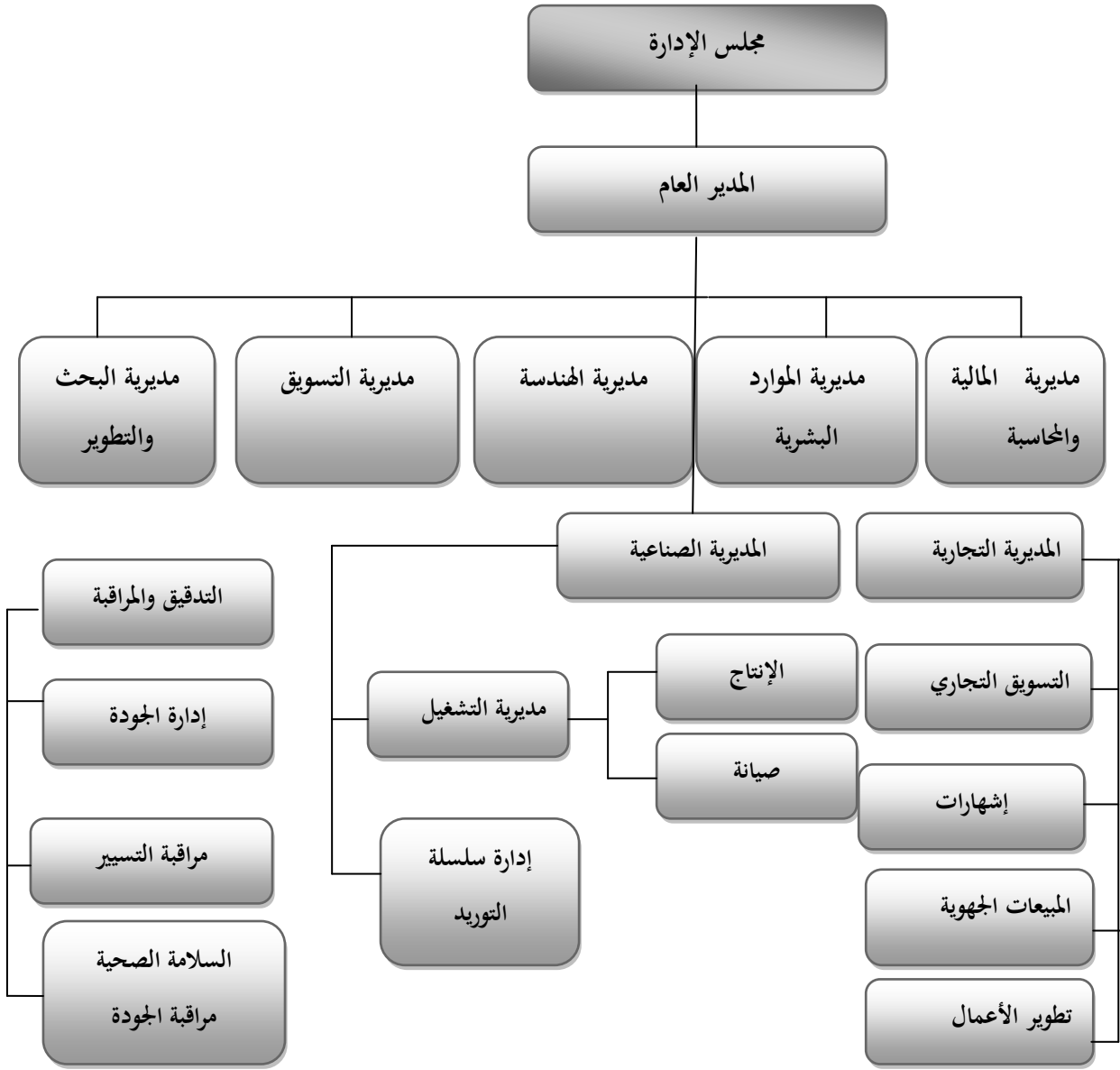
لقد اعتمدت مؤسسة أن. سي. أ رويبة على هيكل وظيفي أي على أساس الوظائف، وهو هيكل مناسب لبلوغ الأهداف المسطرة إذ يتميز بالمرونة وسرعة اتخاذ القرارات ومبنيًا على نظام فعال للاتصال والإشراف، ويشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة على المديرية الآتية:

- مديرية المالية والمحاسبية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الهندسة؛
- مديرية التسويق؛
- مديرية البحث والتطوير؛
- مديرية التجارة؛
- مديرية الصناعة؛
- مديرية التدقيق والمراقبة.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم (4-6) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثالث: دخول مؤسسة أن.سي.أ رويبة بورصة الجزائر

لقد اعتمدت المؤسسة على إستراتيجية فعالة من أجل ضمان نموها وبقائها وهي الدخول إلى بورصة الجزائر، من خلال طرح رأس مالها للاكتتاب وتداوله في البورصة، ونالت الترخيص للدخول في البورصة في السادس فيفري سنة 2013، فأصبحت بذلك كثنائي شركة خاصة في الجزائر تقوم بهذا العمل بعد شركة أليانس للتأمينات، وفي ما يأتي بيان لبعض الأرقام المتعلقة بهذه العملية لسنة 2014.

1- معلومات عن العملية:

- نوع العملية: عرض عام للبيع
- مبلغ العرض: 849.195.200 دج
- عدد الأسهم: 2.122.988 سهم

• القيمة الاسمية: 100 دج

• الفئة: أسهم عادية

• الشكل: للحامل / غير مادية

• سعر البيع: 400 دج / سهم

- استخدام الأسهم: تعرض على المساهمين المتنازلين.

2- توظيف عائد العملية: يعود للمساهمين المتنازلين عن أسهم خلال العملية.

3- الأعباء المتعلقة بالعملية: 6.1839.686.1 دج مقسمة كما يلي:

جدول رقم (4-5): الأعباء المتعلقة بعملية الإصدار ببورصة الجزائر

المبالغ ( خارج الرسوم)	
17139686.10	الرسوم التنظيمية وما يماثلها
636896.40	رسوم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
84919.50	تأدية أتعاب " الجزائرية للتسوية "
2406149.40	أتعاب بورصة الجزائر
14011720.80	أتعاب الوسيط في عمليات البورصة ( رئيس الصف ونقابة التوظيف)
44700000.00	أتعاب وأجور تعاقدية
4700000.00	أتعاب وأجور المرافقة، التوظيف، الاستشارة المالية والاستشارة القانونية
40000000.00	الإشهار والتوصيل

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

4- حق الانتفاع: 1 جانفي 2013.

5- مدة الاكتاب: من 07 إلى 25 أبريل 2013، تحتفظ المؤسسة بحق تمديد مدة العرض بعد موافقة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

### المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة أن.سي.أ رويبة

سيتم تناول من خلال هذا المبحث القوائم المالية لمؤسسة أن.سي.أ رويبة وذلك بتحليل قوائمها المالية باستخدام النسب المالية والمؤشرات المالية.

#### المطلب الأول : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

##### 1- التحليل الأفقي للقوائم المالية

سوف نقوم بدراسة مقارنة بين المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية سنة 2012، 2013، 2014، وسوف يتم التطرق إلى أهم التغيرات التي وقعت بين مختلف البنود للقوائم المالية، وبالتالي معرفة أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك التغير، حيث سيتم استخدام طريقة قوائم الزيادة أو النقص حيث أن:

نسبة التغير = قيمة الزيادة أو النقص في العنصر / قيمة العنصر في السنة الأولى

1-1 التحليل الأفقي لأصول المؤسسة : الجداول الموالية تبين التحليل الأفقي لأصول المؤسسة:

جدول رقم (4-6): التحليل الأفقي لأصول المؤسسة خلال سنة 2012 - 2013

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
-	+	النقص	الزيادة	2013	2012	
	31%		750250239	3190938414	2440688175	مجموع الأصول غير جارية
4 - %		821489		20131409	20952898	تثبيبات معنوية صافية
	16%		6178300	43 778 891	37 600 591	تثبيبات معنوية خامة
	42%		6999789	(23 647 482)	(16 647 693)	إهلاك التثبيبات معنوية
	31%		745192152	3129951333	2384759181	تثبيبات عينية صافية
	0%		0	398571250	398571250	أراضي صافية
	0%		0	398571250	398571250	أراضي خامة
	11%		35409883	347832652	312422769	مباني صافية
	14%		55652454	447994117	392 341 663	مباني خامة
	25%		20242570	( 100161465)	(79 918 895)	إهلاك مباني

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية

	%40		641384886	2237444913	1596060027	تثبيات عينية أخرى صافية
	%33		931665193	3760501126	2 828 835 933	تثبيات عينية أخرى خامة
	%24		290280306	( 1523056213)	1 232 775 ) (907	إهلاك تثبيات عينية أخرى
	%88		68397382	146102518	77705136	تثبيات جاري إنجازها صافية
	%88		68397382	146102518	77705136	تثبيات جاري إنجازها خامة
	%17		5879577	40855673	34976096	تثبيات مالية
0	0	0	0	0	0	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
0	0	0	0	0	0	سندات أخرى مثبتة
%39		1950000		3060000	5010000	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
	% 26		7829577	37795673	29966096	ضرائب مؤجلة على الأصل
	% 6		137533161	2291644531	2154111370	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
	%17		152205144	1059612751	907407607	مخزونات جاري إنجازها صافية
	% 10		1005832349	1122849330	1 024 424 588	مخزونات جاري إنجازها خامة
% 46		63236578		(63236578)	63236578	مؤونة انخفاض قيمة المخزون
%1		6173924		1057668087	1063842011	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
	%16		109427896	790346856	680918960	الزبائن صافي
	% 13		109116357	928052214	818 935 857	الزبائن خام
% 0.2		311540		(137705358)	(138 016 898)	مؤونات الزبائن
	%6		10077134	172860498	162783364	المديون الآخرون
%62		117346330		70429485	187775815	الضرائب ومشابهها
%26		8332624		24031248	32363872	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
%5		8498060		174363692	182861752	الموجودات وما شبيهها

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

				4788000	0	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
%7		13286060		169575692	182861752	الخبزينة
	%19		887783399	5482582945	4594799546	المجموع العام للأصول

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي والذي يبين طريقة قوائم الزيادة أو النقص بين سنتي 2012، 2013 فإننا نلاحظ تغير أغلب أرصدة الميزانية من سنة 2012 إلى 2013 ومن بينها الأصول غير الجارية الذي شهد تغير من سنة 2012 إلى 2013 بمبلغ 750250239 دج إذ نلاحظ أن أغلبية الأصول غير الجارية قد تغيرت إلا قروض وأصول مالية أخرى غير جارية الذي شهدت نقص بقيمة 39% أما الأصول الجارية فقد ارتفعت بقيمة 137533161 دج أي بنسبة 6% وقد صاحبه زيادة في قيمة المخزون والزبائن وغيرها أما من شهد تناقص مؤونة المخزون بقيمة 46% والضرائب بقيمة 62% والخبزينة بقيمة 7%.

جدول رقم (4-7): التحليل الأفقي لأصول المؤسسة خلال سنة 2013 - 2014

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
-	+	النقص	الزيادة	2014	2013	الأصول
	%43		1362910797	4553849211	3190938414	مجموع الأصول غير جارية
% 35		6950371		13181038	20131409	تشبيات معنوية صافية
	%2		675180	44454071	43 778 891	تشبيات معنوية خامة
	%32		7625551	(31273033)	(23 647 482)	إهلاك التشبيات معنوية
	%43		1356177728	4486129061	3129951333	تشبيات عينية صافية
% 197			785179934	1183751184	398571250	أراضي
	%129		449924894	797757546	347832652	مباني صافية
	%106		474843966	922838083	447994117	مباني خامة
	%25		24919069	(125080534)	(100161465)	إهلاك مباني
	%5		113721926	2351166839	2237444913	تشبيات عينية أخرى صافية
	%11		419084795	4179585921	3760501126	تشبيات عينية أخرى خامة
	%20		305362869	(1828419082)	( 1523056213)	إهلاك تشبيات عينية أخرى
	%5		7350975	153453493	146102518	تشبيات جاري إنجازها

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية

						صافية
	%5		7350975	153453493	146102518	تثبيات جاري إنجازها خامة
	%33		13683439	54539112	40855673	تثبيات مالية
0	0	0		0	0	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
0	0	0		0	0	سندات أخرى مثبتة
%47		1445609		1614391	3060000	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
	%40		15129048	52924721	37795673	ضرائب مؤجلة على الأصل
	%16		364180753	2655825284	2291644531	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
%2		16609690		1043003061	1059612751	مخزونات جاري إنجازها صافية
%0.6		6754316		1116095014	1122849330	مخزونات جاري إنجازها خامة
	%16		9855375	(73091953)	(63236578)	مؤونة انخفاض قيمة المخزون
	%31		329025259	1386693346	1057668087	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
	%47		368468302	1158815158	790346856	الزبائن صافي
	%43		399009115	1327061329	928052214	الزبائن خام
	%22		30540813	(168246171)	(137705358)	مؤونات الزبائن
%22		37953406		134907092	172860498	المدينون الآخرون
%6		4517593		65911892	70429485	الضرائب ومشابهها
	%13		3027957	27059205	24031248	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
	%30		51765184	226128876	174363692	الموجودات وما شبهها
	%199		9547010	14335010	4788000	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
	%25		42218174	211793866	169575692	الخزينة
	<b>%31.50</b>		1727091550	7209674495	5482582945	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي والذي يبين طريقة قوائم الزيادة أو النقص بين سنتي 2013، 2014 فإننا نلاحظ تغير أغلب أرصدة الميزانية من سنة 2013 إلى 2014، حيث أن المؤسسة شهدت خلال هذه الفترة تغيرات عديدة على مستوى أصولها خاصة المجموع العام للأصول فقد شهد ارتفاع بنسبة 31.50% أي بنسبة 1727091550 دج وهذا ناتج عن ارتفاع تثبتات عينية خاصة الأراضي والمباني التي شهدت ارتفاع كبير فق نسبة 197% ونسبة 129% بالنسبة للمباني، فيما شهد تراجع في قروض وأصول مالية أخرى غير جارية بقيمة 1445609 دج أي بقيمة 47% مع تراجع طفيف في المخزونات بنسبة 2% والضرائب وما شبهها بنسبة 6%.

### 1- 2 التحليل الأفقي لخصوم المؤسسة:

جدول رقم (4-8): التحليل الأفقي لخصوم المؤسسة خلال سنة 2013 - 2012

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
		النقص	الزيادة	2013	2012	
-	+					الخصوم
	%11		169425889	1754898385	1585472496	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	%0			849195000	849195000	- رأس المال الصادر
-	-	-	-	-	-	رأس المال غير المستعان به
	%20		112670512	676833846	564163334	- علاوات و احتياطات
-	-	-	-	-	-	- فارق إعادة التقييم
	%36		60266840	228869539	168602699	- النتيجة الصافية
%100		3511463		-	3511463	- رؤوس أموال خاصة أخرى
	% 82		677755483	1506576690	828821207	مجموع الخصوم غير الجارية
	%111		786026951	1494706743	708679792	- قروض وديون مالية
-	-	-	-	3645260	-	- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
-	-	-	-	-	-	- ديون أخرى غير جارية
%93		111916728		8224687	120141415	- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
	% 2		40602027	2221107869	2180505842	مجموع الخصوم الجارية
	%19		212272759	1334090677	1121817918	- موردون وحسابات ملحقه
	%1		1116622	172217368	171100746	- الضرائب

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

	%34		130274728	516970256	386695528	الديون المدينة الأخرى
	%81		119315	265850	146535	الديون
	% 5		10960	251120	240160	خصوم أخرى
%61		303062082		197829568	500891650	خزينة الخصوم
	% 19		887783399	5482582945	4594799546	مجموع عام للخصوم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي والذي يبين طريقة قوائم الزيادة أو النقص بين سنتي 2012 ، 2013 ، فإننا نلاحظ تغير أغلب أرصدة خصوم من سنة 2012 إلى 2013 ومن بينها رؤوس الأموال الخاصة الذي زادت بقيمة 169425889 دج أي بنسبة 11% إلا مجموع رؤوس أموال خاصة أخرى فقد تراجعت بقيمة 3511463 دج، أما مجموع الخصوم غير الجارية فقد زادت بقيمة 677755483 دج، إلا مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا فقد تراجعت بنسبة 93% ومجموع الخصوم الجارية فقد ارتفعت بنسبة طفيفة أي بقيمة 40602027 دج ما يقابل نسبة 2 %، لكن خزينة الخصوم فقد تراجعت بقيمة 303062082 دج أي بنسبة 61%، وعليه عموما فإن الخصوم قد ارتفعت بقيمة 887783399 دج أي 19% .

جدول رقم (4- 9): التحليل الأفقي لخصوم المؤسسة خلال سنة 2013 - 2014

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
-	+	النقص	الزيادة	2014	2013	الخصوم
	%13		226216553	1981114938	1754898385	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	%0	-	-	849195000	849195000	- رأس المال الصادر
	-	-	-	-	-	رأس المال غير المستعان به
	%21		143950039	820783885	676833846	- علاوات و احتياطات
	-	-	-	-	-	- فارق إعادة التقييم
	%36		81984074	310853613	228869539	- النتيجة الصافية
	-	-	-	-	-	- رؤوس أموال خاصة أخرى
	%78		1175573648	2682150338	1506576690	مجموع الخصوم غير الجارية
	%79		1182073824	2676780567	1494706743	- قروض وديون مالية
%53		1916486		1728774	3645260	- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

-	-	-	-	-	-	- ديون أخرى غير جارية
56%		4583690		3640997	8224687	- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
	15%		325301349	2546409218	2221107869	مجموع الخصوم الجارية
6%		78789813		1255300864	1334090677	- موردون وحسابات ملحقة
5%		9137204		163080164	172217368	- الضرائب
	39%		202026242	718996498	516970256	الديون المدينة الأخرى
	107%		211202125	409031693	197829568	خزينة الخصوم
	31%		1727091550	7209674495	5482582945	مجموع عام للخصوم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي والذي يبين طريقة قوائم الزيادة أو النقص بين سنتي 2013 ، 2014، فإننا نلاحظ أن أغلب الأرصدة شهدت ارتفاع خاصة مجموع رؤوس الأموال الخاصة الذي شهد زيادة بقيمة 226216553 دج، وهذا يرجع إلى الزيادة في النتيجة الصافية فقد حققت ارتفاع بنسبة 36% مما يبين الوضعية الجيدة التي تمر بها المؤسسة من خلال تحقيقها أرباح عديدة، دون أن ننسى الاحتياطات التي شهدت كغيرها من العناصر ارتفاع مقارنة مع السنة الماضية، فيما تراجع بند الضرائب بنسبة 5% وموردون وحسابات ملحقة بنسبة 6%.

جدول رقم (4-10): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج خلال سنتي ( 2012 - 2013 )

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
-	+	النقص	الزيادة	2013	2012	
	6%		362477283	6032294441	5669817158	رقم الأعمال
91%		151995362		14508722	166504084	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
-	-	-	-	-	-	إعانات الاستغلال
	4%		210481919	6046803162	5836321243	إنتاج السنة المالية
1%		53451156	-	(3562949876)	(3616401032)	المشتريات المستهلكة
	15%		121067291	(949581759)	(828514468)	الخدمات الخارجية

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

						والاستهلاكات الأخرى
	%2		67616135	(4512531635)	(4444915500)	استهلاك السنة المالية
	%25		142865784	1534271527	1391405743	القيمة المضافة للاستغلال
	%22		112205024	(640731682 )	(528526658 )	أعباء المستخدمين
	%26		23853702	(115074294 )	(91220592 )	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	%0.8		6807058	778465551	771658493	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
%81		32037086		7606478	39643564	المنتجات العملية الأخرى
%12		16559553		(127108544)	(143668097)	الأعباء العملية الأخرى
%6		23271135		(337623594)	(360894729)	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
	%108		29397896	61279430	29397896	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
	%13		46482195	382619322	336137127	النتيجة العملية
	%46		7012386	22103744	15091358	المنتجات المالية
	%1		1132235	(114208627)	(113076392)	الأعباء المالية
%6		5880151		(92104883)	(97985034)	النتيجة المالية
	%22		52362345	290514438	238152093	النتيجة العادية قبل الضرائب
%13		9927505		(65829216)	(75756721)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
%33		2023011		4184316	6207327	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
	%4		217338753	6137792814	5920454061	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	%3		157071914	(5908923276)	(5751851362)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	%36		60266840	228869539	168602699	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	%36		60266840	228869539	168602699	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي فإننا نلاحظ زيادة في رقم الأعمال بقيمة

169425889 دج أي بنسبة 6% وهذا مؤشر جيد على أن المؤسسة تحقق في أرباح من سنة إلى سنة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

أخرى وقد يكون من بين هذه الأسباب هو التراجع بنسبة المشتريات المستهلكة بقيمة 53451156 دج، وأيضاً الأعباء العملياتية الأخرى التي تراجعت بقيمة 16559553 دج.

جدول رقم (4-11): التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج خلال سنتي (2013 - 2014)

نسبة التغير		قيمة التغير		القيمة		العناصر
-	+	النقص	الزيادة	2014	2013	جدول حسابات النتائج
	%17		1021433377	7053727818	6032294441	رقم الأعمال
%160		23297221		( 8788499)	14508722	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
-	-	-	-	-	-	إعانات الاستغلال
	%17		999387933	7046191095	6046803162	إنتاج السنة المالية
	%16		587768026	(4150 717902)	(3562949876)	المشتريات المستهلكة
	%9		89010051	(1038591 810)	(949581759)	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
	%15		676778077	(5189309 712)	(4512531635)	استهلاك السنة المالية
	%21		322609855	1856881382	1534271527	القيمة المضافة للاستغلال
	%13		83184706	(723916388)	(640731682 )	أعباء المستخدمين
%6		6867625		(108206669)	(115074294 )	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	%32		246292775	1024758326	778465551	الفائض الإجمالي عن الاستغلال
	%52		3986027	11592505	7606478	المنتجات العملياتية الأخرى
%9		11507707		(115600837)	(127108544)	الأعباء العملياتية الأخرى
	%40		133770057	(471393651)	(337623594)	المخصصات للاهلاكات والمؤونات
%92		56237954		5041476	61279430	استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
	%19		71778495	454397817	382619322	النتيجة العملياتية
	%25		5491467	27595211	22103744	المنتجات المالية
%1		1158811		(113049816)	(114208627)	الأعباء المالية
%7		6650277		(85454606)	(92104883)	النتيجة المالية

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

	%27	78428773	368943211	290514438	النتيجة العادية قبل الضرائب
	%14	9305917	(75135133)	(65829216)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	%307	12861219	17045535	4184316	الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
	%16	952627472	7090420286	6137792814	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	%15	870643396	(6779566672)	(5908923276)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	%36	81984074	310853613	228869539	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	%36	81984074	310853613	228869539	النتيجة الصافية للسنة المالية

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة**

من خلال الجدول السابق ومن خلال نتائج التحليل الأفقي فإننا نلاحظ زيادة في رقم الأعمال بقيمة 1021433377 دج أي أن المؤسسة تحقق في زيادة لمبيعاتها وهذا ناتج عن توسع نشاط المؤسسة من سنة لأخرى وزيادة إنتاجها، وبما أن المؤسسة تشهد زيادة في رقم أعمالها هذا يدل على أنها تشهد زيادة في مشترياتها بقيمة 587768026 دج، أما نتيجة الصافية للمؤسسة فقد حققت ارتفاع كبير مقارنة مع السنة الماضية إذ بلغت 81984074 دج أي نسبة 36%، وهذا يرجع إلى التطور الذي تشهده المؤسسة.

### 2- التحليل الرأسي للقوائم المالية

سنقوم من خلال هذا التحليل إبراز العلاقة بين عناصر القوائم المالية عن طريق نسب مئوية، حيث يتم نسب كل عنصر من عناصر الميزانية وفق ما يلي:

بالنسبة للأصول:

$$\text{نسبة العنصر} = \text{رصيد العنصر} \times 100 / \text{مجموع الأصول}$$

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

جدول رقم (4-12): التحليل الرأسي لأصول المؤسسة خلال (سنوات 2012-2013-2014)

العناصر	قيم 2012	قيم 2013	قيم 2014	نسبة تغير	نسبة تغير	نسبة تغير
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
تثبيبات معنوية	20952898	20131409	13181038	0.45	0.37	0.18
أراضي	398571250	398571250	1183751184	8.67	7.27	16.42
مباني	312422769	347832652	797757546	6.80	6.34	11.06
تثبيبات عينية أخرى	1596060027	2237444913	2351166839	34.73	40.81	32.61
تثبيبات جاري إنجازها	77705136	146102518	153453493	1.69	2.66	2.13
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5010000	3060000	1614391	0.11	0.05	0.02
ضرائب مؤجلة على الأصل	29966096	37795673	52924721	0.65	0.69	0.73
مخزونات جاري إنجازها صافية	907407607	1059612751	1043003061	19.75	19.33	14.47
الزبائن	680918960	790346856	1158815158	14.82	14.41	16.07
المدينون الآخرون	162783364	172860498	134907092	3.54	3.15	1.87
الضرائب ومشابهها	187775815	70429485	65911892	4.09	1.28	0.91
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	32363872	24031248	27059205	0.70	0.44	0.37
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	0	4788000	14335010	0	0.09	0.20
الخبزينة	182861752	169575692	211793866	3.98	3.09	2.94
<b>المجموع للأصول العام</b>	<b>4594799546</b>	<b>5482582945</b>	<b>7209674495</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال ما سبق ومن خلال قائمة التوزيع النسبي لقائمة الأصول للمؤسسة، حيث تبين أن الوزن النسبي لبند الأراضي قد بلغ 16.42 سنة 2014 فيما كانت 7.27 سنة 2013 و 8.67 سنة 2012 إذ نلاحظ أن الأراضي قد خضعت لزيادة كبيرة سنة 2014 وهذا ناتج عن إعادة تقييم المؤسسة لأصولها مما أدى إلى هذه الزيادة، وهو نفس الشيء بالنسبة للمباني الذي شهدت إرتفاع سنة 2014 إذ بلغ 11.06.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. رويبية

هناك ارتفاع بند الزبائن 16.07 سنة 2014 بعد أن كان 14.41 سنة 2013، أيضا ارتفاع ضرائب مؤجلة على الأصل لكن ارتفاع ضئيل.

هذا ما صاحب انخفاض قروض وأصول مالية أخرى غير جارية إذ انخفضت حتى وصلت لنسبة 0.02 سنة 2014، بالإضافة إلى المخزونات الجارية التي انخفضت بنسبة 14.47.

جدول رقم (4-13): التحليل الرأسي لخصوم المؤسسة خلال (سنوات 2012-2013-2014)

العناصر	قيم 2012	قيم 2013	قيم 2014	نسبة تغير	نسبة تغير	نسبة تغير
	2012	2013	2014	2013	2012	2014
- رأس المال الصادر	849195000	849195000	849195000	18.48	18.48	18.48
- علاوات و احتياطات	564163334	676833846	820783885	12.34	12.28	11.38
- النتيجة الصافية	168602699	228869539	310853613	4.17	3.67	4.31
- رؤوس أموال خاصة أخرى	3511463	-	282440	-	0.08	0.004
- قروض وديون مالية	708679792	1494706743	2 676780567	27.26	15.42	37.13
- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	-	3645260	1728774	0.07	-	0.02
- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	120141415	8224687	3640997	0.15	2.61	0.05
- موردون وحسابات ملحقة	1121817918	1334090677	1255300864	24.33	24.41	17.41
- الضرائب	171100746	172217368	163080164	3.14	3.72	2.26
الديون المدينة الأخرى	386695528	516970256	718996498	9.43	8.41	9.97
خزينة الخصوم	500891650	197829568	409031693	3.61	10.90	5.67
مجموع عام للخصوم	4594799546	5482582945	7209674495	100	100	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

3/ حساب النسب المالية للمؤسسة

3-1 رأس المال العامل

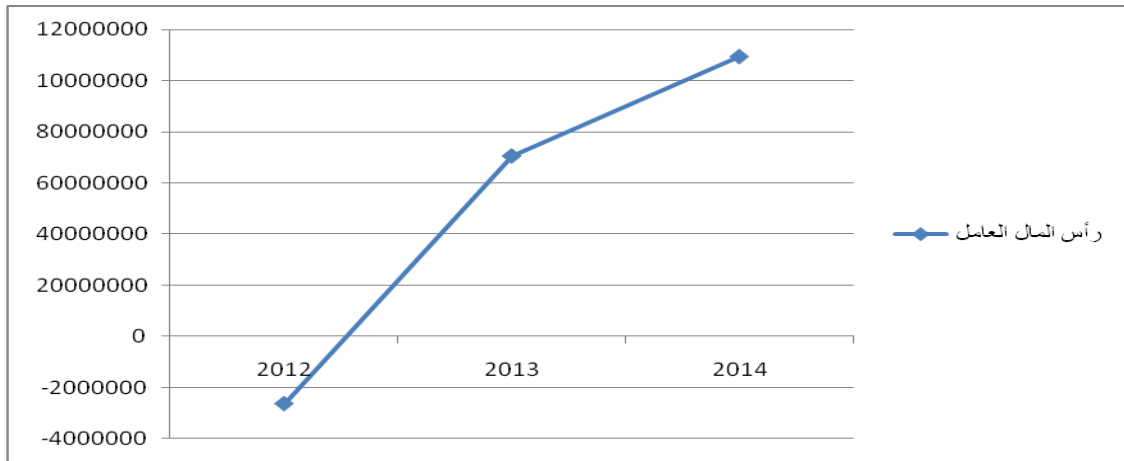
يعد رأس المال العامل مؤشر هام للمؤسسة كونه يعبر عن مقدار الزيادة في الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، حيث يلعب دور في الحكم على مدى قدرة المؤسسة لمواجهة مختلف خصومها الجارية.

جدول رقم (4-14): رأس المال العامل لسنوات (2012-2013-2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية	دج (26394472)	دج 70536662	دج 109416066

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4-7): رأس المال العامل لسنوات (2012-2013-2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن:

رأس المال العامل الصافي للمؤسسة سنة 2012 سالب وهذا ما يعني أن المؤسسة في هذه السنة تعاني من نقص في السيولة، مما أدى إلى لجوء المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة وذلك بدخولها بورصة الجزائر في سنة 2013 لكي تحصل على سيولة أكثر، أما في السنوات 2013 و2014 فالمؤسسة حققت رأس مال عامل إيجابي وهو في ارتفاع أي أن سيولة المؤسسة جيد وبالتالي أن المؤسسة لها مقدرة على مواجهة كل الإلتزامات أي لها القدرة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ الاستحقاق، أي أن وضعها المالي جيد.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

### 2-3 نسب السيولة

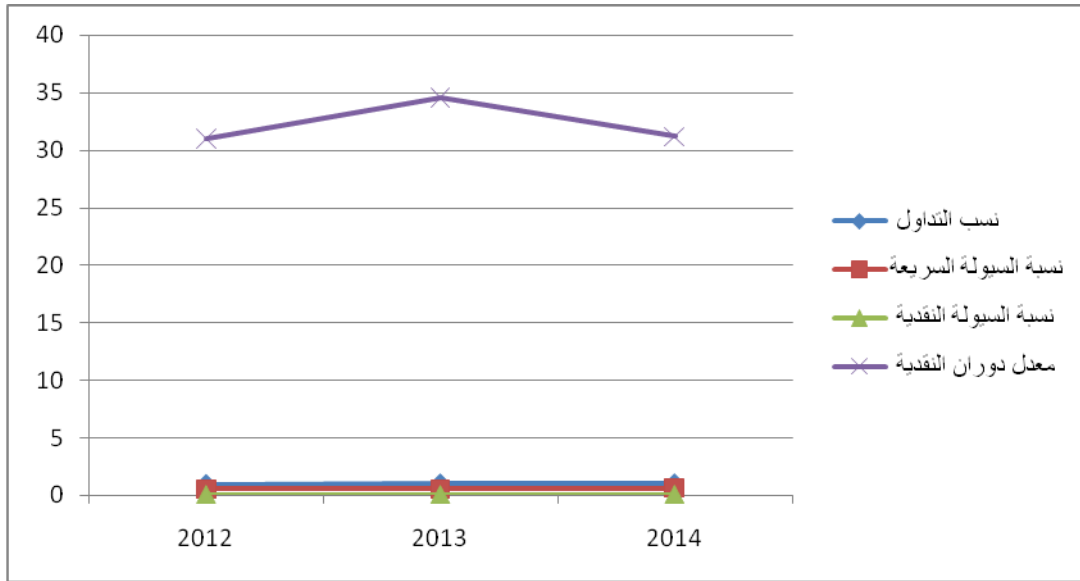
من بين النسب المالية نجد نسب السيولة حيث تتمثل الغاية من هذه النسبة هو معرفة مدى قدرة المؤسسة على دفع الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

جدول رقم (4- 15): نسب السيولة لسنوات (2012- 2013- 2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
نسب التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية	0,98 مرة	1,08 مرة	1.04 مرة
نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية	0.56 مرة	0.55 مرة	0.63 مرة
نسبة السيولة النقدية = الموجودات وما مثلها / الخصوم الجارية	0.08 مرة	0.08 مرة	0.09 مرة
معدل دوران النقدية = رقم الأعمال / الموجودات وما مثلها	31 مرة	34,60 مرة	31,20 مرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4- 8): نسب السيولة لسنوات (2012- 2013- 2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين:

- أن نسبة التداول تقترب للواحد سنة 2012 و1.03 سنة 2013 أما سنة 2014 فقد بلغت 1.04 وهذا يدل أنه مؤشر جيد للمؤسسة أي تتمتع المؤسسة بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها، حيث أن المؤسسة لا تعاني من مشكلة سداد التزاماتها وأن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية في سنة 2013 وفي سنة 2014، وهذا ما يعني أن المؤسسة لديها استقرار في التدفق النقدي الداخل، أي أن كل دينار من الخصوم الجارية يقابله 1.04 دينار من الأصول الجارية؛

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

- تبين أن نسبة السيولة السريعة شهدت تراجع طفيف خلال سنة 2013 إلا أنه سرعان ما تغير بالزيادة وذلك خلال سنة 2013 لتبلغ 0.63 أي أن المؤسسة في تحسن، وهذا ما يعبر عن أن كل دينار من الخصوم الجارية يقابله 0.63 دينار من أصول سريعة التحول إلى نقدية؛

- نلاحظ أن نسبة النقدية في تزايد إذ بلغت بين سنتي 2012 و 2013 0.08 أما سنة 2014 فقد بلغ 0.09 إلا أن هذه النسبة تبقى قليلة لما واجب أن تكون عليه؛

- كما أن معدل دوران النقدية عاليا فهذا يدل على الاستخدام الكفاء والفعال في إنجاز المؤسسة لنشاطها، خاصة سنة 2013 الذي شهد أعلى نسبة وهذا يرجع إلى دخول المؤسسة لبورصة الجزائر.

### 3-3 نسب النشاط

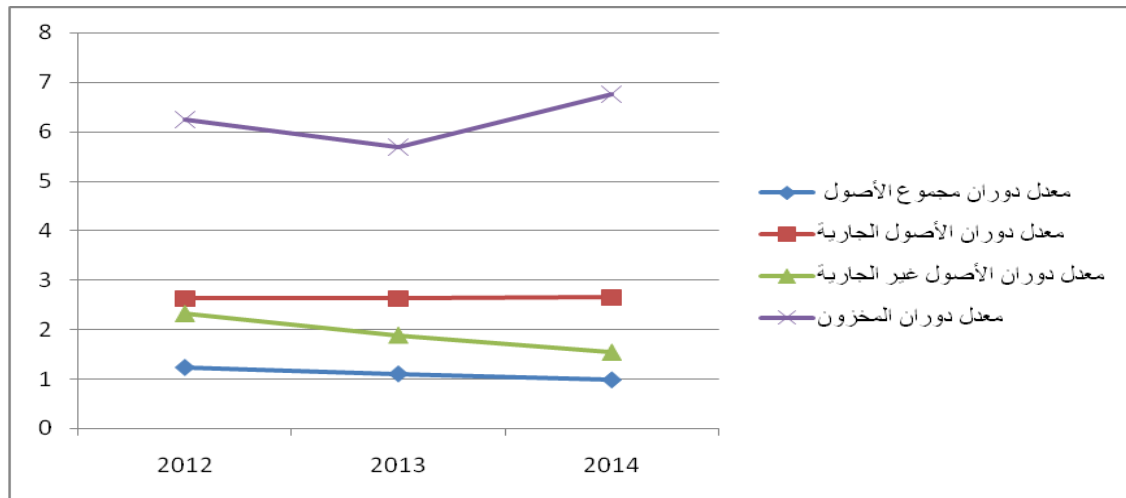
تعد هذه النسبة مقياس لمدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، حيث تبين أن هذه النسب كيفية تحويل هذه العناصر إلى رقم أعمال ومن ثم إلى سيولة.

جدول رقم (4- 16): نسب النشاط لسنوات (2012- 2013- 2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول	1.23 مرة	1.10 مرة	0.98 مرة
معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / إجمالي الأصول الجارية	2.63 مرة	2.63 مرة	2.65 مرة
معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / إجمالي الأصول غير الجارية	2.32 مرة	1.89 مرة	1.55 مرة
معدل دوران المخزون = رقم الأعمال / مخزون السلعي	6.25 مرة	5.69 مرة	6.76 مرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4-9): نسب النشاط لسنوات (2012- 2013- 2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن:

- معدل دوران إجمالي الأصول هو في تديني من سنة إلى أخرى، وهذا يعني أنه يوجد سبب في ذلك أي أن هناك عدم اهتمام بكفاءة الإدارة في إدارة أصولها، حيث أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يتولد عنه رقم أعمال قدره 0.98 دينار خلال سنة 2014؛

- وتبين أن معدل دوران الأصول قد ارتفع بين سنتي 2013، 2014، أي بلغ 2.65 سنة 2014 وهذا مؤشر جيد للمؤسسة، بينما بقي ثابت بين سنتي 2012، 2013؛

- هناك تراجع في معدل دوران الأصول غير الجارية من سنة لأخرى وهذا ما لوحظ من قبل الجدول السابق، حيث تبين أنه في انخفاض من سنة لأخرى وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في استخدام واستغلال أصولها الثابتة؛

- يلاحظ أن عدد المرات الذي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات (رقم أعمال) سنة 2012 6مرات، أما سنة 2013 فقد بلغت 5 مرات لكن سرعان ما أصبحت 6 مرات سنة 2014، وهذا يعني أن للإدارة كفاءة في تصريف مخزونها.

### 3-4 نسب التمويل (الاقتراض)

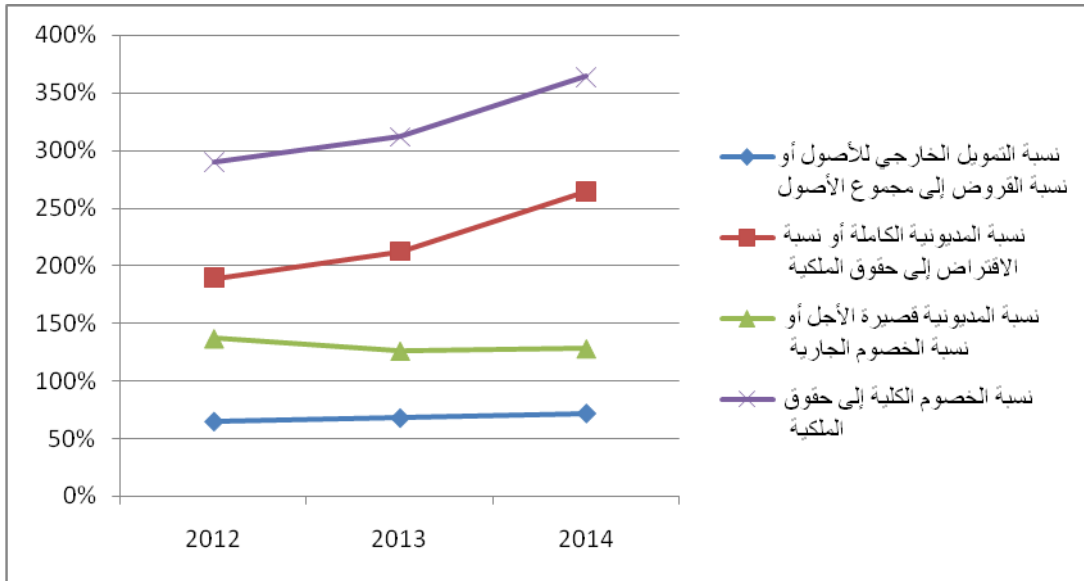
تعد هذه النسبة من بين النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة في دفع أموالها التي تم اقتراضها من الغير، حيث تظهر مدى اعتماد المؤسسة على هذه الافتراضات في تمويل مختلف احتياجاتها، حيث يتم تزويد مختلف الأطراف المهتمة بمعلومات مالية تبين الوضعية الائتمانية للمؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد مختلف التزاماتها.

جدول رقم (4-17): نسب التمويل لسنوات (2012- 2013- 2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
نسبة التمويل الخارجي للأصول أو نسبة القروض إلى مجموع الأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول	65%	68%	72%
نسبة المديونية الكاملة أو نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / رؤوس الأموال الخاصة	189%	212%	264%
نسبة المديونية قصيرة الأجل أو نسبة الخصوم الجارية = الخصوم الجارية / رؤوس الأموال الخاصة	137%	126%	128%
نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية = إجمالي الخصوم / حقوق الملكية	290%	312%	364%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4-10): نسب التمويل لسنوات (2012- 2013- 2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال نتائج الجدول والشكل السابقين تبين أن:

- نسبة التمويل الخارجي للأصول على أنها العلاقة بين مجموع الخصوم ومجموع الأصول وهي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، حيث شهدت ارتفاع خلال سنة 2013 و2014، أي أن المؤسسة قد تواجه ارتفاع في درجة المخاطرة بالنسبة للملاك والمقرضين، حيث قد تواجه المؤسسة صعوبة تسديد قروضها وفوائدهم في تاريخ إستحقاقها، وهذا ما يعبر عن أن المؤسسة تعتمد على أموال الغير أي التمويل الخارجي وذلك لأجل تغطية احتياجاتها المالية؛
- إن نسبة المديونية الكاملة تبين لنا العلاقة بين التمويل الداخلي للمؤسسة والتمويل الخارجي أي أن هذه النسبة في ارتفاع، وقد تدل عن وضع غير متوازن بين الاعتماد على أموال الغير ورؤوس الأموال الخاصة.
- نسبة المديونية قصيرة الأجل للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة شهدت ارتفاع وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة كونه معدل غير طبيعي؛
- نسبة الخصوم الكلية إلى حقوق الملكية هي نسبة عالية وهي في تزايد مستمر، وقد تعبر عن وضع غير جيدة للمؤسسة كون أن النسبة في ارتفاع مستمر.

### 3-5 نسب الربحية

يحتاج المستثمر إلى هذه النسبة كونها تهم بدراسة العلاقة بين ما حققته المؤسسة من أرباح، سواء من مبيعات أو أموال مستثمرة فهي لها تأثير على ثروة الملاك وتعد ضمان لنمو المؤسسة واستمراريتها .

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

جدول رقم (4-18): نسب الربحية لسنوات (2012-2013-2014)

المؤشرات	2012	2013	2014
العائد على رقم الأعمال (هامش الربح الصافي) = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) × 100	2.97%	3.79%	4.41%
العائد على إجمالي الأصول = (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول) × 100	3.67%	4.17%	4.31%
العائد على الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) × 100	11%	13%	17%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4-11): نسب الربحية لسنوات (2012-2013-2014)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال نتائج الجدول والشكل السابق تبين أن:

**العائد على رقم الأعمال:** شهد هذا العائد ارتفاعاً من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر جيد للمؤسسة حيث يهتم المستثمرين والمساهمين بهذا المؤشر لأجل معرفة مدى كفاءة المؤسسة، حيث بلغ سنة 2014 معدل 4.41% وقد يدل ذلك على زيادة الربح الذي شهدته المؤسسة في هذه السنة مقابل نقص في تكاليف وأعباء رقم الأعمال.

**العائد على إجمالي الأصول:** من خلال ما سبق ومن خلال هذا المعدل الذي يقيس مدى قدرة المؤسسة في تشغيل أصولها المتاحة لتحقيق الربح، حيث تبين أن المؤسسة حققت معدل عائد سنة 2012 وهو يفوق في السنة السابقة أي أن القوة الإدارية للمؤسسة تبدو أنها في تحسن، أي نلاحظ أن كل دينار واحد مستخدم في الأصول يمكن أن يحقق ربحاً قدره 3.67 سنة 2012 و 4.17 سنة 2013 و 4.31 سنة، حيث تبين أن المؤسسة لها القدرة على تشغيل أصولها وتحقيق الأرباح.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

العائد على حقوق الملكية: يعد هذا العائد ما يحققه المستثمرون من استثمار أموالهم بالمؤسسة، حيث يعد من أهم المؤشرات التي على أساسه يواصل الاستثمار، ولقد تبين أن العائد في تحسن أي ارتفاع مستمر، وهي تعني نسبة العائد المحقق للمساهمين في تزايد مستمر إذ بلغ 11% سنة 2012 في حين تزايد في سنة 2013 ليلعب 13% أما سنة 2014 فقد تجاوز 17% وهذا مؤشر هام وجيد عن زيادة ثروة المساهمين والمستثمرين من سنة لأخرى نتيجة زيادة النتيجة الصافية.

### 3-6 حساب النسب التي تهم المستثمر (نسب السوق)

من أهم النسب التي يحتاجها المستثمرون أو المساهمون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية هي نسب السوق أو ما تعرف باسم نسب الأسهم، لأنها تستخدم خاصة في المؤسسات المسعرة في البورصة، كون أهميتها الكبيرة لدى المستثمرين في تحليل المعلومات المالية التي تخص الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي تحقيق غاية المستثمر الذي تتمثل في تحقيق أقصى ربح بأقل مخاطرة من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم.

#### • ربحية السهم:

ربحية السهم = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة

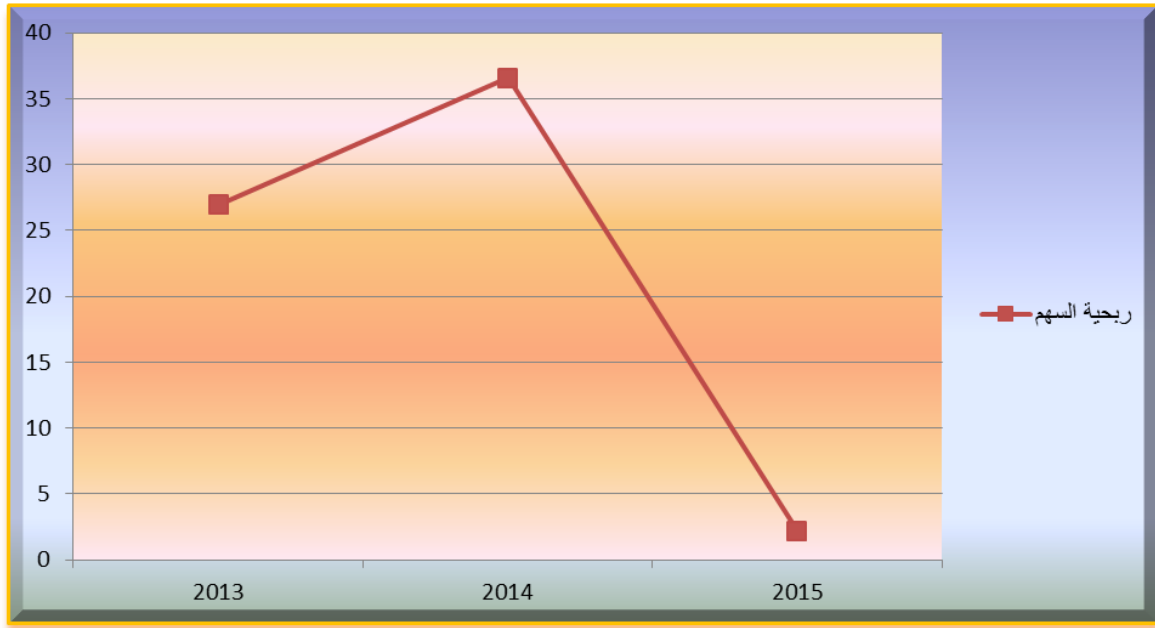
جدول رقم (4-19): ربحية السهم لسنوات (2013-2014-2015)

2015	2014	2013	البيان
188 985 195	310853613	228869539	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة
8491950	8491950	8491950	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة
22.25 دج	36.60 دج	26.95 دج	ربحية السهم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-12): ربحية السهم لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يهتم المستثمر بهذا المؤشر ويعتمد عليه، حيث من خلال الجدول السابق تبين أن ربحية السهم في ارتفاع من سنة لأخرى إذ نجد أن في سنة 2013 بلغ 26.95، أما سنة 2014 فقد شهد ارتفاعاً إذ بلغ 36.60، وهذا ما يبين أن المؤسسة تحقق ربح كبير عبر السنوات من خلال النتيجة الصافية التي تحققها.

### • معدل الربح الموزع للسهم:

معدل الربح الموزع للسهم = الأرباح الموزعة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة

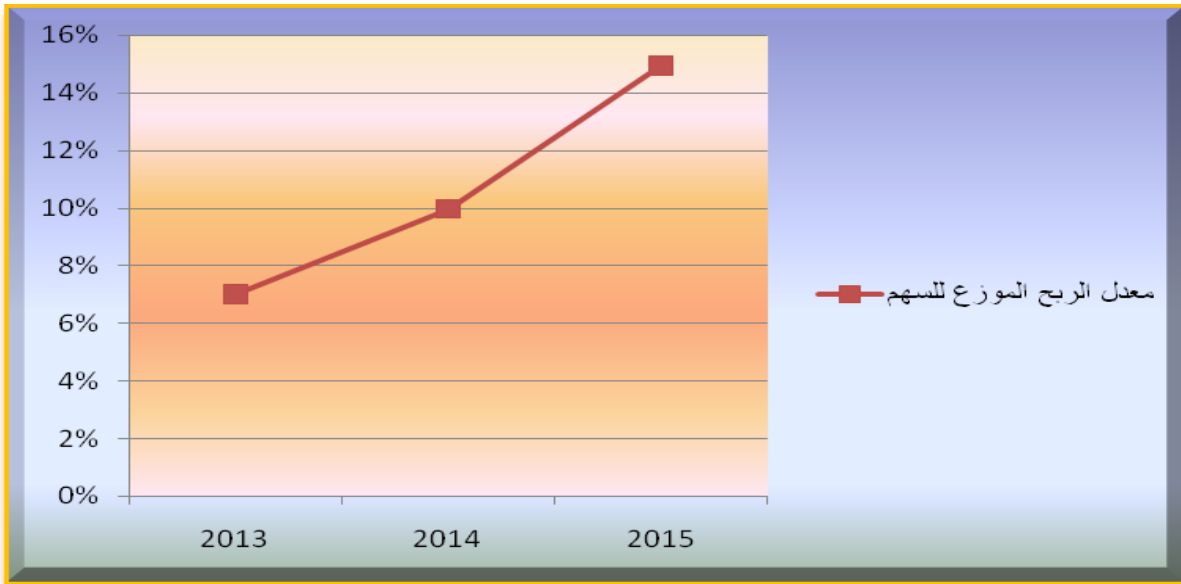
جدول رقم (4-20): معدل الربح الموزع للسهم لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
الأرباح الموزعة	59443650	84637060	127000000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة	8491950	8491950	8491950
معدل الربح الموزع للسهم	7%	9.97%	14.95%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4- 13) معدل الربح الموزع للسهم لسنوات (2013- 2014- 2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابق والذي يبين معدل الربح الموزع على المساهمين بالمؤسسة خلال السنوات الثلاثة نلاحظ ارتفاع هذا المعدل من سنة لأخرى، إذ بلغت نسبة الزيادة من سنة 2013 إلى سنة 2014 2.97، وهذا ما يبين الأرباح التي تحققها المؤسسة، حيث تعد هذه النسبة هامة جدا للمساهمين بالمؤسسة كون أن غايته من الاستثمار هو الحصول على العائد حيث كلما زاد هذا العائد كلما أدى المستثمر إلى اتخاذ قرار استثماري رشيد.

### • القيمة الدفترية للسهم العادي:

القيمة الدفترية للسهم العادي = إجمالي الأموال الخاصة / عدد الأسهم العادية

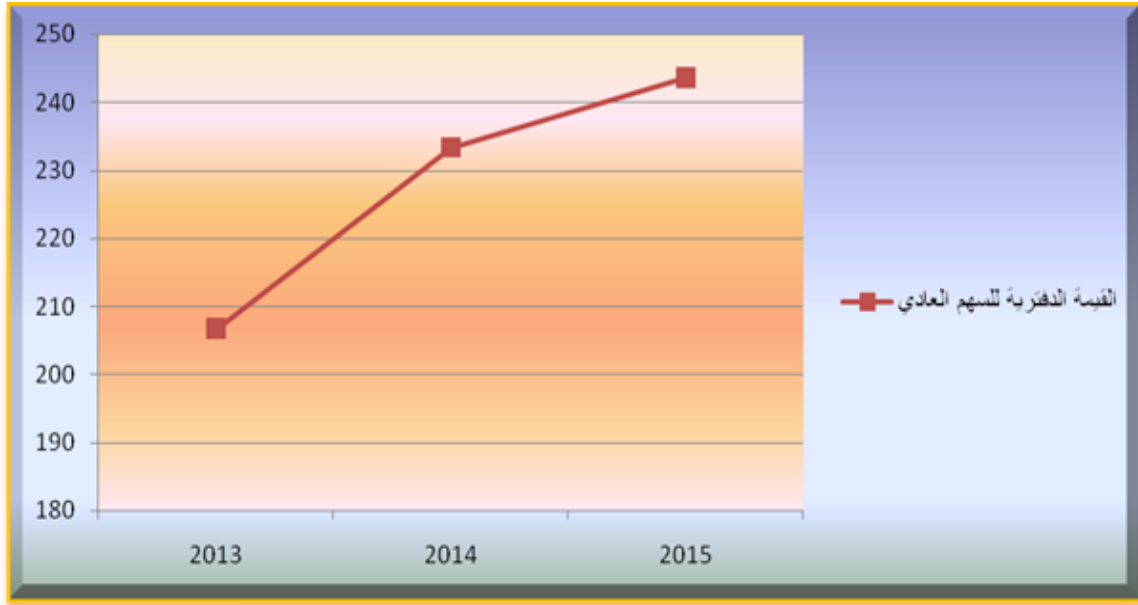
جدول رقم (4- 21) : القيمة الدفترية للسهم العادي لسنوات (2013- 2014- 2015)

البيان	2013	2014	2015
إجمالي الأموال الخاصة	1754898385	1981114938	2 068 196 733
عدد الأسهم العادية	8491950	8491950	8491950
القيمة الدفترية للسهم العادي	206.65	233.29	243.55

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-14): القيمة الدفترية للسهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ما سبق ومن خلال القيمة الدفترية للسهم العادي خلال السنوات الثلاثة نلاحظ ارتفاع هذا المعدل من سنة لأخرى، إذ بلغ سنة 2013 206.65 أما سنة 2014 فقد ارتفع إلى 233.29، وهذا ما يبين أن المؤسسة كلما حققت أرباح كلما زادت قيمتها الدفترية، وهذا راجع للأرباح المحتجزة.

### • القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم

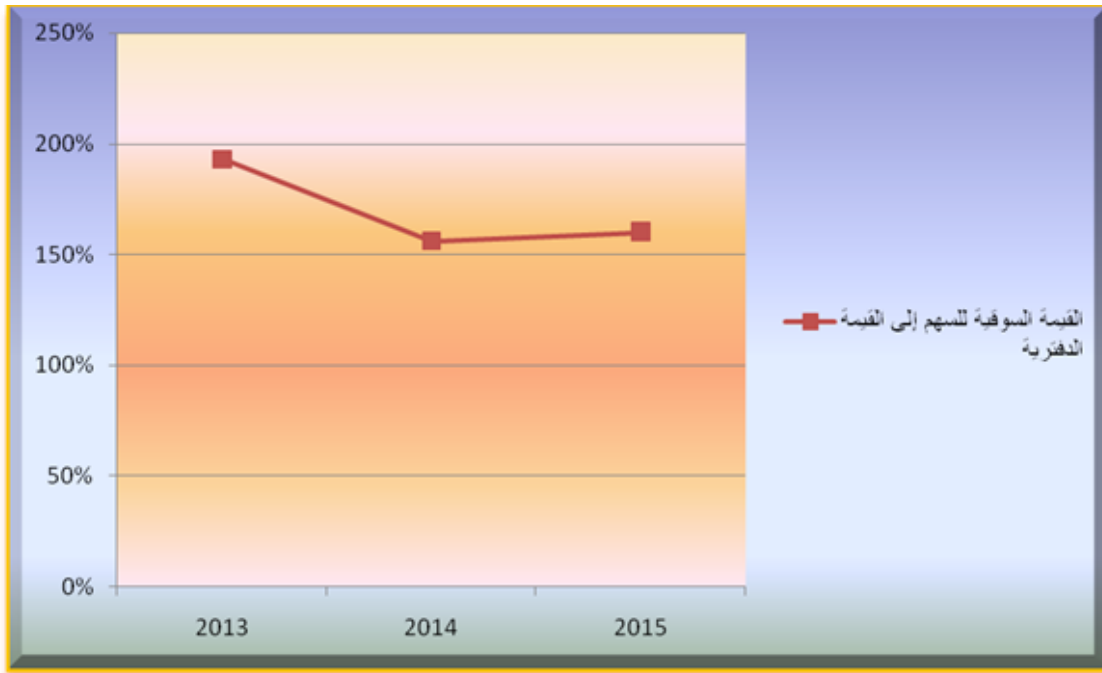
جدول رقم (4-22): القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
القيمة السوقية للسهم	400	365	390
القيمة الدفترية للسهم	206.65	233.29	243.55
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	% 193	%156	%160

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-15): القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تبين هذه النسبة ما إذا كان المستثمر يتوقع زيادة ربحية المؤسسة مستقبلاً أم لا، وقد تبين من خلال ما سبق أن القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية قد شهدت انخفاضاً من سنة 2013 إلى سنة 2014، وهذا ما يبين الانخفاض الموجود بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المؤسسة لكن شهد ارتفاعاً خلال سنة 2015.

### • مضاعف سعر السهم العادي:

مضاعف سعر السهم العادي = سعر السهم العادي في السوق / العائد لكل سهم عادي

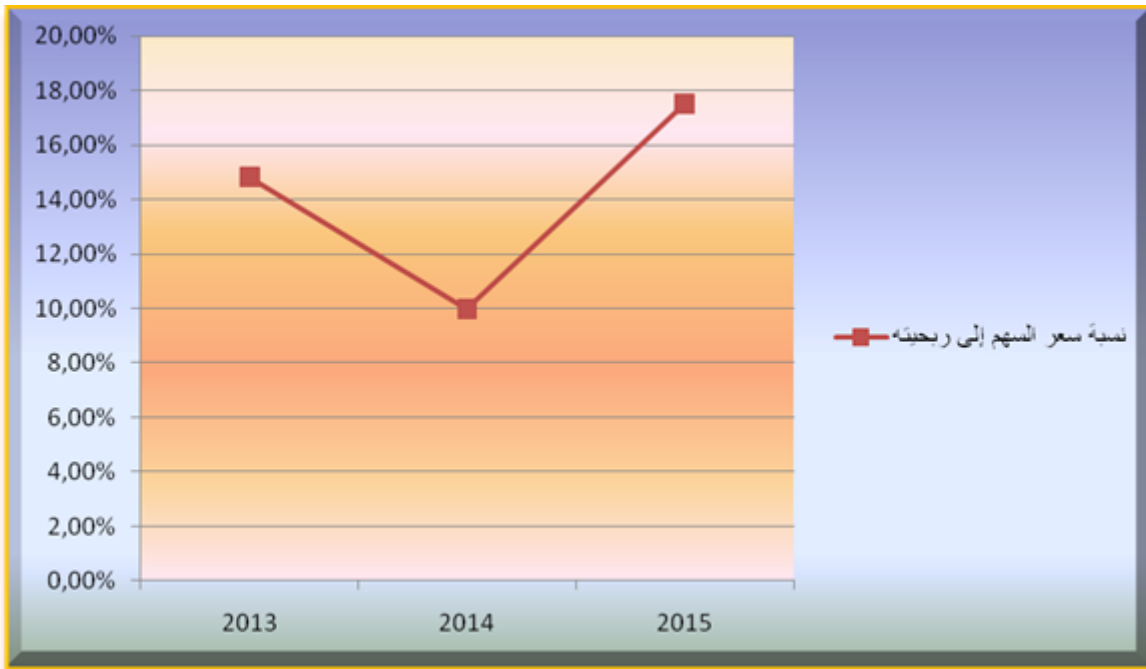
جدول رقم (4-23): مضاعف سعر السهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)

2015	2014	2013	البيان
390	365	400	سعر السهم العادي في السوق
22.25	36.60	26.95	العائد لكل سهم عادي
%17.53	%9.97	%14.84	نسبة سعر السهم إلى ربحيته

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-16): مضاعف سعر السهم العادي لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تبين من خلال الجدول السابق والذي كان عبارة عن مضاعف سعر السهم العادي للمؤسسة، والذي هو عبارة عن نسبة سعر السهم في السوق إلى عائده الموزع، أن هذه النسبة في تراجع من سنة 2013 التي بلغت نسبة 14.84% إلى نسبة 9.97% سنة 2014، وقد يكون السبب في تراجع قيمة أسهم المؤسسة من سنة إلى أخرى.

### • نسبة توزيع الأرباح:

نسبة توزيع الأرباح = الأرباح الموزعة / الأرباح الصافية

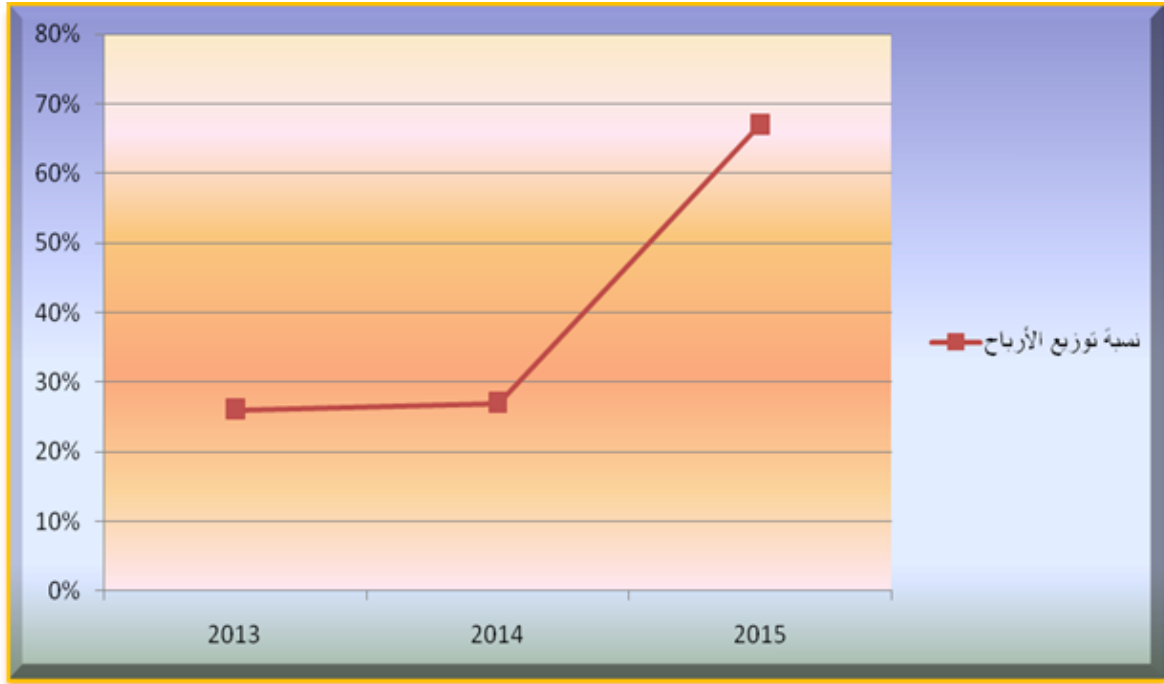
جدول رقم (4-24): نسبة توزيع الأرباح (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
الأرباح الموزعة	59443650	84637060	127000000
الأرباح الصافية	228869539	310853613	188985195
نسبة توزيع الأرباح	%26	%27	%67

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-17): نسبة توزيع الأرباح لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ما سبق ومن خلال هذه النسبة التي تبين سياسة توزيع الأرباح بالمؤسسة، حيث نلاحظ هذه النسبة في تزايد مستمر خاصة سنة 2015 التي بلغت نسبة 67%، وهذا ما سيساهم في جذب المستثمرين كون أن المؤسسة تقوم بتوزيع أرباحها أي هناك عائد كبير من خلال الاستثمار بهذه المؤسسة.

أو نسبة الأرباح المحتجزة = (صافي الدخل - كافة التوزيعات) / صافي الدخل

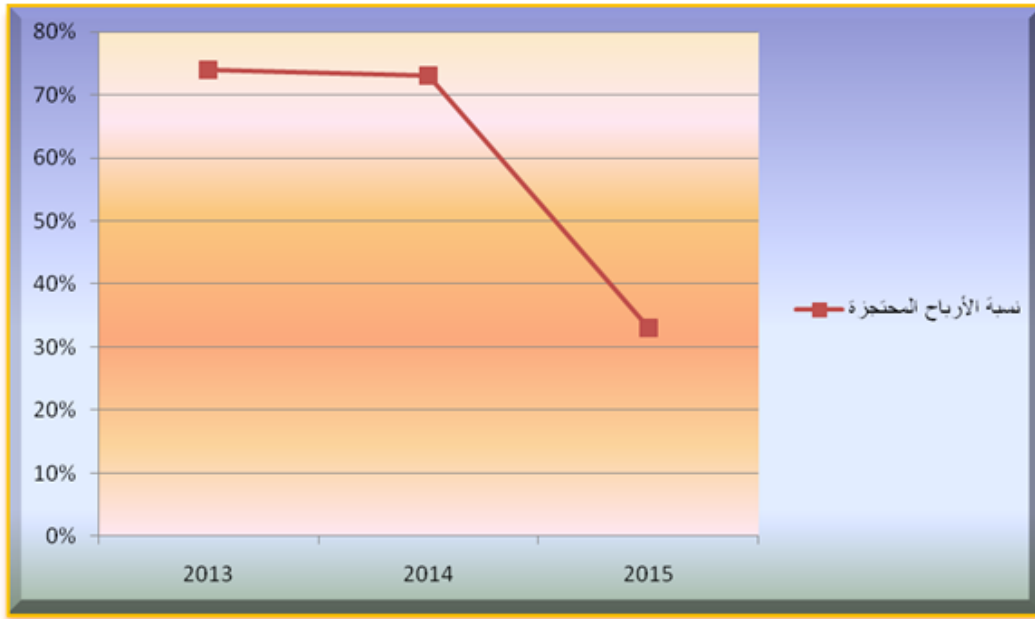
جدول رقم (4-25): نسبة الأرباح المحتجزة لسنوات (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
صافي الدخل - كافة التوزيعات	169425889	226216553	61985195
صافي الدخل	228869539	310853613	188 985 195
نسبة الأرباح المحتجزة	%74	%73	%33

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

شكل رقم (4-18): نسبة الأرباح المحتجزة لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تبين من ما سبق أن نسبة الأرباح المحتجزة في انخفاض مستمر خاصة سنة 2015 التي بلغت نسبة 33%، وذلك قد يعود الى سياسة المؤسسة التي اتبعتها واتخذتها وهو عدم إعادة توظيف هذه الأموال المحتجزة.

### • معدل دوران الأسهم :

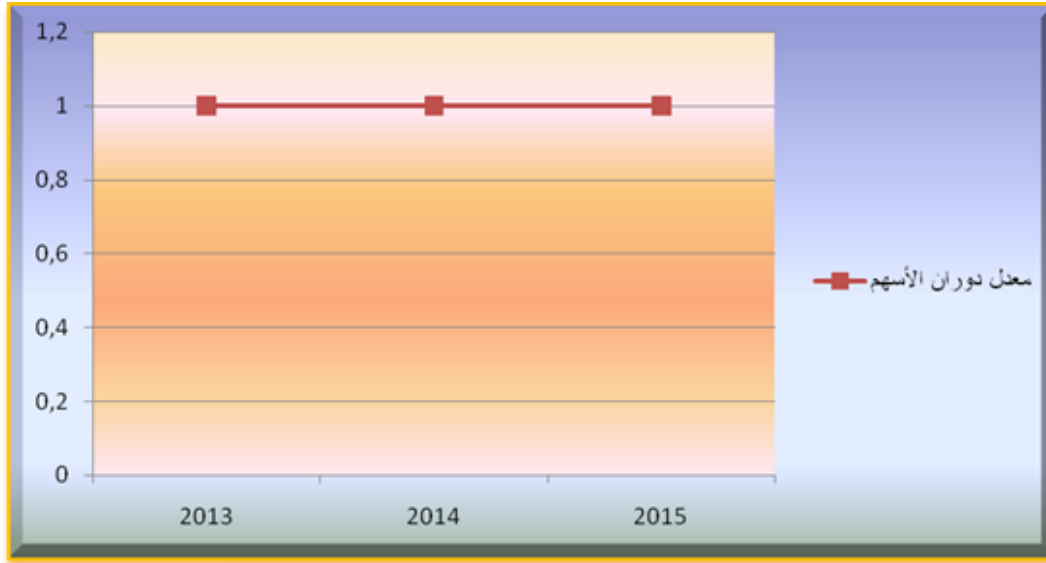
معدل دوران الأسهم = عدد الأسهم خلال الدورة المحاسبية / عدد الأسهم نهاية الدورة

جدول رقم(4-26): معدل دوران الأسهم لسنوات (2013-2014-2015)

2015	2014	2013	البيان
8491950	8491950	8491950	عدد الأسهم خلال الدورة المحاسبية
8491950	8491950	8491950	عدد الأسهم نهاية الدورة (المسجلة في الميزانية)
1	1	1	معدل دوران الأسهم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

شكل رقم (4-19): معدل دوران الأسهم لسنوات (2013-2014-2015)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يقاس من خلال هذا المؤشر متوسط عدد مرات تداول السهم خلال الدورة المحاسبية، ومن خلال الجدول السابق تبين أن معدل دوران الأسهم هو ثابت من سنة إلى سنة وهذا ما يدل على ثبات سيولة سهم أن. سي. أ رويبة.

### المبحث الثالث: دراسة إحصائية لعينة من المستثمرين

تم اختيار عينة من المستثمرين لإجراء دراسة إحصائية حول آراء هذه العينة، من خلال استخدام أداة الاستمارة ومعالجتها ببرنامج SPSS، وفي الأخير اختبار صحة الفرضيات، كما سيتم إجراء مقابلة مع ستة أفراد من متخذي القرارات الاستثمارية وتحليلها باستخدام برنامج Nvivo.

#### المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

##### 1- تقديم أداة الدراسة

سوف يتم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على أداة الاستمارة (استبيان) التي تم تصميمها وفق متغيرات الدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة، وذلك لأجل معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن.سي.أ رويبة، ومعرفة مدى اعتماد المستثمرين على مخرجات مؤسسة أن.سي.أ رويبة في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية وهل تحتوي هذه المعلومات المفصّل عنها على شكل قوائم وتقارير مالية على جودة عالية وإفصاح عادل.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

2- مكونات أداة الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استمارة وقد تم تقسيمها إلى جزئين:

الجزء الأول: متعلق بالبيانات الأولية وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وتشمل الجنس، السن، المستوى التعليمي، والخبرة؛

الجزء الثاني: وهو جزء متعلق بمتغيرات الدراسة وبلغت عدد عباراته (45) عبارة والذي قسم إلى محورين:

• المحور الأول: والذي خصص لمخرجات النظام المحاسبي المالي وقد قسم إلى أربعة مجالات:

المجال الأول: خاص بالقوائم المالية وهو مكون من (11) عبارة؛

المجال الثاني: خصص للتقارير المالية ويتكون من (9) عبارات؛

المجال الثالث: وضع للجودة المعلومات المحاسبية خصص له (7) عبارات؛

المجال الرابع: متعلق بعدالة الإفصاح المحاسبي ووضع له (9) عبارات.

• المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بالقرارات الاستثمارية ويتكون من 8 عبارات.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي، وهو مقياس ترى الباحثة أنه فعال من أجل بلوغ أهداف الدراسة حيث أنه ووفقا لهذا المقياس تكون أوزان الإجابات كالآتي:

جدول رقم (4-27): مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ووفقا لهذا المقياس فإن المتوسطات الحسابية تفسر كالآتي:

- متوسط حسابي أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد؛
- متوسط حسابي يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق؛
- متوسط حسابي يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة.

### 3- عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي تمثل أهم مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي والذي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصص في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية ولديهم القدرة على دراسة وفهم القوائم المالية والتقارير المالية، وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

المالية ويستخدمون ويدرسون بعناية القوائم المالية والتقارير المالية للمؤسسة نظرا لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار.

ولقد تم توزيع 90 استثمارة، حيث تم استرجاع 85 استثمارة أي أن نسبة الاسترجاع 94.44% وهي نسبة صالحة للدراسة.

ونلاحظ أن العينة أكبر من 30 فردا وحسب نظرية (Central Limit Theorem) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة 30 فردا على الأقل (حمزة مُجَد دودين، 2013، ص58)، وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

**4- أدوات البحث الميداني:** إن الأساليب الإحصائية التي تفيده في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية Split- Half للتأكد من مدى ثبات الاستثمارة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛
- تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية لمعرفة مدى وجود فروقات إحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية؛
- معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛
- الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

**5- صدق أداة الدراسة:** قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

### 5-1 الصدق الظاهري للأداة

تم عرض الاستثمارة على عدد من المحكمين من أساتذة بجامعة مختلفة، وقد تم إبداء المحكمين آراءهم حول الاستثمارة من خلال مدى وضوح فقراتها، حيث أجرت الباحثة ما يلزم من تعديلات وتم إعداد الاستثمارة في صورتها النهائية أنظر الملحق (4).

## 2-5 صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد قيام الباحثة من التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي ومعرفة مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

## 1-2-5 معامل الارتباط بين مجالات المحاور والدرجة الكلية لهذه المحاور

سيتم حساب معامل الارتباط برسون بين مجالات المحور الأول والدرجة الكلية لهذا المحور وبين فقرات المجالات والدرجة الكلية للمجال التي تنتمي إليه الفقرة، كما سيتم حساب الارتباط بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور، وكل النتائج موضحة من خلال الجداول الموالية:

جدول(4- 28) : الاتساق الداخلي بين مجالات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

		مجال 1	مجال 2	مجال 3	مجال 4
محور 1	Corrélacion de Pearson	,621	,824	,694	,757
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000
	N	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

جدول (4- 29): الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الأول والمحور الأول

		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
مجال 1	Corrélacion de Pearson	,490	,595	,575	,314	, 617	, 236	,316	,326	,581	, 590	, 638
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,003	000,	00,0	0,00	0,00	,000	,000	0,00
	N	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

جدول(4- 30): الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثاني والمحور الأول

		1	2	3	4	5	6	7	8	9
مجال 2	Corrélacion de Pearson	, 634	,699	,619	,500	,477	,533	,570	,463	,478
	Sig. (bilatérale)	0,00	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	85	85	85	85	85	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

جدول(4- 31): الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثالث والمحور الأول

		1	2	3	4	5	6	7
مجال 3	Corrélation de Pearson	,561	,566	,590	,463	,588	,506	,538
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	0,00
	N	85	85	85	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

جدول(4- 32): الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الرابع والمحور الأول

		1	2	3	4	5	6	7	8	9
مجال 4	Corrélation de Pearson	,306	,484	,472	,544	,573	,364	,535	,733	,733
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,001	0,00	,000	,000
	N	85	85	85	85	85	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

جدول(4- 33): الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثاني والمحور الثاني

		1	2	3	4	5	6	7	8
محور 2	Corrélation de Pearson	,467	,637	,626	,600	,376	,454	,336	,825
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	85	85	85	85	85	85	85	85

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن كل معاملات الارتباط كانت موجبة وهي دالة إحصائية لأن مستويات المعنوية أقل من 0.05، مما يدل على أن هناك ارتباط بين المجالات والمحور الأول وبين كل فقرة من فقرات المجالات والمجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وكذلك يوجد ارتباط بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتميز بالثبات ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها في إجراء هذه الدراسة والوصول إلى النتائج.

**6- ثبات أداة الدراسة:** لتحقق من ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بحساب ألفا كرونباخ والجدول الموالي يبين ذلك:

6-1 معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم (4-34): مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: مخرجات النظام المحاسبي المالي	0.74
2	المجال الأول: القوائم المالية	0.82
3	المجال الثاني: التقارير المالية	0.78
4	المجال الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	0.81
5	المجال الرابع: عدالة الإفصاح المحاسبي	0.79
6	المحور الثاني : ترشيد القرارات الاستثمارية	0.82
7	الاستثمار ككل	0.80

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ نسبة 80% وهي نسبة عالية، إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

6-2 الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية Split-Half :

هذا المقياس يقيس أيضا الثبات الداخلي لأداة الدراسة من خلال تقدير الثبات بين نصفي المقياس وحساب قيمة الارتباط بينهما، والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول (4-35): نتائج اختبار التجزئة النصفية

Statistiques de fiabilité			
Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,696
		Nombre d'éléments	22 <sup>a</sup>
	Partie 2	Valeur	,677
		Nombre d'éléments	22 <sup>b</sup>
Nombre total d'éléments			44
Corrélation entre les sous-échelles			,607
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		,756
	Longueur inégale		,756
Coefficient de Guttman split-half			,754

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل الارتباط سبيرمان بروان بلغ 0.756 مما يدل على أن هناك ارتباط بين نصفي استمارة الدراسة، كما نلاحظ أن معامل Guttman split-half لهذا المقياس قد بلغ 0.754 وهي قيمة موجبة ومرتفعة، وعليه ووفقاً لهذه النتائج فإن أداة الدراسة تتمتع بالثبات.

### المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سنحاول تحليل البيانات أو المعلومات الشخصية المكونة للاستبيان والمتحصل عليها من إجابات أفراد العينة، إضافة إلى تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية.

### 1- تحليل خصائص عينة الدراسة

1-1 توزيع مفردات العينة حسب الجنس: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب جنسهم كما هو موضح في

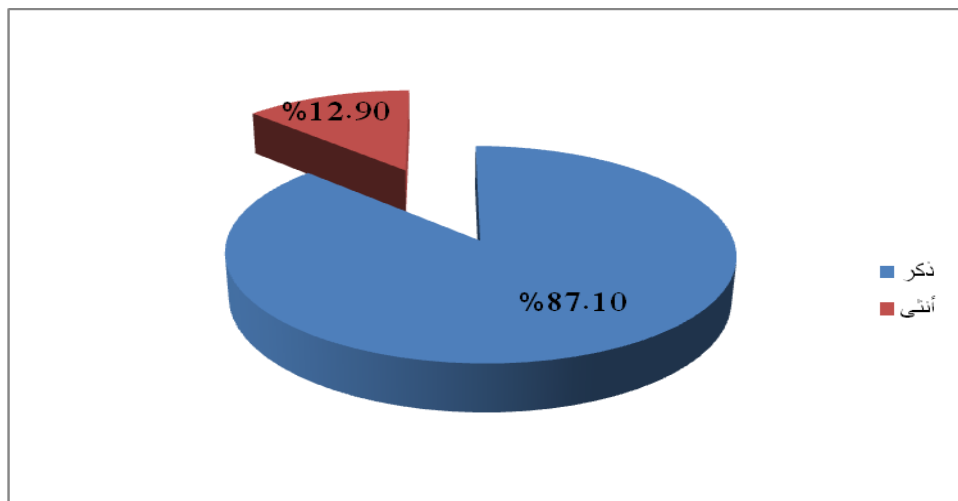
الجدول التالي:

جدول رقم(4- 36): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

النسبة ( بالمائة)	التكرار	الجنس
87.10	74	ذكر
12.90	11	أنثى
100	85	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم(4- 20): توزيع مفردات العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (74) من أفراد العينة ذكور أي بنسبة 87.10 %، في حين بلغ عدد الإناث (11)، وما يمكن قوله هنا أن نسبة الذكور أكبر بكثير من الإناث ويرجع ذلك إلى طبيعة عينة الدراسة التي تقتضي ذلك.

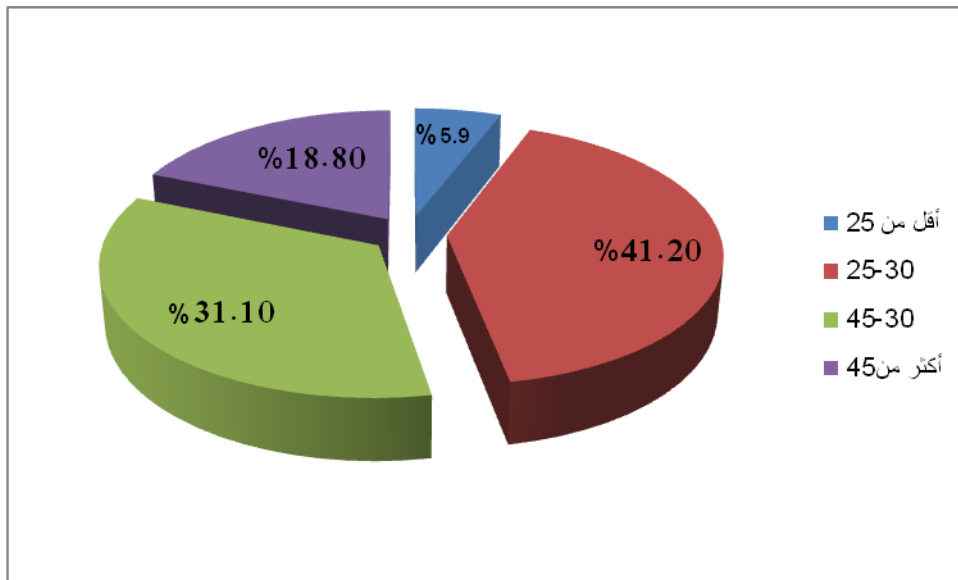
2-1 توزيع أفراد العينة حسب العمر: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنهم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(4-37): توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة (بالمائة)	التكرار	السن
5.90	5	أقل من 25
41.20	35	25-30
34.10	29	30-45
18.80	16	أكثر من 45
100	85	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم(4-21): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

تشير النتائج السابقة أن نسبة أفراد العينة التي تتراوح أعمارهم أقل من 25 سنة هي 5.90 %، وهذا ما يعني أن أفراد العينة يتميزون بالنضج العمري، وأن غالبية عينة الدراسة تقع أعمارهم بين فئة

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

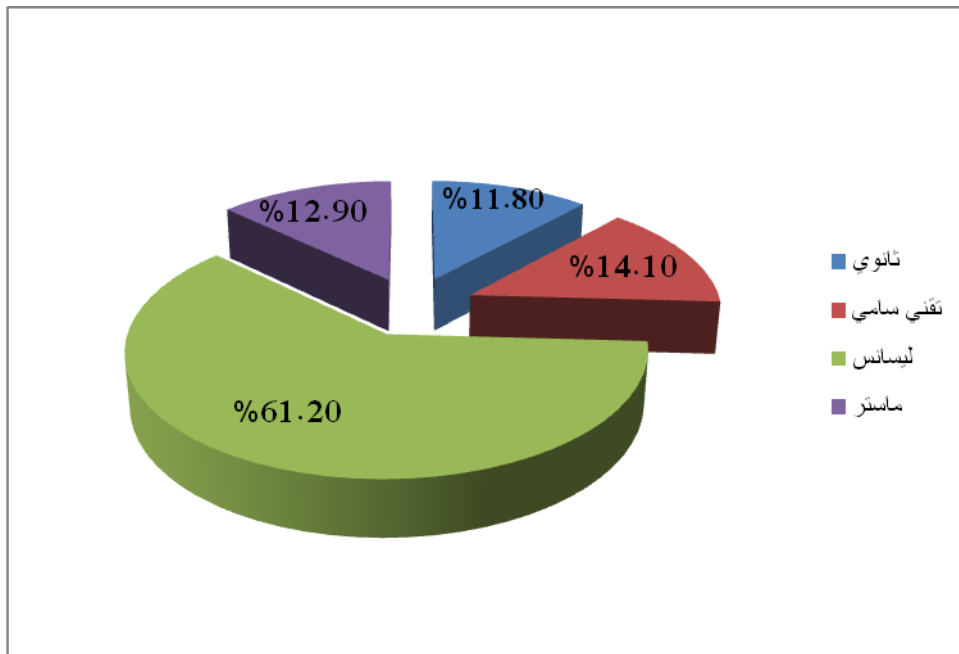
30 و 45 سنة وفئة تجاوز عمرهم 45 سنة، وما يمكن قوله هنا أن عينة الدراسة تميزت بفئة كبيرة في السن .  
**1-3 توزيع مفردات العينة حسب المستوى الدراسي:** يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم الدراسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-38): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

النسبة	التكرار	المستوى الدراسي
11.80	10	ثانوي
14.10	12	تقني سامي
61.20	52	ليسانس
12.90	11	ماستر
0	0	ماجستير
0	0	دكتوراه
100	85	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

جدول رقم(4-22): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن (10) من أفراد العينة مستواهم التعليمي ثانوي وهم يمثلون ما نسبته 11.80%، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين يملكون مستوى تقني سامي 12 فرد أي نسبة 14.10%

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

أما مستوى ليسانس فقد بلغ (52) فرد بنسبة 61.20% من الحجم لإجمالي للعينة، في حين المستوى ماستر فسجل حالة 11 أما مستوى ماجستير ودكتوراه فلا يوجد، ويلاحظ من هذه النتائج أن متوسط المستوى التعليمي لأفراد العينة تقريبا مستوى جيد، نظرا لأغلبية أفراد العينة متحصلين على الليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب. وهذا ما سيساعد الباحثة على إجراء هذا البحث من خلال الفهم الصحيح للأسئلة ومن ثمة الإجابة عليها بالشكل الذي يخدم البحث.

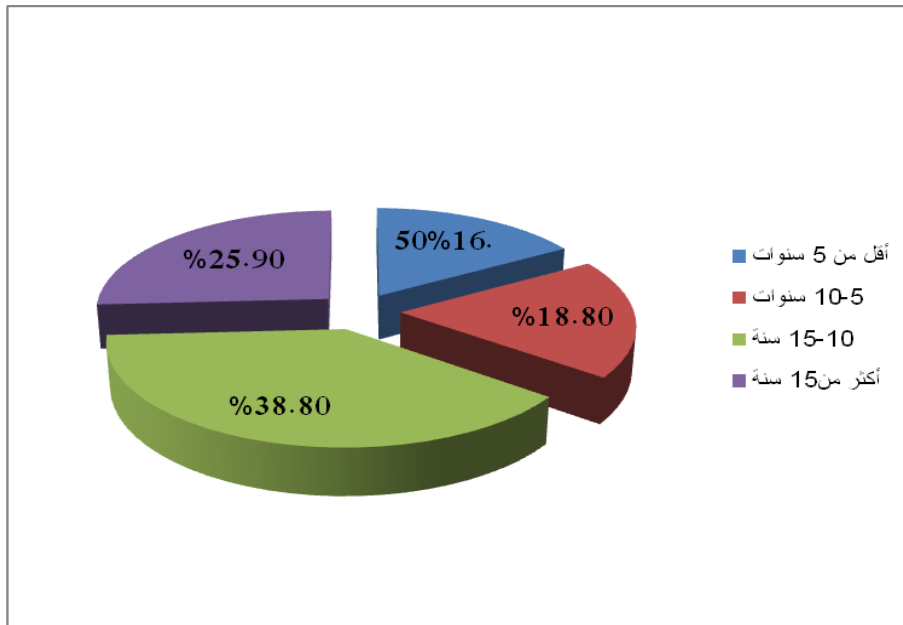
1-4 توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة كما هو في الجدول التالي:

جدول(4-39): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة (بالمائة)	التكرار	الخبرة
16.50	14	أقل من 5 سنوات
18.80	16	5-10 سنوات
38.80	33	10-15 سنة
25.90	22	أكثر من 15 سنة
100	85	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل(4-23): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

نستنتج من الجدول والشكل السابقين أن عينة الدراسة تقع خبرتهم في فئات من (10 إلى 15 سنة فأكثر) لتليها فئة 15 سنة فأكثر بنسبة 25.90%، وفئة من (5 إلى 10 سنوات) إذ بلغت النسب 18.80% من الحجم الإجمالي للعينة، وفي الأخير بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم في العمل أقل من 5 سنوات 16.50%، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرات الكبيرة، وهذا عامل مهم يساعد في الإجابة على الاستمارة بكل موضوعية ومصداقية.

**2 - تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة:** سنحاول عرض إجابات أفراد عينة الدراسة وتحليلها باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الجداول التالية:

**2-1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور مخرجات النظام المحاسبي المالي:** بما أن المحور الأول والمتمثل في مخرجات النظام المحاسبي المالي قسم إلى أربعة مجالات وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة حسب هذه المجالات كما يلي:

### 2-1-1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال القوائم المالية :

جدول رقم(4-40): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوائم المالية

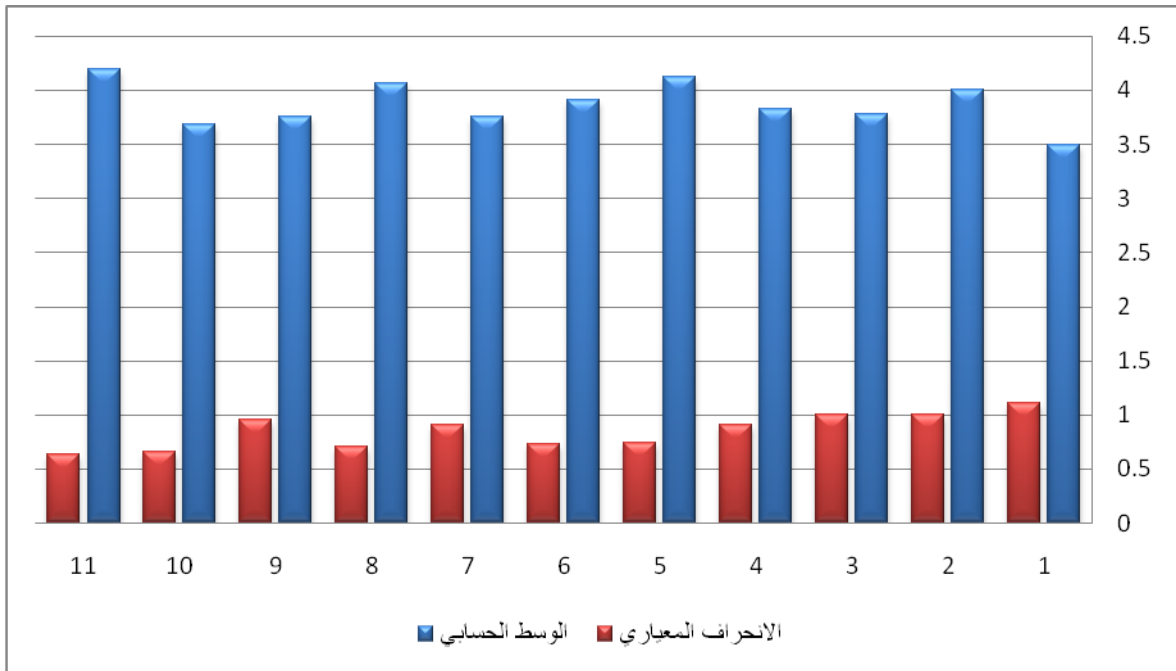
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
11	1.11	3.49	تستخدم القوائم المالية في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الإدارة	1
4	1.00	4.00	تساعد القوائم المالية في تحديد التأثيرات على الوضع المالي من حيث الاستثمار النقدي وغير النقدي	2
7	1.00	3.78	تقدم القوائم المالية مختلف اتجاهات السيولة والربحية	3
6	0.91	3.82	تساعد القوائم المالية في تقييم مدى حاجة الإدارة المالية في التوسع لأنشطتها الاستثمارية	4
2	0.74	4.12	تحتوي القوائم المالية على مؤشرات مالية تساعد متخذ القرار في تشخيص قرار الاستثمار السليم	5
5	0.73	3.91	يساعد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقدير العائد والمخاطرة من وراء التمويل والاستثمار	6
8	0.91	3.76	تحدد قائمة الميزانية نقاط القوة والضعف في تقييم السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار	7

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

3	0.71	4.06	يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة	8
9	0.95	3.75	توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة	9
10	0.66	3.68	توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية	10
1	0.63	4.19	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تظهر في صلب القوائم المالية	11
	0.33	3.86	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم (4-24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوائم المالية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من الجدول والشكل السابقين جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تظهر في صلب القوائم المالية " بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري 0.63 بدرجة موافق وهذا ما يدل على أهمية الملاحق كأداة مكتملة للقوائم المالية فإظهار مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر في ترشيد قراره، أما الفقرة "تحتوي القوائم المالية على مؤشرات مالية تساعد متخذ القرار في تشخيص قرار الاستثمار السليم" فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.12 وانحراف معياري

0.74 وهذا ما يبين أن أفراد العينة موافقون على أن القوائم المالية توفر عدة مؤشرات مالية يستطيع المستثمر من خلالها اتخاذ قرار رشيد ، فيما حصلت الفقرة " يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.06 وانحراف معياري 0.71 وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافق على أهمية جدول حسابات النتائج في تقديم معلومات تتعلق بنتائج أعمال المؤسسة من رقم الأعمال ومبيعات وغيرها من ذلك، وقد وافق أفراد العينة على الفقرة " تساعد القوائم المالية في تحديد التأثيرات على الوضع المالي من حيث الاستثمار النقدي وغير النقدي" بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.00 إذ تبين القوائم المالية كل التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية سواء كانت نقدية أو غير نقدية، أما المرتبة الخامسة فقد جاءت للفقرة " يساعد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقدير العائد والمخاطرة من وراء التمويل والاستثمار" بمتوسط حسابي 3.91 وانحراف معياري 0.73 إذ نجد موافقة الأفراد على احتواء القوائم المالية مجموعات من المعلومات سواء محاسبية أو مالية تبين فيها عائد الاستثمار سواء كان ربح أو خسارة، وتعد القوائم المالية التي تتم الإفصاح عنها من قبل المؤسسة والتي تحتوي على معلومات مالية تم تحليلها وعلى خطط مستقبلية لتوسيع نشاطها الاستثماري في ترشيد قرار المستثمر وهذا ما وافق عليه أفراد العينة في الفقرة "تساعد القوائم المالية في تقييم مدى حاجة الإدارة المالية في التوسع لأنشطتها الاستثمارية" بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 0.91، وقد وافق أفراد العينة على الفقرة " تقدم القوائم المالية مختلف اتجاهات السيولة والربحية" بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.00، إذ تبين القوائم المالية الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة معينة سواء كانت ربح أو خسارة أو تبين مختلف التدفقات النقدية الداخلية والخارجية. وقد جاءت في المرتبة الثامنة الفقرة "تحدد قائمة الميزانية نقاط القوة والضعف في تقييم السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار" بمتوسط حسابي 3.76 وانحراف معياري 0.91 وهذا ما يبين أهمية هذه القائمة بالنسبة للمستثمر والتي لا يمكن الاستغناء عنها. وقد وافق أفراد العينة على الفقرة " توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة " والتي جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.95. أما الفقرة توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية" فقد حصلت على المرتبة العاشرة كونها تحصلت على متوسط حسابي 3.68 وانحراف معياري 0.66، إذ تعد هذه القائمة بالنسبة للمستثمر أهمية كبيرة كونها تبين له حركة أموال المؤسسة خلال فترة معينة، إذ تبين مختلف توزيعات الأرباح في حالة توزيع الأرباح. وفي الأخير وافق أفراد العينة على الفقرة " تستخدم

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

القوائم المالية في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الإدارة " بمتوسط حسابي 3.49 وانحراف معياري 1.11 إذ تعد القوائم المالية كأداة تنبؤية للمستثمر في حجم المخاطر التي يتعرض لها عند الاستثمار والحكم على كفاءة المؤسسة في الإدارة من خلال الخطط المستقبلية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أفراد العينة وافقوا على هذا المجال وهذا ما تبين من خلال المتوسط الحسابي العام الذي كان 3.86 والانحراف المعياري 0.33، إذ أن أفراد العينة يعتبرون أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية خاصة أن الملاحق لاقى اهتمام كبير، كون دور هذه الأخيرة في الإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة والإفصاح عن مختلف المؤشرات التي تهم المستثمرين من عائد السهم وقيم الأسهم والسندات، ليلها جدول حسابات النتائج وقائمة الميزانية الذي يعبران على وضعية المؤسسة ونتائج أعمالها، وفي الأخير قائمة التدفقات النقدية و جدول حركة الأموال الذي يبين كل منهما مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتغيرات حركة الأموال.

2-1-2 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقارير المالية :

جدول رقم(4-41): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير المالية

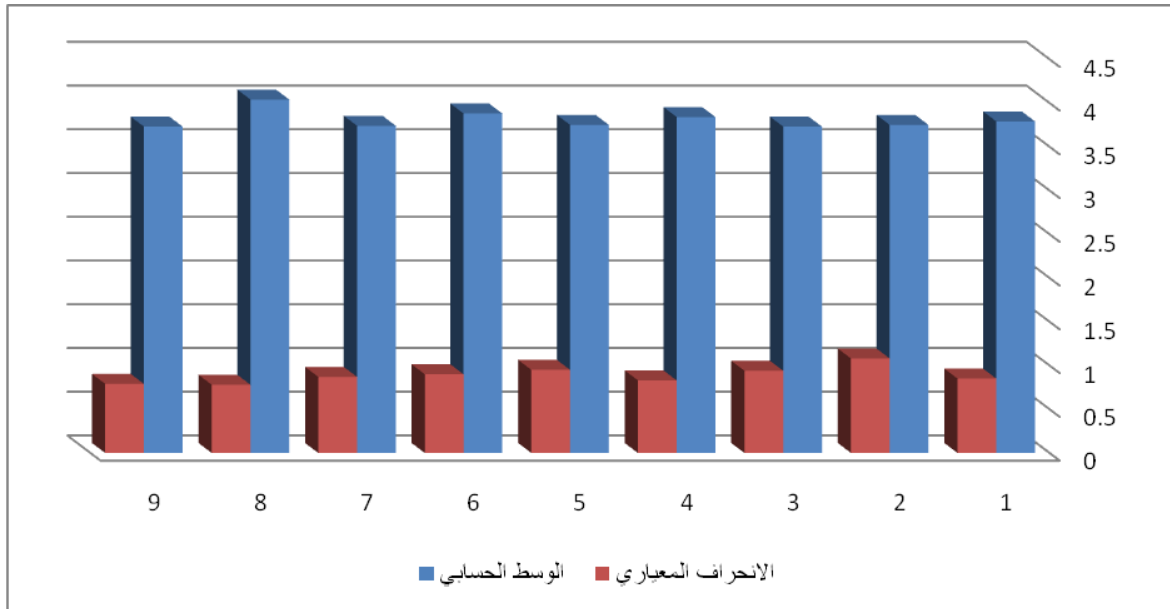
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
4	0.85	3.79	يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم ترشيد القرار الاستثماري	1
6	1.08	3.75	تحتوي التقارير المالية على إفصاحات لم تتضمنها القوائم المالية	2
8	0.94	3.73	يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية	3
3	0.83	3.84	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة	4
5	0.95	3.75	تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات	5
2	0.90	3.88	يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني	6

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

7	0.87	3.74	ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية
1	0.78	4.04	يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية
9	0.79	3.73	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي تتضمنها القوائم المالية
	0.47	3.80	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

شكل رقم(4- 25): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير المالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية " بمتوسط حسابي 4.04، وانحراف معياري 0.78، إذ تعد هذه القوائم نصف سنوية وهي تبين وضعية المؤسسة خلال كل نصف سنة حيث إن المستثمرين والمساهمين يهتمون بوضعية المؤسسة كل فترة وذلك لأجل اتخاذ قراراتهم بكل عقلانية، وقد جاءت المرتبة الثانية للفقرة "يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني" بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 0.90، حيث وافق أفراد العينة على الدور الفعال الذي يقوم به محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية والشفافية في إعداد القوائم المالية،

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

وقد وافق أيضا أفراد العينة على الفقرة " تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة" بمتوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 0.83 إذ يعد تقرير مجلس الإدارة من بين المعلومات الوصفية التي يحتاجها المستثمر لكي يدعم قراراته كون هذا التقرير يحتوي على خطط مستقبلية وتنبؤية بمستقبل المؤسسة، وقد حصلت الفقرة "يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم ترشيد القرار الاستثماري" على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 0.85، أما المرتبة الخامسة فقد جاءت الفقرة " تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات" بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.95 وقد وافقوا على أهمية تقرير محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول صدق القوائم المالية، حيث بالإضافة إلى القوائم المالية يوجد تقارير مالية تعد من قبل المؤسسة تحتوي على معلومات وصفية، تكمل مختلف المعلومات الكمية والتي يتم المصادقة عليها من قبل محافظ الحسابات، وهذا ما كان في الفقرة "تحتوي التقارير المالية على إفصاحات لم تتضمنها القوائم المالية" بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 1.08، أما المرتبة السابعة فقد كانت للفقرة " ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 0.87 إذ وافق أفراد العينة على أن لتقرير محافظ الحسابات خاصة عندما يكون التقرير نظيف دور هام في ترشيد القرار الاستثماري، وقد وافقوا أيضا على الفقرة " توفر القوائم المعدلة معلومات أكثر شفافية نظرا لأخذها بعين الاعتبار عامل التضخم" بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 0.79، إذ تبين أن المؤسسة عندما تعدل قوائمها المالية من خلال مراعاة عامل التضخم الذي يقوم بتضليل نتائج المؤسسة فإن هذا سيساهم في الحصول على معلومات أكثر مصداقية وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد المبني على نتائج واقعية وليست وهمية، وفي الأخير حصلت الفقرة "يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية" على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 0.94 أي أن التقارير المقدمة من المؤسسة والتي تتمثل في تقرير مجلس الإدارة تحتوي على معلومات يستطيع من خلالها المستثمر التنبؤ بمستقبل المؤسسة.

مما سبق ومن خلال الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي العام لهذا المجال هو 3.80 والانحراف المعياري 0.47 إذ تبين أن أفراد العينة أيضا وافقوا على هذا المجال، والذي من خلالها تبين أن التقارير المالية تعد معلومات إضافية تساهم في المساعدة على التنبؤ بمستقبل والخطط المستقبلية للمؤسسة وأيضا لتقرير محافظ الحسابات أهمية كبيرة من خلال إعطاء صورة أكثر شفافية ومصداقية للقوائم المالية وذلك بإبداء رأيه الفني

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

الذي يعبر عن مدى صدق وجودة القوائم المالية، إذ كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة، وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي إذ يعد تقرير محافظ الحسابات من الأمور المهمة التي على أساسها يتخذ القرار الاستثماري، إذ يصادق على موثوقية وموضوعية القوائم المالية وأنها أعدت بطريقة صحيحة، وعند قيام المؤسسة بتعديل قوائمها المالية فهذا سيساهم في إعطاء معلومات تتميز بجودة عالية، كون هذا الأخير أخذت عوامل تضلل نتيجة أعمال المؤسسة ألا وهو عامل التضخم.

### 2-1-3 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال جودة المعلومات المحاسبية:

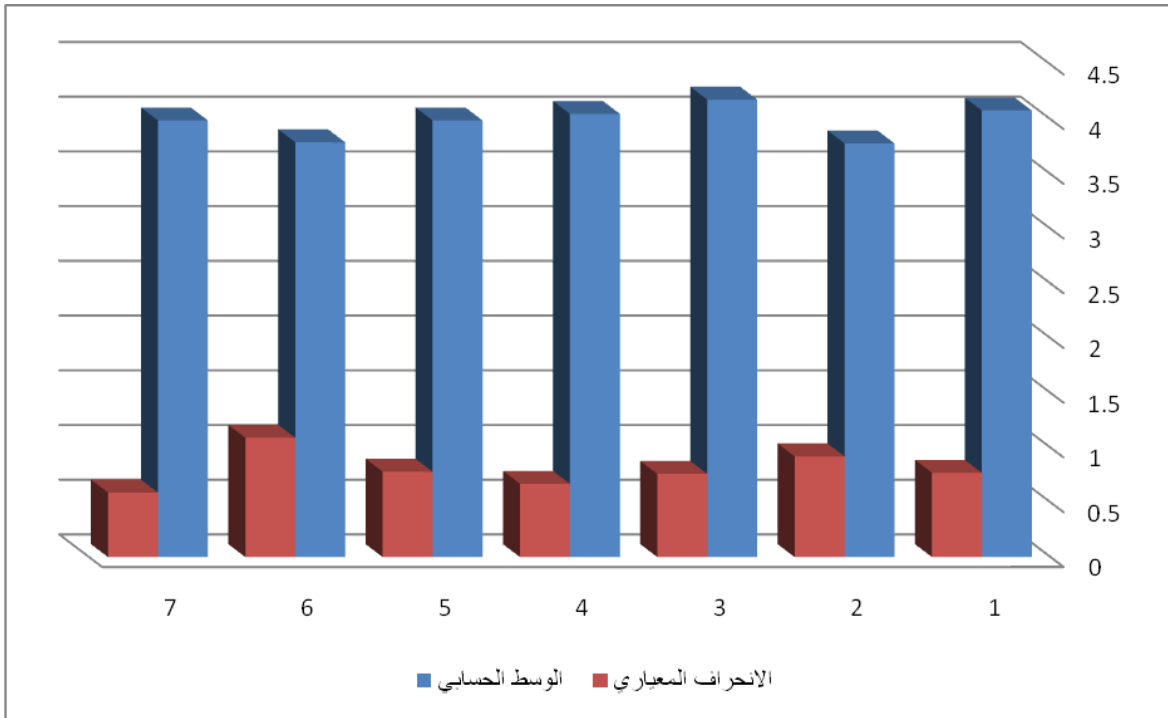
جدول رقم (4-42): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال جودة المعلومات المحاسبية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
2	0.77	4.08	هناك توفيق في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويرجع ذلك لكون المعلومات ذات جودة عالية	1
7	0.92	3.78	تتميز المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية بتقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم	2
1	0.76	4.18	أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات ملائمة	3
3	0.67	4.05	يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4
5	0.78	3.99	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	5
6	1.09	3.79	تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية وإمكانية مقارنتها من فترة إلى أخرى	6
4	0.59	3.99	يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وموثوقية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري	7
		3.98	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	0.42

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. رويبة

شكل رقم(4- 26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من الجدول والشكل السابقين جاءت في المرتبة الأولى الفقرة " أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات ملائمة " بمتوسط حسابي 4.18 وانحراف معياري 0.76، مما يدل أن أفراد العينة موافقون على أنه تساهم خاصية الملائمة في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد ، فيما حصلت الفقرة " هناك توفيق في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويرجع ذلك لكون المعلومات ذات جودة عالية " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.77 ، وهو يدل على أن أفراد العينة موافقين على أن المعلومات التي تتميز بجملة من الخصائص النوعية تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري ، وحصلت فقرة " يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية " على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.67 أي موافقين على أن خاصية الموثوقية لها تأثير كبير على القرار الاستثماري، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة " يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وموثوقية بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف معياري 0.59، حيث أن أفراد العينة موافقين على دور وفاعلية خاصية الثبات في ترشيد القرار الاستثماري، وقد وافق أصحاب العينة على الفقرة " إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب " بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

معياري 0.78، مما يدل أن أفراد العينة موافقون على أنه تساهم خاصية التوقيت المناسب في اتخاذ القرار الاستثماري الجيد من خلال المساعدة على التنبؤ بمستقبل المؤسسة، وفي المرتبة السادسة حصلت الفقرة "تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية وإمكانية مقارنتها من فترة إلى أخرى" بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 1.09 ، أما فقرة " تتميز المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية بتقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم " فقد حصلت على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 0.92 حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص نوعية كلما قل درجة المخاطر في اتخاذ قرار الاستثمار وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي .

### 2-1-4 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال عدالة الإفصاح المحاسبي :

جدول رقم(4-43): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عدالة الإفصاح المحاسبي

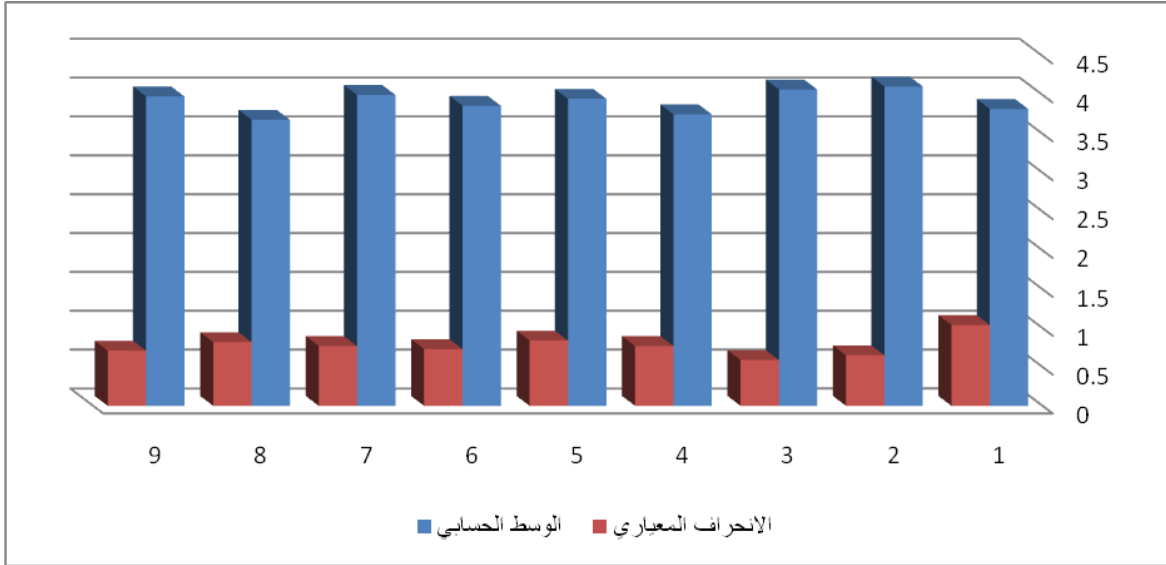
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
7	1.04	3.82	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم والتقارير المالية	1
1	0.65	4.11	يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية وبالتالي ترشيد القرار	2
2	0.59	4.07	تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة	3
8	0.77	3.75	يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة على كل المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة	4
5	0.84	3.95	يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب	5
6	0.73	3.86	يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية لكونه يعبر دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية	6
3	0.77	4.00	يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار	7

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

9	0.82	3.68	يعكس الإفصاح عن عائد السهم المزيد من الشفافية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد	8
4	0.71	3.98	تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذي القرار الاستثماري	9
	0.33	3.91	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

شكل رقم (4-27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عدالة الإفصاح المحاسبي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية وبالتالي ترشيد القرار " بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 0.65، ويدل ذلك أن أفراد العينة موافقون على أهمية الإفصاح خاصة المتعلقة بالسياسات والمبادئ المتبعة من طرف المؤسسة في توجيه المستثمر إلى القرار الرشيد.

وجاءت في المرتبة الثانية فقرة " تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة" بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.59، إذ أن أفراد العينة موافقين على أهمية الملاحق في شرح وتفسير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر لترشيد قراره كون أن هذه الملاحق تحتوي على معلومات إضافية من شأنها التأثير على رأي متخذ القرار، فيما حصلت الفقرة " يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار " على المرتبة الثالثة بنفس الدرجة السابقة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.77 أي كلما كان العائد النقدي من هذا الاستثمار أكثر كلما قل خطر المستثمر من هذا

الاستثمار، أما المرتبة الرابعة فحصلت عليها الفقرة " تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذي القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي 3,98 وانحراف معياري 0.71 أي موافقة أفراد العينة على أثر القيمة الدفترية للسهم في ترشيد القرار، فيما حصلت الفقرة " يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب" بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.84 على الموافقة كون هذه الأخيرة تعطي معلومات مرحلية عن المؤسسة وبالتالي إطلاع المستثمر على أي تغيرات من فترة إلى أخرى، وقد وافقت العينة على الفقرة " يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية لكونه يعبر دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية" والتي حصلت على متوسط حسابي 3,86 وانحراف معياري 0.73، حيث كلما كان هناك تعديل في القوائم المالية من قبل المؤسسة واستخدام بدائل قياس محاسبي تأخذ بعين الاعتبار آثار التضخم كلما زاد من موثوقية وشفافية القوائم المالية، تتم عملية الإفصاح عن مختلف المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم والتقارير المالية وهذا ما وافق عليه أفراد العينة في الفقرة " تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم والتقارير المالية" وكان المتوسط الحسابي 3.82 أما الانحراف المعياري 1.04، وفي الأخير حصلت الفقرة "يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة على كل المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة" بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.77 إذ أن للخطط المستقبلية التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها خاصة في حالة توسيع النشاط أو إنشاء فروع جديدة تساهم في التأثير على متخذ القرار.

وما يمكن قوله هنا من خلال ما سبق أن أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع أسئلة الدراسة حيث كل الإجابات موافقة، ولعل السبب يرجع إلى أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم، حيث يوجد اهتمام كبير بالإفصاح خاصة في حالة مؤسسة مسعرة بالبورصة.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

### 2-2 تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني ترشيد القرارات الاستثمارية :

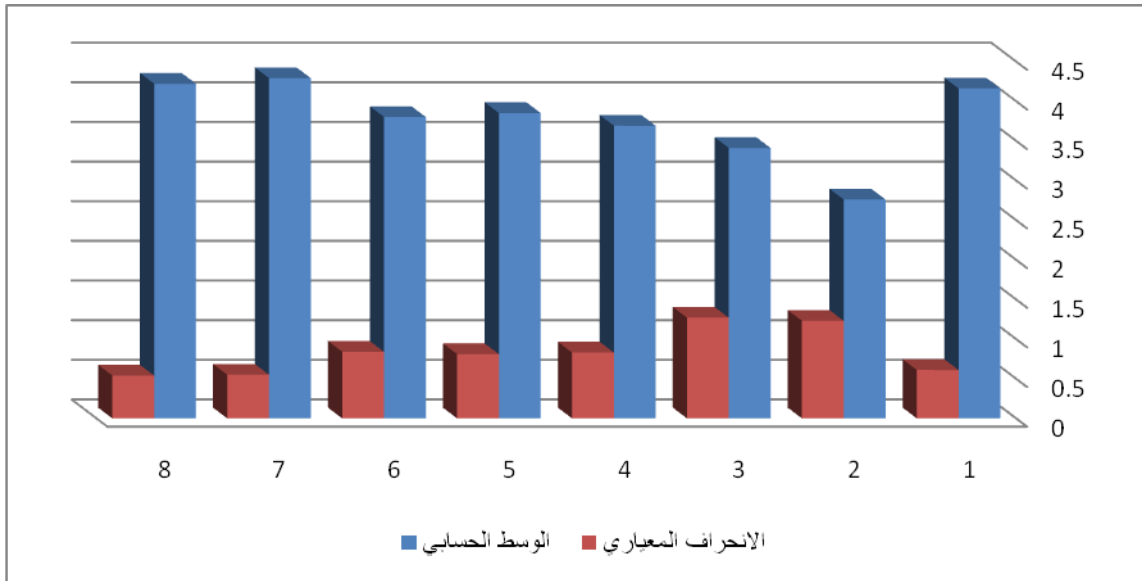
جدول رقم(4-44): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد القرارات الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
3	0.61	4.16	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	1
8	1.23	2.76	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2
7	1.27	3.41	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3
6	0.83	3.69	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	4
4	0.81	3.85	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	5
5	0.84	3.80	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية	6
1	0.55	4.29	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	7
2	0.54	4.22	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الأيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	8
	0.42	3.77	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. رويبة

شكل رقم (4-28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخبر ترشيد القرارات الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين جاءت في المرتبة الأولى للفقرة " إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها " بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.55 أي موافق بشدة حيث أن أساس أي قرار استثمار رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية وتتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما سيساهم في ترشيد القرار، أما الفقرة " يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الإيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد" فقد نالت المرتبة الثانية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي 4.22 وانحراف معياري 0.54 ، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري فإن الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل، أما المرتبة الثالثة فقد كانت للفقرة " إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة" بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.61 وهي تنتمي لدرجة موافق، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت للفقرة " تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.81 إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لا بد أن يكون مبني على أسس مدروسة وتشارك فيه مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار، وقد حازت الفقرة "يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.84 وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وقد وافقت العينة على الفقرة " يتخذ المستثمر

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها" بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.83 وهي نفس الدرجة السابقة، أما الفقرة " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب" بمتوسط حسابي 3.41 وانحراف معياري 1.27 فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، ونالت الفقرة " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي 2.76 وانحراف معياري 1.23 إلى محايدة أفراد العينة كونهم لا يمكن اتخاذ قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية، وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن قرار الاستثمار يعد من أهم القرارات ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

ومن ما سبق ومن الجدول السابق يمكن وضع الجدول الموالي والذي يبين مختلف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والمحور الثاني:

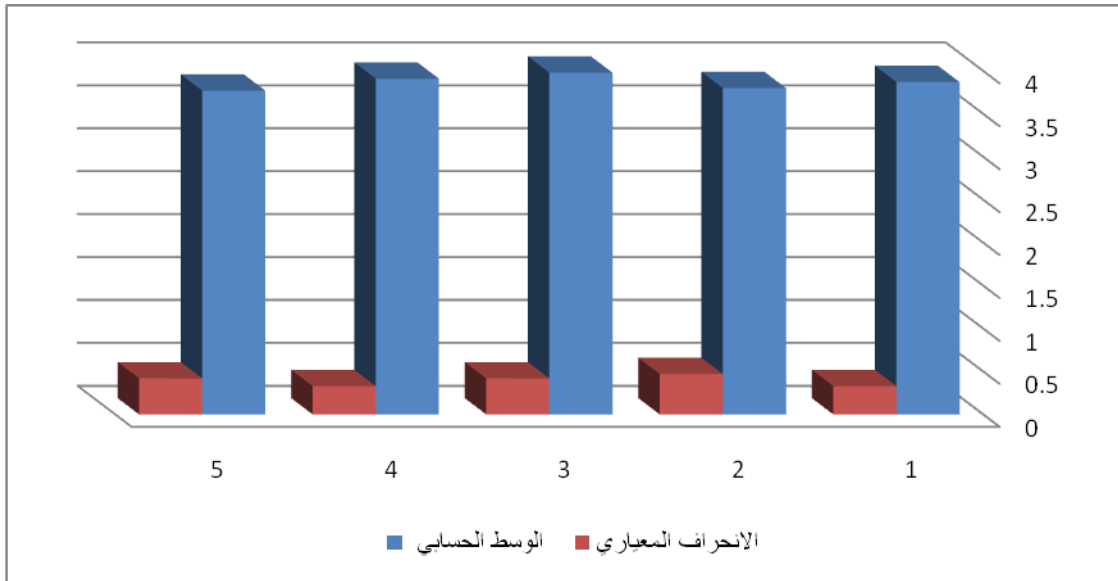
جدول رقم(4-45): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والمحور الثاني

محور 2	مجال 4	مجال 3	مجال 2	مجال 1	
3.77	3.91	3.98	3.80	3.87	الوسط الحسابي
0.42	0.33	0.42	0.47	0.33	الانحراف المعياري
5	2	1	4	3	الترتيب

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبية

شكل رقم(4- 29): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول والمحور الثاني



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين تبين أن كل إجابات العينة موافقة على أسئلة الدراسة إذ نجد أن المرتبة الأولى كانت للمجال الأول والذي تمثل في جودة المعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.42 أما المرتبة الثانية كانت للمجال الرابع والذي تحصل على متوسط حسابي 3.91 وانحراف معياري ليليه المجال الأول الذي كان حول القوائم المالية بمتوسط حسابي 3,87 وانحراف معياري 0.33، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت لمجال الرابع حول التقارير المالية بمتوسط حسابي 3.80 وانحراف معياري 0.47 وفي الأخير حصل المحور الثاني على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 0.42.

### 3- تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

#### 3-1 تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير الجنس

من الشروط الأساسية لإجراء تحليل التباين هو أن يكون هناك تجانس بين المجموعات ومن الاختبارات التي تبين ذلك هو اختبار levene الذي من خلاله يمكن معرفة مدى توفر هذا الشرط أم لا ويتأتى ذلك من خلال مستوى المعنوية لهذا الاختبار بحيث يكون أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

جدول(4- 46): نتائج اختبار levene لمحاور الدراسة مع متغير الجنس

المتغيرات	Statistique de levene	DDI1	DD2	مستوى المعنوية
المحور الأول	0.013	1	83	0.908
المحور الثاني	0.303	1	83	0.584

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستويات المعنوية لكلا المحورين أكبر من 0.05 ، حيث بلغ مستوى المعنوية للمحور الأول 0.908 وللمحور الثاني 0.584، وهذا يدل على وجود تجانس بين المجموعات وعليه فإنه يمكن إجراء تحليل التباين.

جدول رقم(4- 47): تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير الجنس

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.055	3.791	0.287	1	0.287	المحور الأول:
		0.076	83	6.289	- بين المجموعات
			84	6.576	- داخل المجموعات
					- المجموع
0.286	1.154	0.205	1	0.205	المحور الثاني:
		0.177	83	14.727	- بين المجموعات
			84	14.931	- داخل المجموعات
					- المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول يحتب الفرضيتين:

**الفرضية الصفرية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير الجنس.

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير الجنس. ونلاحظ أن مستوى المعنوية لكلا المحورين على التوالي 0.055 و 0.286 وهما أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد تعزى إلى متغير الجنس أي كلا الجنسين الذكر والأنثى لهما نفس الاتجاه ولا يوجد هناك فروق في إجابتهما.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

2-3 تحليل التباين الأحادي لمحاو الدراسة حسب متغير العمر:

جدول(4-48): نتائج اختبار levene لمحاو الدراسة مع بمتغير العمر

المتغيرات	Statistic de levene	DD1	DD2	مستوى المعنوية
المحور الأول	0.820	3	81	0.486
المحور الثاني	1.104	3	81	0.353

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك تجانس التباين لأن مستويات المعنوية لكلا المحورين أكبر من 0,05. إذ بلغ مستوى المعنوية للمحور الأول 0.486 وللمحور الثاني 0.353. ومن ثم فإنه يمكن إجراء تحليل التباين.

جدول رقم(4-49): تحليل التباين الأحادي لمحاو الدراسة حسب متغير العمر

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.000	10.633	0.619	3	1.858	المحور الأول:
		0.058	81	4.718	- بين المجموعات
			84	6.576	- داخل المجموعات
0.101	2.145	0.366	3	1.099	المحور الثاني:
		0.171	81	13.833	- بين المجموعات
			84	14.931	- داخل المجموعات
					- المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول يختبر الفرضيتين:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير السن.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير السن.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

نلاحظ أن مستوى المعنوية لكلا المحورين على التوالي 0.000 و 0.101 وأحد منهما أقل من 0.05 مما يدعونا إلى رفض الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد تعزى إلى متغير السن، وقبول الفرضية البديلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير السن، أي كلا الأعمار ليس لهما نفس الاتجاه ويوجد هناك فروق في إجابتهما. بالنسبة للمحور الأول يجب معرفة في أي مجال بالضبط توجد فروقات إحصائية والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم(4-50): تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير السن لكل مجال على حدى

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.000	13.709	1.045	3	3.136	المجال الأول
		0.076	81	6.177	- بين المجموعات
			84	9.313	- داخل المجموعات
0.002	5.480	1.046	3	3.137	- المجموع
		0.191	81	15.454	المجال الثاني
			84	18.590	- بين المجموعات
0.000	6.680	0.975	3	2.926	- داخل المجموعات
		0.146	81	11.829	- المجموع
			84	14.755	المجال الثالث
0.190	1.626	0.177	3	0.531	- بين المجموعات
		0.109	81	8.812	- داخل المجموعات
			84	9.343	- المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بالنسبة للمجال الرابع فإن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 أي أنه لا توجد فروقات إحصائية بينما بالنسبة للمجالات الأول والثاني والثالث فإن مستوى المعنوية أقل من 0.05 أي أنه توجد فروقات إحصائية ولمعرفة مصدرها بالضبط فإنه سوف يستخدم اختبار شيفيه وفقا للجدول الموالي:

جدول(4- 51): نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني والثالث من المحور الأول مع متغير العمر

Comparaisons multiples							
Scheffe							
Variable dépendante	العمر(I)	العمر(J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
						Borne inférieure	Borne supérieure
مجال 1	أقل من 25	من 25 إلى 30	,64675*	,13203	,000	,2698	1,0237
		من 30 إلى 45	,28966	,13372	,204	-,0921	,6715
		من 45 فأكثر	,49205*	,14148	,010	,0881	,8960
	من 25 إلى 30	أقل من 25	-,64675*	,13203	,000	-1,0237	-,2698
		من 30 إلى 45	-,35710*	,06934	,000	-,5551	-,1591
		من 45 فأكثر	-,15471	,08334	,335	-,3926	,0832
	من 30 إلى 45	أقل من 25	-,28966	,13372	,204	-,6715	,0921
		من 25 إلى 30	,35710*	,06934	,000	,1591	,5551
		من 45 فأكثر	,20239	,08600	,145	-,0432	,4479
	من 45 فأكثر	أقل من 25	-,49205*	,14148	,010	-,8960	-,0881
		من 25 إلى 30	,15471	,08334	,335	-,0832	,3926
		من 30 إلى 45	-,20239	,08600	,145	-,4479	,0432
مجال 2	أقل من 25	من 25 إلى 30	,47619	,20883	,167	-,1200	1,0724
		من 30 إلى 45	,06590	,21151	,992	-,5380	,6698
		من 45 فأكثر	,34583	,22379	,500	-,2931	,9848
	من 25 إلى 30	أقل من 25	-,47619	,20883	,167	-1,0724	,1200
		من 30 إلى 45	-,41029*	,10968	,005	-,7234	-,0971
		من 45 فأكثر	-,13036	,13181	,807	-,5067	,2460
	من 30 إلى 45	أقل من 25	-,06590	,21151	,992	-,6698	,5380
		من 25 إلى 30	,41029*	,10968	,005	,0971	,7234
		من 45 فأكثر	,27993	,13603	,245	-,1084	,6683
	من 45 فأكثر	أقل من 25	-,34583	,22379	,500	-,9848	,2931
		من 25 إلى 30	,13036	,13181	,807	-,2460	,5067
		من 30 إلى 45	-,27993	,13603	,245	-,6683	,1084
مجال 3	أقل من 25	من 25 إلى 30	,80816*	,18270	,001	,2865	1,3298

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبية

		من 30 إلى 45	,75369*	,18505	,002	,2253	1,2820
		من 45 فأكثر	,77679*	,19579	,002	,2178	1,3358
	من 25 إلى 30	أقل من 25	-,80816*	,18270	,001	-1,3298	-,2865
		من 30 إلى 45	-,05447	,09596	,956	-,3284	,2195
		من 45 فأكثر	-,03138	,11532	,995	-,3606	,2979
	من 30 إلى 45	أقل من 25	-,75369*	,18505	,002	-1,2820	-,2253
		من 25 إلى 30	,05447	,09596	,956	-,2195	,3284
		من 45 فأكثر	,02309	,11901	,998	-,3167	,3629
	من 45 فأكثر	أقل من 25	-,77679*	,19579	,002	-1,3358	-,2178
		من 25 إلى 30	,03138	,11532	,995	-,2979	,3606
		من 30 إلى 45	-,02309	,11901	,998	-,3629	,3167

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك فعلا فروقات إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير العمر، حيث نلاحظ أن أعلى هذه الفروقات بالنسبة للمجال الأول يرجع إلى فئة أقل من 25 سنة وفئة من 25 إلى 30 سنة، أين بلغ الفرق في المتوسطات 0,64675 بمستوى معنوية 0.000 أما بالنسبة للمجال الثاني فإن الفرق يرجع إلى فئة من 25 إلى 30 سنة وفئة 30 إلى 45 سنة والباقي لا توجد بينها فروقات إحصائية وبالنسبة للمجال الثالث فإن أكبر الفروقات كانت بين فئة أقل من 25 سنة وفئة من 25 إلى 30 سنة.

### 3-3 تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

جدول (4-52): نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني والثالث من المحور الأول مع متغير العمر

المتغيرات	Statistique de levene	DD1	DD2	مستوى المعنوية
المحور الأول	2.039	3	81	0.115
المحور الثاني	2.183	3	81	0.110

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستويات المعنوية لكلا المحورين أكبر من 0.05 وهي تدل على أنه يوجد تجانس بين المجموعات مما يمكن إجراء اختبار تحليل التباين.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

جدول رقم(4- 53): تحليل التباين الأحادي لمحاو الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.123	1.982	0.150	3	0.450	المحور الأول:
		0.076	81	6.127	- بين المجموعات
			84	6.576	- داخل المجموعات
					- المجموع
0.365	1.073	0.190	3	0.571	المحور الثاني:
		0.177	81	14.360	- بين المجموعات
			84	14.931	- داخل المجموعات
					- المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول يحتب الفرضيتين:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

ونلاحظ أن مستوى المعنوية لكلا المحورين على التوالي 0.123 و 0.365 وهما أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد تعزى إلى متغير المستوى الدراسي، أي كلا المستويات لهما نفس الاتجاه ولا يوجد هناك فروق في إجابتهما.

3-4 تحليل التباين الأحادي لمحاو الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول(4- 54): نتائج اختبار levene لمحاو الدراسة مع متغير الخبرة

المتغيرات	Statistique de levene	DD1	DD2	مستوى المعنوية
المحور الأول	0.517	3	81	0.672
المحور الثاني	1.040	3	81	0.379

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل مستويات المعنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا القول أن هناك تجانس التباين وبالتالي إمكانية القيام بإجراء اختبار تحليل التباين.

جدول رقم(4-55): تحليل التباين الأحادي لمحاور الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.003	5.128	0.350	3	1.050	المحور الأول:
		0.068	81	5.527	- بين المجموعات
			84	6.576	- داخل المجموعات
					- المجموع
1.101	2.146	0.366	3	1.099	المحور الثاني:
		0.171	81	13.832	- بين المجموعات
			84	14.931	- داخل المجموعات
					- المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الجدول يختبر الفرضيتين:

**الفرضية الصفرية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير الخبرة

**الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغير الخبرة. ونلاحظ أن مستوى المعنوية لكلا المحورين على التوالي 0.003 و 0.101 وإحدهما أقل من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد تعزى إلى متغير الخبرة، أي كلا سنوات الخبرة ليس لهما نفس الاتجاه ويوجد هناك فروق في إجابتهما.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبية

جدول رقم(4- 56): تحليل التباين الأحادي لمخاور الدراسة حسب متغير الخبرة لكل مجال على حدى

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.000	12.177	0.965	3	2.895	المجال الأول
		0.079	81	6.418	- بين المجموعات
			84	9.313	- داخل المجموعات
0.018	3.552	0.720	3	2.161	المجموع
		0.203	81	16.429	المجال الثاني
			84	18.590	- بين المجموعات
0.937	0.138	0.025	3	0.075	- داخل المجموعات
		0.181	81	14.680	المجال الثالث
			84	14.755	- المجموع
0.465	0.861	0.096	3	0.289	المجال الرابع
		0.112	81	9.054	- بين المجموعات
			84	9.343	- داخل المجموعات
					المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه توجد فروقات إحصائية في المجال الأول والثاني أما المجال الثالث

والرابع فإنه لا توجد فروقات لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

اختبار شيفيه:

الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. رويبة

جدول(4-57): نتائج اختبار شيفيه للمجال الأول والثاني من المحور الأول مع متغير الخبرة

Comparaions multiples							
Scheffe							
Variable dépendante	(I)سنوات الخبرة	(J) سنوات الخبرة	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
						Borne inférieure	Borne supérieur
مجال 1	أقل من 5	من 5 إلى 10	-,16153	,10302	,487	-,4557	,1326
		من 10 إلى 15	-,50020*	,08978	,000	-,7565	-,2438
		من 15 فما فوق	-,28394*	,09624	,040	-,5587	-,0092
	من 5 إلى 10	أقل من 5	,16153	,10302	,487	-,1326	,4557
		من 10 إلى 15	-,33867*	,08575	,002	-,5835	-,0938
		من 15 فما فوق	-,12242	,09249	,627	-,3865	,1417
	من 10 إلى 15	أقل من 5	,50020*	,08978	,000	,2438	,7565
		من 5 إلى 10	,33867*	,08575	,002	,0938	,5835
		من 15 فما فوق	,21625	,07748	,058	-,0050	,4375
	من 15 فما فوق	أقل من 5	,28394*	,09624	,040	,0092	,5587
		من 5 إلى 10	,12242	,09249	,627	-,1417	,3865
		من 10 إلى 15	-,21625	,07748	,058	-,4375	,0050
مجال 2	أقل من 5	من 5 إلى 10	-,04762	,16482	,994	-,5182	,4230
		من 10 إلى 15	-,38095	,14365	,079	-,7911	,0292
		من 15 فما فوق	-,11328	,15397	,909	-,5529	,3263
	من 5 إلى 10	أقل من 5	,04762	,16482	,994	-,4230	,5182
		من 10 إلى 15	-,33333	,13720	,125	-,7251	,0584
		من 15 فما فوق	-,06566	,14797	,978	-,4881	,3568

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

	من 10 إلى 15	أقل من 5	,38095	,14365	,079	-,0292	,7911
		من 5 إلى 10	,33333	,13720	,125	-,0584	,7251
		من 15 فما فوق	,26768	,12396	,207	-,0862	,6216
	من 15 فما فوق	أقل من 5	,11328	,15397	,909	-,3263	,5529
		من 5 إلى 10	,06566	,14797	,978	-,3568	,4881
		من 10 إلى 15	-,26768	,12396	,207	-,6216	,0862

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكبر الفروقات الإحصائية كانت بين فئة أقل من 5 سنوات وفئة من 10 إلى 15 سنة بفرق 0.50020 لتليها فئة من 5 إلى 10 سنة وفئة من 10 إلى 15 سنة، في حين أن هناك بعض الفئات لا يوجد بينها فروقات مثل من 5 إلى 10 سنوات وفئة 15 سنة فما أكثر.

### المطلب الثالث: اختبار فرضيات دراسة الحالة وتحليل نتائج المقابلة

سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة، كما سيتم تحليل نتائج المقابلة من خلال الاعتماد على المقاربة المعجمية، المقاربة اللغوية، مقارنة الخرائط المعرفية.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

### 1- اختبار فرضيات دراسة الحالة

1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم(4- 58): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

ترشيد القرارات الاستثمارية		القوائم المالية			
0.465		1		معامل الارتباط مجال 1	
0.000				مستوى المعنوية	
85		85		عدد العينة	
1		0.465		معامل الارتباط محور 2	
		0.000		مستوى المعنوية	
85		85		عدد العينة	
الخطأ المعياري للتقدير 0.375			معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.216		
مستوى المعنوية: 0.000			قيمة ( $F$ ): 22.88		
معنوية $T$	قيمة $T$	بيتا $\beta$	$SEB$	$b$	المتغير
0.002	3.133	-	0.478	1.497	الثابت
0.000	4.783	0.465	0.123	0.589	مجال 1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين القوائم المالية و ترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R$  (46.50%)، ومعامل التحديد  $R^2$  (21.60%) أي ما قيمته 21.60% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى القوائم المالية والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.375)، وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة ( $F$ ) البالغة 22.88، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.589 أي أن الزيادة في الاعتماد على القوائم المالية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة في ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 0.589 درجة وقد بلغت معلمة التقاطع 1.497 بمستوى معنوية 0.002 وهي أقل من 0.05، وهذا يدعونا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى أي أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للقوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم(4-59): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

ترشيد القرارات الاستثمارية		التقارير المالية			
0.412	1	معامل الارتباط مجال 2			
0.000		مستوى المعنوية			
85	85	عدد العينة			
1	0.412	معامل الارتباط محور 2			
	0.000	مستوى المعنوية			
85	85	عدد العينة			
الخطأ المعياري للتقدير 0.386		معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.170			
مستوى المعنوية: 0.000		قيمة ( $F$ ): 17.017			
معنوية $T$	قيمة $T$	بيتا $\beta$	$SEB$	$b$	المتغير
0.000	6.893	-	0.344	2.368	الثابت
0.000	4.125	0.412	0.090	0.370	مجال 2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R$  (41.20%)، ومعامل التحديد  $R^2$  (17.00%) أي ما قيمته 17.00% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى التقارير المالية والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.386) وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة ( $F$ ) البالغة 17.017، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.370 أي أن الزيادة في الاعتماد على التقارير المالية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 0.370 درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع 2.368 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية أي أن هناك دور ذو دلالة إحصائية للتقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

3-1 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

جدول رقم(4-60): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

ترشيد القرارات الاستثمارية		جودة المعلومات المحاسبية			
0.269	1	0.269	1	معامل الارتباط مجال 3	
0.013	85	0.013	85	مستوى المعنوية	
85		85		عدد العينة	
1	0.269	0.013	0.269	معامل الارتباط محور 2	
	0.013	85	0.013	مستوى المعنوية	
85	85	85	85	عدد العينة	
الخطأ المعياري للتقدير 0.408			معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.072		
مستوى المعنوية: 0.013			قيمة ( $F$ ): 6.475		
معنوية $T$	قيمة $T$	بيتا $\beta$	$SEB$	$b$	المتغير
0.000	6.344	-	0.425	2.698	الثابت
0.013	2.545	0.269	0.106	0.271	مجال 3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R$  (26.90%)، ومعامل التحديد  $R^2$  (07.20%) أي ما قيمته 07.20% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى جودة المعلومات المحاسبية والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.408) وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة ( $F$ ) البالغة 6.475، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.271 أي أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة في ترشيد القرارات الاستثمارية بمقدار 0.271 درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع 2.698 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة أي أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول رقم(4-61): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

عدالة الإفصاح المحاسبي		ترشيد القرارات الاستثمارية
معامل الارتباط مجال 4	1	0.307
مستوى المعنوية		0.004
عدد العينة	85	85
معامل الارتباط محور 2	0.307	1
مستوى المعنوية	0.004	
عدد العينة	85	85
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.094	الخطأ المعياري للتقدير 0.403
قيمة ( $F$ ): 8.646		مستوى المعنوية: 0.004
المتغير	$b$	$SEB$
الثابت	2.255	0.519
مجال 4	0.388	0.132
		بيتا $\beta$
		قيمة $T$
		معنوية $T$

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R$  (30.70%)، ومعامل التحديد  $R^2$  (09.40%) أي ما قيمته 09.40% من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى عدالة الإفصاح المحاسبي والباقي يرجع لأسباب أخرى، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0,05 أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.403) وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة ( $F$ ) البالغة 8.646، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.388 أي أن زيادة عدالة الإفصاح المحاسبي بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بمقدار 0.388 درجة وقد بلغت معلمة التقاطع 2.255 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0,05، وهذا ما يدعونا إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة أي أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ رويبة

1-5 اختبار الفرضية الرابعة: الجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

جدول رقم(4-62): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

مخرجات النظام المحاسبي المالي		ترشيد القرارات الاستثمارية			
معامل الارتباط محور 1		0.512			
مستوى المعنوية		0.000			
عدد العينة		85			
معامل الارتباط محور 2		1			
مستوى المعنوية		0.512			
عدد العينة		0.000			
		85			
معامل التحديد ( $R^2$ )		0.262			
الخطأ المعياري للتقدير		0.364			
قيمة ( $F$ ):		29.534			
مستوى المعنوية:		0.000			
المتغير	$b$	$SEB$	بيتا $\beta$	قيمة $T$	معنوية $T$
الثابت	0.776	0.553	-	1.402	0.000
محور 2	0.772	0.142	0.512	5.434	0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذو دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي و ترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط  $R(51.20\%)$ ، ومعامل التحديد  $R^2(26.20\%)$  أي ما قيمته  $26.20\%$  من التغير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في مستوى مخرجات النظام المحاسبي المالي والباقي يرجع لأسباب، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من  $0,05$  أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ  $(0.346)$  وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة ( $F$ ) البالغة  $29.534$ ، وقد بلغت قيمة معلمة الميل  $0.772$  أي أن زيادة مخرجات النظام المحاسبي المالي بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بمقدار  $0.772$  درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع  $0.776$  بمستوي معنوية  $0.000$  وهي أقل من  $0.05$ ، وهو ما يدعونا إلى قبول الفرضية الرابعة أي أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

## 2-تحليل نتائج المقابلة

من خلال هذا العنصر سيتم تحليل نتائج المقابلة (أنظر الملحق رقم 6)، بالاعتماد على برنامج تحليل المقابلات Nvivo وهو برنامج يستخدم في التحليل الكيفي، وسيتم الاعتماد على المقاربات الآتية:

**1-2 المقاربة المعجمية:** يظهر الجدول الآتي تكرار المفردات الأكثر ترددا في إجابات الأفراد الذين تمت معهم المقابلة.

جدول رقم ( 4 - 63) : تردد المصطلحات الأساسية للدراسة

الكلمة	تكرار الكلمة	نسبة التغطية المرجحة
ترشيد	48	2,22
القرارات	46	2,12
المحاسبي	42	1,94
المالية	40	1,85
الاستثمارية	38	1,75
المالي	34	1,57
النظام	33	1,52
المعلومات	30	1,38
القرار	29	1,34
القوائم	23	1,06
معلومات	21	0,97
مخرجات	18	0,83
الاستثماري	17	0,78
التقارير	16	0,74
المحاسبية	16	0,74
تستخدم	12	0,55

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن إجابات المستجوبين كانت مركزة جدا حول موضوع الدراسة إذ نلاحظ أن هناك تردد كبير للمصطلحات الأساسية الخاصة بهذه الدراسة، إذ بلغ عدد المصطلحات الأكثر ترددا 487 وهو عدد كبير يدل على تركيز الأفراد المستجوبين على المصطلحات الأساسية للدراسة، كما نلاحظ أن مصطلح القرار بلغ عدد الترددات بـ 75 مرة مما يوحي أن الأفراد المستجوبين يركزون بقوة على هذا المصطلح أكثر من المصطلحات الأخرى، وهذا يدل أن الأفراد المستجوبين يهتمهم أكثر عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية كما نلاحظ أن الأفراد أيضا ركزوا على مصطلحات نظام، محاسبي، مخرجات، مالي بعدد (33، 16، 18، 34) وهي كلها متعلقة بمخرجات النظام المحاسبي المالي مما يدل على أن الأفراد المستجوبين يركزون

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

بقوة على مخرجات النظام المحاسبي المالي. ومن خلال أيضا الجدول السابق يمكن القول أن الأفراد المستجوبين قد تكلموا عن مخرجات النظام المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية لأن المصطلحات المترددة تدور حول هاذين المتغيرين.

المقاربة اللغوية: وتستخدم لمعرفة مدى التشابه في إجابات المقابلات والجدول الآتي يبين ذلك:

**جدول رقم (4-64) : معاملات قياس التشابه النصي**

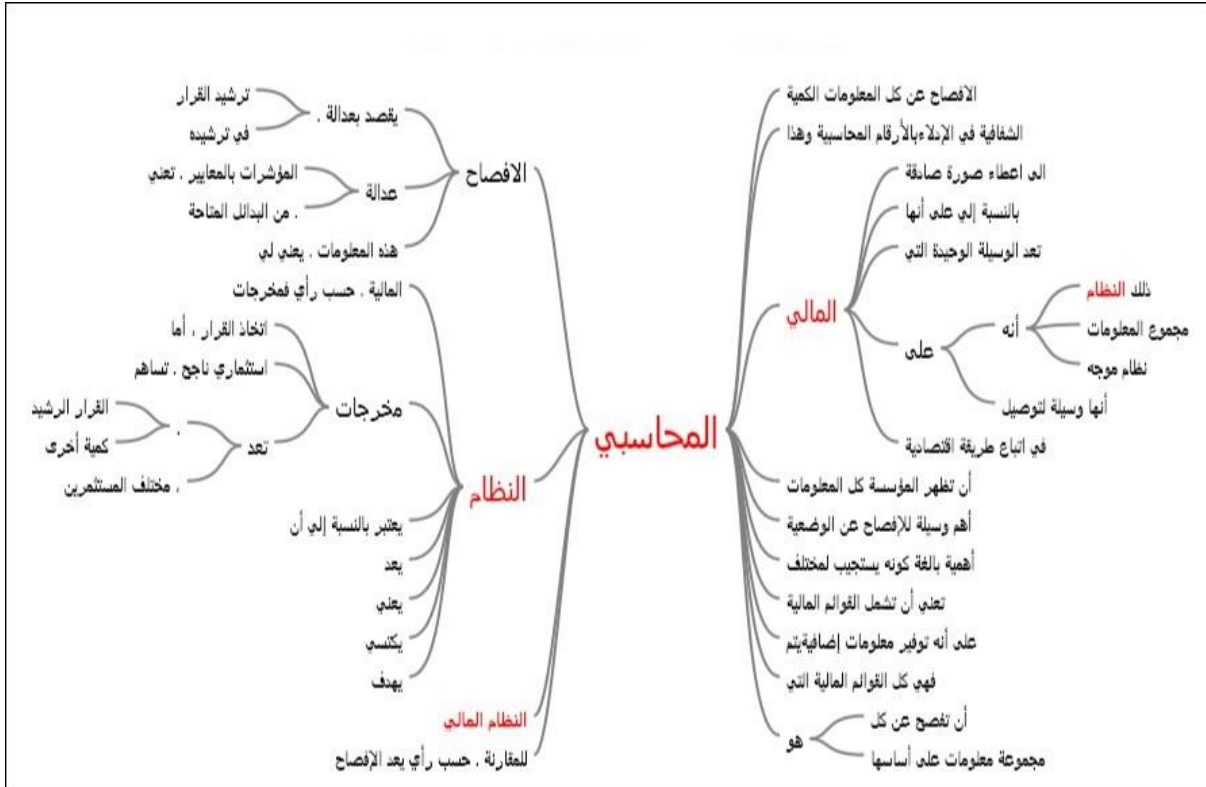
المصدر A	المصدر B	معاملات التشابه النصي ل Pearson
مقابلة 5\5\Éléments internes	مقابلة 3\3\Éléments internes	0,853088
مقابلة 5\5\Éléments internes	مقابلة 1\1\Éléments internes	0,851469
مقابلة 3\3\Éléments internes	مقابلة 1\1\Éléments internes	0,846838
مقابلة 6\6\Éléments internes	مقابلة 5\5\Éléments internes	0,845508
مقابلة 5\5\Éléments internes	مقابلة 2\2\Éléments internes	0,8345
مقابلة 6\6\Éléments internes	مقابلة 1\1\Éléments internes	0,825312
مقابلة 6\6\Éléments internes	مقابلة 3\3\Éléments internes	0,823637
مقابلة 6\6\Éléments internes	مقابلة 2\2\Éléments internes	0,821789
مقابلة 6\6\Éléments internes	مقابلة 4\4\Éléments internes	0,81125
مقابلة 5\5\Éléments internes	مقابلة 4\4\Éléments internes	0,806943
مقابلة 3\3\Éléments internes	مقابلة 2\2\Éléments internes	0,805906
مقابلة 2\2\Éléments internes	مقابلة 1\1\Éléments internes	0,797834
مقابلة 4\4\Éléments internes	مقابلة 3\3\Éléments internes	0,79658
مقابلة 4\4\Éléments internes	مقابلة 1\1\Éléments internes	0,794751
مقابلة 4\4\Éléments internes	مقابلة 2\2\Éléments internes	0,779954

### المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن هناك تشابه نصي بين المقابلات الستة إذ يتراوح معاملات التشابه النصي ل Pearson بين 0,85 و 0,77 وهي قيم تدل على وجود التشابه النصي بين مختلف المقابلات الستة، حيث أن أعلاها كان بين المقابلة الخامسة والمقابلة الثالثة وأدناها كان بين المقابلة الرابعة والمقابلة الثانية، ويمكن تفسير ذلك الى اعتقاد أن الأفراد المستجوبين بأهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية فلو لا هذه الأهمية لما كانت الاجابات متشابهة كما تبرز أيضا إدراك الأفراد لمخرجات النظام المحاسبي المالية، ومعرفتهم أيضا بآليات تطبيقه والنواتج التي تنتج عن ذلك.

مقاربة الخرائط المعرفية: فيما يلي الأشكال التي تربط وتوضح علاقة المصطلحات الأساسية للدراسة بباقي الافكار الأخرى الواردة في المقابلات:

شكل رقم (4-30): الخرائط المعرفية لمصطلح النظام المحاسبي المالي

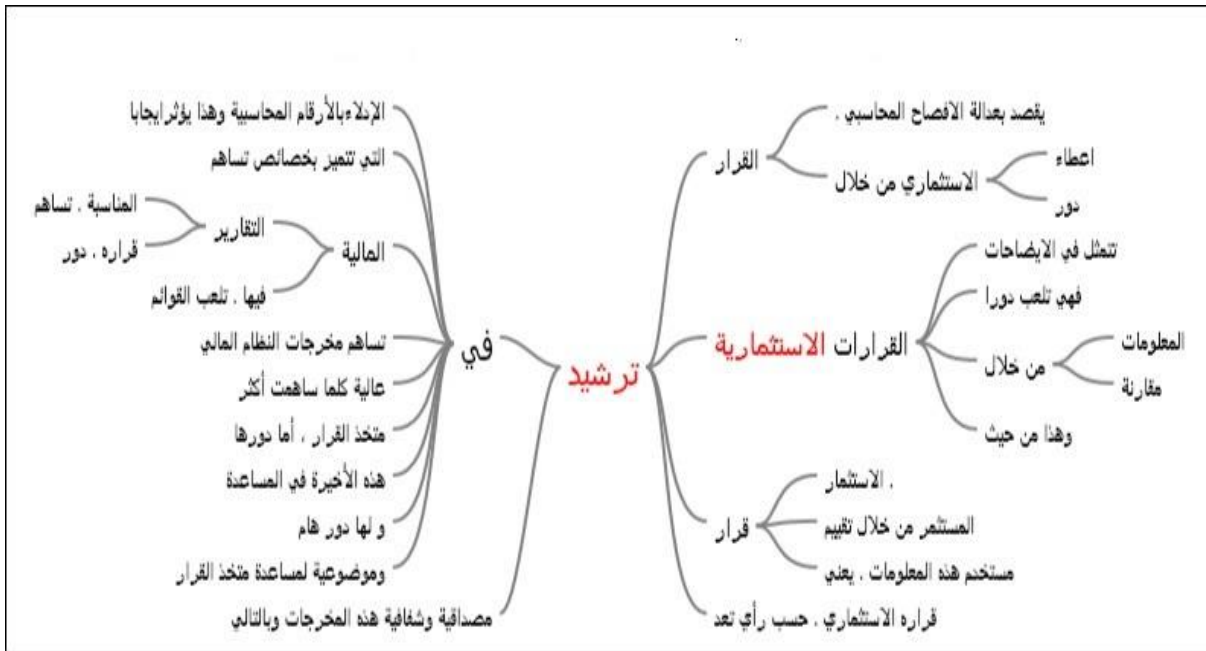


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

- من خلال الشكل السابق المتعلق بالنظام المحاسبي المالي يمكن :
- هناك ارتباط بين النظام المحاسبي المالي والافصاح المحاسبي وهو مبدأ يقوم عليه هذ النظام فهو بالأساس جاء من أجل الافصاح عن كل المعلومات المحاسبية؛
  - أكد المستجوبين على ضرورة الشفافية في الافصاح عن كل المعلومات وهذا يدل على أن هذه الخاصية لها أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للمستثمرين؛
  - يوفر النظام المحاسبي المالي من خلال مخرجاته معلومات أساسية وأخرى إضافية تعطي صورة صادقة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
  - هناك علاقة ارتباط بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وترشيد القرارات الاستثمارية، فمخرجات النظام المحاسبي المالي توفر كل المعلومات ذات الجودة من أجل مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ. روية

شكل رقم (4-31): الخرائط المعرفية لمصطلح ترشيد القرارات الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الشكل السابق الذي يظهر علاقات الارتباط بين ترشيد القرارات الاستثمارية ومخرجات النظام المحاسبي المالي بحيث يجب أن تتوفر:

- جودة المعلومات المحاسبية؛
- عدالة الإفصاح المحاسبي.

كما نلاحظ أيضاً أن ترشيد القرارات الاستثمارية مرتبط بمخرجات النظام المحاسبي المالي من خلال علاقة الارتباط بينه وبين القوائم المالية والتقارير المالية، وهذا يدل ويؤكد أن الأفراد المستجوبين يعتبرون أن القوائم المالية لها دور كبير لترشيد القرارات الاستثمارية، فإنه يجب الاعتماد على القوائم المالية والتقارير المالية التي توفر معلومات تتميز بالجودة.

## الفصل الرابع ..... دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ روية

شكل رقم (4-32) : الخرائط المعرفية لمصطلح جودة المعلومات المحاسبية

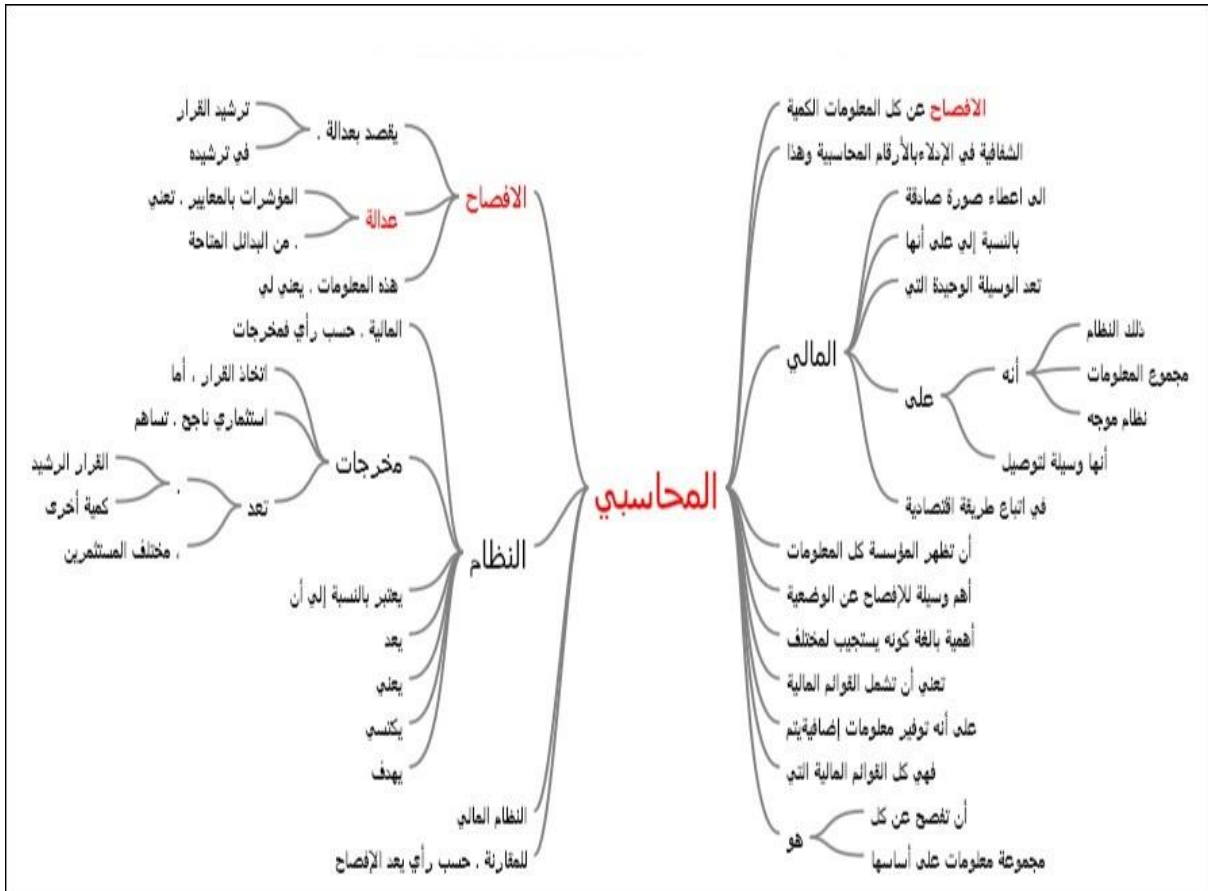


المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الشكل السابق يتبين:

- جودة المعلومات المحاسبية مواصفات يجب أن تتميز بها المعلومات المفصحة عنها من قبل المؤسسات؛
- من خلال تميز المعلومات بالجودة المناسبة يمكن للمستثمرين من ترشيد قراراتهم الاستثمارية؛
- يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية بالشفافية والمصداقية حتى يتم الحكم عليها بأنها ذات جودة؛
- هناك علاقة ارتباط بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية حيث نلاحظ أن هناك ارتباط بين هاذين المصطلحين من خلال الشكل السابق.

شكل رقم ( 4-33): الخرائط المعرفية لمصطلح عدالة الإفصاح المحاسبي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأفراد المستجوبين قد اعتبروا أن عدالة الإفصاح تعني الشفافية في الإدلاء والإفصاح عن كافة المعلومات لكافة المستثمرين، وهو ما سيعمل على ترشيد القرارات حيث إتضح جليا من خلال الشكل السابق وجود علاقة إرتباط بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، كما عبر المستجوبين عن الأهمية البالغة لعدالة الإفصاح المحاسبي لأنه يتيح لكافة المستثمرين كافة المعلومات الضرورية وفي نفس الوقت دون تمييز مما يتيح لهم نفس فرص الاستثمار.

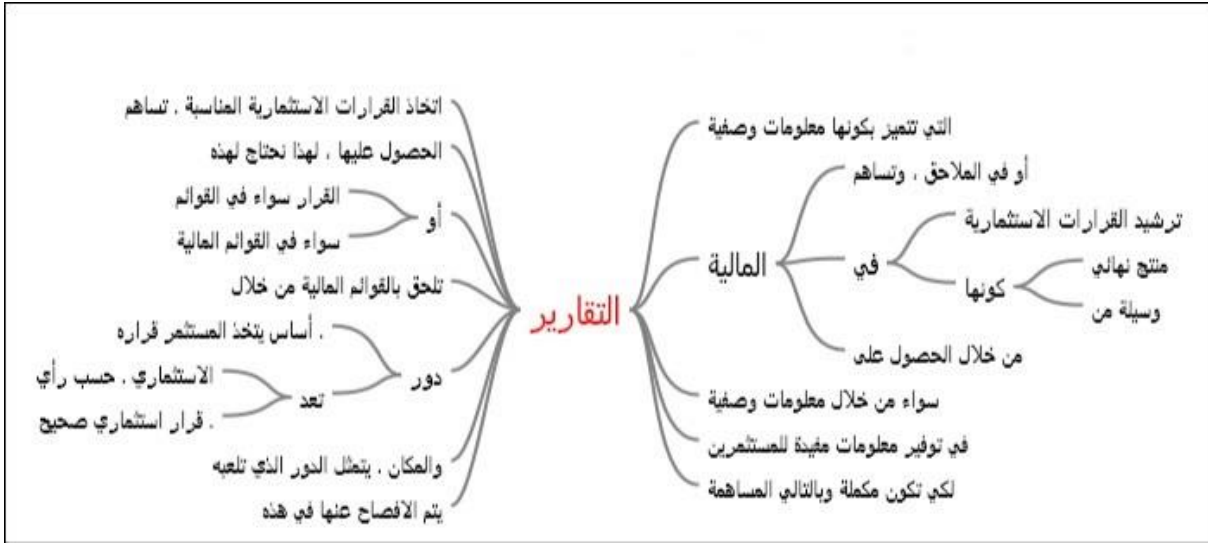
شكل رقم (4-34): الخرائط المعرفية لمصطلح القوائم المالية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك علاقة إرتباط بين القوائم المالية وارشيد القرارات الاستثمارية، حيث رأى المستجوبين أن القوائم المالية تحتوي على معلومات كافية تتميز بالجودة تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وتتعلق هذه المعلومات بالوضعية المالية للمؤسسة وهو ما سيعجل من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

شكل رقم (4-35): الخرائط المعرفية لمصطلح التقارير المالية



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك ارتباط بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية، حيث أعتبر المستجوبين أن التقارير المالية توفر معلومات تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة وهي معلومات مكملة للمعلومات الواردة في القوائم المالية.

### خلاصة

لقد تم خلال هذا الفصل تناول تقديم المؤسسة محل الدراسة باعتبارها مؤسسة رائدة في مجال إنتاج العصائر ومؤسسة مسعرة ببورصة الجزائر وهي مؤسسة أن.سي.أ رويبة، حيث تم دخولها للبورصة سنة 2013 وعرفت نمو في إنتاجها سنة بعد سنة مما يؤكد على أنها مؤسسة رائدة فعلا، كما تم التطرق إلى بورصة الجزائر من خلال بيان تعريفها وشروط القبول فيها والمتدخلون فيها بالإضافة للمؤسسات المدرجة فيها وهذه الأخيرة تشمل بالإضافة إلى المؤسسة محل الدراسة، الأوراسي، صيدال، وأليانس للتأمينات. كما تم تحليل مختلف القوائم والتقارير المالية لمؤسسة أن. سي.أ رويبة وحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية المختلفة عن طريق أدوات التحليل المالي والتي تعد كمؤشرات مهمة يجب على المستثمرين معرفتها وتفسيرها من أجل ترشيد قراراتهم.

كما تضمن هذا الفصل على دراسة إحصائية من خلال القيام بتصميم استمارة معدة خصيصا لغرض معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية إذ تكونت من محور للمعلومات الشخصية، ومحور ثاني لمخرجات النظام المحاسبي المالي ومحور ثالث لترشيد القرارات الاستثمارية ووزعت على عينة من المستثمرين ليتم تحليلها بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي spss من خلال الاعتماد على عدة أساليب إحصائية من أهمها الارتباط والانحدار، وهذا من أجل اختبار الفرضيات الإحصائية للدراسة، كما تم تحليل المقابلة باستخدام برنامج Nvivo.

الغاية

## الخاتمة

لقد سارعت الجزائر في الاهتمام بالمجال المحاسبي والمالي من خلال العمل على تبني النظام المحاسبي المالي والزام بتطبيقه، لتتماشى بذلك مع المتغيرات المحاسبية الدولية التي توجهت نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تضمن الشفافية وافصاح محاسبي عادل في القوائم المالية، وذلك لأجل توفير عدة معلومات في الوقت المناسب وبالجودة العالية لكافة المستثمرين.

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية تبين أن للقوائم والتقارير المالية أهمية كبيرة في ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك لكون متخذي القرارات الاستثمارية يعتبرون مخرجات النظام المحاسبي المالي توفر معلومات مالية تتصف بالجودة وتساعد المستثمرين على اختيار القرار الاستثماري المناسب بغية تعظيم المكاسب، وعليه فإنه يمكن القول أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في هذه المخرجات تمثل البوصلة والمؤشر الاستراتيجي للمؤسسة سواء كانت معلومات أساسية أو معلومات اضافية مكملة، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي فرض على المؤسسات تقديم معلومات ذات جودة عالية وبالتالي تمكين المستثمرين من ترشيد قراراتهم .

ومن خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة أن .سي .أ روية تبين أن هذه المؤسسة تطبق تعليمات وتوجيهات النظام المحاسبي المالي وتعمل على تقديم في قوائمها وتقاريرها المالية معلومات محاسبية مفيدة لمستثمريها تساعدهم على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب وهذا ما انعكس ايجابيا على اختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة الحالة إذ تبين أن هناك دور ايجابي لمخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات المستثمرين.

### النتائج النظرية: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن أي قرار استثماري يبني على أساس مجموعة من الإفصاحات للمعلومات المحاسبية والمالية والتي يتم الحصول عليها من خلال القوائم المالية والتقارير المالية أو الايضاحات، إذ نجد أن المستثمر بعد حصوله على هذه المعلومات يبدأ في مرحلة اتخاذ القرار، وذلك من خلال اختيار البديل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل مخاطرة؛
- من بين الأسباب الرئيسية في فشل اتخاذ القرار المناسب هو عدم قدرة متخذ القرار على ضبط الأهداف من خلال القيام بتصميم أهداف غير واقعية وغير قابلة للتحقيق ولا تتماشى مع امكانيات المؤسسة، وهو الأمر الذي يجعل من عملية جمع المعلومات عملية صعبة؛

## الخاتمة

- يكون القرار الرشيد عندما يكون هناك تنوع في الاستثمارات بين مختلف الأوراق المالية المتاحة، فكلما كان هناك تنوع كلما قلت المخاطرة فكون المستثمر قد يحقق خسارة في نوع من الأوراق المالية لسبب معين فقد يحقق أرباح من أوراق أخرى ؛
- يعتبر تقرير محافظ الحسابات من أهم مصادر المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمرين والتي يتم الاعتماد عليه، لكونه يتوفر على معلومات توضيحية ويعطي رأي واضح على صدق وعدالة القوائم المالية، إذ يقوم بحماية المستثمرين والمساهمين عند اتخاذهم لأي قرار استثماري وتخفيض درجة المخاطرة التي تصاحبه، إذ يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدة المستثمرين والمقترضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية؛
- توفر القوائم المالية للمستثمر معلومات تتمتع بخصائص وجودة من حيث الملاءمة للقرار المطلوب اتخاذه وإمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها لموضوعيتها ومصداقيتها وشفافيتها وإمكانية الاعتماد عليها في المقارنة لانساقها وتجانسها وثباتها، وتزداد جودة المعلومات المحاسبية كلما توفرت على خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، مما سيساهم في عملية اتخاذ القرار الرشيد وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية العامل الأساسي الذي يشجع على الاستثمار، فالمستثمر بمجرد معرفته أن المؤسسة تقوم بالإفصاح المناسب وتزوده بكافة المعلومات التي يحتاجها والتي تبعده عن التضليل سوف تتقلص لديه حجم المخاطر إذ يعد الإفصاح المحاسبي عن كل الطرق والسياسات المحاسبية والايضاحات من المتطلبات والدعائم الداعمة لترشيد القرارات الاستثمارية، فالمستثمر الرشيد ومن خلال معرفته بكل هذه الأمور سوف يعمل على أخذها بعين الاعتبار وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ؛
- تعد المؤشرات المالية أداة هامة للمستثمرين ومن الأمور المهمة التي يتم أخذها بعين الاعتبار، كونها تساهم في تحديد القيمة السوقية للسهم وربحيته، وتهدف إلى قياس التغير في أسعار الأوراق المالية، حيث تعتبر أداة لتقييم أداء الأسواق المالية والعمل على معرفة مختلف الاتجاهات الحاصلة في الأسعار على مستوى الأسواق المالية وإمكانية التنبؤ بحالة الأسواق في المستقبل ومن ثم فإنها تعتبر كدليل للمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة كما أنها تساعد المستثمرين على المستوى الدولي باتخاذ القرارات المناسبة من خلال إمكانية إجراء مقارنة لمعرفة أداء الأسواق المالية عبر مختلف الدول وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة ؛

## الخاتمة

- إن الإفصاح عن ربحية السهم يعتبر أساس اتخاذ القرار من قبل المستثمرين، إذ يمكن للمستثمرين من التنبؤ بأرباحهم وبالتالي التقليل من عامل المخاطرة الذي قد يصاحب القرار الاستثماري، كما يتم الحكم على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها من خلال ربحية السهم؛
- يعتبر الإفصاح عن السعر السوقي للسهم من أهم الإفصاحات الإضافية التي يحتاجها المستثمرين كونه يساهم في الحكم على وضعية المالية للمؤسسة، خاصة أن المستثمر يحتاج الى التحليل الاستثماري عند اتخاذ قرار الاستثمار .
- نتائج الدراسة التطبيقية: من نتائج دراسة الحالة التي كانت بمؤسسة أن سي أروبية الآتي:
  - وافق أفراد عينة الدراسة على محور مخرجات النظام المحاسبي المالي بكل مجالاته حيث بلغ الوسط الحسابي للمحور ككل 3.89 وانحراف معياري 0.38 ، مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بإعداد مخرجاتها المحاسبية والمالية وفق معايير دولية محاسبية ذات جودة عالية وتتميز بإفصاح عادل؛
  - لقد وافق أفراد عينة الدراسة على محور ترشيد القرارات الاستثمارية إذ بلغ الوسط الحسابي للمحور 3.77 وهو ينتمي إلى فئة موافق وانحراف معياري 0.42 ؛
  - وافق أفراد العينة على أن القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية خاصة أن الملاحق لاقى اهتمام كبير، كون دور هذه الأخيرة في الإفصاح مختلف عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة والإفصاح عن مختلف المؤشرات التي تهتم المستثمرين من عائد السهم وقيم الأسهم والسندات، ليلبيها جدول حسابات النتائج وقائمة الميزانية الذان يعبران على وضعية المؤسسة ونتائج أعمالها، وفي الأخير قائمة التدفقات النقدية وجدول حركة الأموال الذي يبين كل منهما مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتغيرات حركة الأموال.
- تبين أن أفراد العينة أيضا وافقوا على أن التقارير المالية تعد معلومات إضافية تساهم في المساعدة على التنبؤ بمستقبل المؤسسة وخططها المستقبلية وأيضا للدور الكبير الذي يديه تقرير محافظ الحسابات من خلال إعطاء صورة أكثر شفافية ومصداقية للقوائم المالية وذلك بإبداء رأيه الفني حول مصداقية وجودة القوائم المالية، إذ كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة، وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي ؛
- وافق أفراد العينة على أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم، حيث يوجد اهتمام كبير بالإفصاح خاصة في حالة مؤسسة مسعرة بالبورصة؛

## الخاتمة

- أفراد العينة وافقوا على دور المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية، وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن قرار الاستثمار يعد من أهم القرارات ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة؛
- بينت الدراسة الميدانية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد حول محاور الدراسة تعزى إلى متغيرات الجنس و المستوى الدراسي ماعدا متغير السن والخبرة فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية؛
- بينت الدراسة الميدانية أن هناك دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين القوائم المالية وترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن سي أ روية عند مستوى معنوية 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط 46.50%، ومعامل التحديد 21.60% ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى؛
- أظهرت الدراسة الميدانية وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن سي أ روية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أن معامل الارتباط بلغ 41.20% ومعامل تحديد بلغ 17.00% ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية؛
- من خلال نتائج الدراسة أظهرت صحة الفرضية الفرعية الثالثة والتي تتمثل في وجود دور ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية في مؤسسة أن سي أ روية عند مستوى معنوية 0.05 إذ بلغ معامل الارتباط 26.90% أما معامل التحديد فقد كان 07.20%؛
- وقد أكدت الدراسة صحة الفرضية الفرعية الرابعة والتي تتمثل في وجود دور ذو دلالة إحصائية بين عدالة الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى معنوية 0.05، إذ نجد أن معامل الارتباط كان 30.70% أما معامل التحديد 09.40%؛
- حسب نتائج المقابلة وحسب تحليل برنامج Nvivo تبين هناك :
- ارتباط بين النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي وهو مبدأ يقوم عليه هذا النظام فهو الأساس جاء من أجل الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية؛
- أكد المستجوبون على ضرورة الشفافية في الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية والمالية وهذا يدل على أن هذه الخاصية لها أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للمستثمرين؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي من خلال مخرجاته معلومات أساسية وأخرى إضافية تعطي صورة صادقة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

## الخاتمة

- هناك علاقة ارتباط بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وترشيد القرارات الاستثمارية، فمخرجات النظام المحاسبي المالي توفر كل المعلومات ذات الجودة من أجل مساعدة المستثمرين في ترشيد قراراتهم.
- **الاقتراحات:** في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:
- ضرورة احتواء القوائم والتقارير المالية على مختلف المعلومات الإضافية التي يحتاجها المستثمر وهذا ما يساهم في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى الثبات في إتباع الطرق المحاسبية، لأن تعدد بدائل القياس واختلاف الطرق المحاسبية يؤدي إلى صعوبة إجراء مقارنة بين مؤسسة وأخرى مماثلة لها، كما يؤدي هذا إلى إعطاء صورة غير صادقة حول المركز والأداء المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ قرار استثماري مضلل؛
- ضرورة إشراك الخبراء المحاسبين في إصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بالمحاسبة والتي توجب المؤسسات الاقتصادية بالالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة، كما يجب إصدار قوانين تلزم بتطبيق القيمة العادلة لدورها في إعطاء معلومات أكثر شفافية ومصداقية؛
- الحرص أكثر على أن تكون المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص نوعية هذا ما سيساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار وضرورة الاهتمام بإعداد القوائم المالية بأكثر شفافية ومصداقية في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المؤسسة أو للمقارنة بين أداء المؤسسة في فترات مالية متتالية؛
- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد القرار، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض؛
- إلزام على المؤسسات بتقديم معلومات مدققة تكون مصادق عليها من طرف جهات رسمية لكي تستطيع اتخاذ القرار الرشيد وعدم ارتكاز عمل محافظ الحسابات ما يرتبط من أرقام وحقائق فقط، بل يتعدى ذلك الإفصاح عنه في تقريره؛ وإصدار معايير دولية يمكن الاعتماد عليها عند إبداء رأيه الفني؛
- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب والإفصاح الكامل والجدد لتمكين المستثمرين والمدبرين الماليين والمساهمين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات على كل الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض أن يثبت موضوعية ومصداقية هذه القوائم المالية وأن يتميز بخصائص نوعية هذا ما سيساهم مستخدميه هذه المعلومات في اتخاذ القرار الرشيد، بالإضافة إلى تطوير الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات والالتزام بتطبيق المعايير

## الخاتمة

الدولية للمراجعة، لكي يتميز هذا التقرير بأكثر مصداقية وشفافية والاطلاع الدائم على كل التعديلات التي تصدر عن الهيئات المهنية للمراجعة ؛

● الحرص على إعداد قوائم مالية مكتملة تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية من أجل تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية خاصة في فترات التضخم؛

● العمل على إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من أجل مواكبة التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري يبقى سوق مالي غير فعال .

**أفاق البحث:** من بين المواضيع الهامة التي تمثل آفاق هذه الدراسة ما يلي:

- دور الإفصاح والقياس عن التكاليف البيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؛
- دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بالبنوك الإسلامية؛
- أثر الإفصاح عن ربحية السهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- أثر مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة التضخم؛
- دور عائد السهم في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

# قائمة المراجع

## 1- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003/2002.
2. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية ( النموذج الدولي الجديد)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
3. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
4. أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008/2007.
5. أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، المستقبل للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، مصر، 1999.
6. أحمد مُجّد الهزاع الصمادي، أساسيات بحوث العمليات، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
7. أحمد مُجّد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
8. أحمد مُجّد نور، مبادئ المحاسبة المالية ( المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
9. أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003.
10. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2004.
11. أسامة عبد المنعم الخولي، المحاسبة في صناديق الاستثمار، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010.
12. إلدون س . هندريكسن، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 2005.
13. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

14. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
15. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
16. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
17. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة ( منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
18. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الإسكندرية، 2007 .
19. ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
20. جمعة خليفة الحاسي وآخرون، المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الرابعة، بنغازي، ليبيا، 2006.
21. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
22. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
23. حسين بلعجوز، مدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
24. حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
25. حمزة مُجّد دودين، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، دار المسيرة، عمان، 2013.
26. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
27. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
28. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
29. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

30. خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - استراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
31. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
32. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
33. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
34. رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
35. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
36. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
37. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
38. ريتشارد شرويدر، وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد مُجَّد الفال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، 2006.
39. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005.
40. سامي مُجَّد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
41. سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
42. سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

43. سمير مُجَّد عبد العزيز، اقتصاد الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
44. سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
45. سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
46. سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
47. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
48. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
49. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة (طبقاً للمعايير المحاسبة الدولية)، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزء الأول، الجزائر، 2008.
50. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
51. صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية علمياً - عملياً، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000.
52. طارق عبد العال التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
53. طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
54. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
55. طارق عبد العال، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية " أسس العرض والإعداد والتحليل"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.
56. عاشور كنتوش، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق للنظام المحاسبي المالي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
57. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
58. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.

59. عبد الحميد مانح الصيغ، المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، صنعاء، 2009.
60. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.
61. عبد الغفار حنفي، إستراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
62. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
63. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
64. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
65. عبد الكريم يعقوب، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
66. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
67. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
68. علاء عبد الرزاق ومُجَّد السالمي، نظم دعم القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
69. علي خلف حجاجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار فنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
70. علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
71. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
72. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009.
73. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق، الواراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2002.
74. فيصل محمود الشواور، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
75. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
76. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

77. كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
78. مُجَّد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
79. مُجَّد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
80. مُجَّد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية - دار وائل للنشر، عمان، 2008.
81. مُجَّد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
82. مُجَّد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.
83. مُجَّد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها في الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
84. مُجَّد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
85. مُجَّد صالح الحناوي وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
86. مُجَّد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
87. مُجَّد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، المكتبة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
88. مُجَّد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2006.
89. مُجَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
90. مُجَّد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

91. مُجَّد مطر، مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، 2007.
92. مُجَّد مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
93. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية دراسة تحليلية، دار النفائس، عمان، 2012.
94. منعم زمزير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
95. منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، جلال حزي وشركاه، الإسكندرية، 1999.
96. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
97. مؤيد عبد الحسين الفضل، بحوث عمليات محاسبية مدخل أسلوبى وموضوعي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
98. مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
99. نبيه بن عبد الرحمن الجبر، مُجَّد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، 1998.
100. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
101. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2009.
102. وجدى حامد حجازى، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
103. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
104. وليد عبد القادر، حسام الدين خدش، المعايير المحاسبية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
105. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

106. وليد ناجي الحيايلى، المدخل فى المحاسبة الإدارية، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1991 .
107. يحيى قللى، مبادئ المحاسبة المالية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2004.
108. يوحنا آل آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
109. يوسف مُجد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
110. يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

### ثانياً: المجلات

1. إلياس خضير الحمدوني، فائز هليل سريح الصبيحي، العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة فى عينة من الشركات الأردنية المساهمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
2. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى رفع كفاءة التخطيط والرقابة فى المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 14، 2013.
3. بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه بسكرة A.D.E، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2011.
4. تيسير المصري، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، جامعة دمشق سوريا، 2007.
5. حسنين فيصل حسن شومان، كوثر حميد هاني الموسوي، أثر ربحية ومقسوم أرباح السهم العادي فى قيمة الشركة دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة فى سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد 2، 2012.
6. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي فى التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية فى ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثانى، 2002.
7. خلود عاصم، مُجد إبراهيم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013.
8. عبد الجابر السيد طه، الإفصاح المحاسبي ودوره فى تنشيط أسواق المال العربية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، العدد التاسع، 1999.

9. عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، مدى اعتماد المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية عند صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة معارف، العدد العاشر، مجلة كلية الاقتصادية برج بوعرييج، جوان 2011.
10. عمر سيدي، خديجة أحمد داود، دور الأساليب في فحص القوائم المالية المرحلية " دراسة ميدانية في مكاتب المراجع في الساحل السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 العدد 5، سوريا، 2011.
11. عاشور كنتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، الجزائر، جانفي 2006.
12. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المؤسسات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الرابع، جامعة بني سويف، مصر، 2014.
13. مُجَّد رمزي جودي، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى المعيار (IFRS1)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012،
14. مُجَّد عبد الله المهدي، وليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 34، العدد 2، 2007،
15. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
16. مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.
17. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
18. منى كامل حامد، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، 2013.

19. مهند عبد الرحمن سلمان، اثر نظريات اتخاذ القرارات في قياس التكاليف الملائمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 29، العراق، 2012.

20. هشام طلعت عبد الحكيم، أنوار مصطفى حسن، تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الخصم (نموذج جوردن) دراسة تطبيقية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، 2010.

### ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. إبراهيم سليمان عمر، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين، أطروحة دكتوراه، 2008.

2. بن فرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.

3. بوكساني رشيد ، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

4. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008 /2007.

5. نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

### رابعا: الملتقيات

1. ايت مُجّد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير محاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 15/14/13 / أكتوبر/2009.

2. مُجّد آدم علي الصادق، أثر توافق معايير المحاسبة مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، السعودية، 19/18 / ماي/ 2010.

3. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، 8/7 أفريل 2013.

4. عرابية الحاج وآخرون، دور القيمة العادلة في الحفاظ على رأس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادي، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية ( IPSAS – IFRS – IAS ) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري ( المالي والعمومي ) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 25/24 نوفمبر 2014.

#### خامسا : المواد القانونية

1. القرار المؤرخ في 2 يونيو 2015، يتضمن الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 15 - 01 المؤرخ في 15 أفريل 2015 والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم.
2. قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أفريل 2014 للعدد 24 ، المتعلق بمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية
3. القانون الحامل لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المؤرخ في 26 جويلية 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 المنشورة في 25 مارس 2009.
4. القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي رقم 07 . 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74 المنشورة في 25 نوفمبر 2007،
5. النظام رقم 01-12 الموافق ل 12 جانفي 2012 والذي يعدل ويتمم النظام رقم 97-03 الموافق ل 18 نوفمبر 1997 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة.
6. مرسوم تشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 وهو مرسوم متعلق ببورصة القيم المنقولة الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 23 ماي 1993 ، العدد 34 .
7. نظام رقم 01-12 الموافق ل 12 جانفي 2012 والذي يعدل ويتمم النظام رقم 97-03 والمتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2012، العدد 41.

8. قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يعدل ويتمم المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة فإنه تتولى هذه اللجنة مهمة (الجريدة الرسمية)، الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003، العدد 11 .

9. نظام 15 - 01 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم الجريدة الرسمية، 21 أكتوبر 2015، العدد 55 .

## 2- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amélie charles , Etienne Redor , Le Financement des Entreprise , Economica , Paris , 2009.

2. Anne Pezet, La Gestion Du Risque Dans La Décision D'investissement Industriel : De La mesure A L'analyse. Une Etude Longitudinale Et Contextuelle,2000, <http://basepub.dauphine.fr>.

3. Béatrice et Francis Grandguillot , Analyse financière: analyse de l'activité et de la performance, analyse de la structure financière et de l'équilibre financier , Gualion - Lextenso, 7 édition, paris, 2011.

4. Benoît Lebrun, La norme IFRS 13 sur l'évaluation à la juste valeur, La Revue Française de Comptabilité, n°444 , Juin 2011

5. Catherine Deffains – Crapsky, comptabilité Générale, 4eme édition actualisée, BRÉAL, 2006.

6. catherine Maillet , Anne Le Manh , les normes comptables internationales IAS/IFRS , BERTI éditions , paris , 2006.

7. Céline Michaïlesco, Qualité de l'information comptable, L'Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Economica, 2009.

8. charlotte Disle, Robert Maeso, Michel Meau, Introduction à la comptabilité Manuel et application, DUNOD, Paris , 2010.

9. Cyrille mandou, comptabilité générale de l'entreprise, Édition de Boeck, bruxelles, 2003.

10. Delesalle Eric, Chapin Pascal, Normes Comptables Internationales IAS / IFRS La mondialisation de la comptabilité, litec juris - cla, l' exisnexis, 2005.

11. Djelloul Boubir , Comptabilité financière SCF – IFRS, ITCIS éditions, Alger , 2013.

12. Douglas R. Sease and John A. Prestbo Barron's guide to making investment decisions , Prentice Hall , 1999.

13. Ferdy van Beest, Geert braam, Convergence through divergence An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB, Nice Working Paper 06-102 Radboud University Nijmegen, 2006.

14. Françoise Pierrot, Les normes comptables internationales Et le reporting de la performance Comptabilité , Controle, Audit et Institution (S), Tunisia, May 2006.

15. Georges Legros, mini manuel de finance d'entreprise, dunod, paris, 2010 .

16. Grandguillot, Béatrice , Grandguillot, Francis, Analyse financière: analyse de l'activité et de la performance, analyse de la structure financière et de l'équilibre financier, 7e édition , Gualino-Lextenso éd, Paris ,2010 .

17. Guy Djongoue, fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaises, colloque international, la gouvernance : Quelles Pratiques Promouvoir Pour Le Développement Economique De L'Afrique, Université Catholique de Lille, France, 2007.

18. Hamid CERBAH, Tableau des Flux de Trésorerie selon les Normes Comptables Internationales IAS/ IFRS, Les pages bleus Internationales, Alger, 2008.

19. Henri Bourachot, Gilles Renouard, Jean- Luc Rettel, 100 Fiches pour comprendre la bourse et les marchés financiers, Bréal édition, France, 2010 .

20. Ilmars Puriņs and all, Decision Making in Credit Granting Process , EWG-DSS Liverpool Workshop: Decision Support Systems & Operations Management Trends and Solutions in Industries, 2012.

21. J.Davidson Fram, framing Decision Making That Accounts for Irrationality, People, and Constraints , United States of America, Jossey-Bass, 2013.

22. jean-jacques julian, les normes comptables internationales IAS/IFRS, Sup'foucher, Vanves , 2007/2008.

23. Jonathan Berk ,Et Autres , Finance d'entreprise, Nouveaux Horizons , Paris , 2011.

24. Josée ST- PIERRE et Robert BEAUDOIN, les décisions d'investissement dans les PME : comment évaluer la rentabilité financière, bibliothèque nationale du canada, 2003.

25. K.Vanderwearen, normes internationales d'information financier 2007, waterloo, kluwer,2007,

26. Lois munro and Jenny Stewart, External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities, Griffith university, 2009.

27. Mailler, Jacky Remilleret, Miche .Analyse financière de l'entreprise, avec 15 cas d'applications résolus . 7ème édition., Dunod, Paris , 1994.

28. Maillet - Baudrier, A. le Hanh, Normes Comptables Internationales IAS/ IFRS, BERTI Editions Foucher, paris, 2006.

29. Nathalie Gardès, Finance D'entreprise Décision d'investissement et choix de financement, 2006, gestionfin.canalblog.com.

30. Oldi barbe , laurent didelot , maitrises les IFRS , groupe revue fiduciaire , 6 Edition , 2012, Paris .

31. Patric pige , décision d'investissement incertitude et information, Economica , paris , 2011.

32. wolfgang Dick, Franck Missonierpiera, Comptabilité financière en IFRS, Pearson Education , 2ème édition ,France, 2009.

### 3- المواقع الالكترونية:

1/ [www.IFRS.org](http://www.IFRS.org)

2/ [www.Joradp.dz](http://www.Joradp.dz)

3/ [www.rouiba.com.dz](http://www.rouiba.com.dz)

4/ [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

5/ [www.cosob.org](http://www.cosob.org)

المطابق

الملحق رقم (1): أهم التعديلات على القانون الأساسي للمؤسسة

السنة	تاريخ العقد	موضوع التعديل	تفاصيل أكثر
1974	15 مارس	رفع رأس المال	رفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة من 300000 دج إلى 800000 دج
1978	26 جانفي	تحويل أقساط اجتماعية	تحويل أقساط من خلال تحويل أقساط المشاركة للمرحوم السعيد عثمانى
1985	21 جويلية	رفع رأس المال	رفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة من 800000 دج إلى 1244000 دج
		تغيير المقر الاجتماعي	تغيير مقر المؤسسة من 38 - 40 نهج ديدوش مراد نحو الطريق الوطني رقم 5 المنطقة الصناعية روية الجزائر
		تغيير في الهدف الاجتماعي	إضافة نشاطات جديدة للهدف الاجتماعي للمؤسسة
1994	17 جويلية	رفع قيمة رأس المال	رفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة من 1244000 دج إلى 6842000 دج
		تغيير الهدف الاجتماعي	إضافة نشاطات جديدة للهدف الاجتماعي للمؤسسة
	14 ديسمبر	رفع قيمة رأس المال	رفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة من 6842000 دج إلى 54736000 دج
1995	30 ديسمبر	رفع قيمة رأس المال	رفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة من 54736000 دج إلى 109472000 دج
1999	9 جوان	تغيير أنظمة التسيير	تعين السيد صالح عثمانى بصفة مسير للمؤسسة خلفا للسيد سعيد عثمانى
	17 جوان	تغيير الهدف الاجتماعي	إضافة نشاطات جديدة للهدف الاجتماعي للمؤسسة
2003	31 مارس	تغيير الشكل القانوني	تغيير الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة SARL إلى شركة أسهم SPA
2006	11 جانفي	تمديد في عمر المؤسسة	تمديد مدة المؤسسة إلى 99 سنة

2007	4 أبريل	تغيير في الهدف الاجتماعي	إضافة نشاطات جديدة للهدف الاجتماعي للمؤسسة
	7 و 10 جوان	تعديل المادة 11	تعديل المادة 11 من القانون الأساسي المتعلق بالتنازل عن الأسهم عن طريق إلغاء حق الاعتماد وتعويضها بحق الشفعة
	11 جوان و 10 جويلية	رفع رأس مال المؤسسة	رفع رأس مال المؤسسة من 152044000 دج إلى 195987000 دج تبعا لرفع ثاني لرأس المال كان مخصص للمؤسسة رأس مال للاستثمارات (أفريك أفاست المحدودة)
2007	30 ديسمبر	رفع رأس مال المؤسسة	رفع رأس مال المؤسسة الاجتماعي تبعا لإعادة التقييم القانوني للأصول المحدد بالمادة 560 من قانون المالية 2007، فقط الأصول العقارية التي أعيد تقييمها والقيمة المضافة لإعادة التقييم تم إدماجها في رأس مال المؤسسة مع الإعفاء من الضريبة حتى تصبح من 195987000 دج إلى 729195000 دج
2008	23 ديسمبر	تحويل أسهم	التنازل عن سهم من قبل المؤسسة رأسمال الاستثمار الغير مقيمة (أفريك أفاست المحدودة) لصالح تجزئة الأسهم
		تعديل في اسم المؤسسة	" NCA ROUIBA SPA "
2011	14 جوان	تحويل أسهم	تغير في شكل الاسهم الغير محددة لصالح حاملها تخفيض في قيمة السهم من 1000 دج إلى 100 دج إدراج شروط جديدة مخصصة في قوانين البورصة
2013	8 جانفي	تنسيق القانون الأساسي للمؤسسة	تعميم الشكل الجديد لحاملي الأسهم المؤسسة

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

ملحق رقم (2):علامات وبراءة الاختراع للمؤسسة

رقم الشهادة	رقم الإيداع	تاريخ الإيداع	العلامة
EN COURS	002089	2012/06/13	Rouiba Pulpe
EN COURS	003781	2012/12/03	Rouiba KID
EN COURS	001323	2012/04/12	Rouiba KIDs
EN COURS	112130	2010/07/10	ROUIBA FRESH
EN COURS	110599	2011/02/27	ROUIBA
EN COURS	110602	2011/02/27	ROUIBA EXCELLENCE
EN COURS	110601	2011/02/27	ROUIBA SELECTION
EN COURS	110627	2011/02/28	ROUIBA EXELLECE TOUTE LA NATURE DE FRUIT
EN COURS	110628	2011/02/28	ROUIBA EXELLECE TOUTE LA NATURE DU FRUIT
EN COURS	110600	2011/02/27	ROUIBA روية
EN COURS	101505	2010/05/13	ROUIBA REFRESH
EN COURS	101506	2010/05/13	ROUIBA FRESH
EN COURS	092614	2009/09/14	روية شاربات
EN COURS	090203	2009/06/26	ROUIBA FRUITS MIXES 100 % GOUT +
070791	081289	2008/03/29	ROUIBA
072034	081327	2008/04/30	LES FRUITS MIXES DE ROUIBA
072115	081323	2008/04/30	ROUIBA LINACHITI
072116	081324	2008/04/30	ROUIBA MON ENERGIE
072117	081325	2008/04/30	ROUIBA LE MEILLEUR DU FRUIT
072118	081326	2008/04/30	ROUIBA TOUTE LA NATURE DU FRUIT
072119	081328	2008/04/30	ROUIBA 100% FRUIT
071985	060900	2006/04/02	O+
069281	052206	2005/11/30	DIVA
069469	050746	2005/05/04	SI SUR, SI BON....!
047361	047361	2004/04/08	ROUIBA Nouvelle Conserverie Algérienne
066892	040137	2004/01/27	DIR RAYEK
066891	040136	2004/01/27	دير رايبك
066587	032194	2003/11/23	ACTILAIT
066480	032102	2003/11/10	LEO
063562	021458	2002/06/29	OK

063565	021461	2002/06/29	N TIC
063563	021459	2002/06/29	WEEZ
063566	021462	2002/06/29	MAMBO
063564	021460	2002/06/29	OOPS
063733	021654	2002/07/31	YOOPI
066048	030226	2003/02/16	زووم
066047	030225	2003/02/16	ZOOM
066046	030224	2003/02/16	ZOOM zoom
060977	011244	2001/01/16	ROUIBA a toute heure....un jus de bonheur
060978	011245	2001/01/16	ROUIBA si fruit, si bon...!
060976	011243	2001/01/16	روبية وتحلى الحياة....!
057534	000040	2000/01/12	SPIRO
058175	000547	2000/04/01	JUDOLAIT
55630	990065	1999/01/23	ROUIBA
056991	991512	1999/10/27	Siroco
054290	880433	1998/04/22	Fruito
047361	940131	1994/02/08	ROUIBA Nouvelle Conserverie Algérienne

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

## الملحق رقم (3): استبيان الدراسة باللغة العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

استبيان

تحية طيبة وبعد:

السادة والسيدات الأفاضل نضع بين أيديكم استبيان معد للقيام بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان "دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن. سي. أ رويبة".

ونأمل منكم مساعدتنا بمعلوماتكم وخبرتكم والإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية بما يساهم في تحسين البحث العلمي، ونؤكد لكم أن كل ما ستصرحون به من معلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستحول إلى مؤشرات رقمية تستخدم في التحليل فقط.

في الأخير لكم منا كل الشكر والتقدير على وقتكم وجهدكم وحسن تعاونكم.

الباحثة: أميرة دباش

## أولاً: مصطلحات عامة:

**القوائم المالية:** هي تلك القوائم التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية.  
**التقارير المالية:** هي قوائم مالية ملحقمة تضاف إلى القوائم الأساسية حيث تساهم هذه الأخير في تلبية احتياجات مختلف الفئات الخارجية.

**تقرير مجلس الإدارة:** هو تقرير سنوي يتضمن رسالة مجلس الإدارة إلى المساهمين، حيث تبين هذه الرسالة كيف قامت المؤسسة بأعمالها خلال السنة السابقة.

**تقرير محافظ الحسابات:** هو تقرير يعبر فيه المحافظ عن رأيه حول مصداقية المعلومات المالية، وعلى أساسه يستطيع مستخدم هذا التقرير على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة.

**القوائم المالية المؤقتة:** هو تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقصر من سنة مالية كاملة.

**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدميها.

**ملائمة المعلومات:** يقصد به أن المعلومات لها تأثير على مستخدم المعلومات وتجعله يغير قراره.

**خاصية الموثوقية:** أي أن تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز.

**القابلية للفهم:** يقصد بها أن المعلومات المالية يجب أن تعرض بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها.

**القابلية للمقارنة:** وهي قدرة المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة حتى يتمكنوا من تقييم مراكزها المالية وأدائها ومعرفة التغيرات التي حدثت في مركزها المالي.

**الثبات:** يعني أن المؤسسة تطبق نفس الأساليب لنفس الحوادث المحاسبية من فترة لأخرى.

**الإفصاح المحاسبي:** وهو عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين، حتى تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.

**ثانياً: معلومات عامة:** الرجاء وضع علامة X في المربع المناسب:

- الجنس:

ذكر  أنثى

- العمر:

أقل من 25 سنة  من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة  
 من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة  45 سنة فأكثر

- المستوى الدراسي:

ثانوي  تقني سامي  ليسانس  
 ماجستير  دكتوراه

- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات  من 5 إلى أقل من 10 سنوات  
 من 10 إلى أقل من 15 سنة  أكثر من 15 سنة

ثالثاً: محاور الاستبيان

المحور الأول: مخرجات النظام المحاسبي المالي

المجال الأول: القوائم المالية

رقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تستخدم القوائم المالية في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الإدارة					
2	تساعد القوائم المالية في تحديد التأثيرات على الوضع المالي للمؤسسة من حيث الاستثمار النقدي وغير النقدي					
3	تعرض القوائم المالية مختلف اتجاهات السيولة والربحية للمؤسسة					
4	تساعد القوائم المالية في تقييم مدى حاجة الإدارة في التوسع في أنشطتها الاستثمارية					
5	تحتوي القوائم المالية على مؤشرات مالية تساعد متخذ القرار في اتخاذ قرار الاستثمار السليم					
6	يساعد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في تقدير العائد والمخاطرة من وراء التمويل والاستثمار					
7	تبين قائمة المركز المالي نقاط القوة والضعف في السياسات التي تتبناها المؤسسة في مجال التمويل والاستثمار					
8	يوفر جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة سواء ربح أو خسارة يمكن وفقها اتخاذ القرار الاستثماري السليم					
9	توفر قائمة التدفقات النقدية إمكانية التنبؤ بالأداء المالي النقدي والتشغيلي المستقبلي للمؤسسة					
10	توفر قائمة حركة الأموال النتيجة الصافية وتوزيعات هذه النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية					
11	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية عن البنود التي تتضمنها القوائم المالية					

المجال الثاني: التقارير المالية

رقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد القرار الاستثماري					
2	تحتوي التقارير المالية على افصاحات لم تتضمنها القوائم المالية					
3	يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية					
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة					
5	تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم من جهة محافظ الحسابات					
6	يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني					
7	ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات في تضليل القرارات الاستثمارية					
8	يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية					
9	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي لم تتضمنها القوائم المالية					

المجال الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

رقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تتميز القرارات الاستثمارية بالكفاءة والفعالية نتيجة لاستنادها إلى معلومات ذات جودة عالية					
2	تتميز المعلومات المحاسبية بتقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم بهذه المعلومات					
3	أثناء القيام باتخاذ القرارات الاستثمارية فإنه يجب أن تكون المعلومات ملائمة					
4	يؤدي إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية الموثوقية إلى زيادة القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
5	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري المناسب					
6	تساعد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقابلية للمقارنة بزيادة القدرة التنبؤية لمستخدم القرارات الاستثمارية وإمكانية مقارنتها من فترة إلى أخرى					
7	يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد القوائم المالية إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وموثوقية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري					

المجال الرابع: عدالة الإفصاح المحاسبي

رقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم والتقارير المالية					
2	يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية ترشد عملية اتخاذ القرار					
3	تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ونتائج الأعمال والمركز المالي في فترة معينة					
4	يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة على كل المعلومات والتوقعات المستقبلية وكل خطط النمو للمؤسسة					
5	يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب					
6	يعد الإفصاح عن التضخم ذا أهمية لكونه يعبر بدقة وموثوقية عن المعلومات المحاسبية					
7	يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد المتوقع من الاستثمار وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار					
8	يعكس الإفصاح عن عائد السهم المزيد من الشفافية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد					
9	تؤثر القيمة الدفترية للسهم لدى مقارنتها بالقيمة السوقية على رأي متخذي القرار الاستثماري					

المحور الثاني: ترشيد القرارات الاستثمارية

رقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	إن توفير المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر من أسس نجاح القرارات الاستثمارية					
2	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري					
3	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري بشكل سليم					
4	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنه من حل مشاكلها					
5	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
6	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية					
7	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها					
8	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الإيرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد					

هل لديكم مقترحات أخرى ؟

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا على حسن تعاونكم

ملحق رقم (4): استبيان الدراسة باللغة الفرنسية

République algérienne démocratique et populaire

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université LARBI BEN M'HIDI - OUM EL BOUAGHI

### Questionnaire

Honorables dames et messieurs je vous présente le présent comme questionnaire conçu pour l'élaboration de la recherche dans le cadre de la préparation de la thèse de doctorat qui intitulée : **Rôle des agrégats du système comptable et financier ( SCF) pour la rationalisation des décisions d'investissement au niveau des entreprises économiques.**

Nous espérons recevoir votre prestigieuse collaboration en matière de l'information ainsi que le résultat de votre expérience et ce à travers les réponses précises et fondées à nos interrogations, que vous auriez à nous fournir dans le but d'enrichir d'améliorer notre présente recherche .

Par ailleurs ,nous tenons à vous préciser que vos réponses ne seront utilisées qu'à des fins d'enrichissement de la présente recherche scientifiques. Elles seront codifiées numériquement pour qu'elles soient utilisées uniquement dans l'analyse du sujet traité.

Tenant compte de l'effort fourni, du temps consacré et de la bonne collaboration que vous avez bien voulu nous prodiguer veuillez agréer madame monsieur nos sincères considérations.

**Doctorante: Amira DEBBACHE**

## **Premièrement : Définition des concepts**

**Les états financiers:** se sont les tableaux financières qui renseignent sur la situation financière de l'entreprise et toutes les modifications qui peuvent en se produire .

**Les rapports financiers :** se sont des données financières contenues dans les principaux tableaux qui sont destinés à satisfaire la demande émise par les différentes catégories des demandeurs extérieures.

**Le rapport du conseil d'administration :** C'est le rapport annuel qui inclue la lettre adressée par le conseil d'administration aux participants, propriétaire du capital social de l'entreprise. La présente lettre fait apparaître renseigne sur l'activité de l'entreprise durant l'exercice écoulé.

**Le rapport du commissaire aux comptes :** C'est le rapport à travers lequel, le commissaire aux comptes émis son avis quant à la sincérité des données financières. Les utilisateurs de ce rapport peuvent prendre les différentes décisions rationnelles et élaborent les politiques économiques actuelles et perspectives.

**Les états financiers provisoires :** C'est un rapport financier constitué de l'ensemble des données financières soutirées d'une période d'activité de moins d'un exercice financier.

**Les caractéristiques de la qualité de l'information comptable :** se sont les aspects qui font que les informations contenues dans les tableaux financiers recèlent une importance capitale .

**Critère d'exactitude :** C'est le critère qui permet d'attester l'exactitude des données comptables . Ces données sont exemptes de toute incertitude et partialité.

**Accessibilité à la compréhension :** Par ce critère il y a lieu d'entendre que les données financières doivent être présentées suivant une méthode qui permet au x utilisateurs de mieux les comprendre.

**Accessibilité à la comparaison :** C'est la faculté donnée aux utilisateurs de pouvoir comparer les différents tableaux financiers de l'entreprise pour pouvoir évaluer sa position financière, sa force de frappe et mieux connaître les mutations qui ont qualifié sa position financière.

**Stabilité :** C'est-à-dire que l'entreprise applique les mêmes méthodes pour les mêmes faits comptables d'une période à une autre.

**Publication comptable :** c'est de rendre les données comptables , accessibles aux investisseurs, créanciers et autres acteurs économiques intéressés par l'évolution de l'entreprise et ce dans le but de faciliter l'élaboration des prévisions sur la capacité du projet quant profit à la réalisation et le remboursement de ses obligations financières contractées.

**Deuxièmement : informations générales :** Veuillez cocher la case correspondante (x)

**Sexe :** Masculin :  féminin :   
**Age :** Moins de 25 ans  De 25 ans à moins de 35 ans   
 De 35 ans à moins de 45 ans  45 ans et plus   
**Niveau scolaire :** Secondaire  Technique  Licence   
 Master  Magister  Doctorat

**Nombre d'années d'expérience professionnelle :**

Moins de 05 ans  De 05 ans à moins de 10 ans   
 De 10 ans à moins de 15 ans  De Plus De 15 Ans

**Troisièmement axes du résumé de la recherche**

**Axe n°01 : résultats du système de la comptabilité financière**

**Premier volet : les états financiers**

N°	Paragraphe	Non consentant avec force	Non consentant	Neutre	Consentant	Consentant avec force
<u>1</u>	les états financiers prévisionnelles sont utilisées pour la prévision du devenir de l'entreprise et la compétence de son administration					
<u>2</u>	les états financiers permettent de déterminer les conséquences sur la position financière en termes d'investissement monétaire et autre					
<u>3</u>	les états financiers renseignent sur le niveau des disponibilités et du profit					
<u>4</u>	les états financiers permettent d'évaluer les besoins de l'administration quant à l'extension de son activité d'investissement					
<u>5</u>	les états financiers comprennent des indices financiers qui permettent au décideur de prendre bonne décision pour investir					
<u>6</u>	Le contenu informationnel des états financiers aide à évaluer le rendement, et les risques qui découlent du financement et de l'investissement					
<u>7</u>	Les états des positions					

	financières détermine les points forts et les points faibles des politiques que prôné l'entreprise dans le domaine du financement et de l'investissement					
<b>8</b>	Le tableau des comptes et des résultats donnent les informations relatives au résultat de l'activité de l'entreprise que ce soit profit ou perte sur la base duquel le décideur prendra la décision adéquate concernant l'investissement					
<b>9</b>	Le tableau des flux monétaires donne la possibilité de prévoir l'avenir l'action monétaire et le volume de l'emploi de l'entreprise					
<b>10</b>	Le tableau des mouvements des capitaux le résultat net, sa répartition et les affectations décidées durant l'exercice financier					
<b>11</b>	Les annexes offrent des données supplémentaires sur les chapitres contenues dans les états financiers					

### **Deuxième volet : Les rapports financiers**

<b>N°</b>	<b>Paragraphe</b>	<b>Non consentant avec force</b>	<b>Non consentant</b>	<b>Neutre</b>	<b>Consentant</b>	<b>Consentant avec force</b>
<b>1</b>	Au niveau de l'entreprise ; il existe des rapports financiers spécifiques et détaillés concernant les états financiers Ils permettent de produire des données spécifiques qui participe à asseoir la rationalité de la décision d'investir					
<b>2</b>	Les rapports financiers contiennent des explications non contenues dans les états financiers					
<b>3</b>	Le rapport du conseil d'administration contient les différentes approches, les prévisions perspectives					
<b>4</b>	L'entreprise publie les rapports financiers à travers le rapport du conseil d'administration qui					

	renforce les informations précédentes					
<u>5</u>	Les rapports financiers aident à produire un jugement sur l'exactitude et la légalité des états financiers près du commissaire aux comptes					
<u>6</u>	Le rapport du commissaire aux comptes joue un rôle important quant à la notoriété de la prise de décision d'investir, suivant la publication et le son avis technique					
<u>7</u>	Ignorer l'avis du commissaire aux comptes constitue une déroute dans la prise de décision d'investir					
<u>8</u>	L'investissement prend en considération d'une façon permanente les rapports financiers émis par l'entreprise dans toutes les décisions d'investissement					
<u>9</u>	Les différentes annexes offrent des données supplémentaires non comprise dans les états financiers					

### **Troisièmement volet : Qualité des données comptables**

N°	Paragraphe	Non consentant avec force	Non consentant	Neutre	Consentant	Consentant avec force
<u>1</u>	Les décisions d'investissement se caractérisent l'efficacité et l'efficacité du fait qu'elles sont prises sur la base de données de haute qualité					
<u>2</u>	Les données comptables se caractérisent par la minorisation des cas d'incertitude dans la prise de décisions l'augmentation du facteur confiance chez le décideur					
<u>3</u>	Lors de la prise de décision d'investir, les données doivent être certaines et convenables					
<u>4</u>	L'élaboration des données comptables conformément à l'aspect de notoriété influence certainement la décision d'investir					
<u>5</u>	L'élaboration des données					

	comptable selon le critère chronologique nécessaire renforce la faculté prévisionnelle et de ce fait la prise de la décision adéquat d'investir					
<u>6</u>	Les données comptables qui permettent de faire des comparaisons aident à augmenter la capacité prévisionnelle dont dispose l'utilisateur des décisions d'investissement et la possibilité de tenir des comparaisons dans le temps					
<u>7</u>	l'obligation quant au respect de la stabilité lors de l'élaboration des tableaux financiers permet de rendre les données comptables plus profitables et de notoriété ce qui facilitera la prise de décision d'investir					

#### **Quatrième volet : légalité des publications comptables**

N°	Paragraphe	Non consentant avec force	Non consentant	Neutre	Consentant	Consentant avec force
<u>1</u>	L'entreprise publie ses données comptables à travers la publication de l'ensemble des tableaux et rapports financiers					
<u>2</u>	La publication des principes et des étapes poursuivies par l'administration dans l'élaboration des données financières de haute qualité permet de rationaliser la prise de décisions					
<u>3</u>	Les explications jointes et les annexes détaillées concernant la sincérité des états financiers et les résultats de l'activité ainsi que la position financière dans une période donnée offrent la clarté et l'explication de l'ensemble des données actuelles, prévisions et stratégies de développement de l'entreprise					
<u>4</u>	La publication des tableaux financiers provisoires offre à l'investisseur les données					

	financières pour une courte période et ce dans le but de permettre la prise de la décision adéquate					
<u>5</u>	L'élaboration des données comptable selon le critère chronologique nécessaire renforce la faculté prévisionnelle et de ce fait la prise de la décision adéquat d'investir					
<u>6</u>	L'annonce de l'inflation est considérée comme un phénomène influent qui exprime avec exactitude et notoriété les données comptables réelles					
<u>7</u>	L'investisseur s'intéresse à l'évaluation du rendement, des résultats probables de l'investissement et de l'estimation du risque encouru à travers l'étude des les états financiers					
<u>8</u>	L'annonce du revenu de l'action reflète davantage la transparence et conduira à la prise de la décision rationnelle en matière d'investissement					
<u>9</u>	La valeur transcrite de l'action lors de sa comparaison à la valeur du marché, influe sur l'avis du décideur en matière d'investissement					

**Axe n°02 : rationalisation des décisions d'investissement**

N°	Paragraphe	Non consentant avec force	Non consentant	Neutre	Consentant	Consentant avec force
<u>1</u>	La disponibilité des données comptables contenues dans les états financiers est considérée comme base d'efficience de la décision d'investissement					
<u>2</u>	Dans le cas du non disponibilité de données financières suffisantes, le décideur fera recours à son jugement personnel pour la prise de décision en matière d'investissement					
<u>3</u>	L'avis personnel à lui seul ne peut pas conduire à la prise de décision					

	fiable en matière d'investissement					
<u>4</u>	La prise de décision fiable en rationnelle en matière d'investissement permettra toujours au décideur de trouver des solutions aux problèmes posés					
<u>5</u>	La prise des décisions d'investissement sont en grande partie des décisions collégiales					
<u>6</u>	D'une façon générale, la prise de décision d'investir est prise souvent sur la base des données comptables publiées à travers les tableaux financiers					
<u>7</u>	L'utilisation des données comptable de haute qualité dans la rationalisation de la décision d'investissement contribuera à la réduction du risque					
<u>8</u>	La décision d'investissement a pour but d'augmenter le revenu de l'investissement et le renforcement des recettes et ce pour la consolidation du patrimoine des propriétaire et l'augmentation de la valeur marchande de l'action					

**Avez-vous d'autres propositions ?**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (5): قائمة المحكمين لاستبيان الدراسة

الجامعة الأصلية	الاسم واللقب	الرقم
جامعة الشرق الأوسط - الأردن -	خالد الخطيب	1
جامعة الشرق الأوسط - الأردن -	خالد جمال الجعارات	2
المدرسة العليا للتجارة	عبد القادر بريش	3
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -	حسين بن ناجي	4
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -	صالح مرازقة	5
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -	عبد الفتاح بوخمخم	6

## ملحق رقم (6): دليل المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

### استبيان

#### تحية طيبة وبعد:

السادة والسيدات الأفاضل نضع بين أيديكم هذا الاستبيان معد للقيام بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان "دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية". ونأمل منكم مساعدتنا بمعلوماتكم وخبرتكم والإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية بما يساهم في تحسين البحث العلمي، ونؤكد لكم أن كل ما ستصرحون به من معلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستحول إلى مؤشرات رقمية تستخدم في التحليل فقط. في الأخير لكم منا كل الشكر والتقدير على وقتكم وجهدكم وحسن تعاونكم.

أميرة دباش

حسب رأيك ماذا يعني النظام المالي المحاسبي وماذا تعني مخرجاته؟

.....

.....

.....

حسب رأيك ماذا يعني القرار الاستثماري وكيف يتم اتخاذه؟

.....

.....

.....

بالنسبة إليكم ماذا تعني جودة المعلومات المحاسبية وما دورها في ترشيد القرارات الاستثمارية؟

.....

.....

.....

بالنسبة إليكم ما ذا يعني عدالة الإفصاح المحاسبي وما دوره في ترشيد القرارات الاستثمارية؟

.....

.....

.....

حسب رأيكم ما دور القوائم المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟

.....

.....

.....

حسب رأيكم ما دور التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟

.....

.....

.....

بالنسبة إليكم ما دور مخرجات النظام المالي المحاسبي في ترشيد مثل هذه القرارات؟

.....

.....

.....